

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم -  
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير  
قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التسيير  
تخصص: تجارة وإدارة الأعمال الدولية

الموضوع:

## أثر تخفيض قيمة العملة على التوازن الاقتصادي الجزائري دراسة قياسية (1990 - 2014)

إشراف الأستاذة:

د. بن حراث حياة

إعداد الطالبة:

بليبوض خديجة

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة مستغانم	أستاذ التعليم العالي	أ.د/ يوسف رشيد
مقررا	جامعة مستغانم	أستاذة محاضرة أ	د/ بن حراث حياة
مناقشا	جامعة مستغانم	أستاذ محاضر أ	د/ محفي أمين
مناقشا	جامعة مستغانم	أستاذ محاضر أ	د/ رضاني محمد
مناقشا	مركز غليزان	أستاذة محاضرة أ	د/ شمة نوال

السنة الجامعية: 2016 - 2017

# كلمة شكر

الشكر والحمد لله الذي أنارنا بالعلم وأكرمنا بالتقوى  
وأنعم علينا بالعافية ووفقنا في إتمام هذا العمل،  
أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة " د. بن حراث حياة "  
على قبولها الإشراف على هذا العمل وعلى إرشاداتها  
وملاحظاتها القيمة،  
وأستاذة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير  
خاصة قسم علوم التسيير،  
وأقدم بأسمى معاني التقدير للأستاذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة  
على قبولهم مناقشة وإثراء هذا البحث بملاحظاتهم القيمة،  
شكرا جزيلا لكل من ساهم في هذا البحث  
من قريب أو من بعيد ولو بابتسامة أو كلمة طيبة.

# الإهداء

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده،  
إلى من جد واجتهد وأضاء دربي وهجاء،  
إلى من حملتني وهنأ على وهن وأهدتني من روحها قبسا،  
إلى أبي العزيز والصدر الحنون أمي.  
إلى أخوي وأختي وكل من يحمل لقب " بلببوس ".  
إلى الأستاذة المشرفة على هذا البحث:  
" د. بن حراث حياة ".  
إلى كل من شاركوني الدرب وتقاسمنا معا صفوف العلم.  
إلى كل من حفظهم قلبي ولم يذكرهم لساني،  
وأحسن القول الحمد لله وأفضل الذكر لا إله إلا الله.

فهرس

المحتويات

## فهرس المحتويات

الصفحة

	كلمة شكر
	الإهداء
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول والأشكال
أ-خ	المقدمة العامة.....
	الفصل الأول: الإطار النظري لسياسة تخفيض قيمة العملة
09	تمهيد.....
10	المبحث الأول: مدخل إلى سعر الصرف.....
10	المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف.....
10	1. تعريف سعر الصرف.....
11	2. أنواع سعر الصرف.....
13	3. أنظمة سعر الصرف.....
14	المطلب الثاني: أسواق الصرف الأجنبي.....
15	1. تعريف أسواق الصرف الأجنبي.....
15	2. أنواع أسواق الصرف الأجنبي.....
17	3. فعالية سوق الصرف.....
17	المطلب الثالث: سياسة سعر الصرف.....
18	1. أدوات سياسة سعر الصرف.....
20	2. أهداف سياسة سعر الصرف.....
22	المبحث الثاني: سياسة تخفيض قيمة العملة.....
22	المطلب الأول: مفهوم سياسة تخفيض قيمة العملة.....
22	1. تعريف سياسة تخفيض قيمة العملة.....
26	2. أسس تخفيض قيمة العملة.....
30	3. أهداف سياسة تخفيض قيمة العملة.....

32	المطلب الثاني: آلية تخفيض قيمة العملة.....
32	1. شروط نجاح تطبيق سياسة تخفيض قيمة العملة.....
35	2. اختيار وتحديد معدل تخفيض قيمة العملة.....
37	3. مزايا وعيوب سياسة التخفيض والآثار المترتبة عنها.....
38	4. آثار تخفيض قيمة العملة.....
40	المطلب الثالث: الاصلاحات الاقتصادية وواقع سياسة تخفيض قيمة العملة.....
40	1. عموميات حول الإصلاح الاقتصادي.....
44	2. الإصلاح الاقتصادي ومكانة التخفيض منه .....
45	3. الانتقادات الموجهة إلى الهيئات الدولية فيما يخص تخفيض سعر الصرف.....
47	خلاصة الفصل.....

## الفصل الثاني: الإطار النظري للتوازن الاقتصادي العام

49	تمهيد.....
50	المبحث الأول: نظريات التوازن الاقتصادي.....
50	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التوازن الاقتصادي.....
50	1. تعريف التوازن الاقتصادي.....
51	2. أشكال التوازن الاقتصادي.....
53	3. مجالات التوازن الاقتصادي.....
53	المطلب الثاني: التوازن في الفكر الاقتصادي.....
54	1. تحليل التوازن الاقتصادي عند المدرسة الكلاسيكية.....
55	2. تحليل التوازن الاقتصادي في الاقتصاد الكلي الماركسي.....
55	3. التوازن الاقتصادي عند كينز.....
56	المطلب الثالث: أهمية التوازن الاقتصادي.....
56	1. أهمية التوازن الاقتصادي في السياسات الاقتصادية.....
57	2. أهمية التوازن الاقتصادي في التخطيط الاقتصادي.....
58	3. أهمية التوازن الاقتصادي في الاصلاح الاقتصادي.....

59	.....المبحث الثاني: التوازن الكلي للاقتصاد الداخلي والخارجي
59	.....المطلب الأول: التوازن الاقتصادي الكلي
59	.....1. التوازن في سوق السلع والخدمات
63	.....2. التوازن في سوق النقود
71	.....3. التوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقود معا (IS-LM)
72	.....4. التوازن الخارجي (BP)
76	.....5. التوازن الداخلي والخارجي
77	.....المطلب الثاني: التوازن الاقتصادي الداخلي
77	.....1. النمو الاقتصادي
80	.....2. مستوى التشغيل
86	.....3. المستوى العام للأسعار
91	.....4. تحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي
92	.....المطلب الثالث: توازن ميزان المدفوعات
92	.....1. ماهية ميزان المدفوعات
93	.....2. مكونات ميزان المدفوعات
95	.....3. التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات
99	.....خلاصة الفصل

### الفصل الثالث: أثر تخفيض قيمة العملة على التوازن الاقتصادي

101	.....تمهيد
	.....المبحث الأول: المقاربات النظرية لدور التخفيض في معالجة الاختلال الداخلي والخارجي
102	.....المطلب الأول: نظرية أسلوب المرونات
103	.....1. افتراضات منهج المرونات
104	.....2. صياغة النظرية
110	.....3. الانتقادات الموجهة لمنهج المرونات

110	.....المطلب الثاني: منهج الامتصاص (الاستيعاب)
111	.....1. فرضيات منهج الاستيعاب
111	.....2. تحليل الأسلوب
115	.....3. الانتقادات الموجهة لمنهج الاستيعاب
116	.....المطلب الثالث: المنهج النقدي
117	.....1. نظرية تعادل القوة الشرائية (PPP)
120	.....2. افتراضات وخصائص المنهج النقدي
121	.....3. تحليل المنهج النقدي
124	المبحث الثاني: فعالية تخفيض القيمة الخارجية للعملة على التوازنين الداخلي والخارجي
124	.....المطلب الأول: أثر تخفيض قيمة العملة على التوازن الكلي
124	.....1. أثر التخفيض على منحنى (IS)
125	.....2. أثر التخفيض على منحنى (LM)
126	.....3. أثر التخفيض على منحنى (BP)
127	.....4. أثر التخفيض على منحنى (IS-LM-BP)
128	.....المطلب الثاني: الأثر على التوازن الداخلي
128	.....1. أثر التخفيض على النمو الاقتصادي
129	.....2. أثر التخفيض على المستوى العام للأسعار
130	.....3. أثر التخفيض على مستوى التشغيل
131	.....المطلب الثالث: أثر تخفيض قيمة العملة على التوازن الخارجي
131	.....1. أثر تخفيض قيمة العملة على الصادرات
132	.....2. أثر تخفيض قيمة العملة على الواردات
133	.....3. أثر تخفيض قيمة العملة على العملة الأجنبية
133	.....4. أثر تخفيض قيمة العملة على انتقال رؤوس الأموال
135	.....خاتمة الفصل

الفصل الرابع: قياس وتحليل أثر تخفيض الدينار على توازن الاقتصاد الجزائري  
(1990-2014)

137	تمهيد.....
138	المبحث الأول: واقع سياسة سعر الصرف في الجزائر.....
138	المطلب الأول: مراحل تسعير الدينار الجزائري.....
138	1. نظام الربط بعملة واحدة (1964-1973).....
139	2. نظام الربط بسلة من العملات (1974-1986).....
140	3. المرحلة الثالثة (1987-1995).....
142	4. المرحلة الرابعة (1994-2014).....
143	المطلب الثاني: أسس تخفيض قيمة الدينار الجزائري.....
143	1. أسباب تخفيض قيمة الدينار الجزائري.....
144	2. أهداف تخفيض قيمة الدينار الجزائري.....
145	3. الإصلاحات الاقتصادية وتخفيض قيمة الدينار الجزائري.....
145	المطلب الثالث: تطور مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي في الجزائر (1990-2014) ..
145	1. تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر.....
146	2. واقع البطالة في الجزائر.....
148	3. تطور معدل التضخم في الجزائر.....
149	4. تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري.....
	المبحث الثاني: قياس أثر تخفيض قيمة الدينار على مؤشرات التوازن الاقتصادي الجزائري
151	(1990-2014).....
151	المطلب الأول: قياس الأثر على معدل النمو الاقتصادي.....
151	1. تحديد المتغيرات المؤثرة على النمو الاقتصادي.....
152	2. صياغة النموذج القياسي الخاص بمعدل النمو الاقتصادي وتقديره.....
158	المطلب الثاني: قياس الأثر على معدل البطالة.....
158	1. تحديد المتغيرات المؤثرة على معدل البطالة.....
159	2. صياغة النموذج القياسي الخاص بمعدل البطالة وتقديره.....

168	.....	المطلب الثالث: قياس الأثر على معدل التضخم
168	.....	1. تحديد المتغيرات المؤثرة على معدل التضخم
169	.....	2. صياغة النموذج القياسي الخاص بمعدل التضخم وتقديره
177	.....	المطلب الرابع: قياس الأثر على رصيد ميزان المدفوعات
177	.....	1. قياس الأثر على الصادرات
181	.....	2. قياس الأثر على الواردات
186	.....	خلاصة الفصل
193-188	.....	الخاتمة العامة

قائمة المراجع

الملاحق

قائمة الجداول

والأشكال

قائمة الجداول

رقم الصفحة	العنوان	الرقم
23	الفرق بين التخفيض والانخفاض	01
155	نتائج اختبار ستيودنت للنموذج المقدر للنتائج المحلي الاجمالي	02
162	نتائج اختبار ستيودنت للنموذج المقدر لمعدل البطالة	03
167	المفاضلة بين نموذجي معدل البطالة	04
171	نتائج اختبار ستيودنت للنموذج المقدر لمعدل التضخم	05
180	نتائج اختبار ستيودنت للنموذج المقدر للصادرات	06
183	نتائج اختبار ستيودنت للنموذج المقدر للواردات	07

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	العنوان	الرقم
62	اشتقاق منحني IS	01
65	منحني الطلب على النقود لغرض المعاملات والاحتياط	02
66	منحني الطلب على النقود لغرض المضاربة	03
68	منحني عرض النقود	04
69	منحني سوق النقود	05
70	اشتقاق منحني LM	06
72	تمثيل منحني (IS-LM)	07
73	التمثيل البياني لرصيد الميزان التجاري	08
74	التمثيل البياني لحركة رؤوس الأموال	09
75	اشتقاق منحني BP	10
76	التمثيل البياني لمنحني IS-LM-BP	11
109	منحني J	12
118	العلاقة بين معدل الصرف ومستوى الأسعار النسبية	13
125	أثر تخفيض قيمة العملة على منحني (IS)	14
126	أثر تخفيض قيمة العملة على منحني (LM)	15
127	أثر تخفيض قيمة العملة على منحني (BP)	16
128	أثر التخفيض على منحني (IS-LM-BP)	17

# المقدمة العامة

يحتل موضوع التغيير في سعر الصرف حيزا كبيرا في الدراسات الاقتصادية والفكر الاقتصادي، إذ تأتي أهمية ذلك من خلال الآثار الاقتصادية التي يحدثها التغيير في سعر الصرف على المؤشرات الاقتصادية الكلية بشكل عام، حيث تسعى العديد من الدول النامية التي تعاني من اختلالات حادة على مستوى الاقتصاد الكلي إلى إعادة النظر في تقييم عملاتها مقابل العملات الأخرى للحد من هذه الاختلالات.

بما أن السياسة الاقتصادية تحتل موضعا بالغ الأهمية في الفكر الاقتصادي المعاصر، حيث تسعى أي سياسة اقتصادية عن طريق اللجوء إلى مجموعة من الوسائل إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المتعلقة بالحالة الاقتصادية لبلد ما سواء في الأجل القصير أو الطويل، من بينها: تحقيق معدل نمو مرتفع، التحكم في التضخم، محاربة البطالة وتحقيق التوازن الخارجي.

من بين السياسات الاقتصادية سياسة سعر الصرف التي تعتبر محل اهتمام صندوق النقد الدولي الذي يشجع على التوجه نحو تحرير أسعار الصرف، إذ تختلف الدول في تطبيقها لسياسة سعر الصرف المناسبة، فبعد انهيار نظام بروتن وودز اتجهت العديد من الدول إلى تعويم عملاتها، الأمر الذي أثار مشكلة العلاقة بين العملات وطرق تنظيم المدفوعات.

بما أن الدينار الجزائري هو وحدة النقد المعتمدة في الجزائر، ومن ثم فإنه يمثل العملة الوطنية للجمهورية الجزائرية، إذ من البديهي أن العملة الوطنية لأي بلد هي تجسيد لسيادة هذا البلد واستقلالية سياساته النقدية والمالية، ومنذ أن تطور النظام النقدي في العالم وتحول من نظام نقدي أساسه المعدن النفيس (الذهب والفضة) إلى نظام ورقي أساسه وحدة النقد الورقية، كان الشغل الشاغل لصانعي القرار هو تحقيق استقرار وحدة النقد.

فلقد شهد الدينار الجزائري منذ أوساط الثمانينات من القرن العشرين تحولات هامة أدت به إلى التدهور التدريجي نتيجة للأزمات الاقتصادية المتتالية التي عرفتها البلاد، وكانت أهم التخفيضات هي التي جرت في أوساط التسعينات من القرن العشرين بفعل سياسة التعديل الهيكلي المطبقة والتي تركز فيما يخص العملة المحلية على أسلوب المرونات لتعديل ميزان المدفوعات.

فسياسة الصرف في الجزائر لم تلقى اهتماما كبيرا إلا مع بداية التسعينيات ومرحلة الإصلاحات الاقتصادية، فكان سعر الصرف يحدد ويثبت ليلائم استراتيجيات التنمية منها تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، حيث أن إحدى النصائح التي يقدمها صندوق النقد الدولي للدول التي تعاني من اختلال في صافي ميزان مدفوعاتها هو التخفيض من قيمة العملة لاعتبارها وسيلة لعلاج التدهور الاقتصادي.

هذه السياسة عملية درجت عليها السياسات الاقتصادية لمعظم الدول من بينها الجزائر بغية تحقيق التوازن الخارجي من خلال رفع حجم الصادرات وتقليص حجم الواردات، كما أن تدهور القيمة الحقيقية للدولار وظهور العملة الأوروبية الموحدة اليورو وتقلبات سعر صرفها مقابل الدينار من جهة ومقابل الدولار من جهة أخرى يطرح عدة تساؤلات حول تأثيرهما على التوازن الخارجي (توازن ميزان المدفوعات)، نظرا لطبيعة التجارة الخارجية للاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على صادرات النفط المسعرة بالدولار الأمريكي، بينما يتم تسوية قيمة غالبية الواردات بالعملة الأوروبية اليورو باعتبار أن قرابة 70% من الواردات تأتي من منطقة اليورو.

الجزائر كذلك تسعى إلى تحقيق الاستقرار الداخلي من خلال تخفيض معدل التضخم ومعدل البطالة والرفع من الإنتاج المحلي الاجمالي لزيادة معدل النمو الاقتصادي وبالتالي النهوض بالتنمية الاقتصادية، هذا لا يحدث إلا إذا كان سعر صرف العملة الوطنية مرتفعا مقارنة مع العملات الأجنبية.

فإشكالية البحث تدور حول أثر تخفيض قيمة العملة الوطنية على توازن الاقتصاد الجزائري، بالتالي سندرس أهم مؤشرات التوازن الاقتصادي داخلية كانت كمعدلي التضخم، البطالة، أم خارجية كميزان المدفوعات التي تتأثر بتخفيض قيمة العملة الوطنية التي بدورها تؤثر على الاقتصاد الجزائري خاصة وأنا في اقتصاد تسوده العوامة، والعوامل التي تدعو الدول خاصة النامية إلى تخفيض قيمة عملتها.

### إشكالية البحث:

من خلال ما تقدم يمكن صياغة الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير تطبيق سياسة تخفيض قيمة الدينار على المؤشرات الكلية لتوازن الاقتصاد الجزائري؟

### الأسئلة الفرعية:

ينشق من هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ماذا نعني بتخفيض قيمة العملة؟
- ما طبيعة العلاقة بين تخفيض قيمة العملة والمؤشرات الكلية للتوازن الاقتصادي؟
- ما الدور الذي لعبه التخفيض من قيمة الدينار في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر؟

## ✚ فرضيات البحث:

للإجابة على الأسئلة المطروحة تم وضع مجموعة من الفرضيات التالية:

- تخفيض قيمة العملة سياسة درجت عليها الدول التي تعاني عجزا في ميزان مدفوعاتها في ظل تبني برامج الإصلاح الاقتصادي؛
- هناك علاقة سببية بين تخفيض قيمة العملة وكل من معدلات النمو الاقتصادي، البطالة والتضخم ورصيد ميزان المدفوعات؛
- لتخفيض قيمة الدينار أثر إيجابي في تحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي في الجزائر.

## ✚ الدراسات السابقة:

إن موضوع تخفيض قيمة العملة ليس بجديد في الساحة الاقتصادية، حيث تم التطرق إليه في عدة دراسات، لكن الجديد في هذه الدراسة هو قياس وتحليل أثر سياسة التخفيض على المؤشرات الكلية للتوازن الاقتصادي في الجزائر منذ بداية تطبيقها إلى غاية 2014 وفق نموذج الانحدار المتعدد، وحول ما يمكن أن تقدمه هذه السياسة التي تستوجب اتباع مجموعة من الشروط التي تمكن من تحقيق التوازن بشقيه الداخلي والخارجي، أما بالنسبة للدراسات السابقة بالنسبة للباحث لا توجد دراسة قد عالجت نفس مشكلة البحث والتي تصنف حسب أقدميتها من الأحدث إلى الأقدم كما يلي:

- سمية زيرار، " أثر تغير سعر الصرف الحقيقي على الميزان التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2010) ". (رسالة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة تلمسان، 2014).
- هدفت هذه الدراسة إلى تقدير دالة الطلب الأجنبي على الصادرات والطلب المحلي على المستوردات، كذلك تقدير العلاقة السببية بين الصادرات والنمو الاقتصادي خلال الفترة (1970-2010)، حيث خلصت الباحثة إلى أن تخفيض قيمة العملة ليس له تأثير في تحسين وضعية الميزان التجاري، كما خلصت إلى أن الصادرات لا تسبب النمو الاقتصادي لأن معظمها من المحروقات وأغلب المستوردات من السلع الاستهلاكية.
- عبد الله خضر عبطان السبعوي، " أثر تخفيض قيمة العملة في ميزان المدفوعات - إيران نموذجا (1990-2011) ". (مقال في مجلة دراسات اقليمية، العدد 33، العراق، 2014).
- هدفت هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة بين الأثر الذي يمكن أن يمارسه التخفيض على ميزان المدفوعات في إيران (1990-2011)، بغية تحقيق الاستقرار فيه بعيدا عن الصدمات الخارجية التي تؤثر في كلا المتغيرين،

حيث توصل الباحث إلى أنه يمكن استخدام سياسة تخفيض قيمة العملة في تحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات، إذا ما جعل التخفيض ضمن السيطرة على العجز دون استخدام السياسات المبنية على التوسع والانكماش، كما يمكن معالجته من خلال السياسة النقدية، وأن سياسة التخفيض تكون فعالة في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية.

- زاهر عبد الحليم خضر، " تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني (1994-2010) ". (مذكرة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الأزهر، فلسطين، 2012).

هدفت هذه الدراسة إلى إيضاح الآثار الاقتصادية لتغيرات أسعار صرف العملات المتداولة في مناطق السلطة الفلسطينية على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة (1994-2010)، مع تحديد اتجاهها وطبيعة تأثيرها على الاقتصاد الفلسطيني، حيث توصل الباحث إلى وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف وكلا من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم، وعلاقة طردية بين سعر الصرف وإجمالي الصادرات والواردات.

- محمد راتول، " الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقييم ". (مقال في مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4، الجزائر، 2004).

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة إذا كان بإمكان أسلوب المرونات المتبع في سياسات التعديل الهيكلي والقاضي بتخفيض قيمة العملة زيادة الصادرات وتخفيض الواردات في اقتصاد نام كالاقتصاد الجزائري، وهل كان من الضروري تطبيقه، وبعد استعمال المنهج الوصفي والتحليلي توصل الباحث إلى نتيجة أن تخفيض سعر الدينار لا يرفع من الصادرات من الناحية العملية في الجزائر، وأنه لا بد من معالجة مشكل عرض العملة الأجنبية التي ينبغي أن تكون متعادلة مع الطلب عليها، بما يضمن استقرار الدينار الجزائري وتوحيد سعر الصرف، كما أوصى بتشجيع الصادرات خارج المحروقات والاستثمارات.

- Carmen Reinhart, « devaluation relative and international trade :evidence from developing contries ». (IMF, staff paper, november, 1994).

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور تأثيرات الأسعار النسبية التي تؤثر على الميزان التجاري وذلك ضمن فعالية تخفيض قيمة العملة، حيث ركزت الباحثة على 12 دولة نامية والتي قامت بتخفيض قيمة عملتها للحد من الاختلالات الخارجية التي كانت تعاني منها من خلال تعديلات سعر الصرف، قصد زيادة القدرة التنافسية

للدولة عن طريق تشجيع الصادرات، حيث توصلت إلى أنه لا توجد علاقة بين الموازين التجارية والأسعار النسبية، وأن تخفيض قيمة العملة يقلل فقط من الاختلالات التجارية إذا استجابت التدفقات التجارية للأسعار النسبية.

### أهمية البحث:

تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة تقديم دراسة نظرية وقياسية عن العلاقة بين تخفيض سعر الصرف والمؤشرات الاقتصادية الكلية للتوازن الاقتصادي المتمثلة في: معدل النمو الاقتصادي، معدل البطالة، معدل التضخم وصيد ميزان المدفوعات، فالهيئات الدولية ترى أن تطبيق سياسة تخفيض قيمة العملة كسياسة إصلاحية كفيلة بتحقيق التوازن الخارجي الأمر الذي ينعكس على التوازن الداخلي للدولة وذلك بزيادة مستوى التشغيل ومنه تحقيق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي، كما أن النجاح الذي حققته الدول التي تبنت هذه السياسة أكد فعاليتها.

### أهداف البحث:

الأهداف المنشودة من خلال هذه الدراسة تتمثل في:

- محاولة التعرف على نظرية التخفيض وكيفية حساب معدلها وشروط تطبيقها؛
- إدراك العلاقة بين تخفيض قيمة العملة والمؤشرات الكلية للاقتصاد المتمثلة في: معدل النمو الاقتصادي، معدلي البطالة والتضخم وصيد ميزان المدفوعات؛
- معرفة واقع تطبيق سياسة التخفيض في الجزائر؛
- إبراز انعكاسات تخفيض قيمة العملة على المؤشرات الكلية لتوازن الاقتصاد الجزائري؛
- تقييم تطبيق سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر.

### أسباب اختيار الموضوع:

تم اختيار الموضوع نظرا للأهمية التي تحظى بها نظرية تخفيض قيمة العملة لدى الهيئات الدولية، كونها تزيد من تنافسية الدول عن طريق تنشيط الصادرات والتقليل من الواردات ومنه زيادة رصيد ميزان المدفوعات، التأثير على معدلات البطالة ومنه على معدل النمو الاقتصادي بالتالي التأثير على التوازن الداخلي والخارجي نظرا لأهمية التوازن الاقتصادي في الحياة الاقتصادية.

## الإطار الزمني والمكاني:

حددت الدراسة في إطارين مكاني وزماني، الإطار المكاني يخص الاقتصاد الجزائري، أما الإطار الزمني يتجلى في الفترة ما بين 1990 و2014 إذ تم اختيار هذه الفترة لتوفر البيانات عن معظم المتغيرات المستخدمة، كما أنها تمثل سلسلة زمنية مقبولة للدراسات الاقتصادية الكلية واحتوائها على مختلف التحولات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر.

## منهج البحث:

اقتضت طبيعة الدراسة التعامل مع المنهج الوصفي في الجانب النظري من خلال التطرق إلى أهم الأسباب المتعلقة بسياسة تخفيض قيمة العملة والتوازن الاقتصادي، المنهج التحليلي لتوضيح سياسة تخفيض قيمة العملة وأثرها على المؤشرات الكلية للتوازن الاقتصادي وفي تحليل تطورات تسعير الدينار الجزائري وفي الجانب التطبيقي معتمدين على جمع المعطيات وبتبويب البيانات الخاصة بالعينة المدروسة، في الأخير تم الاستعانة بالمنهج القياسي من أجل تقييم أثر تخفيض قيمة العملة على كل من معدل النمو الاقتصادي، معدل البطالة، معدل التضخم ورصيد ميزان المدفوعات.

وقد تم الاستعانة بمجموعة من الأدوات تمثلت في:

- الإحصائيات المتعلقة بالمتغيرات المكونة للنماذج؛
- أدوات القياس الاقتصادية واستخدام البرنامج Eviews 8 وهو برنامج متخصص في الدراسات القياسية والإحصائية.

## صعوبات البحث:

أهم الصعوبات التي اعترضتنا لإنجاز هذه الدراسة كون أن الموضوع واسع جدا مما صعب علينا الإلمام بكل جوانبه، كما اتسم بالتضارب في الإحصائيات باختلاف مصادرها الأمر الذي استدعى الدقة قصد انتقاء الأقرب للواقع.

## تقسيم البحث:

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة وتحقيق أهداف الدراسة تم تقسيم البحث إلى أربعة فصول ثلاثة نظرية وفصل تطبيقي كما يلي:

**الفصل الأول:** خصص لدراسة الإطار النظري لسياسة تخفيض قيمة العملة من خلال مبحثين، تناول المبحث الأول مدخل إلى سعر الصرف من مفهوم سعر الصرف، أسواق الصرف الأجنبي وسياسة سعر الصرف، أما المبحث الثاني فخصص لسياسة تخفيض قيمة العملة بذكر مفهومها، آلياتها وواقعها في الإصلاحات الاقتصادية.

**الفصل الثاني:** يعالج الإطار النظري للتوازن الاقتصادي العام من خلال مبحثين، المبحث الأول يتناول نظريات التوازن الاقتصادي من تحديد لمفهوم التوازن الاقتصادي، يليه الحديث عن التوازن في الفكر الاقتصادي ثم أهمية التوازن الاقتصادي، أما المبحث الثاني فقد خصص للتوازن الكلي للاقتصاد الداخلي والخارجي من خلال التوازن في سوق السلع والخدمات، التوازن في سوق النقود والتوازن في ميزان المدفوعات وكيفية تحقيقه.

**الفصل الثالث:** عبارة عن مزج بين سياسة تخفيض قيمة العملة وأثرها على التوازن الاقتصادي، يشتمل بدوره على مبحثين، يتناول المبحث الأول المقاربات النظرية لدور التخفيض في معالجة الاختلال الداخلي والخارجي من منهج المرونات، منهج الاستيعاب والمنهج النقدي، أما المبحث الثاني فخصص لدراسة فعالية تخفيض القيمة الخارجية للعملة على التوازنين الداخلي والخارجي، من خلال دراسة الأثر على التوازن الكلي ثم على التوازن الداخلي، أي على كل من النمو الاقتصادي، مستوى التشغيل والمستوى العام للأسعار، يليه الأثر على التوازن الخارجي المعبر عنه بالتوازن في ميزان المدفوعات.

**الفصل الرابع:** خصص للدراسة القياسية لأثر تخفيض الدينار على توازن الاقتصاد الجزائري، حيث تم علاج حالة الجزائر وسياسة سعر الصرف خلال الفترة (1990-2014) في مبحثين، المبحث الأول خصص لواقع سياسة سعر الصرف في الجزائر وهذا بالتطرق إلى المراحل التي عرفها الاقتصاد الجزائري في مجال الصرف منذ الاستقلال، أسباب وأهداف تخفيض قيمة الدينار الجزائري وتطور مؤشرات توازن الاقتصاد الكلي خلال الفترة المدروسة، أما المبحث الثاني فقد تناول قياس أثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري على كل من معدل النمو الاقتصادي، معدل البطالة، معدل التضخم ورصيد ميزان المدفوعات.

# الفصل الأول

## تمهيد

تعد أسعار الصرف أداة لربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، إذ يمكن النظر إليها على أنها المرآة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي، فلكل دولة من الدول عملتها الخاصة بما تتخذها أساساً لتعبر عن قيمة كل سلعة من السلع المحلية، وبين حين وآخر تقوم بعض الدول بإعادة النظر في سعر عملتها الوطنية وعادة ما تلجأ إلى تخفيض قيمتها مقابل العملات الأجنبية الأخرى وهذا ما يطلق عليه بسياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية، حيث أصبحت هذه الأخيرة تعد من الموضوعات المثيرة للخلاف الفكري والإيديولوجي في الأدب الاقتصادي، وتزداد حدة هذا الخلاف عندما يرتبط الحديث عنها بالدول النامية، إذ تأتي هذه السياسة كإجراء له الأولوية على جميع السياسات الأخرى باعتبارها أداة من الأدوات المهمة التي تركز عليها الهيئات الدولية من أجل استعادة التوازن الداخلي و الخارجي ثم الاستقرار الاقتصادي.

سوف نركز في هذا الفصل على مدى فعالية سياسة تخفيض قيمة العملة ولهذا سنقسمه إلى مبحثين:

**المبحث الأول: مدخل إلى سعر الصرف؛**

**المبحث الثاني: سياسة تخفيض قيمة العملة.**

## المبحث الأول: مدخل إلى سعر الصرف

تقتضي تسوية المعاملات والمدفوعات الدولية توفر أداة للتسوية، فافتناء سلعة من بلد معين لا يتم دفع قيمتها بالعملة المحلية، بل يتطلب تحديد نسبة الوحدات بالعملة المحلية إلى العملات الأجنبية، هذا ما يطلق عليه في الأدبيات الاقتصادية ب: سعر الصرف.

## المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف

تعتبر عملية الصرف عملية ضرورية عند كل عملية تبادل للسلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول، لأن هذه الأخيرة تستعمل عملات مختلفة، حيث يبرز سعر الصرف كمتغير أساسي له تأثيرات نظرا للآثار التي تنجر عنه وتغيراته على مختلف المتغيرات والتوازنات الاقتصادية الكلية والجزئية.

## 1. تعريف سعر الصرف

نظرا لانقسام العالم إلى دول ووحدات سياسية منفصلة، أصبح التبادل الدولي يتطلب المقارنة بين عملتين على الأقل، عملة الدولة التي ينتمي إليها البائع وعملة الدولة التي ينتمي إليها المشتري، وعلى أساس هذه المقارنة يتم تقدير كل عملة بالأخرى.

إذ يعتبر سعر الصرف الأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية، وكثيرا ما تكون الأداة الأكثر فعالية عندما يقتضي الأمر تشجيع الصادرات وتوفير الواردات في آن واحد وبشكل مباشر دون إقبال مفرط على النظام الإداري للعلاقات التجارية الخارجية<sup>1</sup>.

إن عملية الصرف عملية ضرورية عند كل تبادل للسلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول، نظرا لأن هذه الأخيرة تستعمل عملات مختلفة، وتبرز أسعار الصرف في إطار العلاقات الاقتصادية التجارية والمالية بين الدول كمتغير أساسي له تأثيرات كبيرة على حجم واتجاه تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين مختلف الدول<sup>2</sup>.

فالسفر الأجنبي أو ما يطلق عليه بالتحويل الخارجي هو العملية التي يتم بمقتضاها استبدال العملة المحلية بعملات أجنبية، أي السعر الذي يتم بموجبه تحويل العملة المحلية إلى العملة الأجنبية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> محمود حميدات، "مدخل للتحليل النقدي". ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص: 105.

<sup>2</sup> الطاهر لطرش، "الاقتصاد النقدي والبنكي". ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص: 199.

<sup>3</sup> فليح حسن خلف، "الاقتصاد الكلي". جدارا للكتاب العالمي، الطبعة 1، الأردن، 2007، ص: 427.

كذلك يعرف سعر الصرف على أنه: " سعر عملة دولة بعملة دولة أخرى، أو هو نسبة مبادلة عملتين، فإحدهما تعتبر بمثابة سلعة والعملة الأخرى تعتبر ثمنًا لها، بهذا المعنى يعبر سعر الصرف عن عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى"<sup>1</sup>.

كما يطلق سعر الصرف على عدد الوحدات من العملة الوطنية التي تدفع للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية<sup>2</sup>، مثل\*:

$$1\$ = 107,0750 \text{ DZD}$$

أو يعبر عنه بعدد الوحدات من العملة الأجنبية التي تدفع للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية<sup>4</sup>، مثل:

$$1\text{DZD} = 0,0093 \$$$

## 2. أنواع سعر الصرف

عادة ما يتم التمييز بين عدة أنواع من سعر الصرف:

**1.1. سعر الصرف الإسمي:** يعرف على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية، و يمكن أن يعكس هذا التعريف لحساب العملة المحلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية، أي هو مقياس عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، فهو سعر العملة الجاري الذي لا يأخذ بعين الاعتبار قدرتها الشرائية من سلع و خدمات في البلدين<sup>5</sup>، فهو لا يبين حقيقة العملة، إذ لا يعتبر معيارا ميدانيا يقيس الدرجة التنافسية للدولة في الأسواق الخارجية نظرا لإهماله لعنصر التضخم، حيث ينقسم إلى سعر الصرف الرسمي المعمول به في المبادلات التجارية الرسمية وسعر الصرف الموازي المعمول به في الأسواق الموازية، وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف إسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، " أساسيات الاقتصاد الدولي". منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت 2003، ص: 176.

<sup>2</sup> أحمد فريد مصطفى، " الاقتصاد الدولي ". مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2007، ص: 80.

\* يرمز لعدد وحدات الدولار مقابل الدينار بـ: \$/DZD

<sup>4</sup> أحمد فريد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص: 81.

<sup>5</sup> بلقاسم العباس، " سياسات أسعار الصرف ". مجلة جسر التنمية، العدد 23، سلسلة دورية صادرة عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت، نوفمبر 2003، ص: 04.

<sup>6</sup> محمد صفوت قائل، " نظريات وسياسات التجارة الدولية ". مطبعة العشري، مصر، د ت، ص: 283.

2.2. **سعر الصرف الحقيقي:** يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، أي أنه المؤشر الذي يجمع بين كل من تقلبات سعر الصرف الإسمي وتباين معدلات التضخم باعتبار أنه يأخذ التقلبات التي تطرأ على الأسعار النسبية وربطها بمستوى الأسعار المحلية، بالتالي فهو يعكس القدرة الشرائية للعملة<sup>1</sup>، يعبر عنه بالعلاقة التالية<sup>2</sup>:

$$TCR = TCN \frac{P^*}{P}$$

حيث:

**TCR:** سعر الصرف الحقيقي

**TCN:** سعر الصرف الإسمي

**P\*:** مؤشر الأسعار الأجنبي

**P:** مؤشر الأسعار المحلي

3.2. **سعر الصرف الفعلي الإسمي:** هو عبارة عن مؤشر يقيس القيمة الخارجية لعملة بلد معين مقارنة بعملات الدول الشريكة لهذا البلد، وبالتالي يعطي رؤية أوضح عن تطور مركز العملة الوطنية وسط التقلبات التي تأخذها أسعار الصرف بين العملة الوطنية وعملات الدول الشريكة<sup>3</sup>.

4.2. **سعر الصرف الفعلي الحقيقي:** هو مؤشر مركبي يقيس مقدار التغير في القدرة الشرائية للوحدة النقدية لدولة معينة، والذي يترجم مقدار التغير في القدرة التنافسية لاقتصاد هذه الدولة مقابل اقتصاد بقية العالم، يمكن حسابه بدمج مؤشر سعر الصرف الفعلي الإسمي ومؤشرين للأسعار المحلية لدولة معينة وبقية العالم<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، "مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص: 104.

<sup>2</sup> Luis A.V.Catão، « à quoi sert le taux de change réel ? ». Finance et développement, n° 03, Etats-Unis, septembre 2007, p : 47.

<sup>3</sup> الطاهر لطرش، "الاقتصاد النقدي والبنكي"، مرجع سبق ذكره، ص: 235.

<sup>4</sup> مرجع سبق ذكره، ص: 238.

### 3. أنظمة سعر الصرف

يشكل نظام الصرف الإطار العام الذي يتحدد فيه سعر الصرف، إذ يوجد نظامين للصرف هما النظام الثابت والنظام المرن.

#### 1.3 نظام سعر الصرف الثابت: ساد هذا النظام في ظل تطبيق قاعدة الذهب واستخدام المسكوكات

الذهبية كوسيلة للمبادلات التجارية في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، إذ يشترط لحدوث هذا الثبات لسعر الصرف<sup>1</sup>:

- أن يكون سعر شراء وبيع الذهب واحدا في كل دولة؛
- عدم وجود نفقات في انتقال الذهب؛
- حرية تصدير واستيراد الذهب.

في ظل هذا النظام البنوك المركزية هي التي تحدد أسعار الصرف بالنسبة لعملتها، كما تمنع سعر الصرف من الانحراف عن السعر المحدد الذي غالبا ما تكون نسبته في حدود 1%<sup>2</sup>.

في ظل هذا النظام يتم تثبيت سعر صرف العملة إلى:

أ. **عملة واحدة:** تتميز بالقوة والاستقرار، إذ تعمل اقتصاديات الدول على تثبيت عملاتها إلى تلك العملة دون إحداث تغيير إلا في بعض الحالات، أبرز مثال حول هذا النظام الصين خلال الفترة 1994-2005 احتفظت بسعر صرف ثابت عند 8,28 يوان أمام الدولار الأمريكي<sup>3</sup>.

ب. **سلة من العملات:** حيث يتم تحديد معدل صرف العملة استنادا إلى مجموعة من العملات التي يتم انتقائها من البنك المركزي والتي ستشكل السلة، حيث تبنت الكويت هذا النظام سنة 2004.

#### 2.3 نظام سعر الصرف المرن: هو النظام الذي تتحدد وفقه القيمة الحقيقية لسعر الصرف من خلال ربط

العملة ببعض العملات مع تركها معومة مع عملات أخرى، ويعتبر هذا النظام حديث العهد، إذ جاء على أنقاض نظام الصرف الثابت<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> رانيا محمود عمارة، "العلاقات الاقتصادية الدولية". مركز الدراسات العربية، الطبعة 1، مصر، 2016، ص: 96.

<sup>2</sup> شقيري نوري موسى وآخرون، "التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية". دار المسيرة، الطبعة 1، الأردن، 2012، ص: 163.

<sup>3</sup> بين المطرقة والسندان: معضلة الاختيار بين أسعار الصرف الثابتة مقابل تعويم أسعار الصرف، روجع يوم 2016/03/14 <http://www.earnforex.com>

<sup>4</sup> الطاهر لطرش، "الاقتصاد النقدي والبنكي"، مرجع سبق ذكره، ص: 209.

أ. **نظام التعويم المدار:** تسعى السلطة النقدية في هذا النظام إلى التأثير على سعر الصرف دون هدف محدد سلفاً، ومن بين المؤشرات المستخدمة في توجيه سعر الصرف مركز ميزان المدفوعات ومستوى الاحتياطات الدولية، إذ لا يجوز أن تكون فيه التعديلات تلقائية<sup>1</sup>، وحسب صندوق النقد العربي من بين الدول التي تعتمد هذا النظام العراق، تونس، موريتانيا، السودان وفي مقدمتها الجزائر حيث يتم تحديد قيمة العملة في السوق وفقاً لقوى العرض والطلب، وتقوم الحكومة بالتدخل عند الضرورة لإعادة مسار سعر الصرف ليتماشى مع مجموعة من المعايير من بينها وضع الحساب الجاري واحتياطي العملة الأجنبية<sup>2</sup>.

ب. **نظام التعويم الحر:** يتحدد سعر الصرف في هذا النظام بشكل حر وفقاً لتفاعل قوى العرض والطلب في سوق الصرف، وبالتالي لا يوجد أي التزام مباشر من قبل البنك المركزي للتدخل بشكل متواصل في دعم سعر الصرف، ولا يحدث بشكل متكرر ويستهدف عادة خفض الحدود في معدل تغير سعر الصرف والحيلولة دون تقلباته المفرطة وليس تحديد مستوى معين له<sup>3</sup>.

3.3. **نظام الرقابة على الصرف:** ظهرت الرقابة على الصرف في نطاق واسع بعد الحرب العالمية الثانية عندما أخذت بها ألمانيا وأوروبا الشرقية ودول أمريكا اللاتينية<sup>4</sup>، حيث تتحقق في هذا النظام المساواة بين الصادرات والواردات، أي بين عرض وطلب الصرف الأجنبي عن طريق تدخل الدولة بتحديد قيمة الواردات والرقابة على حركة رؤوس الأموال، فالتوازن في سوق الصرف يتحقق عن طريق التدخل المباشر للدولة في ظروف العرض والطلب، وجوهر هذا النظام هو توزيع الكمية التي تحصل عليها الدولة من الصرف الأجنبي على وجوه الطلب الممكنة<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> محمد صفوت قابل، مرجع سبق ذكره، ص: 282.

<sup>2</sup> صندوق النقد العربي: العراق يعتمد نظام التعويم المدار لصرف العملة، روجع يوم 2016/03/14،

[http://www.dananernews.com/News\\_Print.php?ID=1816](http://www.dananernews.com/News_Print.php?ID=1816)

<sup>3</sup> محمد صفوت قابل، مرجع سبق ذكره، ص: 283.

<sup>4</sup> شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 166.

<sup>5</sup> أحمد فريد مصطفى، "الاقتصاد الدولي"، مرجع سبق ذكره، ص: 102.

## المطلب الثاني: أسواق الصرف الأجنبي

بما أن النقود عنصر أساسي في عمليات التبادل سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، إلا أنها تثير مشكلة قيمة التبادل أي النقود التي يحسب على أساسها والتي يدفع بها، ونظراً لأن العملة الوطنية لكل دولة لا تقبل أساساً في المبادلات الدولية قامت الحاجة إلى سوق الصرف الأجنبي.

## 1. تعريف أسواق الصرف الأجنبي

أسواق الصرف الأجنبي هي الأسواق التي يتم فيها تبادل العملة الوطنية بالعملة الأجنبية المختلفة، على عكس الأسواق المالية، لا يوجد لأسواق الصرف مراكز رئيسية محددة داخل الدولة، كما لا توجد قواعد محددة للتعامل فيها، فهي تتكون من عدد من البنوك ومكاتب الصرافة والسماسة التي تتعامل في تجارة هذه العملات<sup>1</sup>. سوق الصرف الأجنبي هو الآلية أو الوسيط الذي يتم من خلاله بيع وشراء العملات الخاصة بالدول المختلفة، فالعمليات الاقتصادية الدولية عادة تتم من خلال عملات دولية، فعملة أي دولة تستخدم كوسيط للتبادل داخل حدود الدولة نفسها وعادة في المعاملات الدولية، لذلك سوق الصرف الأجنبي هو الميكانيكية التي يتم من خلالها الجمع بين مشتري وبياع العملات الأجنبية لتحويل العملة المحلية إلى عملات دولية مقبولة للقيام بعمليات التجارة الخارجية<sup>2</sup>.

## 2. أنواع أسواق الصرف الأجنبي

تعد أسواق الصرف الأجنبي من أهم مجالات انعكاس التقلبات الاقتصادية، كما تعتبر من أكثر القنوات حساسية في نقل هذه التقلبات، إذ يمكن التفرقة بين نوعين من أسواق الصرف الأجنبي<sup>3</sup>:

## 1.1 سوق الصرف الأجنبي العاجل: هو السوق الذي يتم فيه بيع وشراء العملة الأجنبية وفقاً لسعر

عاجل، حيث يتم التسليم والتسلم في الحال.

## 2.2 سوق الصرف الأجنبي الآجل: هو السوق الذي يتم فيه بيع وشراء العملة الأجنبية وفقاً لسعر

آجل، حيث يتم فيه التسليم والتسلم بعد فترة، أي إلى حين حلول التاريخ المتفق عليه، إذ يختلف السعر عن السعر الحاضر وفقاً لتوقع ارتفاع أو انخفاض قيمة العملة في المستقبل، فإذا كان من المتوقع

<sup>1</sup> رانيا محمود عمارة، مرجع سبق ذكره، ص: 91.

<sup>2</sup> إيمان عطية ناصف، " مبادئ الاقتصاد الدولي ". المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2006، ص: 311.

<sup>3</sup> السيد محمد أحمد السريتي، محمد عزت محمد غزلان، " التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية ". دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2012، ص: 246.

في المستقبل ارتفاع سعر العملة الأجنبية المراد التعاقد على شرائها بالنسبة للعملة المحلية، تضاف علاوة على السعر الحاضر، وعلى العكس يجري خصم من السعر الحاضر إذا كان من المتوقع مستقبلاً انخفاض قيمة العملة الأجنبية بالنسبة للعملة المحلية، إذ تتمثل العلاوة أو الخصم فيما يلي<sup>1</sup>:

$$\text{العلاوة أو الخصم} = \frac{\text{السعر الآجل} - \text{السعر العاجل}}{100 \cdot \text{السعر العاجل}}$$

الفارق بين السعر الآجل والسعر الحاضر إنما هو محصلة الفوارق بين معدلات الفائدة السائدة بالنسبة

للعملات المختلفة، أما العمليات التي تتم على مستوى هذا السوق تتمثل في:

### 3.2. سوق مقايضة العملات: يعتبر سوق مقايضة العملات امتداداً للسوق الآجل، فمقايضة العملات

عبارة عن عملية تؤمن لعون اقتصادي ما إمكانية شراء وبيع عملة مقابل أخرى في آن واحد مع مواقيت دفع مختلفة، بالتالي فإن عملية المقايضة هي صرف العملات مع وعد بإنجاز العملية المعاكسة في زمن يحدد مسبقاً، على عكس أصحاب المعاملات نقداً لأجل فإن مستخدم المقايضة لا يتحمل مخاطر الصرف<sup>2</sup>، فالعملات الهامة هي التي تكون في العادة موضوع مقايضة وهي التي تنشط السوق لكثرة استخدامها من قبل المؤسسات والبنوك في معاملاتها التجارية أو في عمليات التمويل وهي: ين/ دولار، مارك/ ليرة أسترليني، دولار/ ليرة أسترلينية، فرنك/ مارك، أورو/ دولار، وفي المقابل تضيق مساحة السوق عندما يتعلق الأمر بعملات أقل استخداماً على السوق الدولي<sup>3</sup>.

### 4.2. سوق الخيارات: تعتبر هذه السوق أداة لتمكين صاحب وضعية الصرف المفتوحة على المخاطر من

الحق في شراء (خيار شراء) أو بيع (خيار بيع) مقابل دفع عمولة وحسب سعر محدد سلفاً خلال فترة معينة بتاريخ استحقاق محدد، ويعرف الخيار في العملات بأنه عقد قانوني بين الطرفين الطرف الأول "مشتري الخيار" والطرف الثاني "بائع الخيار" حيث يتم بموجب هذا الخيار أن يكون للطرف الأول الحق في أن يشتري إذا ما رغب من الطرف الثاني، وأن يبيع إذا ما رغب للطرف الثاني أصلاً، أو كمية معينة من عملة ما بسعر معين في تاريخ معين وخلال فترة زمنية معينة حسب الاتفاق مقابل عمولة (علاوة) يدفعها الطرف الأول للطرف الثاني، إذ تنقسم عقود الخيار إلى نوعين أساسيين<sup>4</sup>:

<sup>1</sup> محمود يونس، "اقتصاديات دولية". الدار الجامعية، مصر، 2007، ص: 226.

<sup>2</sup> عبد المجيد قدي، "مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، مرجع سبق ذكره، ص: 114.

<sup>3</sup> مرجع سبق ذكره.

<sup>4</sup> الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك". ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص: 110.

- أ. خيار الشراء: هو الخيار الذي يعطي لصاحبه الحق في شراء مبلغ معين من العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية بسعر معين وفي أجل استحقاق محدد مسبقاً.
- ب. خيار البيع: هو ذلك الخيار الذي يعطي لصاحبه الحق في بيع مبلغ معين من العملة الصعبة مقابل العملة المحلية بسعر معين وفي أجل استحقاق محدد مسبقاً.
3. فعالية سوق الصرف

يعتبر فاما FAMA السوق الفعال ذلك السوق الذي يستجيب كلياً للمعلومات المتوفرة وقد قسم فعالية السوق إلى 3 أنواع<sup>1</sup>:

3.2 سوق ذو فعالية ضعيفة: هي السوق التي يعتمد فيها فقط على المعلومات الماضية، أي أن أي سوق صرف يوصف بضعف الفعالية عندما لا يمكن فيه للتاجر أن يجني عائدات أو أرباح حين استعماله للمعلومات الماضية.

2.3 سوق ذو فعالية نصف قوية: هي السوق التي يعتمد فيها على المعلومات الماضية زائد المعلومات المتوفرة، حيث تكون حول كميات العملات المعروضة، معدلات الفائدة والدخل.

3.3 سوق ذو فعالية قوية: هذا السوق يعتمد على المعلومات الماضية زائد المعلومات العمومية والخاصة، حيث تتحقق عندما لا يمكن للتاجر جني عائدات غير عادية باستعمال قوانين التجارة المتعلقة إما بالمعلومات العمومية أو الخاصة.

### المطلب الثالث: سياسة سعر الصرف

تعتبر سياسة سعر الصرف جزءاً من السياسات الاقتصادية فهي تسمح بتحقيق أهداف التشغيل الكامل، النمو، استقرار الأسعار والتوازن الخارجي، كما تعد سياسة سعر الصرف من ضمن السياسات المتعددة التي تلجأ إليها السلطات النقدية ببلدان العالم بهدف إدارة الاقتصاد الوطني ودعم نموه والحد من الخلل في توازناته<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> بن عيني رحيمة، "سياسة سعر الصرف وتحديد - دراسة قياسية للدينار الجزائري". أطروحة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، 2013-2014، ص: 40.

<sup>2</sup> محمود حميدات، "مدخل للتحليل النقدي"، مرجع سبق ذكره، ص: 105.

فهي مجموع الإجراءات والقرارات التي تتخذها السلطات النقدية لتحديد سعر صرف العملة الوطنية في سوق الصرف الأجنبي، بالإضافة إلى القيام باختيار وتحديد نظام الصرف المتبع الذي يتلاءم مع الأوضاع الاقتصادية للدولة والأهداف المرجو تحقيقها وأهمها الحفاظ على استقرار عملتها<sup>1</sup>.

## 1. أدوات سياسة سعر الصرف

لتنفيذ هذه السياسة وتحقيق أهدافها تستعمل السلطات العديد من الأدوات أهمها<sup>2</sup>:

### 1.1 تعديل سعر صرف العملة: يكون تعديل سعر صرف العملة إما بتخفيض قيمتها الخارجية أو رفعها.

أ. تخفيض قيمة العملة: كثيرا ما تلجأ العديد من الدول إلى تخفيض القيمة الخارجية لعملاتها وذلك

لمواجهة العجز الذي يطرأ على موازين مدفوعاتها، فالتخفيض أساسا يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع والخدمات المقومة بوحدة النقد الأجنبي مما يؤدي إلى تنشيط الصادرات، كما أن أسعار السلع والخدمات الأجنبية المقومة بعملة تلك الدولة تصبح مرتفعة مما يؤدي إلى الحد من الواردات، فإذا قامت دولة معينة بعملية التخفيض وكان الطلب الخارجي على صادراتها مع عرض المنتجات الموجهة للتصدير يتصفان بالمرونة، فإن هذا سيؤدي إلى زيادة الصادرات، وإذا كان الطلب الداخلي على الواردات الأجنبية والعرض منها مرنين أدى ذلك إلى الحد من الواردات نتيجة ارتفاع أسعارها بالعملة الأجنبية مما يساهم في إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات.

ب. رفع قيمة العملة: الرفع من القيمة الخارجية للعملة تشير إلى زيادة المحتوى الذهبي المحدد للوحدة النقدية،

بالتالي فهو يعني زيادة عدد الوحدات من العملات الأجنبية مقابل الوحدة النقدية الواحدة، ومن أهم

الأسباب التي تدعو السلطات إلى رفع القيمة الخارجية لعملة هي<sup>3</sup>:

- وجود فائض في ميزان المدفوعات، فلغرض التخلص من هذا الفائض تقوم السلطات العامة بإصدار

عملة وطنية مقابل هذا الفائض، مؤديا ذلك بدوره إلى ارتفاع التضخم وبالتالي تزايد الواردات مقابل

انخفاض الصادرات، هكذا يحصل التوازن في ميزان المدفوعات؛

- لمعادلة الارتفاع الحاصل في الأسعار العالمية لسلعة استراتيجية (النفط مثلا)؛

<sup>1</sup> حنان لعروق، " سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي -دراسة حالة الجزائر ". مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2004-2005، ص: 64.

<sup>2</sup> محمد صفوت قابل، مرجع سبق ذكره، ص: 283.

<sup>3</sup> دلامي نجية، " دراسة تحليلية للعلاقات التجارية الأمريكية الصينية في ظل حرب العملات ". مذكرة ماجستير في الاقتصاد الدولي، جامعة الشلف، الجزائر، 2012-2013، ص: 61.

- لتدعيم العملات الأخرى كما فعلت اليابان وألمانيا ودول أوروبية أخرى عندما رفعت قيمة عملاتها لدعم الدولار الأمريكي، وذلك عندما امتنعت الولايات المتحدة الأمريكية عن تخفيض قيمة الدولار لأسباب معنوية تتعلق بسمعتها.

**2.1. استخدام احتياطات الصرف:** في ظل نظام أسعار صرف ثابتة أو شبه مدارة، تلجأ السلطات النقدية إلى المحافظة على سعر صرف عملتها، فعند انهيار هذه الأخيرة تقوم السلطات ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية، وعندما تتحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، وعندما تكون الاحتياطات غير كافية يقوم البنك المركزي بتخفيض العملة المحلية، وفي ظل نظام الصرف العائم تقاوم السلطات النقدية التقلبات الحادة في سعر عملتها، إلا أن الاحتياطات لا تكفي للتصدي للأثار الناجمة عن حركة رؤوس الأموال المضاربة.

**3.1. استخدام سعر الفائدة:** عندما تكون العملة ضعيفة يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفعة لتعويض خطر انهيار العملة، حيث تقوم الدولة بتعويض خطر التخفيض المستقبلي لعملتها، فالرفع من سعر الفائدة يسمح بتكوين عملة قوية<sup>1</sup>، فارتفاع سعر الفائدة يقوم بجلب رؤوس الأموال الأجنبية ويقلل خروج رؤوس الأموال المحلية ومنه ارتفاع سعر الصرف، ففي النظام النقدي الأوروبي عندما اعتبر الفرنك أضعف من المارك الألماني اعتمد بنك فرنسا إلى تحديد أسعار فائدة أعلى من أسعار الفائدة الألمانية.

**4.1. مراقبة الصرف:** يتميز هذا النظام بوجود نوع من المركزية للصرف الأجنبي، حيث يعهد إلى سلطة مركزية معينة بتجميع كافة موارد الصرف الأجنبي بين يديها، ثم تقوم هذه السلطة بتوزيع هذا الصرف الأجنبي وفقا لقواعد خاصة، أي يوجد احتكار رسمي للصرف الأجنبي وتوقف درجات الرقابة على الصرف على درجة هذا الاحتكار، لقد طبق هذا النظام أثناء الأزمة الاقتصادية الكبرى في الثلاثينات، وطبق في الدول الاشتراكية على نطاق واسع<sup>2</sup>، حيث تقضي هذه السياسة بإخضاع مشتريات ومبيعات العملة الصعبة لرخصة خاصة، ويتم استخدامها لمقاومة خروج رؤوس الأموال خاصة الخروج المضاربي، ومن بين التدابير التي تعتمدها السلطات النقدية<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> ين عيني رحيمة، مرجع سبق ذكره، ص: 166.

<sup>2</sup> رانيا محمود عمارة، مرجع سبق ذكره، ص: 126.

<sup>3</sup> عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص: 136.

- منع التسوية القبلية للواردات؛
- الإلزام بإعادة العملات الأجنبية المحصلة في الخارج نتيجة التصدير ضمن فترة زمنية محددة؛
- تحديد المخصصات بالعملة الصعبة الموضوعة تحت تصرف المسافرين إلى الخارج قصد السياحة؛
- تقسيم الحسابات البنكية إلى حسابات لغير المقيمين تستفيد من التحويل الخارجي للعملة، وحسابات للمقيمين لا يمكن عن طريقها تسوية المعاملات مع الخارج إلا بترخيص مرتبط بعملية تجارية أو مالية مبررة.

### 5.1. إقامة سعر صرف متعدد: يهدف هذا التدبير إلى تخفيض آثار حدة التقلبات في الأسواق وتوجيه

السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة، ومن أهم الوسائل المستخدمة هو اعتماد نظام ثنائي أو أكثر لسعر الصرف بوجود سعرين أو أكثر، أحدهما مغالى فيه ويتعلق بالمعاملات الخاصة بالواردات المحلية الموجهة للتصدير، أو الواردات غير الأساسية فتخضع لسعر الصرف العادي<sup>1</sup>، إلا أن هذا الأسلوب من شأنه أن يؤدي إلى زعزعة الثقة في العملة ويخضع سعر الصرف إلى مزاجية السلطات، فضلا عن صعوبة اللجوء إلى هذا الأسلوب في ظل الشروط التي يضعها صندوق النقد الدولي والتي تقضي بعدم إمكانية اللجوء إلى تعدد أسعار الصرف<sup>2</sup>.

## 2. أهداف سياسة سعر الصرف

تسعى سياسة سعر الصرف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها<sup>3</sup>:

### 1.2. مقاومة التضخم: يساهم تحسن سعر الصرف في انخفاض مستوى التضخم المستورد وتحسن في

مستوى تنافسية المؤسسات، الذي يرجع أساسا إلى انخفاض تكاليف الاستيراد بما يمكن المؤسسات من ترشيد أداة الإنتاج ومنه تحقيق عوائد إنتاجية، بالتالي إنتاج سلع ذات جودة عالية مما يحسن تنافسياتها.

### 2.1. تخصيص الموارد: يؤدي سعر الصرف الحقيقي الذي يجعل الاقتصاد أكثر تنافسية، إلى تحويل الموارد

إلى قطاع السلع الدولية (الموجهة للتصدير)، وهذا ما يستعمل على قاعدة السلع الدولية وبالتالي يقل عدد السلع التي يتم استيرادها، ويزيد إنتاج السلع التي كانت تستورد محليا (إحلال الواردات)، والسلع

<sup>1</sup> محمد صفوت قابل، مرجع سبق ذكره، ص: 283.

<sup>2</sup> عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص: 137.

<sup>3</sup> مرجع سبق ذكره، ص: 138.

التي يمكن تصديرها وهكذا ينعكس أثر تغيير سعر الصرف الحقيقي في إعادة تخصيص الموارد في أسواق عوامل الإنتاج، إذ يؤدي انخفاضها إلى زيادة استخدام عنصري العمل ورأس المال في قطاع التصدير وفي الصناعات المنافسة للاستيراد.

**3.2. توزيع الدخل:** يؤدي سعر الصرف دورا هاما في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية، فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (مواد أولية، زراعة) نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي، فإن ذلك يجعله أكثر ربحية، ويعود الربح من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال، وعند انخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن انخفاض سعر الصرف الإسمي (ارتفاع سعر الصرف الحقيقي)، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور في الوقت الذي تنخفض فيه ربحية الشركات العاملة في قطاع السلع الدولية، فيؤدي ذلك إلى تقلص استثمارها، ويهدف تقليص الأثار السلبية الناجمة عن سعر الصرف التنافسي، يلجأ أصحاب القرار أحيانا إلى اعتماد أسعار صرف متعددة مثل: سعر صرف للصادرات التقليدية، سعر صرف للواردات الغذائية... الخ.

**4.2. تنمية الصناعات المحلية:** يمكن للبنك المركزي تخفيض سعر الصرف من أجل تشجيع الصناعات الوطنية مما يشجع الصادرات، فقد قام البنك الفدرالي الألماني عام 1948 بتخفيض قيمة العملة مما شجع الصادرات، كما أن تخفيض العملة من قبل البنك المركزي يحمي السوق المحلي من المنافسة الخارجية، حيث اعتمدت السلطات اليابانية سياسة التخفيض لحماية السوق المحلي من المنافسة الخارجية وتشجيع الصادرات.

## المبحث الثاني: سياسة تخفيض قيمة العملة

إن سياسة تخفيض قيمة العملة عملية درجت عليها السياسات الاقتصادية لمعظم الدول إن لم تكن كلها، منذ عرف النظام النقدي فيها، حيث أصبحت هذه المسألة أكثر إلحاحا بسبب تفاقم الاختلالات الاقتصادية لمعظم الدول خاصة النامية، لذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى تقديم مفهوم وآليات تخفيض قيمة العملة.

## المطلب الأول: مفهوم سياسة تخفيض قيمة العملة

سياسة تخفيض قيمة العملة سياسة قديمة طبقت إبان العهد الإقطاعي، حيث تحظى بأهمية بالغة على الصعيد الدولي نظرا لعمق البعد الزمني لها في سجل الفكر الاقتصادي ولما لهذا المفهوم من آثار ونتائج هامة.

## 1. تعريف سياسة تخفيض قيمة العملة

تخفيض قيمة العملة هو أن تقرر الدولة تخفيض قيمة عملتها بالعملة الأجنبية، بحيث تصبح تساوي عددا أقل من ذي قبل من هذه العملات، معنى هذا أن التخفيض هو إجراء بخفض سعر صرف العملة، مما يخفض قوتها الشرائية في الخارج<sup>1</sup>، كأن تقرر دولة كالجائز مثلا أن يخفض سعر صرف الدينار الجزائري بالدولارات، فإذا كان لدينا: 5 DZD = 1\$ وقمنا بتخفيض قيمة الدينار بـ: 10%، يصبح لدينا سعر الصرف الجديد: 5,5 DZD = 1\$.

ويقصد بتخفيض سعر الصرف كل تخفيض تقوم به الدولة عمدا في قيمة الوحدة النقدية الوطنية مقومة بالوحدات النقدية الأجنبية سواء اتخذ ذلك مظهرا قانونيا أو فعليا في نسبة الوحدة إلى الذهب أو لم يتخذ<sup>2</sup>.

يقصد بالتخفيض أيضا: "التقليل المتعمد في قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية من أجل الوفاء بأهداف معينة تدخل ضمن السياسة الاقتصادية المتبعة من أجل معالجة وتصحيح الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد"<sup>3</sup>.

التخفيض هو: "تلك العملية التقنية التي تقوم بموجبها السلطات النقدية بتخفيض قيمة عملتها المحلية اتجاه قاعدة نقدية معينة (ذهب، عملات صعبة، حقوق سحب خاصة...)" وبالتالي اتجاه جميع العملات<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، "أساسيات الاقتصاد الدولي". منشورات الحلبي الحقوقية، عمان، 2003، ص: 192.

<sup>2</sup> زينب حسين عوض الله، "الاقتصاد الدولي". دار الجامعة الجديدة، 2004، ص: 292.

<sup>3</sup> زواوي الحبيب، "أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة على متغيرات المربع السحري للسياسة النقدية دراسة قياسية لحالة الجزائر ما بين 1970/2007". مجلة اقتصاديات

شمال إفريقيا، العدد 8، الجزائر، 2010، ص: 203.

<sup>4</sup> نعمان سعدي، "البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي". دار بلقيس، الطبعة 1، الجزائر، 2011، ص: 182.

يعرف التخفيض من الجانب السيكولوجي على أنه: " فقدان الثقة في العملة والاقتصاد، أما من الجانب السياسي فهو إحساس بالهزيمة ونوع من الاستسلام"<sup>1</sup>.

وقبل التعمق في سياسة تخفيض قيمة العملة ينبغي معرفة الفرق بين مصطلحي تخفيض قيمة العملة وانخفاض قيمة العملة وذلك على النحو التالي:

### 1.1. سياسة تخفيض قيمة العملة Dévaluation وانخفاض قيمة العملة Dépréciation: يمكن التمييز

بين تخفيض قيمة العملة وانخفاض قيمتها من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم 01: الفرق بين التخفيض والانخفاض

التخفيض Dévaluation	الانخفاض Dépréciation
عبارة عن عملية إرادية ومقصودة تطبق من طرف السلطات النقدية تحت ضغط ظروف معينة، ويتم بقرار رسمي لتحقيق أهداف معينة.	عبارة عن حركة تلقائية وعفوية دون تدخل السلطات النقدية، وإنما يحدث نتيجة لتحركات العرض والطلب على العملات الأجنبية.
يتطلب من السلطات النقدية اختيار الوقت المناسب للقيام بهذه العملية.	قد يحدث في أي وقت نتيجة زيادة الطلب عن عرض العملات الأجنبية، أي نتيجة تضارب قوى السوق.
يحدث فقط في سوق الصرف الأجنبي.	قد يحدث في سوق الصرف الأجنبي، كما قد يحدث في سوق السلع والخدمات الداخلية.
لا يمكن القيام بهذه العملية إلا في اقتصاد يمكن للسلطات النقدية فيه التدخل في سوق الصرف لتعديله في الاتجاه المرغوب (أنظمة الصرف الثابتة والتعويم المدار).	يحدث في ظل اقتصاد سوق حر، ينتج لآلية العرض والطلب العمل بكفاءة من أجل تسديد سعر الصرف الذي نجده في ظل أسعار الصرف العائمة.

<sup>1</sup> محمود حميدات، "مدخل للتحليل النقدي". ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص: 35.

يكون في حدود معينة.	الانخفاض لا يكون في حدود معينة.
يقابل التخفيض عملية رفع في قيمة العملة، التعويم الذي يحدث عندما تقيم العملة بأقل من قيمتها لاختلال بين العرض والطلب.	يقابل الانخفاض ارتفاع في قيمة العملة الوطنية، أي زيادة المعروض عن المطلوب من العملات الأجنبية.
التعديل لسعر الصرف يكون وقتي خلال الفترة التي تقرر فيها السلطات النقدية التخفيض (ظاهرة مؤقتة).	التعديل لسعر الصرف يكون مستمر نتيجة التغيرات المستمرة لقوى العرض والطلب (ظاهرة مستمرة).
التخفيض يعني رفع في سعر الصرف الأجنبي.	الانخفاض يعني الارتفاع في سعر الصرف الأجنبي.

المصدر: حنان لعروق، " سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي -دراسة حالة الجزائر-". مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص بنوك وتأمينات، جامعة قسنطينة، 2004-2005، ص: 109.

## 2.1. التطور الفكري لنظرية التخفيض<sup>1</sup>

لقد تضمنت دراسة أورزم بعنوان " أصل وظيفة النقود مع قانونها والتغيرات التي تتعرض لها" سياسة تخفيض قيمة العملة، حيث يرى أن النقود هي مجرد وسيلة لتبادل الثروات الطبيعية ولا يمكن أن تعود للدولة بل لأصحاب هذه الثروات، من هنا هاجم أورزم بكل عنف سياسة تخفيض قيمة العملة التي كانت واسعة الانتشار لدى الولايات الأوروبية، حيث يصف أي تخفيض من قبل الملوك لقيمة النقود (تخفيض وزنها النقدي) يؤدي إلى شل التجارة وتخريب الاقتصاد، هذا يتجسد في مقولته: "إن التخفيض كذب وحنث باليمين وشهادة زور وأداة خطيرة بيد الحكم الاستبدادي ووسيلة الإرهاب ضد المعارضة".

<sup>1</sup> سهام رشاد منصور ابراهيم، "فعالية سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية في علاج العجز بميزان المدفوعات المصري خلال الفترة (1979-1992)". مذكرة ماجستير في الاقتصاد، جامعة بنها، مصر، 2011، ص: 15-17.

كما تناول توماس مان (1071-1641) أحد منظري الفكر التجاري سياسة التخفيض في مؤلفه "بحث حول التجارة في إنجلترا إلى جزر الهند الشرقية"، حيث شجب فيه التخفيض المعدني للعملة ويعتبره أمراً غير مرغوب فيه على أساس أنه يعمل على إعادة توزيع الثروة على المجتمع بشكل غير عادل، ويحفز تهريب الثروة الوطنية إلى الخارج ويخلق إجراءات مربكة للتجارة الخارجية.

مما سبق يتضح أن سياسة التخفيض قديمة قد مورست بشكل واضح إبان العهد الإقطاعي، إلا أنها لم تأخذ وضعها كمنهج علمي يستند إلى النظرية الاقتصادية إلا على يد روبنسون (1903-1983) في أوائل الثلاثينيات من القرن الحالي التي يرجع إليها الفضل في تأصيل وبلورة هذه السياسة نظرياً ضمن منهج علمي واضح، حيث أشارت إلى أن التخفيض قد يحسن معدل التبادل التجاري وقد يؤدي إلى تدهوره وذلك بحسب طبيعة تحكم كل بلد في إنتاجيته وصادراته واستيراده، كما اهتمت بظروف كل بلد في إنجاح هذه سياسة، فالبلد الذي تكون فيه كل من مروونات العرض المحلي لمنتجات التصدير ومروونات الطلب المحلي على الواردات كبيرة فإن هذا البلد سينجح في زيادة صادراته وتقليل وارداته وتطبيق سياسة تخفيض قيمة العملة في هذه الحالة في صالح هذا البلد، والعكس صحيح.

لم يخرج تحليل الاقتصاديين الذين أعقبوا روبنسون عن الإطار العام لما ورد لديها أمثال بالوكا، كراهام وكانج، باستثناء هنتشاو الذي أدخل عامل الزمن في التحليل وأوضح بأنه في الزمن القصير يمكن وبشكل مؤقت أن يكون التخفيض في صالح بلد ما، على العكس في الزمن الطويل خاصة إذا ما اعتمد هذا البلد على الاستيراد في تجهيز متطلبات التنمية الاقتصادية التي يحتاجها لأن أسعار الاستيراد سترتفع بفعل التخفيض.

في حين خصص الاقتصادي جون مينارد كينز وقتاً كبيراً للجدل حول ما إذا كان تخفيض قيمة العملة هو الحل الأمثل لمجابهة مشاكل العجز في ميزان المدفوعات.

إن الانعطاف البارز في مسيرة تطور نظرية التخفيض ظهر عندما نشر الاقتصادي سيدني ألكسندر مقالته المعروفة بـ "أثر التخفيض على الميزان التجاري" عام 1952 فدرس أثر التخفيض ليس فقط على الميزان التجاري بل وسعه ليشمل الدخل القومي و الحساب الجاري.

من الجدير بالذكر إذا كانت أفكار روبنسون في تحليل العلاقة بين التخفيض و معالجة العجز في ميزان المدفوعات قد أوجدت ما يعرف بمنهج المرونات، فإن الأفكار الاقتصادية التي جاء بها ألكسندر في بداية الخمسينات قد مهدت لبروز منهج جديد عرف فيما بعد بمنهج الاستيعاب، في حين أخذت نظرية التخفيض تطورا ملحوظا عندما تم اعتماد المنهج النقدي في تحليل ميزان المدفوعات على أيدي "ميد" و "مندل"، حيث نظرا إلى التخفيض من خلال علاقته بعرض النقود وكيف تؤثر زيادة عرض النقود في القيمة الإسمية للعملة عند زيادته داخل الاقتصاد المحلي، ليربطا بين انخفاض قيمة العملة بزيادة عرض النقود.

## 2. أسس تخفيض قيمة العملة

تعد سياسة تخفيض قيمة العملة لدى الدول النامية خيارا صعبا وذلك لما يرافقها من آثار جانبية كعدم استجابة كل من الإنتاج والإنفاق المحليين والطلب على الصادرات والواردات للتغيرات في سعر الصرف، والسبب في كل هذا هو اعتماد صادرات الدول النامية على الصناعات الاستخراجية ذات الأسعار المحددة عالميا، وافتقارها للقاعدة الصناعية التي تمكنها من التوسع في الصادرات الصناعية.

### 1.2. أهمية تخفيض قيمة العملة

إن التخفيض يجعل من أسعار الصادرات تنخفض من منظور الأجانب، بالتالي فإن الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية يميل إلى الارتفاع، أما بالنسبة للواردات ترتفع قيمتها بالنسبة للعملة الوطنية، هذا ما يجعل من حجم الواردات تميل إلى الانخفاض وفي هذه الحالة فإن المنتجين يقومون بتحويل أو نقل عوامل الإنتاج إلى القطاعات التي تسمح لهم بتحقيق مردودية أكثر، ولهذا يفضلون الإنتاج في قطاعي التصدير وإحلال الواردات، وفي هذا الإطار يمكن أن يكون سعر الصرف أداة تسيير للعرض والطلب كذلك التخصيص الفعال للموارد، ولا يؤثر التخفيض في حساب التجارة المنظورة فحسب، حيث يساهم في تحسين من جهة أخرى وضعية حساب التجارة غير المنظورة الراجع إلى زيادة إقبال الطرف الأجنبي على الخدمات المحلية التي يراها منخفضة التكلفة، ويحد من جهة أخرى إقبال الطرف المحلي على الخدمات الأجنبية، كما يحدث هذا مع رأس المال الأجنبي الذي من دوره أن يساهم في تحسين وانتعاش حساب رأس المال<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> برنري محمد أمين، "الاختبار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر". أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2010-2011، ص: 71.

بالإضافة إلى التأثير المباشر على ميزان المدفوعات قد يكون للتخفيض شأن في زيادة دخل الفئات المنتجة وتخفيف عبء مديونيتها، وذلك لتسهيل تصريف منتجاتهم في الأسواق الخارجية أو ارتفاع أثمانها في الأسواق العالمية، وبالإضافة إلى حماية الصناعة الناشئة قد يهدف التخفيض إلى علاج مشكلة البطالة في الاقتصاد الوطني، حيث ينتج عنه التوسع في الصناعات التصديرية، وقد يقصد من التخفيض أحياناً زيادة موارد الخزانة العامة للدولة بما يتضمنه من إعادة تقويم رصيد الذهب المتاح لديها وفقاً للسعر الجديد<sup>1</sup>.

خاضت لبنان تجربتها فيما يخص تخفيض قيمة عملتها عام 1982 و نتج عنها تضخم هائل، حيث انخفضت قيمة الليرة اللبنانية مقابل الدولار نحو 68 ليرة لبناني/ دولار\* لتصل إلى نحو 1838 ليرة لبناني/ دولار في نهاية 1984، وقد ارتفعت الأسعار 11% ضعفاً في نهاية عام 1992 وانخفض الحد الأدنى للأجور من ما يعادل 242 دولار في 1983 إلى 64 دولار في 1992، بعد ذلك تم تثبيت سعر الصرف الإسمي للعملة اللبنانية في نهاية عام 1992 لينخفض متوسط معدل التضخم لنحو 5.3% خلال الفترة (1994 - 2001)<sup>2</sup>، حيث تعطي عملية خفض سعر صرف العملة اللبنانية دليلاً على العلاقة القائمة بين تطور سعر صرف العملة اللبنانية وبين مستوى الأجر الحقيقي، ويلاحظ أن المبادرة الأولى لخفض سعر صرف الليرة اللبنانية التي تمت آنذاك، كان الهدف منها خفض مستوى الأجر الحقيقي في لبنان، كما نتج عن تخفيض سعر صرف الليرة تراجع قيمة الواردات خلال عام 1987 بحوالي 50% مقابل عام 1983، وكنتيجة لهذه التطورات استعاد ميزان المدفوعات فائضه ابتداءً من العام 1985 فائضه المعتاد ليبلغ 648 مليون دولار في العام 1988 وسجل فائضاً خلال أغلب سنوات هذه الفترة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> بربري محمد أمين، مرجع سبق ذكره، ص: 71.

\* ليرة لبناني/ دولار تعني ليرة لبنانية مقابل الدولار الأمريكي.

<sup>2</sup> " سياسة سعر صرف العملة: التجربة اللبنانية والدور المطلوب من هذه السياسة"، روجع يوم: 2015/09/28. [www.lebarmy.gov.lb](http://www.lebarmy.gov.lb)

<sup>3</sup> سهام رشاد منصور إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص: 75.

## 2.2. أسباب تخفيض قيمة العملة

لتخفيض قيمة العملة أسباب متنوعة تتجلى فيما يلي<sup>1</sup>:

أ. أسباب اقتصادية: تتمثل في:

➤ علاج الاختلال في ميزان المدفوعات: على اعتبار أن التخفيض يحفز ويشجع التصدير ويقىد

الاستيراد، كما يحد من تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج ويحث على إعادتها، وتفسير ذلك أن مالك

النقد الوطني يحصل إذا حوّل أمواله إلى الخارج على مقدار أقل نتيجة تخفيض سعر الصرف، أما رؤوس

الأموال في الخارج فإنها تجد في تخفيض سعر الصرف ما يدعوها إلى العودة بنية الحصول على مقدار

أكبر من مقدارها الأصلي.

➤ ارتفاع دخول المنتجين المحليين: يكون التخفيض بهدف زيادة دخل بعض الفئات المنتجة وتخفيض

عبء مديونيتها خاصة إذا تدهورت أسعار منتجاتهم في الأسواق العالمية، على اعتبار أن تخفيض سعر

الصرف يرفع قيمة الصادرات مقومة بالعملة الوطنية أو لتسهيل تصريف هذه المنتجات في الخارج.

➤ معالجة مشكل البطالة في الاقتصاد القومي: حيث ينتج عن التخفيض تشجيع التوسع في الصناعات

التصديرية.

➤ يعتبر تخفيض سعر الصرف بمثابة إجراء أولي لإنتاج سياسة نقدية تضخمية، حيث يعتمد المصرف المركزي

إلى إعادة تقويم رصيده الذهبي ويكون لديه فرصة ممكنة للتوسع في الإقراض والإصدار.

إن إعادة التقويم وفق السعر الجديد تتيح للخبزينة العامة الحصول على فرق التقويم الذي يعتبر موردا يضعف

الخبزينة ويعدل من اختلال الميزانية.

كما أن بعض الدول تعتمد إلى تخفيض سعر الصرف عندما تقوم بذلك دولة أخرى تربطها بها علاقات

تجارية قوية خوفا من أن يتحول طلب هذه الأخيرة عن منتجات الدولة الأخرى، أما الدول النامية فهي تعد

مضطرة لهذا التخفيض نظرا للمشاركة الضعيفة لها في التجارة العالمية ولأن تصريف منتجاتها أمر إيجابي على

اقتصادها.

<sup>1</sup> بن عيني رحيمة، مرجع سبق ذكره، ص: 130-131.

ب. أسباب سياسية: تعد التطورات والتغيرات السياسية التي تمر بها أي دولة من العوامل الهامة التي تؤثر على أوضاعها الاقتصادية، إذ يعتبر مدى الاستقرار الذي تتمتع به هذه الدول من أهم العوامل السياسية المؤثرة في مسار التطور الاقتصادي لها، حيث نجد أن بعض الدول مثل: اليابان، ألمانيا ودول جنوب شرق آسيا بعدما كانت تعيش في حالة نزاع قد تحولت إلى دول تتمتع بأوضاع سياسية مستقرة داخليا وخارجيا، مما جعلها تحقق إنجازات بارزة خلال العقود الأخيرة وصاحبة علاقات متشعبة مع معظم باقي دول العالم، وباعتبار العملة الوطنية لأي دولة هي الركيزة التي يقوم عليها اقتصادها، يمكن أن يؤدي تغير الظروف السياسية فيها إلى التأثير على قيمتها الخارجية كالحروب التي تقضي على بنية الإنتاج والتصنيع خاصة الإنتاج الزراعي، كما تؤثر على الموارد الطبيعية بما فيها الطاقات البشرية والموارد الاقتصادية التي توجه لأغراض عسكرية بدلا من توجيهها لتطوير بنيتها الاقتصادية الأساسية، بالتالي يقل إنتاج هذه الدول ومنه نقص صادراتها كما ستلجأ إلى الاستيراد لإشباع حاجيات سكانها الأمر الذي يستدعي القيام بالطلب على النقد الأجنبي لتسديد قيمة الواردات الأجنبية، ونتيجة الطلب الكبير على تحويل العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية تقوم السلطات المالية (البنك المركزي) بإيقاف أو التقليل من عملية التحويل كخطوة وقائية احتسابا لاستنفاد احتياطها من النقد الأجنبي بالكامل، فتقوم بتخفيض قيمة عملتها مقابل العملات الأجنبية مما يقلل من حجم الواردات نظرا لارتفاع أسعارها، كما أن الحروب تؤدي إلى هروب رؤوس الأموال المحلية منها والأجنبية إلى الخارج، فالمناخ السياسي المستقر في دولة ما يشجع المستثمرين من رجال الأعمال والشركات الدولية على توظيف رؤوس أموالهم فيها وذلك لضمان استثماراتهم وعوائدهم<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- تأثير المتغيرات السياسية على الأوضاع الاقتصادية، روجع يوم: 2016/03/15،

<http://www.iba.org.il/arabil/?entity=551285&type=5&topic=188>

- انخفاض قيمة العملة، روجع يوم: 2016/03/15، <https://ar.wikipedia.org>

- البنك الدولي: تجار لبنان استفادوا من الحرب في سوريا، روجع يوم: 2016/03/15، <http://www.al-akhbar.com/node/232156>

### 3. أهداف سياسة تخفيض قيمة العملة<sup>1</sup>

يمكن تمييز نوعين من الأهداف لسياسة تخفيض قيمة العملة، أهداف علنية مباشرة مرتبطة بالآلية المستخدمة في حد ذاتها وأهداف أخرى خفية غير مباشرة مرتبطة بالفلسفة الاقتصادية، على اعتبار أن سياسة تخفيض قيمة العملة تدخل ضمن مشروعية صندوق النقد الدولي الممول للبرنامج المتضمن لزومية هذا الإجراء.

#### 1.3. الأهداف المباشرة: إن مطالبة صندوق النقد الدولي بتخفيض قيمة النقد الوطني بالنسبة للعملة

الأجنبية تستند من وجهة نظره إلى أن هذا الإجراء يرفع من تكلفة الاستيراد فينخفض حجمه ويجعل صادرات البلد المعني أرخص في نظر الأجانب فيقبلون على شرائها وهكذا تتحقق عدة أهداف في آن واحد:

- توجيه هيكل الإنتاج نحو الخارج بإنتاج سلع تصديرية؛
- الحصول على نقد أجنبي يمكن من الوفاء بمستحقات الدين الخارجي؛
- تخفيض عجز ميزان المدفوعات الجارية، وهو الهدف الأساسي بزيادة الصادرات وتخفيض الواردات، حيث أن تخفيض سعر العملة نظريا يؤدي إلى زيادة الصادرات نتيجة لزيادة الطاقات الإنتاجية واستخدام الطاقات العاطلة أو تحويل الموارد الإنتاجية من قطاعات بدائل الواردات والسلع غير القابلة للتبادل إلى قطاعات السلع التصديرية، وتميل الطاقات إلى الزيادة نتيجة الزيادة في رصيد رأس المال المتدفق والمترب عن تطبيق هذه السياسة أو نتيجة دخول ادخار وطني وكذا تحسين الكفاءة في الاستثمار الوطني؛
- زيادة القدرة التنافسية للسلع الوطنية في السوق الخارجي وذلك عن طريق تخفيض التكاليف والأسعار المحلية بالنسبة للتكاليف والأسعار السائدة في الخارج مما يزيد من ربحية وإنتاج السلع القابلة للتصدير؛
- السعي إلى زيادة النمو الاقتصادي ومنه تحقيق التنمية المستدامة؛
- تيسير التوسع السريع للصادرات وزيادة التدفقات المالية الأجنبية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي وكذا تشجيع الاستثمار الأجنبي في الداخل أي في البلاد المخفضة لقيمة نقدها.

<sup>1</sup> مهدي ميلود، "برامج التصحيح الهيكلي وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية -دراسة حالة الجزائر-". مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص التحليل الاقتصادي والتنمية، جامعة وهران، 2002-2003، ص: 136-137.

## 2.3 الأهداف المرتبطة بالفلسفة الاقتصادية:

انطلاقاً من أن هذا الإجراء اتبع من جراء الضغوطات الخارجية، فيما لا شك فيه أن يكون هناك سبب قوي يكمن وراء فرض مثل هذه السياسة على اقتصاديات العالم الناميين، فالوقائع الاقتصادية المعاصرة أثبتت أن التوصيات الاقتصادية الصادرة عن أصحاب القرار ذوي مراكز القوى إلى ما دونهم مستوى أو تابعيهم عادة ما تكون ذات انعكاسات إيجابية على البلد صانع القرار أكثر منها بالنسبة للبلد المنفذ لمثل هذه التوصيات (التوصية النابعة عن الضغط تتحول إلى قرار يتطلب التنفيذ الفوري).

كما أن هذه الأداة هي أداة ضارة بالبلدان الخارجية، فزيادة صادرات البلد المخفض لقيمة نقده تؤدي إلى زيادة واردات البلدان الخارجية منه وإلى تناقص واردات البلد المخفض من هذه الأخيرة، مما يؤدي إلى إحداث عجز في موازين مدفوعات البلدان الخارجية وهكذا، فالنتيجة أن البلد المخفض استطاع -نظرياً- بدون أي عناء تصدير عجزه إلى الخارج، وعليه فسياسة التخفيض تهدف إلى تحقيق أهداف استراتيجية (طويلة المدى)، من هذه الأهداف:

- تدعيم المسار الرأسمالي وجعل العالم كله في مرحلة انتقال إلى الرأسمالية من أجل نظام أحادي القطب تهيمن عليه القلة من الدول الرأسمالية الصناعية الكبرى؛
- تكييف البلاد النامية مع الأزمة الاقتصادية العالمية بما يتناسب ومتطلبات خروج بلاد المركز منها؛
- توجيه السياسة الاقتصادية للبلاد بما يخدم الاقتصاد الرأسمالي العالمي؛
- تدعيم أواصر التبعية الأجنبية وجعل بلدان العالم الثالث في قبضة العالم المتقدم باستمرار وإلا فماذا تجني الدول المتقدمة من تنمية الدول المتخلفة سوى منافس مستقبلي لها.

لكي تتحقق هذه الأهداف، فإن الدولة المخفضة تقوم بتصدير مشاكلها التي لم تستطع حلها بطاقتها الخاصة وتنقلها إلى البلدان الخارجية، لأنه يؤدي إلى تخفيض صادراتها، ومن غير المعقول أن تتحمل هذه الدول نفقات التخفيض بدون مقابل، ويتمثل هذا المقابل في تدعيم التبعية الأجنبية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> حنان لعروق، مرجع سبق ذكره، ص: 113.

## المطلب الثاني: آلية تخفيض قيمة العملة

إن الهدف الأساسي من تخفيض قيمة العملة هو إعادة التوازن لميزان المدفوعات، إلا أن بعض الدول كالسودان مثلاً رغم التخفيضات المتتالية لسعر صرف عملتها في الثمانينات حال دون تحسين موقف ميزان المدفوعات، حيث كان الأثر الوحيد المتبقي من تخفيض قيمة الجنيه السوداني هو ارتفاع أسعار الواردات الوسيطة مما أدى إلى إضعاف القدرة التصديرية لها وارتفاع مستوى الأسعار بصورة متزايدة، من هنا لا يمكن الحكم قطعاً بعدم فاعلية سياسة التخفيض وإنما يجب أن تقترن بإجراءات أخرى تستهدف علاج الأسباب التي تحول دون تحقيق سياسة التخفيض لأهدافها<sup>1</sup>، لذلك يجب التعرف على شروط نجاح هذه السياسة وكيفية اختيار وتحديد معدل التخفيض مع التعرف على مزاياها وعيوبها ومراعات الآثار الناجمة عنها.

## 1. شروط نجاح تطبيق سياسة تخفيض قيمة العملة

الواقع يتطلب شروطاً تتحكم بدرجة أو بأخرى في نجاح أو فشل سياسة التخفيض، ويمكن حصرها فيما يلي<sup>2</sup>:

1.1. ثبات الأسعار المحلية للتصدير: لا يمكن أن يكون للتخفيض فعالية إذا واکب ارتفاع سعر الصرف (انخفاض قيمة العملة المحلية) ارتفاعاً في مستوى الأسعار المحلية للسلع المصدرة بنفس النسبة، باعتبار أن العائد الذي يمكن أن يحققه المستورد الأجنبي من جراء عملية التخفيض سيفقد مباشرة بارتفاع الأسعار المحلية في البلد المخفّض، وبذلك يختفي الأثر السعري في زيادة صادرات البلد، لذا فإن فعالية التخفيض مرتبطة بعدم ارتفاع أسعار السلع المحلية الموجهة للتصدير.

2.1. عدم لجوء الدول المنافسة إلى تخفيض عملتها: إن قيام الدول التي تصدر نفس السلع بإجراء مماثل للدولة صاحبة التخفيض، قصد المحافظة على أسواقها الخارجية، فإن فعالية سياسة التخفيض سوف تفسل في تقليل الواردات وقد تتسابق الدول المنافسة في تخفيض عملاتها، الشيء الذي يفضي إلى استنزاف ثروتها الوطنية.

<sup>1</sup> سهام رشاد منصور ابراهيم، مرجع سبق ذكره، ص: 27.

<sup>2</sup> نعمان سعدي، مرجع سبق ذكره، ص: 198-201.

وإذا قامت الدولة بتكرار عملية التخفيض، فإن ذلك يمكن أن يفقدها المزايا التي حصلت عليها من جراء هذه العملية وهذا ما عرفته بريطانيا عندما خفضت من قيمة عملتها الخارجية بعد خروجها عن قاعدة الذهب، فازدادت صادراتها وانخفضت وارداتها، فعمدت الدول الأخرى إلى انتهاز نفس السياسة (تخفيض عملاتها) فأصبحت أسعار صرف هذه العملات (سنة 1937) في نفس المستوى الذي كانت عليه في عام 1931.

### 3.1. درجة مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي في إحلال الواردات: إن ارتفاع أسعار الواردات من السلع

والخدمات نتيجة تخفيض قيمة العملة المحلية، من شأنه أن يدفع بالطلب المحلي نحو الارتفاع على السلع المحلية التي تحل محل السلع المستوردة (السلع البديلة)، وعليه فلا بد أن يكون لدى جهاز الإنتاج الوطني مرونة كافية لتعويض هذا الطلب المحلي الجديد من خلال سياسة إحلال الواردات بسلع بديلة.

ومن أجل تحقيق ذلك، وجب توفر إمكانيات وموارد عاطلة وكذا الأخذ بعين الاعتبار تكلفة المدخلات المستوردة من تجهيزات الإنتاج وغيرها التي عرفت ارتفاعاً في أسعارها نتيجة عملية التخفيض، إذ أن مزايا التخفيض تضمحلّ لما يعتمد القطاع الإنتاجي المحلي على درجة كبيرة من مستوى الاستيراد، وبالتالي فإن شرط نجاح التخفيض مرتبط أيضاً بمزايا عملية إحلال الواردات التي ترتبط بدورها ببنية التكاليف الداخلية وكذا المبادلات ما بين القطاعات.

### 4.1. عدم تجاوز نسبة الإنفاق الكلي لنسبة الاستثمار: تستلزم نجاح عملية التخفيض اتخاذ إجراءات

تعمل على الحد من نسبة الإنفاق الكلي مقارنة بنسبة الاستثمار، إذ أن التخفيض من شأنه أن يعمل على الرفع من حجم الإنفاق الكلي وذلك في حالة توسع الإنتاج الداخلي من خلال تشغيل الموارد العاطلة في الاقتصاد الوطني، فينتج عن ذلك ارتفاع النفقات الاستثمارية وأيضاً الدخول فيرتفع معها الطلب على الواردات أو السلع البديلة فتتجه الأسعار والإنفاق الكلي إلى الزيادة فيؤدي هذا الوضع إلى اختفاء الأثر السعري لصادرات البلد.

5.1. أثر التعريفية الجمركية: تعتبر الضرائب الجمركية من أقدم الوسائل التي تلجأ إليها الدولة لتحقيق رقابتها على التجارة الخارجية، حيث تفرض هذه الضرائب أو ما يطلق عليها بالرسوم الجمركية على السلع بمناسبة عبورها حدود الدولة، إذ تفرض على الصادرات والواردات<sup>1</sup>.

أ. عند التصدير: إن التعريفية الجمركية التي تفرضها الدولة الأجنبية المستوردة، لها أثرها على فعالية تخفيض قيمة العملة المحلية، بحيث أنه كلما ارتفعت التعريفية كلما قل الطلب الأجنبي على سلع وخدمات البلد، فتقل معه استجابة الطلب الأجنبي للتخفيض في قيمة العملة المحلية، مما ينتج عنه عدم جدوى هذه الأداة في زيادة كمية العملات الأجنبية ومنه معالجة العجز في ميزان المدفوعات.

ب. عند الاستيراد: من ناحية التعريفية الجمركية المفروضة على الواردات، فيمكن القول إنه كلما ارتفعت نسبتها كلما انخفض أثر التخفيض على إنقاص طلب هذه السلع.

6.1. أثر نظام الحصص: يقصد بنظام الحصص فرض قيود على الاستيراد ونادراً على التصدير خلال مدة معينة، بحيث تضع الدولة الحد الأقصى للكميات المسموح باستيرادها أو بتصديرها<sup>2</sup>.

أ. عند التصدير: يهدف نظام الحصص إلى وضع سقف معين على واردات الدولة من السلع، فإذا وصلت واردات الدولة إلى أقصى حد من حصصها المفروضة مع البلد المصدر، فإن عملية التخفيض في قيمة عملة هذا البلد الأخير تصبح بدون معنى، ذلك أن هدف التخفيض هو الزيادة من الصادرات ومنه زيادة عرض العملة الأجنبية.

إذن تخفيض قيمة العملة المحلية مشروط بعدم بلوغ البلد المستورد للسقف المحدد في حصص الاستيراد، إذ يمكن في هذه الحالة إشباع ما تبقى من الحصص بتطبيق سعر الصرف الجديد.

ب. عند الاستيراد: في ظل نظام الحصص المفروض على جميع السلع الأجنبية، قد تصل واردات إلى أقصاها (السقف المسموح به) عند سعر صرف معين، ومع عملية تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية ينخفض معها الطلب المحلي على السلع الأجنبية لارتفاع أسعارها، وهكذا تنتقل مرونة الطلب الداخلي من الصفر بسبب حصص الاستيراد، إلى ما فوق نتيجة عملية التخفيض.

<sup>1</sup> رانيا محمود عمارة، مرجع سبق ذكره، ص: 123.

<sup>2</sup> مرجع سبق ذكره، ص: 125.

هكذا يتضح لنا من دراسة شروط نجاح عملية التخفيض، أنها كثيرة ومتشعبة وتعتمد على متغيرات متنوعة من الصعب تجاهلها عند محاولة القيام بعملية تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية.

## 2. اختيار وتحديد معدل تخفيض قيمة العملة

اختيار معدل التخفيض يرتبط بعدد معين من القيود، غالبا ما تكون متناقضة، نذكر درجة عجز ميزان المدفوعات، حجم التجارة الخارجية، مداخيل ونفقات العوامل الاقتصادية، هكذا تظهر ضرورة اختيار صائب تماما لمعدل التخفيض.

**1.2. حساب نسبة التخفيض:** يمكن حساب معدل التخفيض بطريقتين مختلفتين وذلك ما إذا أردنا أن ننسب تخفيض قيمة العملة المحلية إلى قابلية التحويل القديمة أو الجديدة، فإذا كان الحساب على أساس القيمة القديمة يقال على معدل التخفيض أنه معدل من الداخل، والعكس إذا كان على أساس القيمة الجديدة فهو معدل من الخارج ويتم الحساب كما يلي<sup>1</sup>:

$$\frac{\text{قيمة العملة قبل التخفيض} - \text{قيمتها بعد التخفيض}}{\text{قيمتها قبل التخفيض}} = \text{المعدل من الداخل}$$

$$\frac{\text{قيمة العملة قبل التخفيض} - \text{قيمتها بعد التخفيض}}{\text{قيمتها بعد التخفيض}} = \text{المعدل من الخارج}$$

**مثال:** قيمة وحدة واحدة من الفرنك الفرنسي سنة 1969 كانت تساوي 180 غ من الذهب، بعد التخفيض أصبحت قيمته تساوي 160 غ من الذهب ومنه يحسب المعدل كالتالي:

$$\text{المعدل من الداخل} = 100 \times \frac{160-180}{180} = 11,11\%$$

$$\text{المعدل من الخارج} = 100 \times \frac{160-180}{160} = 12,5\%$$

من الأفضل استخدام المعدل من الداخل لكونه يبين التغيرات في قابلية التحويل اتجاه العملات الأجنبية.

<sup>1</sup> Pierre Hubert Breton, Armand Denis Schor, « la dévaluation que sais-je? ». PUDF, 1<sup>ère</sup> édition, France, 1976, p : 62.

2.2. حدود اختيار نسبة التخفيض<sup>1</sup>

ليس لعملية تحديد نسبة التخفيض أية طريقة حسابية موضوعية تمكن من إعطاء معدل تخفيض العملة بطريقة دقيقة، إنما يجب أن يخضع القرار إلى عدة دراسات يمكن أن تكون نتائجها متناقضة فيما بينها.

لا يمكن استنتاج الربح الناجم عن تنافسية الصادرات إلا إذا كان معدل التخفيض مرتفعا، لهذا يجب الأخذ بعين الاعتبار الآثار الميكانيكية لعملية التخفيض على الأسعار الوطنية عن طريق ارتفاع أسعار الواردات، وارتفاع الأسعار المسبب من طرف توقعات العملاء الاقتصاديين، في حين إذا كانت نسبة التخفيض ضئيلة فهذا لا يكفي لإحداث تحويل في مجرى التدفقات النقدية، لأنه من ناحية السعر ليس المعيار الوحيد لاختيار المستوردين الأجانب، ومن ناحية أخرى تيارات التبادل ليست مرنة نسبيا كما أنها مرتبطة أيضا بشروط التمويل.

فيما يخص الحد الأقصى لمعدل التخفيض فيحدد وفق العوامل التالية<sup>2</sup>:

- من المفروض أن يؤدي انخفاض في سعر الصادرات إلى ارتفاع في حجم تدفقات السلع المصدرة، لكن هذا لا يعني حتما أنه سوف يعوض عن الخسارة في القيمة، حيث أنه إذا كان معدل التخفيض جد مرتفع فإن ارتفاعا كبيرا في الحجم يكون مستلزما من أجل تحقيق دخل من العملات الصعبة أكثر من المسجل قبل التخفيض وهذا لا يكون دائما محققا، إضافة إلى ذلك فإن عادة ما يصادف البلد المخفض لقيمة عملته عدم مرونة جهازه الإنتاجي، بالتالي لا يمكن الرفع من الإنتاج وتلبية الطلب الشيء الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وظهور المضاربة.
- إن النسبة المرتفعة للتخفيض تسبب ظهور حالة المنافسة الخطيرة بالنسبة للبلدان الأجنبية الذين سوف يلجؤون إلى اتخاذ احتياطاتهم المالية، السياسية والاقتصادية كفرض حواجز جمركية، لذا لا يجب أن تكون نسبة التخفيض كبيرة إلى درجة تدفع العملاء الأجانب إلى تقييد العلاقات الاقتصادية مع البلد المخفض.

<sup>1</sup> Pierre Hubert Breton, Armand Denis Schor, op.cit, p : 63.

<sup>2</sup> Idem.

مما سبق يتبين أن هناك حالتين من الصور يمكن أن تظهر في اختيار المعدل:

أ. حالة معدل مرتفع جدا:

- الإيجابيات: ربح تنافسية أسعار المنتجات الوطنية الموجهة للتصدير.
- السلبيات: ارتفاع أسعار الواردات ولجوء الأعوان التجاريين إلى وضع حواجز جمركية أو لتخفيض دفاعي أو الاثنين معاً، لأجل إحداث عائق للمنافسة الخارجية.

ب. حالة معدل ضعيف جدا:

- الإيجابيات: حماية المنتجات الوطنية.
- السلبيات: عدم تنافسية أسعار التصدير، صعوبة وصول التمويلات للتصدير الناجمة عن سوء تقديرات تعادل النقود.

أخيراً، معدل التخفيض لا يجب أن يكون لا مرتفع جداً، ولا ضعيف جداً.

3. مزايا وعيوب سياسة التخفيض

يمكن تحديد مزايا وعيوب سياسة تخفيض قيمة العملة على النحو التالي<sup>1</sup>:

1.3. مزايا سياسة تخفيض قيمة العملة: تتمثل في:

- زيادة الصادرات نتيجة انخفاض أسعار المنتجات المحلية؛
- الشجيع على ترشيد الاستهلاك والاعتماد على المنتجات المحلية المثلثة للمستورد نتيجة رخص أسعارها مقارنة بالسلع المستوردة؛
- تقليل الواردات نتيجة ارتفاع أسعارها ويشجع على تقليل نسبة المواد الخام المستوردة الداخلة في الإنتاج أو استعمال البدائل المحلية؛
- المحافظة على احتياطات الدولة من النقد الأجنبي.

<sup>1</sup> سهام رشاد منصور ابراهيم، مرجع سبق ذكره، ص: 31.

### 2.3. عيوب سياسة تخفيض قيمة العملة: تنحصر في:

- ارتفاع تكاليف الإنتاج المحلي الذي تعتمد مدخلاته على الواردات؛
- ارتفاع أسعار الواردات من السلع الاستهلاكية وعلى رأسها السلع التي ليس لها بديل محلي؛
- ارتفاع تكلفة المواد الخام المستوردة التي ليس لها بدائل محلية والتي تدخل في عمليات الإنتاج؛
- ارتفاع تكلفة المعيشة بالنسبة للمواطنين.

### 4. آثار تخفيض قيمة العملة

قد تعود سياسة تخفيض قيمة العملة بنتائج عكسية، فمن بين الآثار السلبية لها<sup>1</sup>:

#### 1.4. الآثار الداخلية: تخفيض قيمة العملة يؤدي من جهة إلى زيادة في الدخل الذي يعود إلى أثر الاستخدام

غير الكامل للموارد، ومن جهة أخرى إلى نقص في الدخل الذي يعود إلى ما يسمى بـ: "أثر حدي التبادل"، فتغير الميزان التجاري يرتبط إذن بهاذين الأثرين، كما يرتبط أيضا بالميل الحدي لامتناسص الدخل.

أ. أثر الاستخدام غير الكامل للموارد: زيادة الصادرات المتوقعة من أثر تخفيض قيمة النقود يجب أن تقضي إلى ارتفاع في الدخل القومي وذلك طبقا لنظرية مضاعف التجارة الخارجية\*، إلا أن هذا الارتفاع لا يمكن أن ينشأ عنه تدفق حقيقي إلا إذا كان هناك استخدام غير كامل لعناصر الإنتاج، ولكي يتحسن رصيد الميزان التجاري يجب أن يكون الميل الحدي للامتصاص أقل من الواحد، وفي حال لم يكن الأمر كذلك، أي أن الميل الحدي للامتصاص أكبر من الواحد وبقي مضاعف التجارة الخارجية إيجابيا، فإن تخفيض قيمة النقود يسمح بزيادة استخدام عناصر الإنتاج وزيادة الدخل القومي على حد سواء، وينذر بزيادة العجز الخارجي.

ب. الأثر الناجم عن حدي التبادل: من بين آثار تخفيض قيمة العملة تدهور حدي التبادل (العلاقة بين تطور أسعار الصادرات والواردات)، الأمر الذي يؤدي إلى تدني الدخل القومي ويشكل أثرا إيجابيا على الميزان التجاري إذا كان الميل الحدي للامتصاص أكبر من الواحد، أي أن أثر حدي التبادل سيحسن الميزان التجاري، وفي حال العكس سيكون التدهور.

<sup>1</sup> عبد الرزاق عبد الزاوي، "آثار انحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني حالة الجزائر". مجلة العلوم الإنسانية، العدد 23، نوفمبر 2011، ص: 360.  
\* يقصد بمضاعف التجارة الخارجية التغير الأولي في الصادرات أو الواردات ويؤدي إلى زيادة مضاعفة أو نقص مضاعف في الدخل، يقاس بنسبة التغير في الدخل القومي وبين التغير في الصادرات أو الواردات

2.4. الآثار الخارجية: بالإضافة إلى الآثار الداخلية، توجد جملة من الآثار الخارجية يمكن إدراجها كما يلي:

- خفض قيمة العملة ومشكلة الأجور: يترتب عن تخفيض قيمة العملة زيادة متناسبة في التكاليف، ذلك أن بعض مدخلات الإنتاج من مكونات أجنبية يتم استيرادها بأسعار مرتفعة نسبياً، وفي ذات الوقت نجد أن جزءاً كبيراً من تكاليف الإنتاج يحتوي على الأجور التي يمكن أن تتجه إلى الارتفاع مع خفض قيمة العملة<sup>1</sup>.

- الأثر على حركة رؤوس الأموال: من بين الأسباب الرئيسية والمهمة التي تدفع الأفراد إلى تحريك رؤوس أموالهم بين الدول هو التخفيض، ويتم هذا الإجراء عندما يتوقع الأفراد بأن الدولة سوف تقوم بالتخفيض، فإنهم في هذه الحالة سيقومون بتحريك أموالهم نحو الخارج لتجنب الخسارة المحتملة من جراء هذا التخفيض أو البحث عن الأرباح<sup>2</sup>.

- الأثر على عبء القروض الخارجية: يختلف أثر التخفيض في حالة كون البلد المخفض لعملته دائماً أو مديناً<sup>3</sup>:

➤ في حالة كون البلد المخفض لعملته دائماً: إذا استلم هذا البلد الدائن قروضه وفوائده هذه القروض بالعملة الأجنبية، فإنه سوف يستلم كمية أكبر من عملته الوطنية بعد تحويل العملة الأجنبية إلى العملة الوطنية، أما إذا استلم هذا البلد قروضه والفوائد عليها بعملته الوطنية، فإنه سيستلم نفس المقدار الذي أقرضه ولا يتأثر في هذه الحالة.

➤ عندما يكون البلد المخفض لعملته مديناً، ودفع ديونه والفوائد عليها بعملته الدائن، فإن عبء الديون المترتبة عليه في هذه الحالة سوف تزداد، وذلك لأنه سوف يدفع كمية أكبر من عملته الوطنية سدداً لدينه بالعملة الأجنبية، أما إذا كان البلد المدين يدفع دينه بعملته الوطنية فإنه سوف يدفع نفس المقدار من الديون والفوائد بعملته الوطنية التي تم تخفيضها ويستفيد البلد المدين من تخفيض عملته الوطنية في هذه الحالة بنفس مقدار التخفيض.

<sup>1</sup> عبد الرزاق عبد الزاوي، مرجع سبق ذكره، ص: 361.

<sup>2</sup> د. صبحي حسون الساعدي، "أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة". مجلة جامعة الأنبار للعلوم

الاقتصادية والإدارية، العدد 07، 2011، ص: 92.

<sup>3</sup> مرجع سبق ذكره.

## المطلب الثالث: الإصلاحات الاقتصادية وواقع سياسة تخفيض قيمة العملة

في سبيل التغلب على المشاكل التي اجتاحت البلدان النامية خاصة بعد أزمة المديونية سنة 1982، تبنت هذه الدول برامج موصى بها من قبل المنظمات الدولية خاصة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي سعياً للحصول على تمويلات تقضي على مشكلة اللاتوازن سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي، يطلق عليها بـ: «برامج الإصلاحات الاقتصادية»، وتتضمن هذه البرامج العديد من السياسات الاقتصادية التي من شأنها أن تسهم حسب رؤية صندوق النقد والبنك الدوليين في معالجة الاختلالات الاقتصادية في هذه الدول.

## 1. عموميات حول الإصلاح الاقتصادي

شهدت العقود الثلاثة الماضية من القرن العشرين انتشاراً واسعاً لبرامج الإصلاح الاقتصادي التي نادى بها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وقد اختبرت هذه السياسات الاقتصادية من قبل العديد من الدول النامية في محاولة لمعالجة مشاكلها الاقتصادية، حيث تعتبر الإصلاحات المقترحة من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي إصلاحات تهدف إلى توسيع النظام الدولي الجديد، وتستلزم هذه الإصلاحات تغييرات جذرية في الاقتصاد بهدف إرجاع الاستقرار له.

## 1.1. تعريف الإصلاح الاقتصادي

الإصلاح الاقتصادي هو مجموعة السياسات والإجراءات التي تتخذها الدول النامية في إطار برامجها التصحيحية لتحقيق هدفين رئيسيين أحدهما: استعادة التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد، بما يمكن من احتواء التضخم والوصول بميزان المدفوعات لوضع قابل للاستمرار، والعمل على استعادة الجدارة الائتمانية للبلد المعني، والآخر هو تحسين تخصيص وكفاءة استخدام الموارد المتاحة للاقتصاد، والسعي لتوسيع وإنماء الطاقات الإنتاجية القائمة، بما يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي الذاتي المستمر، وزيادة فرص العمل المنتج وتحسين مستويات المعيشة للسكان<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> سميح مسعود، "الموسوعة الاقتصادية". الشروق، الجزء الأول، مصر، 2008، ص: 102.

كما يعرف الإصلاح الاقتصادي على أنه: " حزمة من القواعد والأدوات والإجراءات والتدابير التي تتبعها الحكومة في دولة معينة تعاني من اختلال التوازن الداخلي والخارجي، وبالتحديد تعاني من عجز كبير في الموازنة العامة وعجز في ميزان المدفوعات وتضخم كبير في المديونية الخارجية، ومنبع هذه الحزمة من السياسات هو التوسع والتطور الذي حدث في النظرية الاقتصادية الكلية، والجهود التي بذلت من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، والتي تعمل في مجموعها على تثبيت الاقتصاد وإحداث تصحيحات هيكلية، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية التي تصب في إعادة التوازن الداخلي والخارجي خلال فترة زمنية معينة"<sup>1</sup>.

إن أهم دواعي الإصلاح الاقتصادي هي الضغوط التي يعاني منها الاقتصاد والتي تتمثل في عجز ميزان المدفوعات والتراجع الملحوظ في معدل النمو الاقتصادي والنتائج الداخلي الإجمالي، وعلى رأس قائمة هذه الصعوبات تأتي مشكلة تفاقم التضخم والديون الخارجية مقارنة مع موارد الدولة وعدم قدرتها على سدادها في آجالها<sup>2</sup>.

## 2.1. محتوى برنامج الإصلاح الاقتصادي

إن الإصلاحات الاقتصادية المتمثلة في السياسات والإجراءات التي تنتهجها أحيانا بعض الدول نابعة من أفكار ومحاور سياسات تبلورت من خلال بعض المدارس في الفكر الاقتصادي، فبرنامج الإصلاح من وجهة نظر صندوق النقد الدولي والبنك العالمي هي مجموعة من تصاميم لنماذج اقتصادية ترمي إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ودعم آليات اقتصاد السوق وزيادة معدلات النمو الاقتصادي<sup>3</sup>.

تشتمل برامج الإصلاح الاقتصادي على نموذجين، يتعلق أحدهما بصندوق النقد الدولي ويختص الآخر بالبنك الدولي، يطلق على الأول برنامج التثبيت الذي يسعى إلى تقليل الاختلال الداخلي والخارجي على المدى القصير، أما الثاني يطلق عليه برنامج التكيف الاقتصادي ويهدف إلى رفع معدلات النمو على المدى المتوسط والطويل<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد المجيد، "السياسات الاقتصادية"، مجموعة النيل العربية، الطبعة 1، القاهرة، 2003، ص: 211.

<sup>2</sup> حنان بقاط، "نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ 1994". مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة بسكرة، 2006، ص: 7.

<sup>3</sup> بنتجة سعدي، أثر دور الدولة على برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2009. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2012-2013، ص: 95.

<sup>4</sup> حنان بقاط، مرجع سبق ذكره، ص: 55.

لقد تم توسيع سياسات التثبيت والإصلاح الهيكلي خلال عقدي الخمسينات والستينات، وقد تطور الأمر خلال مرحلة السبعينات والثمانينات إلى ضرورة تطبيقها على الدول النامية، إذ تكمن رغبة هذه الأخيرة في إصلاح وإعادة هيكلة اقتصادياتها لتحقيق توازنها الداخلي والخارجي<sup>1</sup>.

أ. **سياسة التثبيت الاقتصادي:** أو برامج الاستقرار الاقتصادي ويقصد بها اتباع خطوات محددة بقصد إحداث توازن بين العرض الكلي والطلب الكلي وإدارة جانب الطلب<sup>2</sup>، وهي موجهة من طرف صندوق النقد الدولي، وتحتل مكانة الصدارة في برامج الإصلاح الاقتصادي، هدفها إصلاح الاختلالات ولقد جاءت هذه السياسة نتيجة لأزمة المدفوعات التي تعرفها بعض الدول، مشكل التضخم...

تركز هذه السياسة على إدارة جانب الطلب وتستهدف كبح جماح التضخم، وتخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة إلى المستوى الذي يتفق والقضاء على الضغوط التضخمية ووضع حدود للتوسع النقدي، وتوحيد وتحرير سعر الصرف ورفع أسعار الفائدة النقدية إلى المستويات التي تجعلها ذات قيمة حقيقية إيجابية، وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات إلى مستويات يمكن احتمالها<sup>3</sup>.

ب. **سياسة التعديل الهيكلي:** تعتبر سياسات التكيف الهيكلي أو ما يمكن تسميتها ب: « برامج التكيف الاقتصادي الدولية » سياسات حديثة التطبيق نسبياً، تطبق هذه السياسة عندما لا تجدي سياسة التثبيت الاقتصادي نفعاً نتيجة الاختلالات الهيكلية العميقة التي يتخبط فيها الاقتصاد بفعل السياسة الاقتصادية غير الناجحة التي يكون البلد قد اتبعها قبل ذلك، وعند لجوء هذه الأخيرة إلى المؤسسات الدولية لمساعدتها تفرض عليها هذه السياسة بهدف تخليصها نهائياً من تلك الاختلالات وإدماجها في الاقتصاد العالمي بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي.

تركز هذه السياسة على إدارة جانب العرض، وتستهدف إعادة هيكلة الاقتصاد القومي وتصحيح هيكل الإنتاج وإزالة الاختلالات فيما يسمى بالاقتصاد الحقيقي، للوصول إلى معدل نمو اقتصادي مرتفع وزيادة الاستثمار والصادرات، وإزالة التشوهات السعرية بالإضافة إلى تحرير التجارة الدولية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص: 210.

<sup>2</sup> بختة سعدي، مرجع سبق ذكره، ص: 95.

<sup>3</sup> عبد المطلب عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص: 217.

<sup>4</sup> مرجع سبق ذكره، ص: 218.

إن ظروف تطبيق سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي في دولة معينة تنبع من معاناة اقتصاد هذه الدولة من اختلال التوازن الداخلي معبرا عنه بوجود عجز كبير في الموازنة العامة للدولة ومعدل تضخم مرتفع، واختلال في التوازن الخارجي معبرا عنه بوجود عجز كبير في ميزان المدفوعات وتضخم في المديونية الخارجية<sup>1</sup>.

### 3.1. منهج صندوق النقد الدولي في الإصلاح

يستند صندوق النقد الدولي في الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية على ثلاث فرضيات ضمنية<sup>2</sup>:

- إن كل اختلال خارجي مصدره وجود فائض في الطلب الكلي عن العرض الكلي، نتيجة زيادة كمية وسائل الدفع بسرعة أكبر من زيادة كمية السلع والخدمات الحقيقية؛
- إن كل إصلاح لاختلال ما يتطلب تخفيضا في الطلب الأسمى، وإعادة تخصيص عناصر الإنتاج بطريقة تؤدي إلى زيادة العرض الكلي؛
- إن سياسات الإصلاح الاقتصادي ليست انكماشية، فهدفها يتمثل في التوصل إلى توازن خارجي عند التشغيل الكامل عن طريق تغيير نظام الأسعار وتخصيص الموارد.

يعد تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية من أهم عناصر برنامج التثبيت الاقتصادي خاصة عندما تسفر المشاورات بين صندوق النقد الدولي والبلدان التي تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها على ضرورة إحداث تخفيض في أسعار صرف عملاتها، ولا تقتصر المشورة التي يقدمها الصندوق بشأن تخفيض القيمة الخارجية للعملة على توضيح ترتيبات أسعار الصرف المتباينة بين الدول الأعضاء<sup>3</sup>، فبرامج الإصلاح الاقتصادي التي يدعمها صندوق النقد الدولي ترمي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المترابطة<sup>4</sup>:

- بلوغ وضع سليم لميزان المدفوعات يمكن من أداء الالتزامات الخارجية بشكل مرتب؛
- تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع ومستمر، مع الحفاظ على مستوى مناسب من العمالة؛
- احتواء التضخم أو تخفيضه إلى أن يعادل أو يقارب المعدل العالمي للتضخم إلى جانب تحقيق استقرار سعر الصرف؛ ويكون في هذه الحالة تحقيق معدل منخفض ومقبول من التضخم هدفا هاما من أجل إزالة التشوهات السعرية، والوصول إلى حالة معينة من استقرار الأسعار؛

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص: 212.

<sup>2</sup> بلعوز بن علي، "محاضرات تقي النظريات والسياسة النقدية". ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص: 135.

<sup>3</sup> عبد المطلب عبد الحميد، "السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي". الدار الجامعية، الاسكندرية، 2013، ص: 234.

<sup>4</sup> بلعوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص: 135.

- محاولة تحقيق العدالة في مجالات توزيع الدخل، التعليم، الصحة، التغذية.

لكي تصل السياسات الاقتصادية إلى أهدافها، لابد أن تكون عملية مستمرة وليس بصفة مؤقتة وهذا باعتماد التحديات في الفكر والآليات مما يسمح بمواكبة المشاكل الاقتصادية المستجدة<sup>1</sup>.

## 2. الإصلاح الاقتصادي ومكانة التخفيض منه

تعتبر سياسة سعر الصرف أحد أبرز سياسات برنامج صندوق النقد الدولي للإصلاح الاقتصادي في الدول النامية، حيث تحتل سياسة التخفيض حيزا كبيرا من المناقشات والجدل عند تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي في هذه الدول<sup>2</sup>، فعادة ما يلعب الصندوق دورا سياسيا رئيسيا في تخفيض سعر العملات، وغالبا ما يطلب تخفيض سعر العملة كشرط مسبق قبل المفاوضات حول قرض التكييف الهيكلي.

إن صندوق النقد الدولي من خلال برامجه التعديلية يدفع البلد إلى تخفيض قيمة عملته في الاتجاه الذي تتساوى فيه مع قيمتها الحقيقية، الشيء الذي يزيد من الصادرات ويخفض من الواردات حسب تصور الصندوق، وهذا ما يؤدي إلى تقليص العجز في ميزان المدفوعات، والمنطق النظري وراء سياسة تخفيض سعر العملة الوطنية هو الوصول إلى زيادة العرض، حيث يفترض أن التصحيح يتم دون آثار انكماشية (الكساد) مع إمكانية زيادة الصادرات في الأجل المتوسط فيؤدي إلى زيادة الإنتاجية الكلية ويزيل التشوهات عن السوق<sup>3</sup>.

### 1.2. المؤيدون والمعارضون لنظرية تخفيض قيمة العملة

هناك العديد من الآراء التي تناولت قضية تخفيض قيمة العملة، بعضها يؤيد والبعض الآخر يعارض<sup>4</sup>:

أ. **المؤيدون لهذه النظرية:** المؤيدون يرون أن هناك دواعي كثيرة عادة تعجل بتخفيض قيمة العملة الوطنية

هي:

- نمو المعاملات غير المشروعة، حيث تساعد وتدعم من ممارسات البعض على تهريب أموالهم إلى الخارج؛

<sup>1</sup> بختة سعدي، مرجع سبق ذكره، ص: 100.

<sup>2</sup> مولاي ولد أب، الإصلاحات الاقتصادية وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية في موريتانيا (1985-2004)، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص: 09.

<sup>3</sup> مرجع سبق ذكره.

<sup>4</sup> محمد نبيل الشبيبي، " تخفيض قيمة العملة متى يكون مطلوبا". الحوار المتعدد، العدد 2556، 13/02/2009.

- تناقص حصيلة الدولة من العملات الأجنبية، نظرا لقيام الحائزين على نقد أجنبي بالإبقاء عليه في الخارج واستخدامه وقت الضرورة في أعمال الضاربة؛
- زيادة الطلب الأجنبي على العملات الأجنبية لأغراض المضاربة، وهو الأمر الذي يحدوا بالمضاربين الشراء بأسعار تزيد عن الأسعار المعلنة للعملات الأجنبية، أملا في طرحها بهامش ربح يفوق ذلك؛
- عدم تحديد سعر واقعي للعملة، حيث يؤدي إلى خفض الميزات النسبية لها؛
- وجود تفاوت بين العرض والطلب على العملات الأجنبية (خلق حالة من عدم الثقة) أدى إلى هروب رؤوس الأموال.

ب. المعارضون لنظرية التخفيض: المعارضون لهذا القرار يرون أن تخفيض قيمة العملة الوطنية لدولة ما سيؤدي إلى زيادة التزاماتها الخارجية مقومة بالعملة الوطنية وارتفاع تكلفة الإنتاج، ومن ثم ارتفاع تكلفة المبيعات سواء في الأسواق الخارجية أو السوق المحلية مما يعرض الاقتصاد إلى المزيد من الركود، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة معيشة المواطنين.

### 3. الانتقادات الموجهة إلى الهيئات الدولية فيما يخص تخفيض سعر الصرف<sup>1</sup>

تعرض منهج الصندوق وبرامجه لانتقادات متعددة أهمها انتقادات " الأسرة التنموية " خاصة فيما يتعلق بفلسفة هذه البرامج وإطارها التحليلي الشروط التي تتضمنها، وقد تركزت انتقادات المدرسة البنوية على سياسات تخفيض الطلب التي تعتبرها انكماشية ومسؤولة عن تعميق أزمة الدول التي تطبقها، يرى أتباع هذه المدرسة أن تخفيض فائض الطلب عن طريق تقليص الإنفاق الحكومي بما في ذلك تخفيض قيمة العملة، لا يؤدي حتما إلى تحسين ميزان المدفوعات وذلك لأن مشاكل الدول النامية هي أساسا مشاكل هيكلية بحيث لا تتمكن هذه الدول من تخفيض الطلب أو تحويله، وأن تخفيض قيمة العملة وتشديد السياسة النقدية يخفض الميزان التجاري في الأجل القصير فقط عن طريق الانكماش.

المدرسة الكينزية الجديدة عارضت كذلك منهج الصندوق في تخفيض قيمة العملة والسياسات التشددية على أساس أن هذه الأخيرة غير قادرة على تغيير الأسعار النسبية وبالتالي ينجم عنها التضخم.

<sup>1</sup> خليل حسين، " السياسات العامة". دار المنهل اللبناني، بيروت، 2006، ص: 196.

كما تعرض الصندوق للانتقاد من اقتصاديين يؤمنون بالاقتصاد النيوكلاسيكي، حيث يرون أن التشديد على تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى اهتزاز الثقة بمصداقية السياسة الحكومية المتعلقة بتخفيض التضخم، وطالت انتقاداتهم نموذج الثبيت لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار العلاقات التشابكية في الاقتصاد مثل: العلاقات بين التخفيض، التضخم، الأجور الحقيقية وسعر الصرف.

## خلاصة الفصل

نستنتج مما سبق أن لجوء بعض الدول إلى تخفيض قيمة عملتها يكون بغرض محاولة التغلب على المشاكل الاقتصادية التي تواجهها في الداخل، فالأسباب والدوافع التي تدفع إلى اتخاذ إجراء تخفيض قيمة العملة نجدها في الغالب الأعم دوافع إصلاحية في ظل الإصلاحات التي كان يملئها صندوق النقد الدولي، فالهدف الأساسي الذي يعتمد عليه الإصلاح الاقتصادي يتمثل في تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية، ولكي تصل سياسة الإصلاح الاقتصادي إلى مبتغاها لا بد أن تكون العملية مستمرة وليس بصفة مؤقتة، وهذا باعتماد التجديدات في الفكر والآليات مما يسمح بمواكبة المشاكل الاقتصادية المستجدة.

على رغم كل ما يعقب تخفيض قيمة العملة من مساوئ فإن الحكومة المتிقتظة تضع نصب عينها تحقيق خطة اقتصادية مرسومة، فتخفيض سعر الصرف من شأنه أن يحقق نتائج إيجابية للبلد المعني سواء على المستوى الاقتصادي الداخلي أو الخارجي، وإتباع هذه السياسة دون التأكد من جدواها للاقتصاد الوطني ستكون لها آثار سلبية على المجتمع، مع أن تخفيض قيمة العملة ليس مطلوباً في كل الأحوال إلا إذا توافرت شروط نجاحه، والإسراع في التخفيض بدون دراسة متأنية وموضوعية تأخذ في الاعتبار تبعات التخفيض، فإنه يكون كارثياً.

# الفصل الثاني

## تمهيد

تعتبر مسألة التوازن الاقتصادي من بين المواضيع الأساسية المثارة في علم الاقتصاد والشغل الشاغل في معظم النظريات الاقتصادية، حيث تطور مفهوم التوازن بشكل ملحوظ بين الفكر التقليدي والفكر الحديث، فمهما اختلفت آراء المدارس فإن الدراسة تنصب دائما حول كيفية الوصول إلى التوازن الاقتصادي الكلي الذي يهتم بدراسة وتحليل العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات الكلية، فالتحليل الاقتصادي الكلي عبارة عن طريقة تخلق توازنات اقتصادية عن طريق استخدام متغيرات كلية والتي تعتبر أدوات فعالة لحل الأزمات الاقتصادية الكلية.

إن نظرية التوازن الاقتصادي وسيلة فعالة لا غنى عنها في تصميم النماذج وتحليل الظواهر الاقتصادية، وعليه إن شرط التوازن بالنسبة للاقتصاد الوطني يتمثل في تحقيق تعادل بين الطلب الكلي والعرض الكلي في ضوء الضغوطات الاقتصادية المتاحة، إذ أن تحقق التوازن الكلي يكون بعد تحقق التوازن في سوق الإنتاج، السوق النقدي سوق العمل وسوق الأوراق المالية.

نظرا لارتباط كل من سوق الإنتاج والسوق النقدي بسعر العملة بالإضافة إلى ميزان المدفوعات، وبناء على ما سبق سنتناول في هذا الفصل موضوع التوازن الاقتصادي من خلال المباحث التالية:

**المبحث الأول: نظرية التوازن الاقتصادي؛****المبحث الثاني: التوازن الكلي للاقتصاد الداخلي والخارجي.**

## المبحث الأول: نظريات التوازن الاقتصادي

يعتبر التوازن من المفاهيم القديمة في الاقتصاد، فقد اهتم به المنظرين الأوائل للفكر الاقتصادي الكلاسيكي، حيث تطور مفهوم التوازن الاقتصادي بشكل ملحوظ بين الفكر التقليدي والفكر الحديث، وما زال يثير هذا الموضوع الاهتمام إلى يومنا هذا.

## المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التوازن الاقتصادي

لقد اهتمت النظريات الاقتصادية في الأغلب الأعم من تحليلاتها بتحليل التوازن الاقتصادي وتحديد مفاهيمه وكيفية تحقيقه.

## 1. تعريف التوازن الاقتصادي

زخر الأدب الاقتصادي بمفاهيم عدة للتوازن الاقتصادي الذي لم يكن محل إجماع الاقتصاديين، حيث تباينت بين المفكرين التقليديين ومفكري العصر الحديث، من هذه التعاريف:

التوازن فكرة مصدرها الفلسفة وتعني أن ظاهرة معينة لا يمكن تفسيرها إلا بعدد من المتغيرات والقوى المتعارضة في اتجاهها أو حركتها، بحيث أن تقابلها يحقق للظاهرة ثباتاً ونظاماً في الحركة، وقد احتفظت فكرة التوازن بهذا المفهوم عند تطبيقها على العلوم الاقتصادية مع بعض التطوير<sup>1</sup>.

يعرف التوازن على أنه تلك الحالة التي يمكن أن تبقى دائماً طالما لم يحدث تغيير في الظروف المؤدية إليها<sup>2</sup>. يعرف التوازن بأنه الحالة الاقتصادية والمالية التي تتعادل فيها قوى جزئية أو كلية أو كلاهما، إذا ما توفرت شروط وظروف معينة، بحيث إن عدم استقرار أحدهما أو نقصه أو زيادته مع ثبات غيره، يمكن أن يؤدي من خلال العلاقات والتأثيرات المترابطة عبر الوحدات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني إلى اختلال يطول أو يقصر أجله، إلى أن تستحدث عوامل مضادة تعمل في عكس الاتجاه المخل ليعود التوازن الاقتصادي سيرته الأولى<sup>3</sup>.

التوازن هو ذلك الاتساق الموجود في النظام الاقتصادي ككل، حيث تكون القرارات المتخذة من طرف مجموع المتعاملين على مستوى مختلف الأسواق متناغمة أو متوافقة فيما بينها، ويمكن الحفاظ على هذه الوضعية إذا لم تتدخل عوامل خارجية لتغيير أحد مكونات هذا النظام<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> سندس حميد موسى، " البنك المركزي و دوره في تحقيق التوازن الاقتصادي مع إشارة خاصة إلى العراق". مذكرة ماجستير، العراق، 2009، ص: 75.

<sup>2</sup> دراوسي مسعود، " السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر: 1990-2004". أطروحة دكتوراه، الجزائر، 2005-2006، ص: 103.

<sup>3</sup> بجاوي عبد الحفيظ، " السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الخارجي (الميزان التجاري)". مذكرة ماجستير، الجزائر، 2010-2011، ص: 50.

<sup>4</sup> بوحضنر رقية، " أثر التمويل البنكي للاستثمار العام ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي على التوازنات النقدية في الجزائر خلال الفترة: 2001-2011". المؤتمر الدولي تقييم آثار الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة: 2001-2014، 12/11 مارس 2013، ص: 12.

التوازن من زاوية العلاقة بين العرض والطلب يحدث عندما تتساوى الكمية المعروضة من سلعة معينة مع الكمية المطلوبة من نفس السلعة<sup>1</sup>.

يوجد توازن في الاقتصاد عندما تتعادل أهداف قوى متباينة، ومن ثم فعدم التوازن إنما يدل على الاختلال وتغيير عن الأوضاع الجارية<sup>2</sup>.

من خلال ما سبق نستنتج أن التوازن الاقتصادي هو حالة من التعادل وذلك في ظل توفر شروط وظروف محددة يؤدي عدم استمرارها إلى اختلال هذا التوازن، والذي يتحقق عن طريق تساوي كلا من العرض والطلب الكليين في جميع الأسواق مما يمكن من تحديد مستوى الدخل ومعدل الفائدة التوازنيين.

## 2. أشكال التوازن الاقتصادي

لقد أخذ التوازن أشكال مختلفة باختلاف وجهة نظر الاقتصاديين له، نميز:

1.2 حسب نوعية الوحدة الاقتصادية: يمكن تقسيم التوازن الاقتصادي إلى التوازن الجزئي والتوازن الكلي<sup>3</sup>.

أ. التوازن الجزئي: هو التوازن الذي يتحقق عند الوحدة الاقتصادية الواحدة، حيث اهتمت النظرية الكلاسيكية وركزت على هذا النوع من التوازن وأعطت لكل وحدة اقتصادية شروط التوازن على مستواها، كما رأت النظرية الكلاسيكية أن تحقيق التوازن على المستوى الجزئي كفيلاً بتحقيقه على المستوى الكلي، هذا الأخير احتل مكانة هامشية في تحليلهم مقارنة مع الأول.

ب. التوازن الكلي: هو التوازن الذي يحدث على المستوى الكلي للاقتصاد أي عند جميع الوحدات الاقتصادية، وقد اهتمت النظرية الكينزية بهذا النوع من التوازن حيث رأت أن تحقيق التوازن على المستوى الكلي لا يعني تحقيقه عند كل وحدة اقتصادية، لأنه إذا كانت مجموع الوحدات التي حققت التوازن أكبر من تلك التي تعرف حالة اختلال فإن هذا يعني أنه على المستوى الكلي سيكون هناك توازن والعكس صحيح.

2.2 حسب المدة الزمنية: يمكن تقسيمه إلى التوازن قصير الأجل والتوازن طويل الأجل<sup>4</sup>.

أ. التوازن قصير الأجل: هو تلك الحالة التي تتميز بثبات المتغيرات المؤثرة على حالة التوازن خلال الأمد القصير.

ب. التوازن طويل الأجل: هو التوازن الذي يستمر لمدة طويلة دون أن يختل وقليل الحدوث في الحياة العملية، ويتحقق هذا التوازن نتيجة كون المتغيرات التي تؤثر عليه لا تتغير في المدى الطويل.

<sup>1</sup> حسين خليف، " مبادئ الاقتصاد الجزئي ". دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة 1، الأردن، 2013، ص: 109.

<sup>2</sup> يوجين.أ.ديولويو، " النظرية الاقتصادية الكلية ". ترجمة محمد رضا العدل وحمدي رضوان عبد العزيز، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 2، الجزائر، 1993، ص: 11.

<sup>3</sup> بوحيدر رقية، مرجع سبق ذكره، ص: 13.

<sup>4</sup> مرجع سبق ذكره، ص: 14.

## 3.2. التوازن الساكن والتوازن الحركي: يمكن تقسيمه إلى ما يلي:

أ. التوازن الساكن: يقصد به تلك الحالة التي تستقر عندها قيم المتغيرات محل الدراسة، أي عدم وجود ضغوط أم قوى تعمل على تغيير تلك القيم، لكن هذا لا يمنع من حدوث اختلال بعد مرور الزمن<sup>1</sup>. يتميز التحليل الساكن بكون العلاقات السببية مستقلة عن الزمن، فهو عبارة عن صورة جامدة لنواحي النشاط الاقتصادي<sup>2</sup>.

ب. التوازن الحركي: يطلق عليه بالتوازن الديناميكي، يهتم بدراسة المتغيرات وتطورها خلال الزمن حيث يأخذ بعين الاعتبار عنصر الزمن اللازم ليتمكن المتغير المستقل من التأثير على المتغير التابع، وقد اهتمت النظرية الاقتصادية بهذا النوع من التوازن لأنه يعطينا نظرة أكثر شمولية.

4.2. التوازن الناقص والتوازن التام: حيث نميز<sup>3</sup>:

أ. التوازن الناقص: يحدث قبل وصول الاقتصاد إلى حالة التشغيل الكامل، فرغم تعطل بعض عوامل الإنتاج إلا أنه يمكن أن يحدث هناك توازن، فالحالة الطبيعية لأي اقتصاد هي التشغيل الناقص لوجود عدة عوامل قد تمنع من الوصول إلى وضع التشغيل التام.

ب. التوازن التام: هو التوازن الذي يحدث عند مستوى التشغيل الكامل، حيث تكون كل عوامل الإنتاج مستغلة وكل عرض يجد طلبا مكافئا له، فلا توجد بطالة وإن وجدت فهي إرادية.

5.2. حسب طبيعة التوازن: يمكن تصنيفه إلى التوازن الحقيقي والتوازن النقدي<sup>4</sup>.

أ. التوازن الحقيقي: هو الذي يخص المتغيرات الاقتصادية الحقيقية كالناتج الحقيقي، الطلب الحقيقي...، حيث تكون مرتبطة بعوامل حقيقية.

ب. التوازن النقدي: يحدث التوازن النقدي عند تساوي العرض النقدي مع الطلب عليه.

<sup>1</sup> دراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص: 105.

<sup>2</sup> محمد الشريف إلمان، "محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية (نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن)". ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ج 1، ص: 14.

<sup>3</sup> بوحيدر رقية، مرجع سبق ذكره، ص: 14-15.

<sup>4</sup> مرجع سبق ذكره.

## 3. مجالات التوازن الاقتصادي

يأخذ التوازن الاقتصادي مجالين أساسيين هما التوازن الداخلي والتوازن الخارجي.

## 1.3 التوازن الاقتصادي الداخلي: يحدث التوازن الداخلي عند تساوي كل من الطلب والعرض الكليين

على السلع والخدمات، إذ تهدف السياسات الاقتصادية إلى الوصول إلى اقتصاد تنعدم فيه البطالة والتضخم أي الوصول إلى حالة التشغيل الكامل وعدم ارتفاع المستوى العام للأسعار، إذ يتحقق التوازن الداخلي عند تحقق التوازنات التالية<sup>1</sup>:

أ. توازن الإنتاج والاستهلاك: حيث يتساوى الناتج الحقيقي مع الطلب الاستهلاكي.

ب. توازن الادخار والاستثمار: أي حدوث تعادل بين الادخار والاستثمار.

ت. توازن الموازنة العامة: يتحقق عندما يتعادل كل من الإيرادات والنفقات.

ث. التوازن النقدي: يتحقق عندما تتعادل الكمية المعروضة من النقد مع الكمية المطلوبة منه.

## 2.3 التوازن الاقتصادي الخارجي: يجمع الاقتصاديون على أن تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات يمثل

أهم الأهداف، حيث يعتبر ركيزة أساسية ترمي إلى بلوغها السياسات الاقتصادية لأي بلد، إذ يمكن التمييز بين نوعين من التوازن في ميزان المدفوعات، التوازن الحسابي والتوازن الاقتصادي، إذ يعتبر ميزان المدفوعات متزنا حسابيا نتيجة اتباع مبدأ القيد المزدوج ومتوازنا اقتصاديا عندما يتعادل كل من الطلب والعرض في سوق الصرف الأجنبي، ومنه فإن الاختلال الذي يحدث في الميزان هو اختلال اقتصادي الذي يظهر العجز عندما يزيد الجانب المدين عن الجانب الدائن أو الفائض عندما يزيد الجانب الدائن عن الجانب المدين<sup>2</sup>.

## المطلب الثاني: التوازن في الفكر الاقتصادي

يمثل التوازن الاقتصادي العنصر الأول والأساسي في النظرية الاقتصادية ولقد تطور بين الفكر التقليدي والفكر الحديث، وعليه سنحاول إبراز أهم تطورات نظرية التوازن في الفكر الاقتصادي بدءا من الفكر الكلاسيكي ثم الفكر الماركسي والفكر الكينزي.

## 1. تحليل التوازن الاقتصادي عند المدرسة الكلاسيكية

الاقتصاد الكلاسيكي نظام فكري متكامل أسهم في تكوينه عدد من المفكرين، كما احتل موضوع التوازن الاقتصادي مكانة هامة في الفكر التقليدي انطلقوا لبنائه من عدة فرضيات، وقد فرق الكلاسيك بين مستويين من التوازن:

<sup>1</sup> شريف محمد، "السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي". مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2009-2010، ص: 76.

<sup>2</sup> مرجع سبق ذكره، ص: 77.

**1.1. التوازن الداخلي:** يحدث عند تساوي الادخار والاستثمار، فنظرا لعدم قيام النقود بوظيفة مخزن للقيمة، فإن كمية النقود التي يتم حيازتها من طرف الطبقة العاملة سوف توجه للاستهلاك، لأن الأجور عادة ما تكون منخفضة وبالكاد تكفي حاجات الاستهلاك لهذه الطبقة، أما الطبقة الرأسمالية التي تكون دخولها مرتفعة فالادخار المتبقي لها يتحول بصورة آلية إلى استثمار بالشكل الذي يخلق سلع وخدمات جديدة<sup>1</sup>، فلغرض تحقيق التوازن الاقتصادي العام عند الكلاسيك يجب أن يتعادل العرض والطلب الكليين، أي أن الإنتاج يخلق في ذات الوقت طلبا مكافئا له أي عدم وجود أزمة في تصريف الإنتاج وهو ما يعرف بقانون ساي، وأن التوازن يعتبر حالة مصاحبة لوضع التشغيل الكامل، يضاف إلى ذلك حيادية النقود أي أنها لا تؤثر بأي شكل من الأشكال وأن الوظيفة الوحيدة لها هي وسيط في المبادلات<sup>2</sup>.

**2.1. التوازن الخارجي:** هو التوازن الذي يحدث على مستوى ميزان المدفوعات عند سعر صرف معين، حيث حظيت فكرة التوازن الخارجي باهتمام كبير في فكر كل من آدم سميث من خلال التخصص وتقسيم العمل، كذلك دايفيد ريكاردو من خلال نظريته الميزة المكتسبة التي تقتضي بأن تختص كل دولة في إنتاج السلع التي تتميز في إنتاجها بأقل التكاليف مما يسمح بخفض أسعارها وهو ما يعطيها قدرة تنافسية<sup>3</sup>، وعند حدوث اختلال فيه فإن تعديل الأسعار النسبية ما بين الدول المتبادلة سوف يؤدي إلى تغير حجم الصادرات والواردات مما يؤدي إلى استعادة التوازن في الميزان، لذا نجد الكلاسيك ينادون بحرية التجارة الخارجية التي تدفع بكل بلد من البلدان إلى التخصص في إنتاج سلعة معينة على أساس المزايا النسبية<sup>4</sup>، كما استند الكلاسيك على نظرية كمية النقود حيث وضعوا نظريتهم في التوازن الخارجي في ظل سيادة قاعدة الذهب التي تستوجب من السلطات النقدية التدخل لإعادة التوازن، مما أدى بهم إلى بعض الافتراضات المكتملة للنظرية الكمية والمتمثلة في الارتباط بين كمية النقود بالإضافة إلى حرية حركة الذهب تصديرا واستيرادا<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> بوحيزن رقية، مرجع سبق ذكره، ص: 16.

<sup>2</sup> محمد فرحي، " التحليل الاقتصادي الكمي ". دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص: 23.

<sup>3</sup> دراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص: 108.

<sup>4</sup> وديع طوروس، " مبادئ اقتصادية ". المؤسسة الحديثة للكتاب، الطبعة 1، بيروت، 2010، ص: 87.

<sup>5</sup> دراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص: 109.

## 2. تحليل التوازن الاقتصادي في الاقتصاد الكلي الماركسي

لقد ظهرت الماركسية كمذهب وتيار فكري في النصف الثاني من القرن 19 في شرق أوروبا، وسميت نسبة لمؤسسها كارل ماركس الذي استوحى نظريته من التراث الفكري.

الاقتصاد الماركسي يهتم بإقامة نظام اشتراكي خال من التناقضات يؤدي إلى التوازن الاقتصادي، حيث يركز التحليل الماركسي على حتمية التوازن بين القطاعين الإنتاجي والاستهلاكي، إذ لا يتحقق إلا بتعادل كل من الطلب مع العرض من مجموع سلع القطاعين<sup>1</sup>، كما يرى ماركس أن الطلب وحده غير كاف لتحقيق التوازن الاقتصادي لسببين<sup>2</sup>:

- **السبب الأول:** ميل معدل الربح نحو الانخفاض، فعند انخفاضه عن القدر الذي يعتبره أرباب الأعمال معدلا عاديا، فإن الاستثمار سيقبل مما يدفعهم إلى الاحتفاظ بجزء من فائض القيمة عن التداول ولا يحول استثمارات صافية، حيث أن غياب هذه الأخيرة في أي نظام ستعرضه للاختلال وعدم التوازن.
- **السبب الثاني:** يتمثل في فائض القيمة وما ينجر عنه من نقص في الاستهلاك، حيث يؤدي سوء توزيع الدخل الوطني بين العمال وأصحاب الأعمال إلى نقص الاستهلاك لدى العمال والفلاحين والفقراء نتيجة ضعف مداخيلهم، بالتالي يظهر عدم التوازن بين طلب وعرض مجموعتي سلع الاستهلاك و سلع الإنتاج وهنا يرفض ماركس قانون المنافذ لساي.

## 3. التوازن الاقتصادي عند كينز

إن التحليل الكينزي يختلف عن التحليل الكلاسيكي في جوانب عدة، وقد ميز كينز بين نوعين من التوازن: **1.3. التوازن الداخلي:** يعتبر كينز أن التوازن الاقتصادي يمكن أن يتحقق عند مستويات مختلفة من التوظيف تقل عن مستوى التشغيل الكامل، وأن الطلب الكلي يحدد حجم العرض الكلي وبالتالي يحدد حجم الناتج والدخل والتوظيف، والعمالة الكاملة ليست إلا حالة خاصة نادرا ما تتحقق في الحياة العملية، كما لا يوجد شيء أكثر مكانة من النقود بسبب ميل الأفراد إلى الحصول عليها واكتنازها<sup>3</sup>، حيث تنطلق الرؤيا الكينزية من نقطة أن للنقود وظائف متعددة فضلا عن كونها وسيلة للمبادلة أهمها كونها مخزن للقيمة ومحركا مهما في التغيير الاقتصادي الحادث في مستوى الدخل والإنتاج والاستخدام، إذ أن تفضيل الاكتناز أو الاحتفاظ بالنقود سيؤدي إلى تدهور الإنتاج، ومن ثم فإن سعر الفائدة هو ثمن الامتناع عن الاستهلاك، ومنه فهو ثمن لترغيب الأفراد للتخلص من الشكل النقدي للثروة، ومن ثم الترغيب في الاستثمار بدلا من الاكتناز، فسعر الفائدة عند كينز ظاهرة نقدية ليست حقيقية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> شريف محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 81.

<sup>2</sup> مرجع سبق ذكره.

<sup>3</sup> وديع طوروس، " مبادئ اقتصادية "، مرجع سبق ذكره، ص: 93.

<sup>4</sup> سلام سميسم، " التوازن الاقتصادي العام ". دار مجدلاوي، الطبعة 1، الأردن، 2011، ص: 166.

**2.3. التوازن الخارجي:** وضعية التوازن الخارجي في الاقتصاد تتحقق عند تساوي كل من الصادرات والواردات، فلقد اعتمد الاقتصادي كينز في تحليله لموضوع التوازن الاقتصادي الخارجي على فكرة الطلب الفعال لاعتبارها أساس تصميم جل السياسات الاقتصادية لإحداث تغييرات في مستوى الإنتاج والتوظيف الأمر الذي ينعكس على الوضع الخارجي<sup>1</sup>، فالفائض أو العجز في ميزان المدفوعات حسب كينز سوف ينعكس على الوضع الداخلي، فالفائض يؤدي إلى ارتفاع الطلب الداخلي في شكل سلع استهلاكية سواء كانت محلية أو مستوردة ما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الاستثمارية بالتالي يزيد مستوى التشغيل، كما قد يصاحب هذه الزيادة في الطلب ارتفاع في الأسعار، أما في حالة حدوث عجز فإن الدخل سوف ينخفض وتراجع الأسعار مما يؤدي إلى نقص الطلب المحلي على الواردات وفي نفس الوقت يتزايد الطلب الخارجي على الصادرات حتى يصل ميزان المدفوعات إلى نقطة التوازن<sup>2</sup>.

### المطلب الثالث: أهمية التوازن الاقتصادي

تعتبر نظرية التوازن وسيلة منهجية في التحليل الاقتصادي نظراً لمساهمتها الكبيرة في حل المشاكل الاقتصادية، وبالتالي فالتوازن الاقتصادي مهم لكل الأنظمة الاقتصادية للدول المتقدمة منها والنامية.

#### 1. أهمية التوازن الاقتصادي في السياسات الاقتصادية

تعرف السياسة الاقتصادية على أنها مجموعة الإجراءات الحكومية التي تحدد معالم البيئة الاقتصادية التي تعمل فيها الوحدات الاقتصادية<sup>3</sup>، إذ باستعمال مجموعة من الوسائل تسعى إلى تحقيق عدد من الأهداف التي تعتبر مرنة وغايتها في النهاية تحقيق الرفاهية العامة إذ تم تلخيصها ضمن ما يعرف بالمربع السحري لكالدور وهي: تحقيق معدل نمو مرتفع، محاربة البطالة وتوفير التشغيل، تحقيق التوازن الخارجي ومحاربة التضخم<sup>4</sup>، حيث تتمثل أدوات هذه السياسة في السياسة المالية التي تستعمل بغية الوصول إلى التوظيف الكامل، أما السياسة النقدية تستعمل لتحقيق النمو الاقتصادي عن طريق تخفيض أسعار الفائدة، في حين تستعمل السياسة التجارية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في ميزان المدفوعات، هذا ما كان سائداً في الفكر الكلاسيكي إلى أن أظهر الفكر الكينزي أهمية وفعالية السياسة المالية كسياسة تثبيت استجابة لصدمات الطلب الكلي، كما أثبت أن الاستخدام المتزامن للأدوات من أجل إنجاز أهداف متعددة في وقت واحد طريقة أكثر فعالية وأضمن نجاحاً وهو ما يفسح المجال أمام استخدام النماذج الاقتصادية<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> بوحضر رقية، مرجع سبق ذكره، ص: 17.

<sup>2</sup> هوشيار معروف، "تحليل الاقتصاد الدولي". دار جرير، الطبعة 1، الأردن، 2006، ص: 264.

<sup>3</sup> وليد عبد الحميد عايب، "الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي". مكتبة حسن العصرية، الطبعة 1، لبنان، 2010، ص: 73.

<sup>4</sup> مرجع سبق ذكره، ص: 81.

<sup>5</sup> شريف محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 87.

يعرف النموذج الاقتصادي بأنه عبارة عن صيغ وطرق لعرض النظرية الاقتصادية بصورة سهلة ومبسطة يمكن فهمها وتحليلها<sup>1</sup>، فالنموذج الاقتصادي يربط بين الظواهر الاقتصادية على أساس علاقات سببية، كما يمكن من تقدير وضع ما على أساس وضع آخر، لكن عندما يصبح النموذج غير قادر على تفسير الظواهر المعينة يجب بناء نموذج جديد، أي إمكانية وجود أكثر من نموذج لدراسة نفس الظاهرة.

## 2. أهمية التوازن الاقتصادي في التخطيط الاقتصادي<sup>2</sup>

يعرف التخطيط الاقتصادي على أنه السعي إلى استخدام الموارد الإنتاجية المتاحة بالأسلوب الرشيد الذي يحقق للمجتمع أقصى عائد في حدود الموارد المتاحة.

كما يمكن تعريفه على أنه القرار الذي تتخذه السلطات العليا في الدولة لمجموعة من أهداف معينة تلتزم بتحقيقها خلال فترة زمنية في سبيل الوصول إلى الغايات التي تبناها المجتمع من أجل تنمية قدراته اقتصاديا واجتماعيا.

وباعتبار أن الهدف الذي تسعى جل دول العالم إلى الوصول إليه هو التوازن الاقتصادي، فقد استندت المحاولات الأولى للتخطيط إلى إقامة التوازنات الاقتصادية بتحديد حجم الموارد الاقتصادية المتاحة، حيث تركزت هذه التوازنات على العرض والطلب على السلع والخدمات والتوازن بالنسبة للادخار، كما قد يكون هدف التخطيط زيادة حجم التوظيف بالتالي القضاء على البطالة الموجودة، أو رفع مستوى الاستهلاك عن طريق زيادة الإنتاج من السلع التي يرغب الأفراد في طلبها، أو زيادة الدخل القومي.

إن الضرورة الموضوعية والعلمية تقتضي وجود حد أدنى من التخطيط الاقتصادي، لهذا تتأكد أهميته لما يحققه، هكذا يصبح التوازن الاقتصادي شرط ضروري لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في العدالة والاستقرار التي تتضمنها العملية التخطيطية<sup>3</sup>.

## 3. أهمية التوازن الاقتصادي في الإصلاح الاقتصادي<sup>4</sup>

إن الصدمات الاقتصادية التي تعرضت لها اقتصاديات دول العالم زادت من حدة البطالة والتضخم وظهور العجز في مختلف الموازين الكلية، الأمر الذي أدى إلى ظهور اضطرابات اجتماعية خطيرة. فنظرا لاختلاف الأوضاع المتأزمة في الدول خاصة النامية منها، قامت مؤسسات التمويل الدولية بتصميم برامج إصلاح اقتصادي تهدف إلى معالجة الاختلالات وتحقيق التوازن في تلك الدول.

<sup>1</sup> شريف محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 87.

<sup>2</sup> جمال داود سلمان، طاهر فاضل حسون، " التخطيط الاقتصادي ". بيت الحكمة، العراق، 1989، ص: 13.

<sup>3</sup> دراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص: 156.

<sup>4</sup> مرجع سبق ذكره، ص: 154.

لقد جاءت سياسات الإصلاح بسياسة التثبيت التي قد اعتمدها صندوق النقد الدولي لفك أزمة الدول النامية التي تقوم على قضايا التوازن العام، والتي تتضمن تصحيح الاختلالات الداخلية والخارجية وبالتالي تحقيق التوازن الاقتصادي، كما جاءت بسياسة الإصلاح الهيكلي التي تبناها البنك الدولي والتي تواكب تصحيح الاقتصاد الكلي بغية زيادة معدل النمو في البلد بصفة دائمة.

## المبحث الثاني: التوازن الكلي للاقتصاد الداخلي والخارجي

إن تحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي هدف لكل سياسات التنمية في دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء، فمن صوره التوازن بين الإنفاق الكلي والنتائج القومي أيضا تعادل الاستثمار القومي مع الادخار القومي، تعادل الصادرات مع الواردات ومن ثم توازن ميزان المدفوعات، تعادل النفقات العامة مع الإيرادات العامة ومنه تلاشي العجز في الموازنة العامة للدولة، كذلك تعادل معدل النمو الاقتصادي مع معدل النمو السكاني... فتحقيق التوازن الاقتصادي في المجتمع يمثل طريقا لتحقيق أهداف التنمية وتدعيما لقوة الاقتصاد الوطني في إطار التحديات التي يواجهها داخليا وخارجيا.

## المطلب الأول: التوازن الاقتصادي الكلي

ينقسم الاقتصاد الوطني إلى أربعة أسواق أساسية هي: سوق الإنتاج، سوق النقود، سوق العمل وسوق الأوراق المالية، حيث يتحقق التوازن العام إذا وفقط إذا تحقق التوازن في كل منها على حدة، ونظرا للارتباط الوثيق بين سوق الإنتاج والسوق النقدي سنكتفي بدراستهما إضافة إلى ميزان المدفوعات الذي يمثل التوازن الخارجي.

## 1. التوازن في سوق السلع والخدمات

يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات عندما يتساوى الطلب الكلي أو الإنفاق الكلي مع العرض الكلي أو الدخل القومي<sup>1</sup>، أي كل ما ينتج لابد وأن يشتري وهذا يفترض أن إجمالي الدخل القومي لابد من إنفاقه، وبالتالي نجد أن كل ما لم يتم إنفاقه على الاستهلاك أي يدخر فلا بد وأن يستثمر<sup>2</sup>.

**1.1. الطلب الكلي:** يعرف الطلب الكلي بأنه إجمالي السلع والخدمات المختلفة التي ترغب القطاعات (القطاع العائلي، القطاع الاستثماري، القطاع الحكومي، القطاع الخارجي) الأربعة في الإنفاق والحصول عليها، فهو عبارة عن مجموع الانفاقات التالية<sup>3</sup>:

أ. **الإنفاق الاستهلاكي (C):** هو عبارة عن العلاقة الطردية التي تربط مستوى الاستهلاك بمستوى الدخل المتاح مع ثبات العوامل الأخرى، أي أن التغيير في مستوى الاستهلاك يتغير بالتغير في مستوى الدخل، فكلما زاد الدخل زاد الاستهلاك والعكس صحيح، ومقدار هذا التغيير يحدده الميل الحدي للاستهلاك، حيث تمثل دالة الاستهلاك كما يلي<sup>4</sup>:

$$C = a + b.Yd$$

<sup>1</sup> أحمد رمضان نعمت الله وآخرون، "النظرية الاقتصادية الكلية". الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003، ص: 109.

<sup>2</sup> أحمد فريد مصطفى، "التحليل الاقتصادي الكلي". مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2008، ص: 18.

<sup>3</sup> نعمت الله نجيب ابراهيم، "تطبيقات في النظرية الاقتصادية". مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، د.ت، ص: 225.

<sup>4</sup> هشام الزعبي، حسن أبو الزيت، "أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي". دار الفكر، الطبعة 01، الأردن، 2000، ص: 52.

a: يمثل الاستهلاك التلقائي وهو مقدار ثابت وموجب مستقل عن الدخل لا يتغير بتغيره، أي المبلغ الذي يجب أن ينفق حتى عند انعدام الدخل الشخصي المتاح، حيث يمكن الحصول عليه عن طريق الافتراض أو من المدخرات السابقة.

b: يمثل الميل الحدي للاستهلاك الذي هو عبارة عن التغير في الاستهلاك الناتج عن التغير في الدخل وبحسب بالعلاقة التالية:

$$b = \frac{\Delta C}{\Delta Y} = \frac{\text{التغير في الاستهلاك}}{\text{التغير في الدخل}}$$

$Y_d$ : يمثل الدخل المتاح وهو مستوى الدخل الممكن الحصول عليه من أجل الإنفاق والادخار بواسطة قطاع العائلات في الاقتصاد، وبحسب كالاتي:

$$Y_d = Y - T + R$$

T: تمثل الضرائب التي تفرضها الدولة على الدخل المتاح.

R: تعبر عن المدفوعات التحويلية وهي المدفوعات التي لا تمثل تعويضات للأنشطة الإنتاجية الجارية مثل: المعاشات وتعويضات البطالة، وهي ترفع من دخل القطاع العائلي بالنسبة للدخل المحلي الإجمالي<sup>1</sup>.

ب. **الإنفاق الاستثماري (I)**: يشكل جزءا مهما من الدخل القومي ويعتبر الشريان الذي يغذيه بالتالي

يغذي الاقتصاد الوطني، حيث يمثل الإنفاق على خدمات عوامل الإنتاج وهو دالة متناقصة في سعر الفائدة، أي أن العلاقة بينهما عكسية حيث ترتبط المعدلات العالية لسعر الفائدة بمستويات منخفضة من الاستثمار والعكس صحيح، كما يتحدد الاستثمار بالدخل القومي حيث أن زيادة الأخير تؤدي إلى زيادة الطلب على الاستهلاك مما يؤدي إلى زيادة مستوى الاستثمار اللازم لمواجهة الزيادة في الطلب<sup>2</sup>، إذ يمكن تمثيل العلاقة بما يلي<sup>3</sup>:

$$I = I_o - g_i$$

$I_o$ : تعبر عن الاستثمار التلقائي الذي يتحدد بعوامل مستقلة عن سعر الفائدة.

$g$ : تعبر عن معدل تغير الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة (حساسية الاستثمار).

إن الاستثمار هو العنصر الوحيد من مكونات الطلب الكلي الذي يكون دالة في سعر الفائدة، ويسمى المعامل  $g$  بحساسية الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة أو حساسية الطلب الكلي بالنسبة لسعر الفائدة أو استجابة الطلب الكلي لسعر الفائدة، حيث:

<sup>1</sup> أحمد فريد مصطفى، " التحليل الاقتصادي الكلي ". مرجع سبق ذكره، ص: 139.

<sup>2</sup> هشام الزعبي، حسن أبو الزيت، مرجع سبق ذكره، ص: 64.

<sup>3</sup> رمضان محمد مقلد، أسامة أحمد الفيل، " النظرية الاقتصادية الكلية ". دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2012، ص 201.

$$g = \frac{\Delta I}{\Delta i} = \frac{\text{التغير في الاستثمار}}{\text{التغير في سعر الفائدة}}$$

إن الإنفاق الاستثماري يساهم في تكوين رأس المال من خلال المشاريع التي تنفذها الدولة مما ينعكس مباشرة على نمو الناتج المحلي الإجمالي.

ت. **الإنفاق الحكومي (G):** يمثل الإنفاق الحكومي على سلع وخدمات الاستهلاك وخدمات عوامل الإنتاج، حيث يتعامل معه كمتغير خارجي يتحدد بعوامل السلطة التشريعية في الدولة.

$$G = G_0$$

من الناحية النظرية إن أي زيادة في الإنفاق الحكومي يمكن أن تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي، حيث تقوم الدولة بالإنفاق الحكومي بهدف تغيير هيكل الاقتصاد الوطني عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية، الأمر الذي ينعكس على الدخل الوطني نحو الزيادة بعد فترة طويلة، ويترتب عنه توجيه الدولة للموارد الإنتاجية توجيهها مباشرة عن طريق الاستثمار العام (استغلال بعض الموارد الطبيعية، الإنفاق على البنية التحتية) أو غير مباشر عن طريق التأثير على كيفية استخدام الأفراد لهذه الموارد<sup>1</sup>.

ث. **صافي العالم الخارجي (X-M):** عبارة عن حركة السلع والخدمات عبر الحدود السياسية للدول

المختلفة سواء صادرات أم واردات، حيث يمثل صافي العالم الخارجي الفرق بين الصادرات والواردات<sup>2</sup>.

- **الصادرات:** تمثل جزءا من الناتج المحلي الإجمالي المباع للعالم الخارجي وهي مستقلة عن الدخل.

- **الواردات:** تمثل البضائع والخدمات المنتجة في العالم الخارجي وهي دالة متزايدة في الدخل، حيث

كلما زاد الدخل زاد الطلب على الواردات فالعلاقة بينهما طردية.

يحسب الصافي كالتالي:

$$X - M = X_0 - (my + M_0)$$

$$X - M = X_0 + M_0 - my$$

2.1. **العرض الكلي:** يعرف على أنه مقدار الناتج القومي الذي يكون قطاع الأعمال على استعداد لإنتاجه

وبيعه خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة عند المستويات المختلفة للأسعار<sup>3</sup>، أو يقاس بكمية

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عند مستوى الاستخدام الكامل.

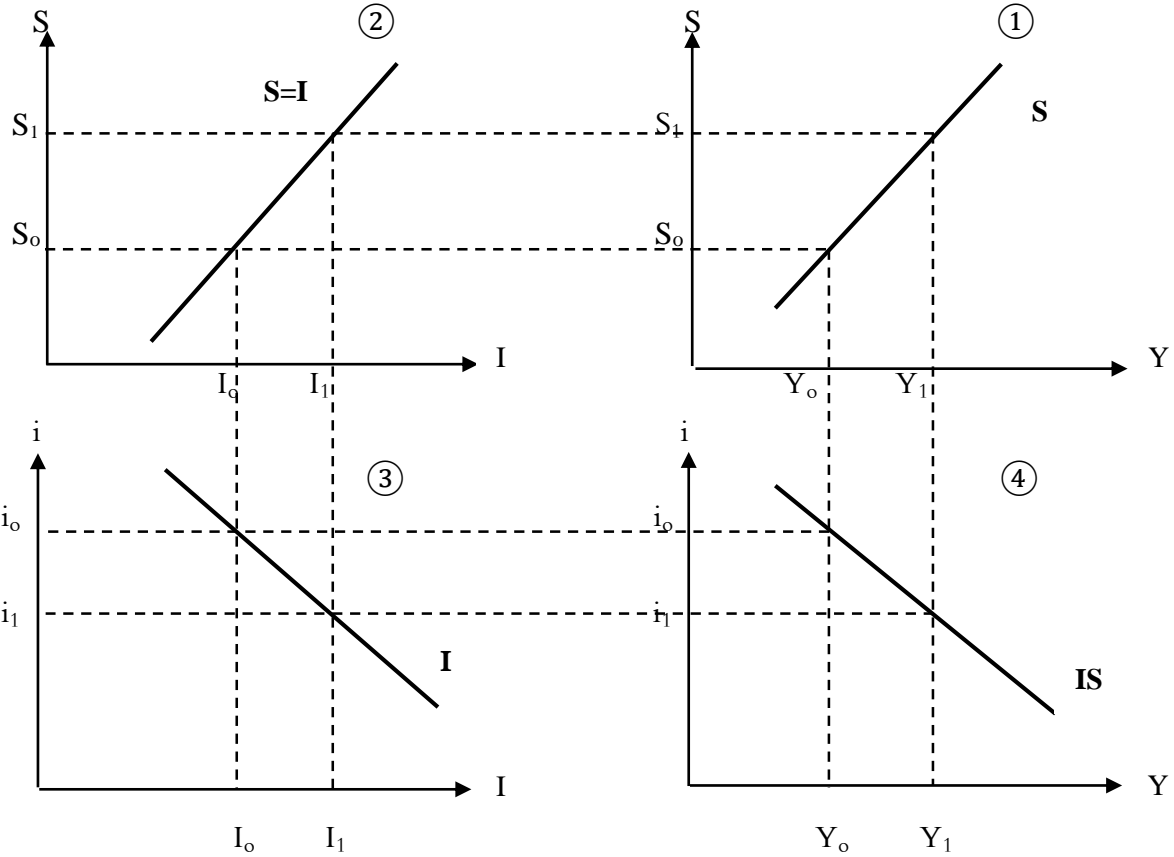
<sup>1</sup> وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص: 142.

<sup>2</sup> أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، " النقود والتوازن الاقتصادي ". مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 200، ص: 126.

<sup>3</sup> هشام الزعبي، حسن أبو الزيت، مرجع سبق ذكره، ص: 83.

3.1. اشتقاق منحنى (IS):

الشكل رقم 01: اشتقاق منحنى IS



Source : Michael Rockinger, « Macroéconomie ». Ellipses, paris, 2000, p : 87.

يوضح الشكل السابق ما يلي<sup>1</sup>:

يشير المنحنى الأول من الشكل أعلاه إلى تغييرات الادخار بناء على تغييرات مستويات الدخل أي أن الادخار دالة متزايدة لحجم الدخل.

أما المنحنى الثاني يبين تساوي كل من الادخار والاستثمار حيث أن لكل مستوى من الاستثمار مستوى مطلوب من الادخار والذي يحدد بدوره الدخل اللازم الذي يسمح بتحقيق هذا الادخار.

المنحنى الثالث يشير إلى العلاقة العكسية بين سعر الفائدة والاستثمار، أي أن هذا الأخير دالة متناقصة في سعر الفائدة حيث يبين أن لكل مستوى من سعر الفائدة مستوى من الاستثمار.

المنحنى الرابع يسمح بالربط بين تغييرات سعر الفائدة وتغييرات الدخل حيث أن الوصل بين هذه النقاط يشكل منحنى السلع والخدمات، فكل نقطة من هذا المنحنى تمثل حالة التوازن أي مستويات الدخل التوازنية المقابلة لمستويات سعر الفائدة.

<sup>1</sup> محمد فرحي، مرجع سبق ذكره، ص: 221.

4.1. الاستنتاج الجبري لمعادلة (IS)<sup>1</sup>:

$$\begin{aligned}
 Y &= C + I + G + (X - M) \dots (1) \\
 \Rightarrow Y &= a + b.yd + I_o - g.i + G_o + X_o - M_o - m.Y \\
 \Rightarrow Y &= a + b.(Y - T_o - t.y + R_o) + I_o + G_o + X_o - M_o - m.Y - g.i \\
 \Rightarrow Y &= a + bY - bT_o - bty + bR_o + I_o + G_o + X_o - M_o - m.Y - g.i \\
 \Rightarrow Y - bY + bty + mY &= a - bT_o + bR_o + I_o + G_o + X_o - M_o - g.i \\
 \Rightarrow Y.(1 - b + bt + m) &= a - bT_o + bR_o + I_o + G_o + X_o - M_o - g.i
 \end{aligned}$$

$$\Rightarrow \begin{cases} Y = \frac{a-bT_o+bR_o+I_o+G_o+X_o-M_o}{1-b+bt+m} - \frac{g}{1-b+bt+m} \cdot i \dots (2) \\ i = \frac{a-bT_o+bR_o+I_o+G_o+X_o-M_o}{g} - \frac{1-b+bt+m}{g} \cdot Y \dots (3) \end{cases}$$

إن كل من (2) و (3) تمثلان معادلة ذات الميل السالب أي:

$$\frac{\partial Y}{\partial i} = -\frac{g}{1-b+bt+m} < 0 \quad \text{و} \quad \frac{\partial i}{\partial Y} = -\frac{1-b+bt+m}{g} < 0$$

هذا ما يؤكد العلاقة العكسية بين الدخل وسعر الفائدة في سوق السلع والخدمات.

2. التوازن في سوق النقود

يشكل سوق النقود الإطار الذي تتم فيه عمليات القرض قصيرة ومتوسطة الأجل بين مختلف الهيئات المالية المسموح لها بالدخول إلى هذه السوق، حيث تقوم بتمويل عجزها عن طريق اللجوء إلى هيئات مالية أخرى متدخلة تتمتع بفوائض مالية (أرصدة مالية موجبة)<sup>2</sup>، أما التوازن في سوق النقود فيتطلب أن تكون هناك مساواة بين عرض النقود والطلب عليها<sup>3</sup>.

1.2. الطلب على النقود

يعبر الطلب على النقود عن الأغراض التي من أجلها تستخدم النقود لأنها تسهم في الإشباع بطريقة غير مباشرة، فالأفراد لا يطلبون النقود لغرض استخدامها في التبادل من الأصول التي تتصف بالسيولة الكاملة، إذ أن الطلب على النقود يمثل بديلا من الأصول النقدية تجعل الفرد يتمتع بصفة الاحتفاظ بها حسب الدافع الذي من أجله يتم طلبها، فالطلب على النقود يعني الرغبة في الاحتفاظ بالموارد في صورة نقدية دون أي صورة أخرى<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> طويل بماء الدين، " دور السياسات المالية والنقدية ضمن نموذج مندل-فليمينغ". أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 11، جوان، 2012، ص: 242.

<sup>2</sup> الطاهر لطرش، " الاقتصاد النقدي والبنكي"، مرجع سبق ذكره، ص: 378.

<sup>3</sup> عمر صخري، " التحليل الاقتصادي الكلي". ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 5، الجزائر، 2005، ص: 224.

<sup>4</sup> محمد طاقة، "أساسيات علم الاقتصاد"، مرجع سبق ذكره، ص: 339.

أ. أسباب الطلب على النقود: حسب النظرية الكثرية فإن الطلب على النقود يعود إلى ثلاثة أسباب هي:

➤ **الطلب على النقود بدافع المبادلات:** الاحتفاظ بالنقود ينشأ عن وجود فجوة زمنية تتعلق أساساً بمقدار الدخل وبالامتداد الطبيعي الفاصل بين استلامه و صرفه، فالأفراد يقومون بالاحتفاظ بالنقود على شكل أرصدة سائلة لمواجهة النفقات التي تفصل بين استلام الدخل وإنفاقه<sup>1</sup>.  
لذلك يمكن القول إن الطلب على النقود في الاقتصاد الوطني من أجل الصفقات دالة تابعة للدخل الوطني أي أن<sup>2</sup>:

$$Md_1 = f(y) = \alpha_1 y$$

حيث:

(Md<sub>1</sub>): تمثل الطلب على النقود من أجل الصفقات.

$\alpha_1$ : تمثل النسبة المحتفظ بها على شكل أرصدة نقدية.

➤ **الطلب على النقود بدافع الاحتياط:** حيث تخصص النقود لمواجهة النفقات غير المتوقعة والظروف التي يسودها الشك، فالأفراد والمؤسسات يجدون في الاحتفاظ باحتياطي نقدي كاف سياسة سليمة إلى جانب ما يحتفظون به لغرض المعاملات<sup>3</sup> كالبطالة والمرض وأي أحداث أخرى، ويعتمد مقدار ما يحتفظ به الفرد من الأرصدة النقدية لغرض الاحتياط على حجم دخل الفرد وظروفه الخاصة، إذ يزداد حجم الطلب على النقود لنفس الغرض كلما زاد حجم الدخل<sup>4</sup>.  
يعتمد هذا الدافع على<sup>5</sup>:

- **طبيعة الفرد والظروف النفسية المحيطة به:** يزداد طلب الفرد على النقود خوفاً من تقلبات المستقبل (حالة الكساد)، ويقل هذا الطلب عند الرخاء.
- **درجة عدم التأكد:** في حالة نشوب الأزمات، يندفع الأفراد إلى الإقبال على الاحتفاظ بالنقود تحسباً لظروف تنشأ في المستقبل.
- **طبيعة نمو وتنظيم الأسواق المالية:** تقل الحاجة إلى الاحتفاظ بالنقود لغرض الاحتياط كلما زادت إمكانية الحصول على ائتمان كبير من السوق.
- **حجم الدخل:** كلما زاد الدخل، زاد الطلب على النقود.

<sup>1</sup> محمد طاقة، مرجع سبق ذكره، ص: 339.

<sup>2</sup> العربي محمد ساكر، "محاضرات في الاقتصاد الكلي". دار الفجر، الطبعة 1، الجزائر، 2006، ص: 35.

<sup>3</sup> بريس السعيد، "الاقتصاد الكلي". دار العلوم، الجزائر، 2007، ص 188.

<sup>4</sup> ضياء مجيد الموسوي، "النظرية الاقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلي". ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص: 250.

<sup>5</sup> مرجع سبق ذكره.

الطلب على النقود بدافع الاحتياط يعتمد على عوامل كثيرة، إلا أن الدخل هو المحدد الأساسي لها، فهو دالة تابعة للدخل، أي أن:

$$Md_2 = f(Y) = \alpha_2 y$$

حيث:

(Md<sub>2</sub>): تمثل الطلب على النقود لغرض الاحتياط.

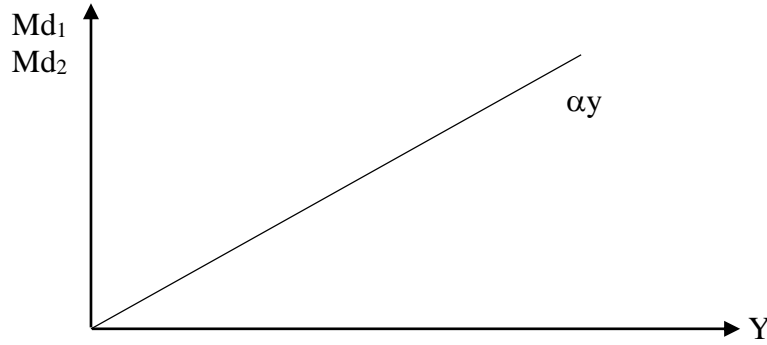
$\alpha_2$ : تمثل النسبة المحتفظ بها بدافع الاحتياط.

جمع كينز بين الطلب على النقود بدافع المعاملات والطلب عليها بدافع الاحتياط سويا باعتبار أنهما تابعين للدخل وأن سعر الفائدة لا يؤثر عليهما، حيث:

$$L_1(Y) = Md_1 + Md_2 = \alpha_1 Y + \alpha_2 Y = (\alpha_1 + \alpha_2) Y \Leftrightarrow L_1(Y) = \alpha Y$$

وتمثل هذه الدالة بيانيا كما يلي:

الشكل رقم 02: منحنى الطلب على النقود لغرض المعاملات والاحتياط



**Source:** Jean-François GOUX, « Macroéconomie monétaire et financière ». ECONOMICA, 7<sup>ème</sup> édition, Paris, 2013, p : 183.

إن الطلب على النقود لغرض المعاملات والاحتياط عديم المرونة بالنسبة للتغير في سعر الفائدة، حيث لا توجد علاقة بينه وبين معدل الفائدة<sup>1</sup>.

➤ **الطلب على النقود بدافع المضاربة:** يقصد بالمضاربة عملية بيع وشراء الأوراق المالية من أسهم وسندات في أسواق المال بغية الحصول على الربح الذي يمثل الفرق بين ثمن شراء الورقة المالية وثنم بيعها، وحجم الربح يعتمد على قدرة المضارب في التنبؤ بأحوال بورصة الأوراق المالية، إذ يمكنه تحقيق ربح عالي إذا كان تقديره جيدا لحال السوق، وبناء على ذلك يحتفظ المضارب بأرصدة نقدية سائلة بغية الاستفادة من التغيرات المتوقعة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> بريش السعيد، مرجع سبق ذكره، ص: 191.

<sup>2</sup> العربي محمد ساكر، مرجع سبق ذكره، ص: 36.

تتناسب أسعار السندات تناسباً عكسياً مع سعر الفائدة، إذ يؤدي ارتفاع هذا الأخير إلى انخفاض سعر السند نظراً للعلاقة العكسية بينهما، حيث<sup>1</sup>:

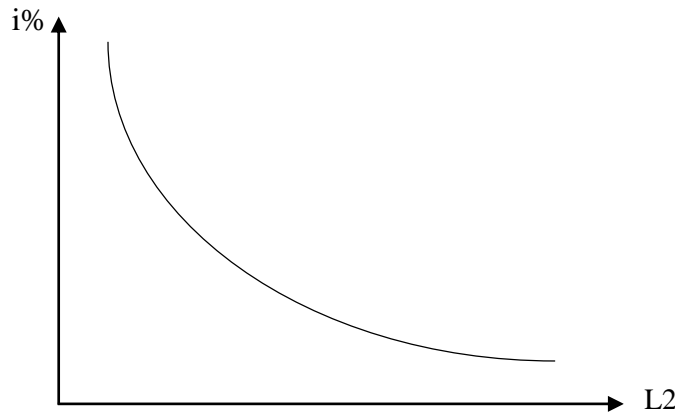
$$Md_3 = L_2(i) = f(i) = lo - hi$$

$Md_3$ : تمثل كمية النقود المطلوبة للمضاربة.

$i$ : تمثل الفائدة.

تمثل الدالة بالشكل التالي:

الشكل رقم 03: منحنى الطلب على النقود لغرض المضاربة



Source: Jean-François GOUX, op cit, p : 183.

ب. دالة الطلب على النقود: تتمثل دالة الطلب على النقود في مجموع دوافع الطلب عليها، حيث يعبر عن دالة الطلب الكلية ب<sup>2</sup>:

$$Md = L_1(Y) + L_2(i) = Md_1 + Md_2 + Md_3 = \alpha_1 Y + \alpha_2 Y + lo - hi = \alpha Y + lo - hi$$

وعليه يعبر عنها بشكل عام بدلالة كل من الدخل وسعر الفائدة كما يلي:

$$Md = L(Y, i)$$

أي أن الطلب على النقود دالة في كل من الدخل وسعر الفائدة.

<sup>1</sup> ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص: 265.

<sup>2</sup> Jean-François GOUX, « Macroéconomie monétaire et financière ». ECONOMICA, 7<sup>ème</sup> édition, Paris, 2013, p :184.

2.2. عرض النقود: يختلف المفهوم العام لعرض النقود من بلد إلى آخر وذلك حسب تطور جهازه المصرفي ودرجة تطور الاقتصاد المعني<sup>1</sup>، فهناك 3 مفاهيم لعرض النقود:

أ. عرض النقود بالمفهوم الضيق ( $M_1$ ): يقصد به العملة المتداولة لدى الجمهور خارج الجهاز المصرفي (النقود الورقية والمعدنية) إضافة إلى ودائع تحت الطلب التي هي عبارة عن الحسابات الجارية في المصارف التجارية التي يمكن تحويلها إلى نقود سائلة عند الطلب، إذ يمكن التعبير عن هذا المفهوم كما يلي<sup>2</sup>:

عرض النقود = النقد المصدر + الودائع الجارية - النقد لدى البنوك التجارية

➤ عرض النقود بالمفهوم الواسع ( $M_2$ ): يقصد به عرض النقود بالمفهوم الضيق زائد الودائع لأجل وحسابات التوفير، أي أن هذا المفهوم يتضمن العملة والودائع الجارية والودائع الادخارية<sup>3</sup>، ويمكن التعبير عنها كما يلي<sup>4</sup>:

عرض النقود = النقد المصدر + الودائع الجارية - النقد لدى البنوك التجارية + الحسابات والودائع لأجل + حسابات التوفير

➤ عرض النقود بالمفهوم الأوسع ( $M_3$ ): هذا المفهوم يتضمن العملة والودائع الجارية والودائع الادخارية، إضافة إلى كل الودائع التي يتم خلقها من قبل المؤسسات الحكومية التي تعمل في حقل النشاط الاقتصادي<sup>5</sup>.

يمثل عرض النقود وفقا للتحليل الكينزي كمية وسائل الدفع المتاحة (النقود الورقية والمساعدة المصرفية)، ويتحدد كمتغير خارجي مستقل عن الدخل وسعر الفائدة بحيث تحدده السلطات النقدية<sup>6</sup>، حيث:

$$M_s = M_0$$

الشكل الموالي يوضح ذلك:

<sup>1</sup> علي صاري، " سياسة عرض النقود في الجزائر (2000-2013)". مجلة رؤى اقتصادية، العدد 7، الجزائر، ديسمبر 2014، ص: 23.

<sup>2</sup> محمد طاقة وآخرون، " أساسيات الاقتصاد الجزئي والكلّي". إثر للنشر والتوزيع، الطبعة 2، الأردن، 2009، ص: 336.

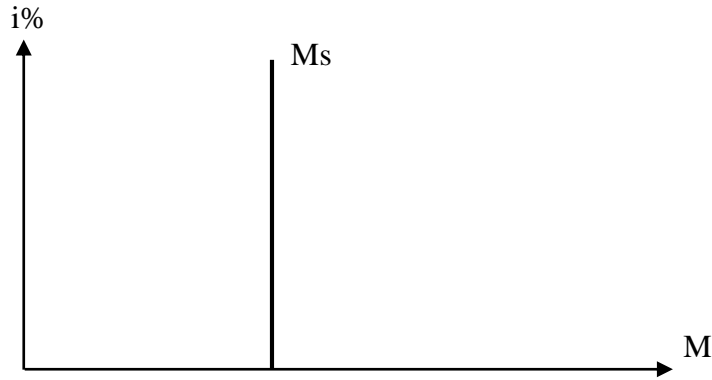
<sup>3</sup> نشأة مجيد حسن الوندائي، " قياس تأثير المستوى العام للأسعار وعرض النقود على سعر صرف الدينار العراقي للفترة (1980-2002) باستخدام نموذج التعديل الجزئي". مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 82، فلسطين، 2010، ص: 119.

<sup>4</sup> محمد طاقة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 336.

<sup>5</sup> نشأة مجيد حسن الوندائي، ص: 113.

<sup>6</sup> رمضان محمد مقلد، أسامة أحمد الفيل، مرجع سبق ذكره، ص: 219.

الشكل رقم 04: منحنى عرض النقود



المصدر: محمد فرحي، "التحليل الاقتصادي الكلي". دار أسامة، الجزائر، 2004، ص: 241.

3.2. توازن سوق النقود: إن الطلب على النقود يعتمد على عاملين، أولهما الدخل الذي كلما زاد تولدت الحاجة للإنفاق بمعنى زيادة الحاجة للطلب على النقود (علاقة طردية)، أما العامل الآخر فهو سعر الفائدة الذي ستقلل زيادته الطلب على النقود (علاقة عكسية)، فالتوازن في سوق النقود يتطلب التساوي بين الطلب على النقود بدوافعه الثلاثة وبين عرض النقود بمكوناته المختلفة، بالتالي فإن التوازن يحدث عند نقطة واحدة تمثل تقاطع منحنى الطلب مع منحنى عرض النقود<sup>1</sup>، إذ يمكن توضيح هذا التوازن جبريا كما يلي<sup>2</sup>:

$$Ms = Md \dots \dots \dots (4)$$

$$Mo = lo + \alpha Y - hi$$

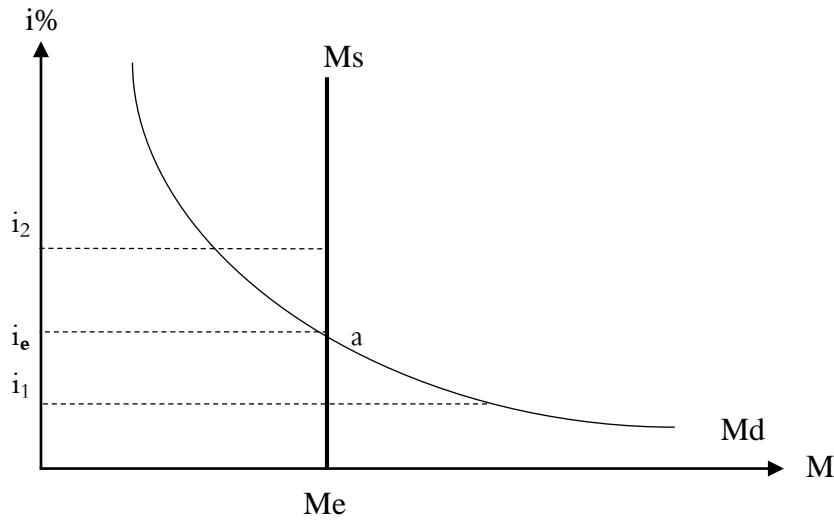
$$\Rightarrow \begin{cases} Y = \frac{Mo - lo}{\alpha} + \frac{h}{\alpha} i \dots \dots \dots (5) \\ i = \frac{lo - Mo}{h} + \frac{\alpha}{h} Y \dots \dots \dots (6) \end{cases}$$

حيث: (i) تمثل سعر الفائدة التوازني في السوق النقدي و (Y) هو الدخل التوازني في السوق النقدي.

<sup>1</sup> محمد طاقة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 342.

<sup>2</sup> Sophie Brana, Marie-Claude Bergouignan, « macroéconomie ». DUNOD, Paris, 2007, P : 121.

الشكل رقم 05: منحنى سوق النقود



Source : Jean-François GOUX, OP cit, p : 185.

$i_e$ : سعر الفائدة التوازني الذي يكون عنده الطلب على النقود مساو للعرض منها.

$M_e$ : الكمية التوازنية للنقود في الاقتصاد.

$a$ : تقاطع منحنى الطلب على النقود مع العرض عليها.

من الشكل السابق يتضح ما يلي<sup>1</sup>:

إذا كان سعر الفائدة السائد في السوق منخفض ( $i_1$ ) يلجأ الأفراد إلى تحويل الأصول المالية إلى سيولة نقدية (فائض في الطلب على النقود)، هذا ما يساهم في انخفاض القيمة الاسمية لتلك الأصول مما يؤدي إلى رفع سعر الفائدة حتى يصل إلى وضعه التوازني ( $i_e$ ).

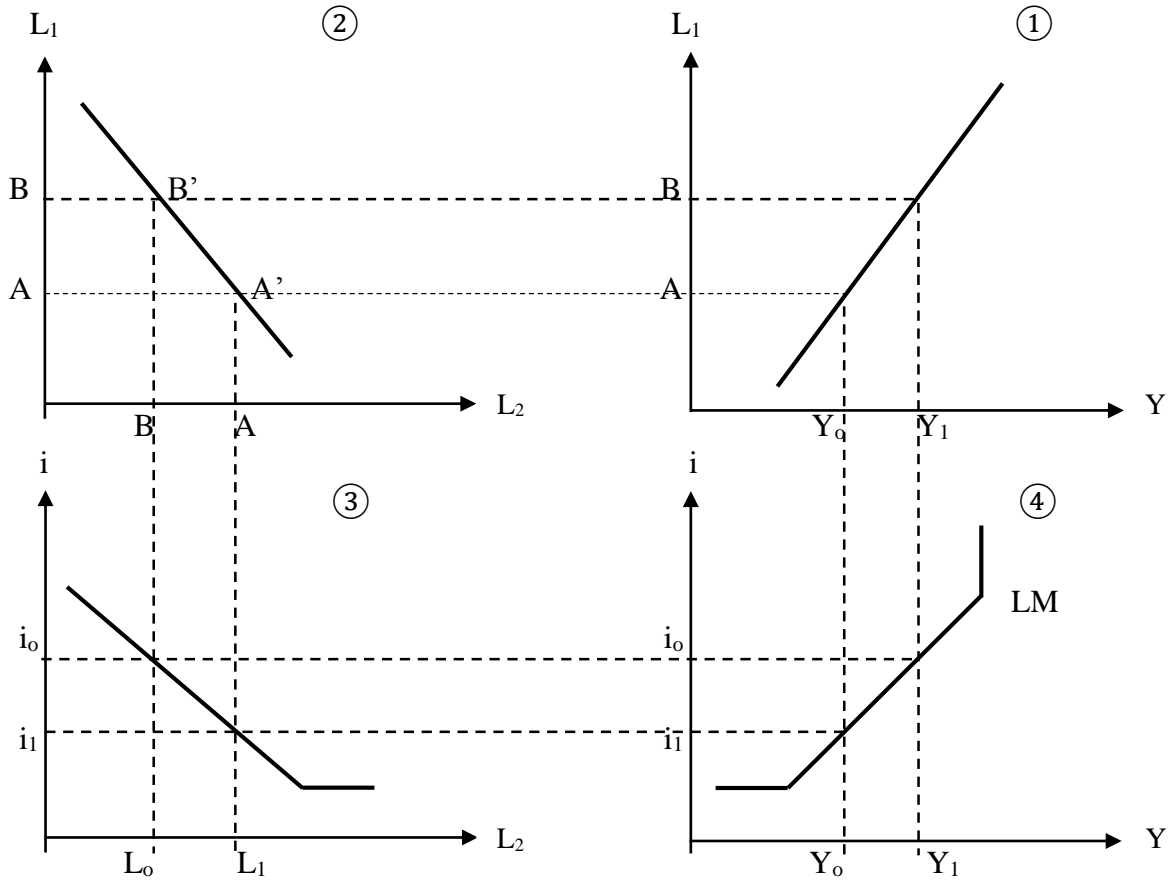
أما إذا كان سعر الفائدة مرتفع في السوق ( $i_2$ ) مما يعني وجود فائض في عرض النقود بسبب لجوء الأفراد إلى استبدال السيولة النقدية بالأصول المالية للاستفادة من سعر الفائدة المرتفع الذي سينخفض عند استمرار هذه العملية إلى المعدل التوازني ( $i_e$ ).

#### 4.2. اشتقاق منحنى (LM) بيانياً

يعبر منحنى (LM) عن وضعيات توازنية مختلفة لسوق النقود بناء على تغيرات معدل الفائدة، فهو يظهر مستويات الدخل المختلفة ومستويات أسعار الفائدة المقابلة لها والتي عندها يتعادل الطلب على النقود مع العرض عليها، أي التي يتحقق عندها التوازن في سوق النقود حيث يشتق هذا المنحنى وفقاً للشكل التالي:

<sup>1</sup> محمد فرجي، مرجع سبق ذكره، ص: 247.

الشكل رقم 06: اشتقاق منحنى LM



Source : Sophie Brana, Marie-Claude Bergouignan, OP .Cit , P 119.

من الشكل نلاحظ ما يلي<sup>1</sup>:

يوضح المنحنى الأول من الشكل أعلاه وجود علاقة طردية بين الطلب الكلي على النقود لغرض المعاملات والاحتياط من جهة وتغيرات الدخل من جهة أخرى.

الجزء الثاني يبين الكيفية التي يتم بها تقسيم عرض النقود بين أرصدة المضاربة وأرصدة المعاملات محققة بذلك شرط التوازن وأن أي نقطة على الخط الواصل بين محور الطلب على النقود لغرض المضاربة والطلب عليها لغرض المعاملات يساوي المجموع الكلي لعرض النقود.

المنحنى الثالث يمثل الطلب على النقود لغرض المضاربة والذي هو دالة في سعر الفائدة إذ يأخذ الميل المنحني السالب.

أما المنحنى الرابع فيوضح التوليفات الممكنة من مستوى الدخل الحقيقي وسعر الفائدة التي تعبر عن التوازن في سوق النقود ويطلق عليه اسم منحنى (LM).

<sup>1</sup> محمد فرحي، مرجع سبق ذكره، ص: 249.

### 3. التوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقود معا (IS-LM)

يعتبر هذا النموذج الركيزة الأساسية للاقتصاد الكلي الحديث، حيث أنه بتوازن كل من سوق السلع والخدمات (IS) وسوق النقود (LM) تتحدد أسعار الفائدة والدخل<sup>1</sup>.

#### 1.3. الاستنتاج الجبري للتوازن الداخلي (IS-LM)

للحصول على معادلة التوازن الداخلي نقوم بتعويض قيمة (i) المحصل عليها في المعادلة (3) في المعادلة (6) لنحصل على ما يلي<sup>2</sup>:

$$\frac{lo - Mo}{h} + \frac{\alpha}{h}Y = \frac{a - bTo + bRo + Io + Go + Xo - Mo}{g} - \frac{1 - b + bt + m}{g} \cdot Y$$

$$\frac{\alpha}{h}Y + \frac{1 - b + bt + m}{g} \cdot Y = \frac{a - bTo + bRo + Io + Go + Xo - Mo}{g} + \frac{lo - Mo}{h}$$

$$\left( \frac{\alpha g + h(1 - b + bt + m)}{hg} \right) Y = \frac{h(a - bTo + bRo + Io + Go + Xo - Mo) + g(lo - Mo)}{hg}$$

$$\Rightarrow \left\{ \begin{array}{l} Y = \frac{h(a - bTo + bRo + Io + Go + Xo - Mo) + g(lo - Mo)}{\alpha g + h(1 - b + bt + m)} \dots \dots \dots (7) \\ i = \frac{(a - bTo + bRo + Io + Go + Xo - Mo) + \frac{g}{h}(lo - Mo)}{\frac{\alpha}{h}g + 1 - b + bt + m} \dots \dots \dots (8) \end{array} \right.$$

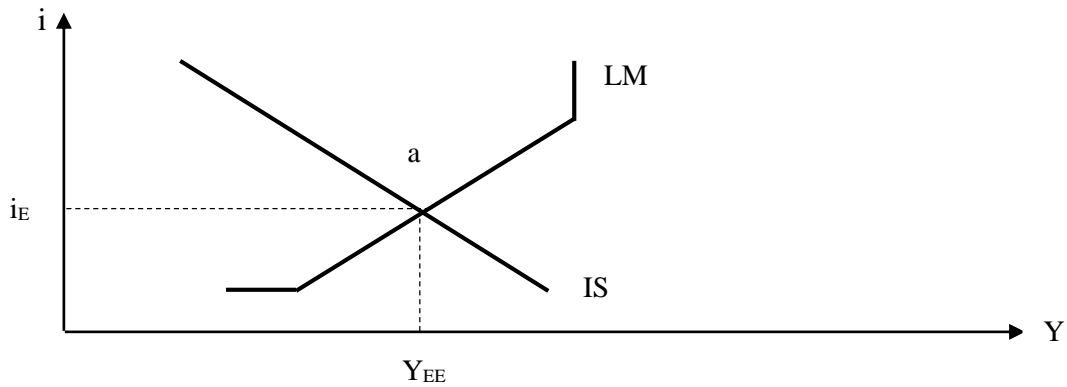
#### 2.3. التمثيل البياني للتوازن الداخلي (IS-LM)

ما تجدر الإشارة إليه أنه رغم وجود عدة مستويات من الدخل ومعدلات الفائدة التي تحقق التوازن في كل من سوق الإنتاج وسوق النقود، إلا أن هناك مستوى واحد من الدخل ومعدل فائدة واحد كفيل بتحقيق التوازن في كلا السوقين في آن واحد، والذي يتحدد بتقاطع المنحنيين كما يبينه المنحنى الموالي:

<sup>1</sup> محمد فرحي، مرجع سبق ذكره، ص: 260.

<sup>2</sup> طویل بماء الدين، مرجع سبق ذكره، ص: 245.

الشكل رقم 07: تمثيل منحنى (IS-LM)



**Source :** Bernard Saby, Dominique Saby, « les grands théories économique ». DUNUD, 2<sup>ème</sup> édition, Paris, 2000, p : 360.

من الشكل السابق يتضح أن النقطة (a) عند سعر الفائدة ( $i_E$ ) يقابله مستوى الدخل ( $Y_E$ ) تمثل نقطة التوازن لكلا المنحنيين (IS) المعبر عن التوازن في سوق الإنتاج و (LM) المعبر عن التوازن في سوق النقود، حيث يتم الحصول على القيم التوازنية لكل من الدخل الوطني وسعر الفائدة رياضياً من خلال حل المعادلتين السابقتين رقم (7) و(8) الممثلتين للمنحنيين (IS) و (LM)، كما يتغير مستوي الدخل وسعر الفائدة التوازنيين لما يتحرك منحنى (IS) أو منحنى (LM) أو كليهما معا متأثرين بتغيير معدلات الفائدة أو مستوى الدخل.

#### 4. التوازن الخارجي (BP)

يقصد به تحقيق التوازن في القطاع الخارجي الذي يشمل جميع المعاملات الحقيقية والمعاملات النقدية مع الدول الأخرى، والتوازن الخارجي يعكسه التوازن في سوق الصرف الأجنبي في ظل الاقتصاد المفتوح المتمثل في قوى الطلب على الصرف الأجنبي وعرض الصرف الأجنبي، وهذا ما يعبر عنه بالتوازن في ميزان المدفوعات، كما يعبر عنه بتساوي مجموع الأرصدة المكونة له، حيث يعكس وضع ميزان المدفوعات موقف الاقتصاد القومي اتجاه باقي الاقتصاديات، إذ يؤدي الاختلال فيه الذي يعبر في الغالب عن زيادة مديونية البلاد مما يجعلها تعيش فوق إمكانياتها إلى تدهور قيمة العملة<sup>1</sup>.

1.4. توازن الميزان التجاري (BC): يتحقق التوازن في الميزان التجاري عند تساوي كل من الصادرات والواردات معا.

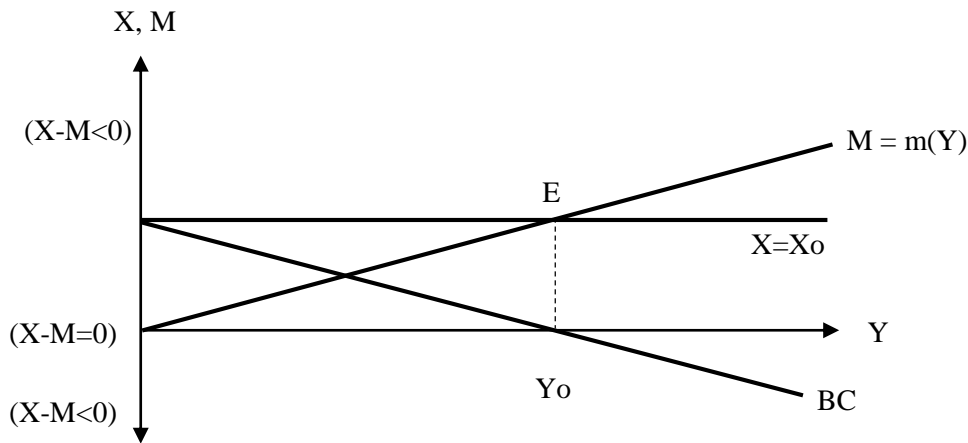
<sup>1</sup> وليد عبد الحميد عايب، " الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي ". مكتبة حسن العصرية، الطبعة 1، لبنان، 2010، ص: 89.

أ. الاستنتاج الجبري للمعادلة (BC): ميزان العمليات الجارية عبارة عن الفرق بين الصادرات والواردات، ومنه<sup>1</sup>:

$$\begin{aligned} BC &= X - M \\ \Rightarrow BC &= X_0 - M(Y) \\ \Rightarrow BC &= X_0 - (mY + M_0) \\ \Rightarrow BC &= X_0 - mY - M_0 \\ \Rightarrow BC &= X_0 - M_0 - mY \dots\dots\dots(9) \end{aligned}$$

ب. التمثيل البياني لمعادلة (BC):

الشكل رقم 08: التمثيل البياني لرصيد الميزان التجاري



Source : Joël Jalladeau, « introduction à la macroéconomie ». De Boeck, 2<sup>ème</sup> édition, Paris, 1998, p : 318.

يمثل الشكل السابق منحني صافي الصادرات، حيث أن دالة الصادرات المعبر عنها بالمنحنى (X) تقع بشكل أفقي نظرا لاستقلالها عن الدخل وتمثل متغير خارجي عنه، أما دالة الاستيراد الممثلة بالمنحنى (M) فهي تمثل دالة خطية تزيد مع زيادة الدخل وتنقص بنقصه نظرا للعلاقة الطردية بينهما، حيث تمثل النقطة التي تقطع عندها دالة الاستيراد المحور العمودي في الشكل قيمة الإنفاق على السلع والخدمات عندما يساوي مستوى الدخل الجاري صفرا، أما النقطة (E) التي يتقاطع عندها كل من منحنى الصادرات والواردات تمثل نقطة التوازن وهنا تكون قيمة الصادرات تساوي قيمة الواردات الأمر الذي لا يحدث إلا عند الدخل التوازني (Y<sub>0</sub>)، ومن مقارنة دالة الاستيراد المعتمدة على الدخل مع دالة الصادرات المستقلة عنه في الشكل، نلاحظ أن الاقتصاد يحقق فائضا في صافي الصادرات الممثل بالمنحنى (BC) في الشكل السابق عند جميع مستويات الدخل الجاري التي تقل عن مستوى (Y<sub>0</sub>)، ويحقق عجزا عند جميع مستويات الدخل الجاري التي تزيد عن نفس المستوى.

<sup>1</sup> Sophie Brana, Marie-Claude Bergouignan, op.cit, P : 180.

2.4. ميزان حركة رؤوس الأموال (K): تعبر حركة رأس المال عن تدفق الأرصدة المالية بين مختلف الدول، وتشكل آلية تسمح باستخدام مخزون الادخار العالمي بشكل أفضل<sup>1</sup>، ويعبر ميزان حركة رؤوس الأموال عن الفرق بين رؤوس الأموال الداخلة (Ke) ذات العلاقة الطردية مع سعر الفائدة، ورؤوس الأموال الخارجة (Ks) المتناقصة بالنسبة لسعر الفائدة، فحركة رؤوس الأموال دالة متزايدة في سعر الفائدة المحلي.

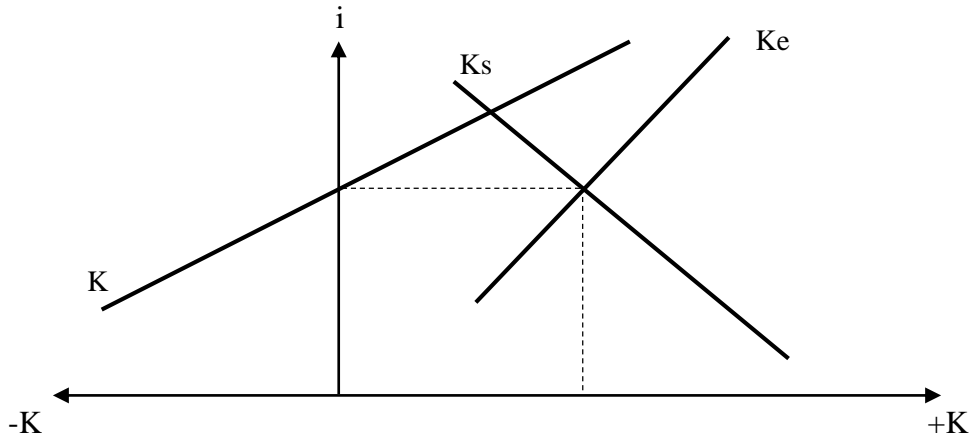
أ. الاستنتاج الجبري للمعادلة (K):

$$K = K(i)$$

$$\Rightarrow K = gi + Ko \dots \dots \dots (10)$$

ب. التمثيل البياني لرصيد معادلة (K):

الشكل رقم 09: التمثيل البياني لحركة رؤوس الأموال



المصدر: طويل بماء الدين، " دور السياسات المالية والنقدية ضمن نموذج مندل-فليمينغ". أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 11، جوان، 2012، ص: 246.

من الشكل السابق نلاحظ أن منحنى حركة رؤوس الأموال دالة متزايدة ومتناقصة في سعر الفائدة، حيث أن رؤوس الأموال الداخلة الممثلة بالمنحنى (Ke) ذات علاقة طردية مع سعر الفائدة إذ أنه يزيد تدفقها إلى داخل الدولة صاحبة سعر الفائدة المرتفع، حيث يصحب المستثمرون الأجانب أموالهم إلى داخل الدول المرتفع سعر الفائدة فيها، أما رؤوس الأموال الخارجة الممثلة بالمنحنى (Ks) ذات علاقة عكسية مع سعر الفائدة حيث يزيد خروجها من الدولة كلما انخفض سعر الفائدة، إذ يلجأ أصحاب رؤوس الأموال إلى سحب أموالهم واستثمارها في دولة أخرى يكون سعر الفائدة فيها مرتفعاً.

<sup>1</sup> الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص: 271.

3.4. التوازن الكلي لميزان المدفوعات: التوازن في سوق الصرف الأجنبي يعكس التوازن في ميزان المدفوعات.

أ. الاستنتاج الجبري لمعادلة (BP)<sup>1</sup>:

$$BP = 0$$

$$\Rightarrow BC + K = 0 \dots \dots \dots (11)$$

$$\Rightarrow (X - M) + gi - Ko = 0$$

$$\Rightarrow Xo - Mo - mY + gi - Ko = 0$$

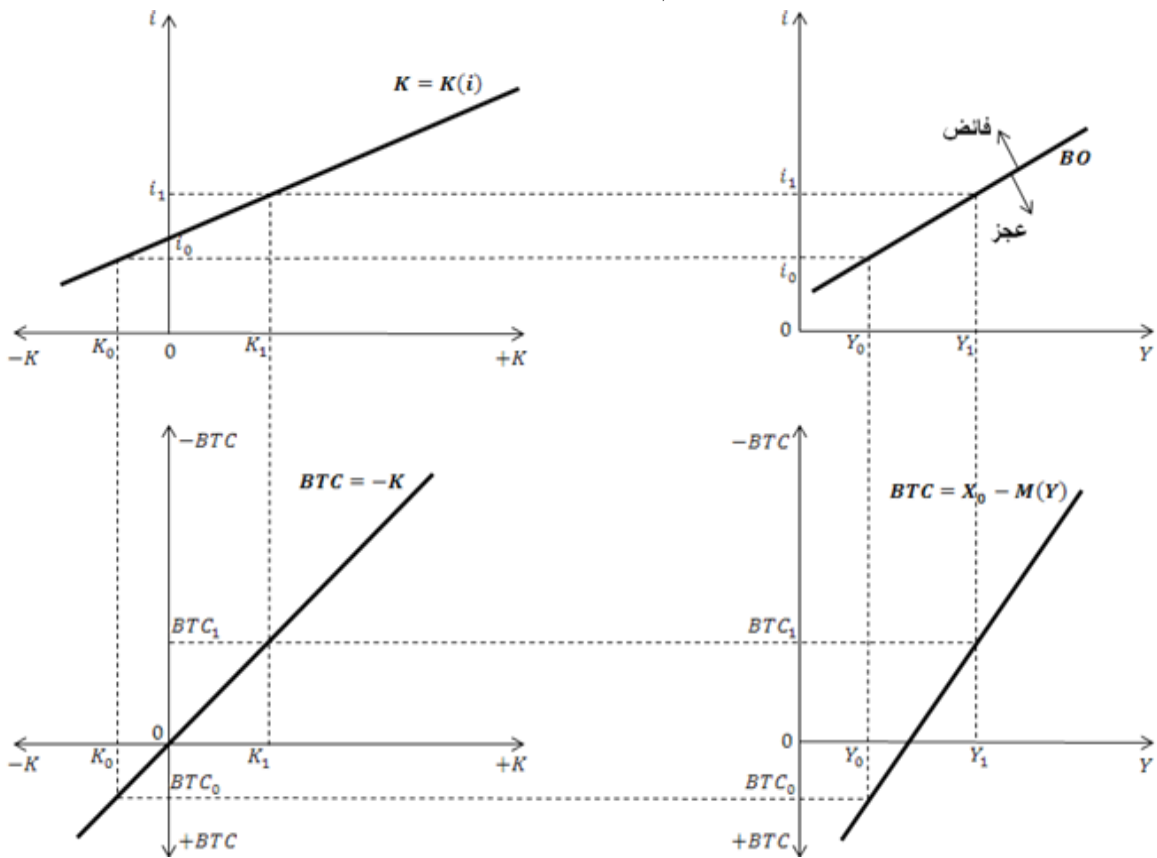
$$\Rightarrow \begin{cases} i = \left(\frac{m}{g}\right)Y + \frac{Mo - Ko - Xo}{g} \dots \dots \dots (12) \\ Y = \left(\frac{g}{m}\right)i + \frac{Xo - Mo + Ko}{m} \dots \dots \dots (13) \end{cases}$$

كلا من (12) و (13) تمثلان معادلة ميزان المدفوعات ذات الميل الموجب، أي:

$$\frac{\partial i}{\partial Y} = \frac{g}{m} > 0 \quad \text{و} \quad \frac{\partial Y}{\partial i} = \frac{m}{g} > 0$$

ب. التمثيل البياني لميزان المدفوعات (BP):

الشكل رقم 10: اشتقاق منحنى BP



المصدر: تطويل بماء الدين، مرجع سبق ذكره، ص: 247.

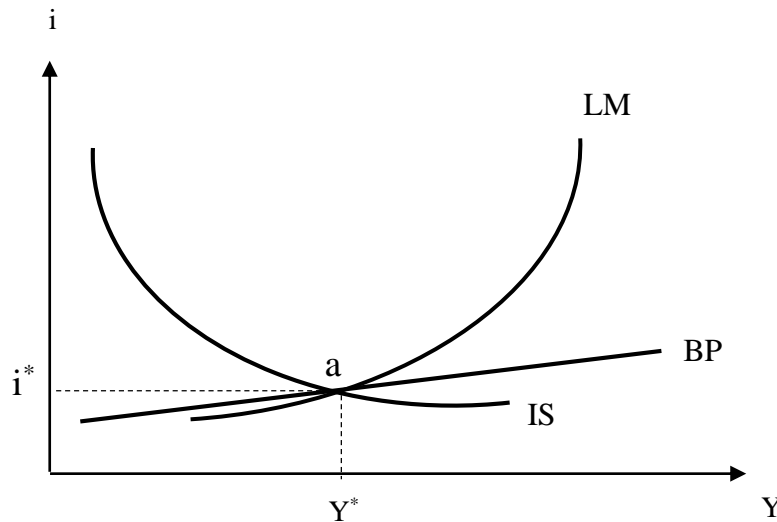
<sup>1</sup> Jean-François GOUX, op cit, p : 187.

يعبر منحنى (BP) عن مستويات سعر الفائدة والدخل التي تحقق التوازن في ميزان المدفوعات. إن زيادة الدخل مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى زيادة الواردات وبالتالي ظهور عجز في ميزان المدفوعات، ولاستعادة التوازن في هذا الأخير يحتاج هذا العجز زيادة أسعار الفائدة المحلية للتمكن من جذب قدر كافي من رأس المال الأجنبي، وهذا ما يعكس وجود العلاقة الطردية بين الدخل وسعر الفائدة<sup>1</sup>، فأى نقطة تقع على يمين المنحنى (BP) تعكس وجود عجز في ميزان المدفوعات، حيث يعود ذلك إلى ارتفاع الدخل الذي سيؤدي إلى زيادة الواردات وبالتالي يخلق العجز في ميزان المدفوعات، وأي نقطة تقع على يسار المنحنى تعكس وجود فائض في الميزان، السبب في ذلك هو أن انخفاض الدخل يؤدي إلى انخفاض الواردات وبالتالي يظهر الفائض<sup>2</sup>.

### 5. التوازن الداخلي والخارجي

يتحقق التوازن الداخلي والخارجي في آن واحد عند تقاطع المنحنيات الثلاثة (IS)، (LM) و (BP) في نفس النقطة، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم 11: التمثيل البياني لمنحنى IS-LM-BP



المصدر: طويل بهاء الدين، مرجع سبق ذكره، ص: 248.

من الشكل رقم (12) نلاحظ أن النقطة (a) هي النقطة التي يتقاطع عندها المنحنيات الثلاثة، وذلك عند الدخل وسعر الفائدة المحققين عند التوازن في كل من سوق الإنتاج، سوق النقود وسوق الصرف الأجنبي المعبر عنه بالتوازن في ميزان المدفوعات، وهذا ما يطلق عليه بالتوازن الكلي بشقيه الداخلي والخارجي معاً، إلا أنه يصعب تحقيقه في الواقع نظراً لاختلاف الصدمات الاقتصادية التي تعترض كل بلد متقدماً كان أو نامياً.

<sup>1</sup> أحمد رمضان نعمت الله وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 254.

<sup>2</sup> مرجع سبق ذكره، ص: 258.

## المطلب الثاني: التوازن الاقتصادي الداخلي

إن اهتمامات النظرية الاقتصادية لا تتوقف عند شروط تحقيق التوازن العام فقط، بل تبحث في كيفية المحافظة عليه أيضا، أي أنها تهتم بدراسة أسباب النمو والانحدار، التضخم والانكماش، البطالة وقلة الاستخدام، وتبحث بصفة خاصة في دراسة العوامل التي تؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي.

## 1. النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات التي تفرق بين تقدم الدول وتخلفها، حيث يشار من خلاله إلى ما تحقق في مجتمعات ودول أخرى حصلت فيها التغيرات الواسعة والجذرية المهمة في فترات سابقة وفي المجالات كافة<sup>1</sup>.

## 1.1. تعريف النمو الاقتصادي: للنمو الاقتصادي عدة تعريفات منها:

النمو الاقتصادي هو قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها والتي تحدث زيادة متنامية في القدرة الإنتاجية، تكون مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية التي يتطلبها هذا الأمر<sup>2</sup>.

النمو الاقتصادي هو زيادة منظمة ومدعمة للإنتاج خلال فترة واحدة أو فترات عدة<sup>3</sup>.

النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي المعبر عنه بقيمة السلع والخدمات التي يتم إنتاجها خلال فترة زمنية معينة (عادة ما تكون سنة) داخل حدود الدولة سواء بعناصر وطنية أو أجنبية<sup>4</sup>، أو إجمالي الناتج الوطني الذي يقصد به قيمة السلع والخدمات التي يتم إنتاجها خلال فترة معينة (عادة ما تكون سنة) من قبل المواطنين سواء كانوا داخل البلد أو خارجه بعد استبعاد ما تم إنتاجه بواسطة العناصر غير الوطنية (الأجانب)<sup>5</sup>، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي<sup>6</sup>.

أي أن النمو الاقتصادي تعبر عنه الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، وعليه فإن هذا الأخير يعد مؤشرا أساسيا لمتابعة النمو الاقتصادي.

<sup>1</sup> فليح حسين خلف، " مبادئ الاقتصاد الكلي ". عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، الطبعة 01، عمان، 2007، ص: 459.

<sup>2</sup> كبداني سيد أحمد، " أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية ". أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد، جامعة تلمسان، 2012-2013، ص: 30.

<sup>3</sup> جيرارد فونوني-فارد، " مقدمة في التحليل الاقتصادي: الاقتصاد للجميع ". المنظمة العربية للترجمة، الطبعة 1، ترجمة محمد هيثم أحمد العزاوي، بيروت، 2013، ص: 59.

<sup>4</sup> جمال داود سليمان الدليمي، " التنمية الاقتصادية: نظريات وتجارب ". منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2015، ص: 10.

<sup>5</sup> مرجع سبق ذكره، ص: 11.

<sup>6</sup> علي مكيد، عماد معوشي، " قياس أثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على الناتج الوطني مع تحليل المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي في الجزائر ". مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، الجزائر، 2013، ص: 174.

فالنمو الاقتصادي يعني<sup>1</sup>:

أ. تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل: يقاس نصيب الفرد من الدخل القومي كما يلي:

الدخل القومي / عدد السكان

يتطلب حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي أن يكون معدل الزيادة في هذا الأخير أكبر من معدل الزيادة في عدد السكان<sup>2</sup>.

ب. أن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية: أي تحقيق زيادة حقيقية في مقدرة الأفراد على شراء السلع والخدمات المختلفة، فتحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي يتطلب أن يكون معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي أكبر من معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار<sup>3</sup>.

ت. أن تكون الزيادة على المدى البعيد: أي أن تكون ناتجة عن زيادة حقيقية في مستوى النشاط الاقتصادي ولا تحدث بسبب ظروف طارئة بسبب حصول الدولة على إعانة من الخارج لفترة معينة، أو بسبب ارتفاع مفاجئ في أسعار السلع التي تقوم بتصديرها إلى الخارج بسبب ظروف طارئة كذلك لا تلبث أن تزول<sup>4</sup>.

إن رفع معدلات النمو الاقتصادي يمكن أن يتحقق من خلال عدة وسائل أهمها<sup>5</sup>:

- زيادة الصادرات غير السلعية وتعزيز التبادل التجاري وتحقيق اندماجية اقتصادية مع الدول الأخرى؛
- تأمين بيئة استثمارية جاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية؛
- تشجيع إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتذليل العقبات التي تعترضها كتأمين التمويل اللازم وتسهيل الحصول على التراخيص وضمان تصريف المنتجات وغيرها، والاهتمام بإقامة المشاريع المدرة للدخل لشرائح المجتمع المختلفة؛
- تخفيف الفقر والحد من البطالة وتحسين الكفاءة الإنتاجية؛
- رفع كفاءة عمل كل من السياستين النقدية والمالية.

<sup>1</sup> محمد عبد العزيز عجمية، " التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية". الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص: 77.

<sup>2</sup> إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص: 368.

<sup>3</sup> مرجع سبق ذكره، ص: 369.

<sup>4</sup> مرجع سبق ذكره، ص: 370.

<sup>5</sup> جمال داود سليمان الدليمي، ص: 16.

يحتسب الناتج المحلي الإجمالي وفق عدة أساليب من بينها أسلوب الإنفاق الذي يطبق باحتساب كلفة النفقات التي تجري في الاقتصاد على السلع والخدمات النهائية، وذلك حسب الصيغة الآتية<sup>1</sup>:

$$\text{الناتج المحلي الإجمالي} = \text{الاستهلاك الخاص} + \text{إجمالي الاستثمار} + \text{الإنفاق الحكومي} + (\text{الصادرات} - \text{الواردات})$$

$$PIB = C + I + G + (X - M)^*$$

**2.1. محددات النمو الاقتصادي:** يمثل النمو الاقتصادي منذ القدم هاجسا تسعى جميع الشعوب والأمم بمختلف ثقافتها وأيدولوجياتها للعمل على تحقيقه، ولأهمية ومعرفة وتحديد العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي ذهبت النظرية الاقتصادية إلى دراسة وتحليل العديد من النماذج الاقتصادية على المستويين النظري والتطبيقي بغية الوصول إلى صياغة وتحديد الدوال ذات المقدرة التفسيرية لطبيعة واتجاه العلاقة بين النمو الاقتصادي والمتغيرات الأخرى<sup>2</sup>، نذكر منها:

**أ. الصادرات:** يمثل حجم الصادرات ضمن المتغيرات الاقتصادية الهامة التي تزخر بها أدبيات الاقتصاد باعتبارها أحد المتغيرات التفسيرية في دالة النمو الاقتصادي، فنظرية النمو الاقتصادي التي قدمتها النظرية الكلاسيكية ودعمها الكلاسيك الجدد تعتبر أولى النظريات التي تفترض وجود علاقة قوية بين حجم الصادرات والنمو الاقتصادي، إذ تشير على أن الزيادة والتوسع في الصادرات تعزز تأصيل مبدأ التخصص في إنتاج سلع الصادرات، وهذا بدوره يؤدي إلى تحسين مستوى الإنتاجية ورفع المستوى العام للمهارات الإنتاجية في قطاع الصادرات بالتالي إعادة تخصيص الموارد، وعليه تصبح الصادرات بمثابة آلة النمو التي تحرك وتدفع عجلة النمو في كافة القطاعات الاقتصادية، حيث كلما زاد حجم الصادرات كلما زاد الناتج المحلي الإجمالي<sup>3</sup>، كما يعتبر آدم سميث أحد رواد الفكر الكلاسيكي أن الصادرات هي المحدد الأول للنمو الاقتصادي وقوة محرّكة له.

**ب. الاستثمار الأجنبي المباشر:** يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من المواضيع الاقتصادية المهمة والمتداولة بشكل كبير في الآونة الأخيرة، إذ يحظى باهتمام كبير من قبل صانعي القرار في مختلف أنحاء العالم، فهو عبارة عن المشروعات التي يقيمها ويملكها ويسيرها المستثمر الأجنبي داخل بلد غير بلده الأصلي، إما بسبب ملكيته الكاملة للمشروع أو لاشتراكه في رأسمال المشروع بنصيب يبرز له حق الإدارة، وذلك بقصد المشاركة الفعالة معتمدا على موارده المالية الخاصة، بالإضافة إلى الموارد غير المالية

<sup>1</sup> Joseph E. Stiglitz et autres, « principes d' économie moderne ». De Boeck, 3<sup>ème</sup> édition, Paris, 2007, p : 465.

<sup>2</sup> عابد بن عابد العبدلي، " تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية: دراسة تحليلية قياسية". مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، العدد 27، جامعة الأزهر، مصر، 2005، ص: 03.

<sup>3</sup> عابد بن عابد العبدلي، مرجع سبق ذكره، ص: 08.

كالمؤهلات التكنولوجية والتسويقية زيادة عن الحبرة<sup>1</sup>، إذ يرى الفكر النيوكلاسيكي أن للاستثمارات الأجنبية المباشرة دور كبير في تحفيز النمو الاقتصادي في الدول المضيفة، كما أكد على أهمية تشجيع هذه الاستثمارات للحد من فجوة الادخار- الاستثمار خاصة في الدول النامية، حيث قام سولو SOLOW بتأكيد هذا الطرح من خلال توضيح دور رفع كفاءة رأس المال البشري في الدول المضيفة من خلال العنصر التكنولوجي المصاحب لتلك الاستثمارات الوافدة التي توصف بأنها قناة لنقل التكنولوجيا.

### 3.1. تأثيرات النمو الاقتصادي: للنمو الاقتصادي تأثيرات إيجابية وأخرى سلبية<sup>2</sup>.

#### أ. التأثيرات الإيجابية:

- يسمح النمو بزيادة خلق الوظائف؛
- يحسن مستوى الحياة إذا كانت زيادة الثروة أسرع من الزيادة السكانية؛
- يزيد الاستهلاك ويسهل الحصول على السلع والخدمات الاقتصادية؛
- يساهم في التنمية الاقتصادية بفضل التقدم الاقتصادي الملازم لتطوره؛
- يقلل الفقر واللامساواة.

#### ب. التأثيرات السلبية: يولد النمو آثارا اجتماعية وأخرى بيئية في الوقت نفسه.

➤ الآثار الاجتماعية: إن الثروة الناتجة لا توزع بشكل عادل بين العوامل الاقتصادية، فبالرغم من النمو المتزايد باستمرار تبقى هناك اللامساواة بين العوامل الاقتصادية، فيصبح الأغنياء أغنى أما الفقراء فلا تقل نسبة فقرهم.

➤ الآثار البيئية: ينتج النمو مخرجات بيئية سلبية تتمثل في: استنزاف المصادر الطبيعية، التلوث، انقراض أنواع حيوانية حيث أن 65% إلى 78% من أنواع الأسماك هي في سبيل الانقراض وبعض الثدييات، انخفاض التنوع الإحيائي إضافة إلى الاحترار المناخي.

## 2. مستوى التشغيل

التشغيل محور من محاور التحليل الاقتصادي يوليه علماء الاقتصاد أهمية كبيرة لما له من آثار على المؤشرات الاقتصادية الأخرى.

<sup>1</sup> محمد مراس، " قياس علاقة التكامل المترامن بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر". المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 2، الجزائر، 2015، ص: 122.

<sup>2</sup> جيزارد فوني فارد، مرجع سبق ذكره، ص: 73.

**1.2. مفهوم التشغيل:** يقصد به خلق منصب شغل لكل شخص قادر على العمل، أو بعبارة أخرى امتصاص القوة العاملة القادرة على العمل للمساهمة في بناء المجتمع وتحقيق التنمية الاقتصادية، وتمثل هذه الفئة في الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و60 سنة<sup>1</sup>.

**2.2. أهمية التشغيل:** التشغيل سلاح ذو حدين يعود بفوائد جمة على المجتمع لأن جوهره هو الإنسان، فهو قوة حية في العملية الاقتصادية وكل الاقتصاديين يعتبرونه العنصر الأساسي في العملية الإنتاجية، كذلك مصدر جميع القيم والثروات باعتبار العمل عنصرها الفعال من جهة، ومن جهة أخرى يؤدي إلى آثار سلبية لأن زيادة السكان عن المستوى المطلوب والحد الأساسي يؤدي إلى تحويل المجتمع إلى استهلاكي، بالتالي عدم قدرة الدولة على الوفاء بجميع المتطلبات لمجموع شرائح المجتمع ومنه انتشار ظاهرة الفقر<sup>2</sup>.

التوظيف الكامل يعني عدم وجود كميات فائضة أو عاطلة وهو نقيض البطالة التي تعني وجود طاقة فائضة أو استخدام غير كامل للموارد المتاحة<sup>3</sup>.

### 3.3. تعريف البطالة

البطالة ظاهرة اقتصادية تعد مؤشرا رئيسيا للأداء الاقتصادي وتشير إلى تعطل العامل مع وجود الرغبة لديه في العمل عند مستوى الأجر السائد في السوق (الفئة الناشطة غير العاملة)<sup>4</sup>، حيث تعد البطالة من بين أهم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها جميع اقتصاديات دول العالم، خاصة بعد حدوث الأزمة المالية العالمية 2008 أين أصبحت الدول المتقدمة هي الأخرى تعاني من أزمة البطالة وتظهر عند اختلال التوازن بين قوى العرض والطلب في سوق العمل<sup>5</sup>.

يحتسب معدل البطالة كالاتي:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد الأفراد العاطلين}}{\text{عدد الأفراد القادرين على العمل}}$$

يعتبر هذا المعدل أحد المقاييس الرئيسية للأداء الاقتصادي، لهذا تعتمد السياسات الاقتصادية على إبقاء هذا المعدل منخفضا قدر الإمكان<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> خياطة عبد الله، " أساسيات في الاقتصاد العام ". مؤسسة شباب الجامعة، الطبعة 01، الاسكندرية، 2010، ص: 163.

<sup>2</sup> مرجع سبق ذكره.

<sup>3</sup> نعمت الله نجيب ابراهيم، " أسس علم الاقتصاد: التحليل الجمعي ". مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2010، ص: 127.

<sup>4</sup> وديع طوروس، " الاقتصاد الكلي ". المؤسسة الحديثة للكتاب، الطبعة 01، بيروت، 2010، ص: 198.

<sup>5</sup> دادن عبد الغني، بن طحين محمد عبد الرحمان، " دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008 ". مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص: 175.

<sup>6</sup> حنان بقاط، مرجع سبق ذكره، ص: 09.

4.2. أنواع البطالة: يميز الاقتصاديون بين أنواع البطالة التالية<sup>1</sup>:

- **البطالة الاحتكاكية:** هي تلك البطالة التي تتمتع العمال المؤهلين العاطلين من الالتحاق بفرص العمل المتاحة لوجود فجوة زمنية معينة بين ترك الوظيفة والحصول على أخرى، وهي ناتجة عن تنقل العمال ما بين الوظائف والقطاعات والمناطق أو نقص المعلومات فيما يخص فرص العمل المتوفرة<sup>2</sup>.
- **البطالة المقنعة:** هي بطالة مستترة وغير ظاهرة، فسرهما الاقتصاديون بطرق مختلفة، يرى البعض أنها تعني وجود عدد كبير من العمال يشتركون في القيام بعمل أقل من مقدرتهم الإنتاجية، والبعض الآخر يرى أنها تعني وجود عدد الأفراد الذين يشتغلون أعمالاً تنعدم فيها الإنتاجية، حيث يظهر هؤلاء في صورة عمال بينما لا يساهم عملهم في زيادة الإنتاج<sup>3</sup>، فالبطالة المقنعة تظهر خلال فترات الكساد في الدول المتقدمة، أما في الدول النامية فتظهر بصفة دائمة في جميع القطاعات الاقتصادية<sup>4</sup>.
- **البطالة الهيكلية:** ناتجة عن تغير في هيكل الطلب على المنتجات أو التقدم التكنولوجي، أو انتقال الصناعات إلى بلدان أخرى بحثاً عن شروط استغلال أفضل ومن أجل ربح أعلى، فالبطالة الهيكلية هي تلك البطالة التي تنشأ نتيجة وجود تغيرات هيكلية في الاقتصاد نتيجة اختلاف في نوعية عرضه في منطقة معينة أو بين المناطق، هذا الاختلاف المذكور يترتب عليه عدم التوافق بين الأعمال والفرص الوظيفية المتاحة وبين الأفراد الراغبين في العمل<sup>5</sup>.
- **البطالة الدورية:** هي تلك البطالة الناشئة عن انخفاض الطلب الكلي على السلع والخدمات ومن ثم العمالة نتيجة الركود الاقتصادي (حيث يفضل أصحاب العمل في حالات الركود والانكماش الاقتصادي الإيقاف المؤقت عن العمل عن تخفيض الأجور)، فالبطالة الدورية ناتجة عن التغيرات الاقتصادية الدورية والمتضمنة انخفاض أو قصور في الطلب الكلي، فينخفض الطلب على العمل في مواجهة عدم مرونة الأجور الحقيقية في الاتجاه التنافسي<sup>6</sup>.
- **البطالة الموسمية:** المقصود بها البطالة الوقتية تنشأ في الصناعات والخدمات ذات الطبيعة الموسمية للنشاط الاقتصادي، سواء المتمثلة في الظروف المناخية أو الموسمية كخدمات السياحة الصيفية، حيث يشتغل العمال في الأوقات التي يتوفر فيها العمل ويتعطلون في الأوقات الأخرى<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> وديع طوروس، "الاقتصاد الكلي"، مرجع سبق ذكره، ص: 200.

<sup>2</sup> Bernard Jurion, « économie politique ». De Boeck, 2<sup>ème</sup> édition, Bruxelles, 2005, p : 412.

<sup>3</sup> ناصر دادي عدون، عبد الرحمن العايب، "البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد". ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص: 54.

<sup>4</sup> البشير عبد الكريم، "تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحيط منها خلال عقد التسعينات". مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 1، 2004، ص: 166.

<sup>5</sup> Jean LONGATTE, Pascal VANHOVE, « économie générale ». DUNOD, 5<sup>ème</sup> édition, paris, 2007, p : 84.

<sup>6</sup> Bernard Jurion, idem, p : 412.

<sup>7</sup> ناصر دادي عدون، عبد الرحمن العايب، مرجع سبق ذكره، ص: 53.

- البطالة الاختيارية والإجبارية: تعني الأولى الحالة التي يتعطل فيها العامل بمحض إرادته عند عزوفه عن العمل لوجود مصدر دخل آخر مثلا، أما الثانية تحدث عند تسريح العمال رغم رغبتهم في العمل وقدرتهم عليه<sup>1</sup>.

## 5.2. أسباب البطالة: ترجع الدول الحديثة أسباب البطالة إلى<sup>2</sup>:

- التخلف الاقتصادي في الدول النامية وهو اجتماعي المنشأ، فكلما زاد التضخم السكاني زادت نسبة البطالة ارتفاعا، ذلك أن الزيادة السريعة في النمو السكاني وما ينشأ عن ذلك من خلل في التوازن بين قوى العرض والطلب وسوق العمل، فالنمو السكاني يؤدي إلى زيادة نمو القوى العاملة؛
- ندرة الموارد الاقتصادية التي أدت إلى عدم وجود فرص وظيفية للعاطلين خاصة مع التحويلات الكبيرة التي يمر بها الاقتصاد العالمي وانعكاساته على الاقتصاد الوطني، وهو الأمر الذي يشكل عبئا إضافيا على الدولة في تمويل عمليات التنمية؛
- عجز سوق العمل عن استيعاب الخريجين، فهناك أعداد هائلة منهم والحاصلين على مؤهلات بأنواعها المختلفة ومع ذلك يعجز سوق العمل عن استيعابهم؛
- عدم تحديث وتطوير أساليب وطرق العمل، وعدم التوسع في أماكن الإنتاج أو تنفيذ مشروعات جديدة؛
- انتشار الأمية أو تدني المستوى التعليمي، الشيء الذي يحول دون وضع برامج للتدريب والتكوين طبقا لما يتطلبه سوق العمل المتجدد والمتغير باستمرار في ظل الطفرة التكنولوجية؛
- توظيف وعمل بعض الشباب في أعمال وأشغال مؤقتة ولا تحتاج لخبرات وبأجور متدنية وبدون عقد وبدون تأمينات، مما يزيد في تفاقم مشكلة البطالة؛
- انتشار ثقافة احتقار العمل اليدوي العضلي والخط من شأنه، وفي مقابل ذلك تمجيد العمل الذهني المرتبط بالوظيفة العمومية؛
- الرد على طالبي العمل بأن التوظيف قد توقف أو عدم وجود مناصب مالية أو قلة مناصب الشغل أو عدم توفر المنصب في الاختصاص المطلوب أو قلة الخبرة واشتراط الاعفاء من الخدمة العسكرية؛
- رغم ما تتمتع به الدول العربية من موارد بشرية فهي لم تصل إلى تشغيل كامل للقوى العاملة المتاحة بها حتى بالنسبة للدول خفيفة السكان مثل: الكويت التي وصل حجم البطالة بها إلى 8886 عاطل عام 1980؛

<sup>1</sup> ناصر دادي عدون، عبد الرحمن العايب، مرجع سبق ذكره، ص: 55.

<sup>2</sup> هاشمي بريقل، "البطالة وأثرها على الفرد والمجتمع". مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 03، الجزائر، أكتوبر 2014، ص: 145.

- عدم قدرة القوانين المنظمة للشغل على التحفيز على الاستثمار، لأن المستثمر يرى فيها إجحافا خصوصا عندما يقع اختلاف بين العامل ورب العمل، ولذلك نجد بعض المستثمرين يكتفون بتشغيل أفراد عائلاتهم ويرفضون توسيع مشاريعهم، لأن ذلك يتطلب المزيد من العمال وهذا يعني مزيدا من المشاكل القضائية.

**6.2. محددات البطالة:** تعتبر قضية البطالة من أهم الظواهر الاقتصادية التي تواجه أي اقتصاد في العالم، فهي تعتبر من المرتكزات الأساسية التي تحاول الحكومة دائما اتباع سياسات اقتصادية تهدف إلى تجنبها، من بين المتغيرات التي تؤثر عليها ما يلي:

أ. **الناتج المحلي الإجمالي:** يمثل قانون Okun مفهوم مهم في الاقتصاد الكلي على المستويين النظري والتجريبي، حيث اكتشف الباحث الأمريكي Arthur Okun عام 1962 وجود علاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي الذي يعتبر المؤشر الأبرز لقياس النمو والتطور الاقتصادي وبين معدل البطالة، عندما استخدم بيانات ربع سنوية للاقتصاد الأمريكي خلال الفترة (1947-1957)، إذ توصل إلى أن انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3% سيؤدي إلى زيادة بنسبة 1% في معدل البطالة مع ثبات العوامل الأخرى<sup>1</sup>.

ب. **التضخم:** ساد الاعتقاد وعلى نطاق واسع وجود علاقة عكسية بين البطالة والتضخم والذي كان موضوع بحث الاقتصادي فيليبس، إذ قام هذا الأخير سنة 1958 بدراسة إحصائية على اقتصاد المملكة المتحدة خلال الفترة (1861-1957) من أجل اختبار فرضية أن الأجور الإسمية والبطالة ترتبطان عكسيا<sup>2</sup>، هذا ما تبين من خلال هذه الدراسة حيث أن الفترات التي تتزايد فيها البطالة يكون العمال على استعداد لقبول أجور منخفضة في سبيل الحصول على وظيفة بدلا من البقاء في حالة بطالة، بالتالي تتناقص معدلات الزيادة في الأجور، وعلى العكس في الفترات التي تقل فيها البطالة تتزايد فيها قدرة العمال على المطالبة بزيادة الأجور بدرجة كبيرة، وتم تمثيل هذه العلاقة بيانيا في شكل منحنى عرف باسم منحنى فيليبس Philips Curve، حيث عند ارتفاع الطلب الكلي مثلا فإن المنتج يعمل على زيادة حجم الإنتاج أي توظيف عناصر إنتاج أكثر (انخفاض معدل البطالة)، من ثم ترتفع أجور هؤلاء

<sup>1</sup> جلال شيخ العيد، عيسى بهدي، "قياس أثر النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية". مجلة الباحث، العدد 11، الجزائر، 2012، ص: 26.

<sup>2</sup> وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص: 185.

العمال مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج التي تنعكس على ارتفاع تكاليف الإنتاج، ومنه ارتفاع أسعار السلع والخدمات (ارتفاع معدل التضخم)، أي أن العلاقة بين التضخم والبطالة علاقة عكسية، وعلى هذا الأساس تم التوصل إلى وجود دالة متناقضة بين المؤشرين ما يعني وجود علاقة تجريبية عكسية بين معدل ارتفاع الأجر الاسمي ومعدل البطالة<sup>1</sup>.

7.2. الآثار الناجمة عن البطالة: نظرا لما تخلفه البطالة من آثار سلبية على الأفراد والمجتمعات على حد سواء جعلها غير مرغوب فيها، حيث تمثل تهديدا للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، إذ تتمثل في:

- أ. الآثار الاقتصادية للبطالة: يمكن حصرها في<sup>2</sup>:
  - ارتفاع معدل البطالة بسبب انخفاض المنتجين وارتفاع المستهلكين من ضمنهم العاطلين عن العمل، الأمر الذي يخفض مستويات المعيشة ويؤدي إلى انخفاض الادخار والاستثمار، بالتالي انخفاض القدرة الإنتاجية ومن ثم انخفاض الإنتاج والدخل القومي؛
  - التأثير على الأجور بالانخفاض، لأن البطالة تمثل عرض للعمل يفوق الطلب عليه وبالتالي تديني مستويات المعيشة؛
  - فقدان العمال المهرة لمهاراتهم وخبراتهم تدريجيا بسبب طول فترة بطالتهم؛
  - تآكل قيمة رأس المال البشري، والخبرات والمهارات العلمية المتراكمة التي يكتسبها الإنسان خلال عمله تعتبر في حد ذاتها قيما وذات قيمة إنتاجية عالية، إلا أن تعطل الإنسان وتوقفه عن العمل يجعل منه أقل إنتاجية وعطاء حتى لو عاد للعمل لاحقا؛
  - تمثل البطالة موارد إنتاجية غير مستغلة استغلالا كاملا، الأمر الذي يعني هدر الموارد الإنتاجية في المجتمع؛
  - انخفاض حجم الإنفاق الوطني بالتالي انخفاض مستوى الطلب الكلي، مما ينتج عنه انخفاض في الإنتاج؛
  - انخفاض حجم إيرادات الدولة جراء انخفاض حجم الضرائب على الدخول الناجمة عن البطالة، وضعف القوة الشرائية تدريجيا في السوق الداخلي وزيادة حجم الفقر.

<sup>1</sup> لعراف فائزة، سعودي نجوى، "دراسة قياسية لمنحنى فيليبس في الجزائر خلال الفترة (2003-2011)". الملتقى العلمي الدولي: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 16/15 نوفمبر 2011، ص: 18.

<sup>2</sup> محمد مازن الأسطل، "العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين (1996-2012)". مذكرة ماجستير، فلسطين، 2014، ص: 42.

ب. الآثار الاجتماعية: تعد البطالة من أخطر المشكلات الاجتماعية، حيث تؤدي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي للمجتمع، وشعور الشباب بالتهميش والاقصاء عن الحياة العامة واهتزاز العديد من القيم المتعلقة بأهمية التعليم والجدية والانتماء وتدهور مستويات المعيشة، وانتشار سلوكيات اجتماعية سلبية تحدث خللا في البناء المجتمعي، وارتفاع معدلات الجريمة والعنف وزيادة الفقر والتفكك الأسري والهجرة<sup>1</sup>.

ت. الآثار السياسية: يتناسب العجز السياسي تناسباً طردياً مع العجز الاقتصادي بحيث لا تتمكن الدول التي تعاني من العجز الاقتصادي من القيام بدورها السياسي على النحو الأمثل، أو استغلال مواردها الوطنية استغلالاً كاملاً وعدم استقرار نظامها السياسي، كذلك تعمل على إضعاف الولاء والانتماء للوطن مما يوفر المناخ الملائم لانتشار التطرف والانحراف وحالة الإرباك السياسي في المجتمع، فتزايد البطالة والفقر تعمقان تبعية الدول الفقيرة للدول الغنية بالتالي فقدانها لاستقلالها السياسي، فالعديد من الدول التي تلجأ إلى معالجة مشاكلها الداخلية ومنها البطالة من خلال معاهدات واتفاقيات خارجية<sup>2</sup>.

### 3. المستوى العام للأسعار

تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار يعتبر هدفاً أساسياً للاقتصاد الكلي، حيث يشير في الاقتصاد القومي إلى متوسط عام للأسعار السائدة لمجموعة رئيسية من السلع في الاقتصاد<sup>3</sup>، ويسمى بالانكماش الانخفاض المستمر للمستوى العام للأسعار، أما الارتفاع المستمر لهذا الأخير يطلق عليه بالتضخم، حيث تعتبر مشكلة التضخم من أكبر المشاكل التي تعاني منها الدول متقدمة أم نامية كانت في الوقت الحاضر، حيث تشير هذه المشكلة اهتمام الاقتصاديين لما لها من آثار سلبية على كافة الجوانب، وتكتسب اهتماماً بالغاً خاصة في الدول النامية باعتبارها أكثر الدول معاناة من حدة موجات هذه المشكلة.

<sup>1</sup> محمد مازن الأسطل، مرجع سبق ذكره، ص: 43.

<sup>2</sup> مرجع سبق ذكره، ص: 44.

<sup>3</sup> العربي محمد ساكر، مرجع سبق ذكره، ص: 73.

يعتمد صندوق النقد الدولي في تشخيصه لظاهرة التضخم، على اعتبارها ظاهرة نقدية ناجمة عن الإفراط في عرض النقود، وينظر إلى الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار المحلية على اعتبار أنها ناجمة عن فائض الطلب، نتيجة الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات على مقدرة العرض الحقيقي، والتي تحدث نتيجة لاختلال علاقة التوازن بين التيار النقدي والتيار السلعي، والتي تترجم في صورة ارتفاعات في مستويات الأسعار<sup>1</sup>.

### 1.3. تعريف التضخم

يعرف التضخم على أنه الارتفاع الكبير والمستمر في المستوى العام للأسعار وهي زيادة متوالية تبقى لفترة زمنية معينة<sup>2</sup>، هذا التعريف للتضخم عام كون أنواعه عديدة والظاهرة لا يمكننا الإمساك بها إلا من خلال عارض.

كما يعرف التضخم بأنه تناقص القوة الشرائية لوحدة النقود (قيمة النقود) نتيجة ارتفاع الأسعار المترتبة عن قصور العرض لمواجهة الطلب<sup>3</sup>.

كما عرفه كينز بأنه زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي عند مستوى معين من الأسعار، ويطلق على الفرق بين الطلب الكلي والعرض الكلي بالفجوة التضخمية<sup>4</sup>.

### 2.3. أنواع التضخم: يمكن تقسيم التضخم من حيث المعايير التالية<sup>5</sup>:

أ. من حيث أسبابه: ينقسم وفقا لذلك إلى نوعين:

➤ **التضخم بسبب الطلب:** يحدث بسبب الزيادة المستمرة في الطلب الكلي على السلع والخدمات بمعدلات تفوق معدلات الزيادة في العرض الكلي منها مما ينعكس في صورة ارتفاعات مستمرة في المستوى العام للأسعار.

➤ **التضخم بسبب العرض:** يحدث بسبب نقص العرض الكلي من السلع والخدمات الناتج عن زيادة تكاليف الإنتاج، الذي يرجع بدوره إلى ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج أو زيادة الأجور، مما يترتب عن ذلك ارتفاع المستوى العام للأسعار.

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، "اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات)". الدار الجامعية، الاسكندرية، 2013، ص: 227.

<sup>2</sup> مرجع سبق ذكره، ص: 319.

<sup>3</sup> أحمد رمضان شنباش، "دراسة العلاقة بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1992-2008)". المجلة الجامعة، العدد 15، ليبيا، 2013، ص: 241.

<sup>4</sup> مرجع سبق ذكره.

<sup>5</sup> علي عبد الوهاب نجا وآخرون، "اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية". مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة 01، الاسكندرية، 2014، ص: 334-335.

- ب. من حيث إمكانية ظهوره: ينقسم وفقا لذلك إلى نوعين:
- **التضخم الصريح:** يتمثل في الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، حيث لا توجد محاولات لمنع أو الحد من سرعته من قبل الحكومات.
- **التضخم المكبوت:** غالبا ما يظهر هذا النوع في الدول التي تأخذ بالاقتصاد الموجه، حيث تصدر الدولة نقودا دون غطاء بمهدف الإنفاق العام للدولة، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار نتيجة زيادة الطلب عن العرض بسبب وفرة النقود<sup>1</sup>.
- ت. من حيث سرعة ارتفاع الأسعار (حدة التضخم): نظرا لتفاوت معدلات التضخم ما بين الدول، وحتى في نفس الدولة من فترة إلى أخرى، فينقسم وفقا لذلك إلى ثلاثة أنواع:
- **التضخم المعتدل:** يطلق على هذا النوع من التضخم بالتضخم الزاحف، حيث يتميز بارتفاع بطيء وتدرجي في الأسعار ومعدلات قد تتراوح بين 2-3 سنويا، ويظهر هذا النوع عادة في فترات متباعدة وهناك إمكانية السيطرة عليه بسهولة تامة، وقد ساد هذا النوع كل من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية خلال الخمسينات والستينات وذلك من خلال فترة الرواج والازدهار الاقتصادي، حيث يعود ذلك إلى زيادة كمية النقود المتداولة إلى الارتفاع النسبي في الأجور والأرباح<sup>2</sup>.
- **التضخم السريع:** يرتفع المستوى العام للأسعار بسرعة كبيرة حيث يترتب عليه تدهور في قيمة العملة<sup>3</sup>.
- **التضخم الجامح:** يتميز هذا النوع باتجاه الأسعار إلى الارتفاع بسرعة، كما يرى بعض الاقتصاديين بأن استمرار التضخم الزاحف سيؤدي بالتدرج إلى الوصول إلى التضخم الجامح الذي سيؤدي إلى انهيار العملة وشيوع الفوضى في الحياة الاقتصادية، في حالة هذا التضخم تفقد العملة مصداقيتها داخليا وخارجيا.
- ث. من حيث العلاقات الاقتصادية الدولية: تميز التضخم المستورد.
- **التضخم المستورد:** يظهر في الدول ذات الاقتصاد المفتوح على العالم الخارجي، يعبر عن الزيادة المستمرة والسريعة في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج<sup>4</sup>.
- 3.4. مؤشرات التضخم<sup>5</sup>:
- أ. يجب أن يكون ارتفاع الأسعار محسوس، فلو ارتفع ثمن العبوة من سلعة معينة من 400 دج إلى 450 دج لا نستطيع القول بأن هذا الارتفاع يمثل تضخما؛

<sup>1</sup> وديع طوروس، "الاقتصاد الكلي"، مرجع سبق ذكره، ص: 194.

<sup>2</sup> خبايا عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص: 176.

<sup>3</sup> علي عبد الوهاب نجا وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 335.

<sup>4</sup> طاهر فاضل البياتي، خالد توفيق الشمري، "مدخل إلى علم الاقتصاد (التحليل الجزئي والكلية)". دار وائل للنشر، الطبعة 02، الأردن، 2011، ص: 256.

<sup>5</sup> هشام الزعبي، حسن أبو الزيت، مرجع سبق ذكره، ص: 135.

- ب. يجب أن يكون ارتفاع الأسعار مستمر، فإذا ارتفعت لفترة محددة ثم عادت إلى ما كانت عليه في السابق فلا نسمي هذه الحالة تضخما؛
- ت. يجب أن يرافق الارتفاع العام للأسعار انخفاض في الدخل الحقيقي للفرد، أي أن هذا الأخير لا يستطيع الحصول على نفس الكمية من السلع والخدمات التي كان يحصل عليها قبل ارتفاع الأسعار؛
- ث. يجب أن يرافق ارتفاع الأسعار تآكل السلع والخدمات التي كان يستفيد منها الفرد قبل التضخم، أي تصبح خارج قدرته الشرائية.
- يمكن قياس المعدل العام للتضخم كما يلي:

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{المستوى العام للأسعار في سنة معينة} - \text{المستوى العام للأسعار في السنة السابقة}}{\text{المستوى العام للأسعار في السنة السابقة}} * 100$$

#### 4.3. أسباب التضخم: من أهم الأسباب التي تؤدي إلى حدوث التضخم<sup>1</sup>:

- أ. العجز في الميزانية العامة، أي زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة بالكمية التي تقترضها الحكومة من البنك المركزي وتطرحها في التبادل بدون تغطية، ويترتب على إثرها ازدياد الطلب الكلي الفعلي مع ثبات الإنتاج الحقيقي؛
- ب. الزيادة في إصدار النقود أو زيادة الكتلة النقدية، حيث يرجع التضخم حسب النظرية الكمية للنقود إلى التزايد المستمر والكبير في الكتلة النقدية دون أن يصاحبها زيادة في الإنتاج الحقيقي من السلع والخدمات؛
- ت. انخفاض سعر الفائدة، إذ يشجع على فتح باب الاعتمادات مما يزيد من فرص الاقتراض فتزيد الكميات النقدية المتداولة؛
- ث. زيادة التكاليف الإنتاجية أو النفقات وخاصة الأجور، أي زيادة أسعار خدمات عوامل الإنتاج بنسبة أكبر من الإنتاج الحدي لها؛
- ج. استيراد معظم السلع والخدمات من الخارج، حيث ينعكس ارتفاع الأسعار في الأسواق الأجنبية على الأسعار في الأسواق المحلية بفعل الاستيراد (التضخم المستورد).

<sup>1</sup> عبد الله قوري يحي، " محددات التضخم في الجزائر: دراسة فياسية باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي المتعددة الميكلية ". مجلة الباحث، العدد 14، الجزائر، 2014، ص: 84.

5.3. آثار التضخم: يترتب على التضخم عديد من الآثار السلبية تتمثل في<sup>1</sup>:

- أ. الأثر على توزيع الدخل القومي: حيث يتم التفرقة بين أربع فئات من المجتمع لتأثرهم بالتضخم:
- فئة أصحاب الدخل النقدية الثابتة: هم الذين تنخفض دخولهم الحقيقية بنفس معدل الارتفاع في مستوى الأسعار، حيث تشمل الأفراد الذين يتحصلون على دخولهم من ملكية الأراضي والعقارات السكنية والمعاشات والإعانات الاجتماعية.
  - فئة أصحاب الدخل النقدية شبه الثابتة: هي الفئة التي يزداد دخلها بنسبة أقل من نسبة الارتفاع في مستوى الأسعار، بالتالي تنخفض دخولهم الحقيقية بالفرق بين التضخم ومعدل الزيادة في دخولهم النقدية مثل: أرباب المعاشات وموظفي الحكومة.
  - فئة أصحاب الدخل الحقيقية الثابتة: هي الفئة التي تزداد دخولها النقدية بنفس نسبة الزيادة في مستوى الأسعار لذلك تظل دخولهم الحقيقية ثابتة، فهي لا تضار ولا تستفيد من التضخم مثل: الطبقات العمالية في الدول المتقدمة في ظل وجود نقابات عمالية قوية.
  - فئة أصحاب الدخل النقدية المتغيرة: هذه الفئة تستطيع زيادة دخولها النقدية بنسبة تفوق نسبة الارتفاع في مستوى الأسعار، لذلك تزداد دخولهم الحقيقية بالتالي تستفيد من التضخم مثل: الحرفيين، التجار والمهنيين.
- ب. الأثر على توزيع الثروة في المجتمع: يترتب عنه إعادة توزيع الثروة في نفس اتجاه إعادة توزيع الدخل القومي في صالح أصحاب الدخل النقدية المتغيرة، وفي غير صالح أصحاب الدخل النقدية الثابتة<sup>2</sup>.
- ت. الأثر على الادخار: زيادة معدلات التضخم في المجتمع تؤثر على المدخرات المحلية، حيث تؤدي إلى إضعاف ثقة الأفراد في النقود بالتالي تفقد هذه الأخيرة وظيفتها كمستودع للقيمة ويزداد التفضيل السلبي لدى الأفراد عن التفضيل النقدي، إذ يقومون بتحويل ما لديهم من أرصدة نقدية إلى ذهب وعمليات أخرى أكثر استقراراً أو إلى أصول حقيقية.
- ث. الأثر على الاستثمار: يترتب عنه توجيه الاستثمارات إلى الأنشطة التي تتسم بسرعة دوران رأس المال ذات المعدلات المرتفعة من الربح، مثل: عمليات المضاربة على الأراضي والعقارات، تخزين السلع نتيجة لتوقع ارتفاع أسعارها في المستقبل، صعوبة تقدير التكلفة الحقيقية للمشروعات ومن ثم ضعف قدرة الدولة على جذب الاستثمارات الأجنبية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> علي عبد الوهاب نجي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 334.

<sup>2</sup> وديع طوروس، "الاقتصاد الكلي"، مرجع سبق ذكره، ص: 194.

<sup>3</sup> معهد الدراسات المصرفية، "التضخم الاقتصادي"، نشرة إضاءات، العدد 3، أكتوبر 2012، ص: 04.

- ج. الأثر على ميزان المدفوعات: يترتب عنه زيادة حدة العجز في ميزان المدفوعات، حيث يؤدي إلى:
- نقص الصادرات لأنها تكون أغلى نسبياً وزيادة الواردات كونها أرخص نسبياً، الأمر الذي ينعكس في صورة عجز في الحساب الجاري؛
  - هروب رؤوس الأموال الوطنية إلى دول أخرى أكثر استقراراً بحثاً عن معدلات فائدة حقيقية أعلى؛
  - منع رؤوس الأموال الأجنبية من التدفق إلى داخل الدولة بسبب انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية على الاستثمارات المالية والأرباح على الاستثمارات المحلية بسبب زيادة تكاليف الإنتاج؛
  - انخفاض التدفقات المالية إلى الداخل وزيادتها إلى الخارج ومنه تدهور مركز احتياطات الدولة من الذهب والعملات الأجنبية.

#### 4. تحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي

إن موضوع التوازن الاقتصادي الداخلي يمكن تجزئته إلى 3 أهداف رئيسية ومحددة هي: نمو الناتج الحقيقي، التشغيل الكامل واستقرار الأسعار فهذه الأهداف متداخلة ومتراصة، إذ لا يمكن القول إن الاقتصاد الداخلي في حالة توازن إلا إذا تحقق نمو اقتصادي عند مستوى التشغيل الكامل وعند معدل تضخم منخفض، فبدون العمالة الكاملة فإن الناتج المحتمل في اقتصاد ما لن يتحقق بصفة كلية، كما تؤدي تقلبات الأسعار إلى سيطرة عدم التأكد وعرقلة النمو الاقتصادي<sup>1</sup>.

إن التشغيل الكامل للطاقة الاقتصادية يعد أمراً مرغوباً فيه، حيث يشتمل على استخدام كل من مخزون رأس المال والقوة العاملة، ولقد حدد الاقتصاديون التشغيل الكامل بأنه الحالة التي يستطيع فيها كل من يرغب في العمل بالأجر الجاري في سوق العمل أن يحصل على عمل، فخلال الخمسينات والستينات حدد هدف العمالة الكاملة بأنه ذلك الذي يسمح بنسبة بطالة قدرها 4%، حيث اعتبر معدل البطالة المقبول بأنه ذلك الذي لا يولد معدل تضخم مرتفع نظراً للعلاقة بينهما، كما أن التوازن لا يعني التشغيل الكامل كهدف وحيد حيث يجب الأخذ بعين الاعتبار الاستقرار في المستوى العام للأسعار<sup>2</sup>.

إن اختلال التوازن الاقتصادي الداخلي يعكس وجود فجوة في الموارد المحلية أو الاختلالات في نسبة المدخرات إلى الاستثمارات الوطنية، أي عندما يتحرك اقتصاد البلد المعني إما بصورة تتجاوز الناتج الممكن أو تقل عنه، والناتج الممكن هو المستوى الذي تكون عنده الموارد المحلية لاقتصاد ما مستغلة استغلالاً كاملاً دون إحداث ضغوط تضخمية، كما يمكن أن ينشأ اختلال التوازن الاقتصادي الداخلي عندما يكون الطلب الكلي

<sup>1</sup> وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص: 62.

<sup>2</sup> مرجع سبق ذكره.

يتجاوز الناتج الممكن، وفي العديد من الدول النامية يكون التمويل النقدي لعجز الحكومة هو السبب في الاختلال، حيث أن ذلك يؤدي إلى حدوث ظاهرة التضخم، غير أنه يمكن أن يحدث الاختلال أيضا عندما يشهد الطلب الكلي انخفاضا ملحوظا عن الناتج الممكن، ففي هذه الحالة عادة ما يشهد الاقتصاد معدلات بطالة مرتفعة، هذه الاختلالات يمكن معالجتها عن طريق إحداث تغييرات في السياسة الاقتصادية<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: توازن ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية وأداة من أدوات التحليل الاقتصادي، وله أهمية كبيرة حيث يعكس درجة التقدم الاقتصادي للبلدان ويمكن من تحديد المركز المالي للبلد بالنسبة للعالم الخارجي.

#### 1. ماهية ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات المرآة العاكسة لمركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي، لذلك وجب الاهتمام بتحقيق التوازن فيه.

#### 1.1. تعريف ميزان المدفوعات

يعرف ميزان المدفوعات الدولية على أنه سجل محاسبي أو إحصائي موثق رسميا، يعتمد قيما مزدوجا لخلاصة المقبوضات والمدفوعات اللتين تترتب عليهما حقوق دائنية والتزامية مديونية للمقيمين من الأشخاص الطبيعيين والقانونيين في دولة ما مع الخارج، نتيجة للمبادلات الاقتصادية والتحويلات الخارجية سواء كانت من طرف واحد أو من طرفين خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة واحدة<sup>2</sup>.

يعرف أيضا على أنه: " بيان إحصائي يبين لفترة زمنية معينة المعاملات الاقتصادية، النقدية والمالية بين المقيمين في البلد وغير المقيمين فيه"<sup>3</sup>.

- **أهمية ميزان المدفوعات:** يعتبر ميزان المدفوعات أداة هامة للتحليل الاقتصادي، وذلك بإيضاح المركز الذي تحتله الدولة في الاقتصاد العالمي من خلال تشخيص قوة وضعف اقتصاد هذه الدول، تحديد خصائص التغييرات التي تحصل في هذا المركز عن طريق مقارنة البيانات الإحصائية الخاصة بميزان المدفوعات لسنوات معينة، كما يعكس ميزان المدفوعات أيضاً قوى طلب وعرض العملات الأجنبية، ويبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع سلع التبادل، الأمر الذي يؤدي إلى متابعة ومعرفة مدى البنيان الاقتصادي للدولة ونتائج سياساتها الاقتصادية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص: 64.

<sup>2</sup> هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره، ص: 235.

<sup>3</sup> Claire-Agnès Gueurtin, « l'essentiel de l'économie internationale ». Ellipses, paris, 2013, p : 33.

<sup>4</sup> السيد محمد أحمد السريتي، " اقتصاديات التجارة الخارجية ". مؤسسة رؤية، الطبعة 1، الاسكندرية، 2008، ص: 229.

## 2. مكونات ميزان المدفوعات

يتكون ميزان المدفوعات من مجموعتين رئيسيتين من الحسابات:

## 1.2. الحساب الجاري: يعتبر حساب العمليات الجارية جد هاما في ميزان المدفوعات على أساس أنه

يعكس العلاقات التجارية للبلد المعني مع بقية العالم<sup>1</sup>، فهو يشمل مجموعة من الحسابات الفرعية هي:

## أ. ميزان التجارة: يعتبر الميزان الرئيسي في ميزان المدفوعات لأنه يضم الصادرات والواردات من السلع

والبضائع التي تعبر حدود الدولة، يطلق عليه بميزان المعاملات المنظورة، حيث تشكل السلع المنظورة

كل البضائع المادية سواء كانت تجهيزات أو مواد أولية<sup>2</sup>، ويدخل ضمنها أيضا الصادرات والواردات

من الذهب غير النقدي المستخدم كسلعة وليس كأداة لتسوية المدفوعات الدولية أو لإعادة التوازن

لميزان المدفوعات، حيث تقوم الدولة بتسجيل صادراتها من السلع في الجانب الدائن لميزان المدفوعات،

بينما تسجل وارداتها في الجانب المدين منه<sup>3</sup>.

## ب. ميزان الخدمات: ويضم العوائد المحصلة أو المدفوعة عن الخدمات مثل: عوائد الاستثمار والنقل

والتأمين والسياحة والتعليم... الخ، ويطلق عليه بميزان التجارة غير المنظورة<sup>4</sup>.

## ت. حساب التحويلات من جانب واحد: يتعلق بمبادلات تمت بين الدولة والخارج ويضم المدفوعات

المحولة من جانب واحد التي ليست لغرض تصدير أو استيراد سلع أو خدمات، وإنما قد تكون لغرض

المساعدة<sup>5</sup>، فهي تحويلات لا يترتب عليها أية مطالبة بقيمتها وتقيد في الجانب المدين والدائن لميزان

المدفوعات كما تنقسم إلى<sup>6</sup>:

## ➤ التحويلات الخاصة: تتضمن الهبات والإعانات والتبرعات سواء النقدية أو العينية المقدمة أو المستلمة

بواسطة الأفراد والهيئات الخاصة بالدولة، مثل: تحويلات العاملين بالخارج أو المهاجرين لذويهم داخل

البلد أو الهبات والتبرعات التي تقدمها هيئة الصليب الأحمر والمؤسسات الخيرية التي بالخارج للمقيمين

بالدولة.

<sup>1</sup> الطاهر لطرش، "الاقتصاد النقدي والبنكي"، مرجع سبق ذكره، ص: 242.

<sup>2</sup> السيد متولي عبد القادر، "الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات". دار الفكر، الطبعة 1، عمان 2011، ص: 124.

<sup>3</sup> رانيا محمود عمارة، مرجع سبق ذكره، ص: 39.

<sup>4</sup> السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص: 124.

<sup>5</sup> مرجع سبق ذكره، ص: 124.

<sup>6</sup> رانيا محمود عمارة، مرجع سبق ذكره، ص: 51.

➤ **التحويلات الحكومية أو العامة:** تتضمن المنح والتعويضات النقدية أو العينية المقدمة أو المستلمة بواسطة الحكومات، مثل: المنح التي تقدمها حكومات بعض الدول إلى دول أخرى من أجل الإغاثة من الكوارث الطبيعية أو لتمويل شراء معدات حربية والتعويضات الناتجة عن خسائر الحرب.

2.2. **الحساب الرأسمالي والمالي:** هو بيان بالكيفية التي يؤثر بها التعامل مع العالم الخارجي على الثروة بالدين، ويشمل المعاملات في الأصول والخصوم المالية<sup>1</sup>، ويتكون هذا الحساب من بندين رئيسيين هما<sup>2</sup>:

➤ **الحساب الرأسمالي:** يشمل التحويلات الرأسمالية للحكومة وتحويلات المهاجرين بدون مقابل.  
 ➤ **الحساب المالي:** يشمل الاستثمار المباشر والسندات بكل أنواعها والقروض والائتمانات وكل أنواع الأصول الاحتياطية.

3.2. **حسابات التسوية:** الغرض منها التسوية الحسابية لميزان المدفوعات عن طريق تحركات الاحتياطات الدولية وتضم ما يلي:

أ. **حساب الاحتياطي الرسمي والذهب:** يمثل التغير الذي يحدث في أرصدة الاحتياطي الرسمي للدولة والتغير الذي يحدث في الأرصدة الرسمية الأجنبية بها، حيث تشمل الأرصدة الاحتياطي الدول من العملات الأجنبية الرسمية التي تحتفظ بها لدى صندوق النقد الدولي، كذلك ما يحتفظ به البنك المركزي من حقوق السحب الخاصة والذهب (النقدي دون السلعي) الذي يقوم بدور فريد في المدفوعات الدولية، حيث يمثل وسيلة لتسوية المدفوعات الخارجية للدولة وتسوية العجز الذي قد يحدث في ميزان مدفوعاتها<sup>3</sup>.

ب. **السهو والخطأ:** قد تكون القيمة المتحصل عليها لمجموع البنود في الجانب الدائن معارضة تماماً للقيمة المتحصل عليها لمجموع البنود في الجانب المدين، لذلك يجب إدخال الرقم الذي يجعل الجانبين متساويين ويسمى هذا القيد التصحيحي بالسهو الخطأ أو التناقص الإحصائي<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> سمير فخري نعمة، "العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات". دار البازوري، الأردن، 2011، ص: 73.

<sup>2</sup> مرجع سبق ذكره.

<sup>3</sup> رانيا محمود عمارة، مرجع سبق ذكره، ص: 57.

<sup>4</sup> العربي محمد ساكر، مرجع سبق ذكره، ص: 94.

## 3. التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

توازن ميزان المدفوعات يعني تساوي الجانب المدين مع الجانب الدائن، أي تساوي المطلوبات التي تستحق على الدولة للدول الأخرى مع حقوقها على تلك الدول، أما الاختلال فيعني إما زيادة الجانب الدائن على الجانب المدين، أي زيادة حقوق الدولة التي تترتب على الدول الأخرى على مطلوباتها إذ يحصل في هذه الحالة فائض في ميزان المدفوعات، أو زيادة الجانب المدين على الجانب الدائن، أي تجاوز المطلوبات التي تستحق على الدولة للدول الأخرى على حقوقها ويحصل في هذه الحالة عجز في ميزان المدفوعات<sup>1</sup>.

1.3. التوازن في ميزان المدفوعات: ينقسم التوازن في ميزان المدفوعات إلى قسمين هما<sup>2</sup>:

أ. التوازن الحسابي: تتمثل حتمية التوازن الحسابي لميزان المدفوعات فيما يلي:

- إذا كان ميزان العمليات الجارية في حالة عجز، فإن ميزان رأس المال لا بد أن يكون في حالة فائض بالقيمة نفسها؛
- إذا كان ميزان العمليات الجارية في حالة فائض، فإن ميزان رأس المال لا بد أن يكون في حالة عجز بالقيمة نفسها؛
- إذا كان ميزان العمليات الجارية في حالة توازن، فإن ميزان رأس المال لا بد أن يكون في حالة توازن أيضاً.

ومنه يمكن صياغة شروط التوازن الحسابي كما يلي:

$$\text{رصيد الميزان التجاري} = \text{رصيد ميزان التحويلات من جانب واحد} + \text{رصيد ميزان رأس المال} + \text{رصيد ميزان الذهب والصرف الأجنبي} + \text{السهو والخطأ}$$

أو:

$$\text{رصيد الميزان التجاري} - \text{رصيد ميزان التحويلات من جانب واحد} - \text{رصيد ميزان رأس المال} - \text{رصيد ميزان الذهب والصرف الأجنبي} - \text{السهو والخطأ} = \text{صفر}$$

ب. التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات: هذا التوازن لا يغطي جميع بنود الأصول والالتزامات وإنما

يتعلق ببنود معينة قد يتحقق أو لا يتحقق، فهو يتعلق بكيفية تحديد عناصر ميزان المدفوعات التي يمكن اتخاذها كمعيار لقياس حالة التوازن الاقتصادي من عدمه.

<sup>1</sup> فليح حسن خلف، "الاقتصاد الكلي"، مرجع سبق ذكره، ص: 398.

<sup>2</sup> شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 202.

2.3. اختلالات ميزان المدفوعات: بالإضافة إلى الاختلالات الداخلية يمكن أن يمر الاقتصاد باختلالات خارجية والتي تتجلى من خلال الاختلال في ميزان المدفوعات، فوجود عجز في هذا الأخير يعني أن إجمالي حساباته تمثل رصيداً سالباً، الأمر الذي يتطلب تركيبة من تدفقات رأسمالية داخلية، أما الفائض فيه فإنه يمكن البلد من تحقيق تراكم في احتياطياته الدولية<sup>1</sup>.

أ. أنواع اختلالات ميزان المدفوعات: يمكن التمييز بين نماذج عديدة للاختلال في ميزان المدفوعات هي:

- **الاختلال المؤقت:** هناك عدة صور للعجز المؤقت في ميزان المدفوعات نذكر منها<sup>2</sup>:
  - **الاختلال العارض (العشوائي):** يحدث نتيجة لبعض الظروف الطارئة التي قد تصيب الاقتصاد مثل: حدوث عجز في ميزان مدفوعات دولة ما نتيجة انخفاض صادراتها من محصول القطن في هذا العام نتيجة تعرض محصول القطن للآفات الزراعية، أو بسبب حدوث بعض الكوارث الطبيعية كالزلازل والبراكين أو الفيضانات أو الحروب أو الأوبئة، أو قد يرجع هذا الخلل إلى تغير مفاجئ في أذواق وتفضيلات المستهلكين في الدول الأخرى، فالاختلالات العرضية تعود إلى أسباب عرضية لا يمكن التنبؤ بها، وهذا الخلل له طبيعة وقتية فيزول بزوال السبب بشكل تلقائي.
  - **الاختلال الموسمي:** يحدث بسبب تقلبات في إنتاج بعض المحاصيل خلال فترة معينة من السنة، ولكن هذا الخلل يزول بمرور الوقت وحلول موسم آخر، فانخفاض الصادرات في فترة معينة من السنة سوف يعوضها الزيادة في فترة أخرى من السنة نفسها.
  - **الاختلال الدوري:** يحدث بسبب الاعتماد المتبادل بين الدول وخصوصاً بين الدول الرأسمالية، فزيادة الصادرات أو انخفاضها بالنسبة لدول ما هي نفسها عبارة عن زيادة أو انخفاض واردات العالم الخارجي، وواردات العالم الخارجي (الدول المستوردة) تتوقف على حالات التوظيف والتشغيل السائدة بها واقتراب الظروف الاقتصادية بهذه الدول من حالات الرواج أو الكساد، ففي حالة الرواج يزداد الطلب على الواردات ومن ثم تزيد صادرات الدول الأخرى، ويحدث العكس أي يتحقق العجز بسبب انخفاض الصادرات إلى العالم الخارجي في حالة الركود والكساد.
- **الاختلال الهيكلي:** يتمثل في تغير ظروف العرض والطلب أو ظروف الإنتاج، مثلاً: تغير أذواق المستهلكين يمكن أن يؤثر على صادرات وواردات الدولة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص: 63.

<sup>2</sup> السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص: 138.

<sup>3</sup> شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 207.

➤ **الاختلال المستمر:** يظهر في الدول المتقدمة بسبب بعض الأزمات الاقتصادية الداخلية التي تستمر لعدد من السنوات مثل ظروف التضخم الجامح والفشل في معالجته سنة بعد الأخرى، أو بسبب بعض التغيرات الجذرية التي تصيب جانبا من جوانب النشاط الاقتصادي القومي داخليا أو خارجيا فتتطلب حلولاً أساسية تستغرق سنوات لإتمامها، أو ربما بسبب الأزمات الاقتصادية الدورية التي تطول فترتها<sup>1</sup>.

ب. **أسباب اختلال ميزان المدفوعات:** هناك عدة أسباب تؤدي إلى اختلال ميزان المدفوعات من الوجهة الاقتصادية، نورد أهمها فيما يلي:

➤ **التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية:** توجد علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات وسعر صرف العملة للبلد، فإذا كان سعر الصرف لعملة بلد ما أكبر من قيمتها الحقيقية، سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع البلد ذاته من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات، أما إذا تم تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب أن تكون عليه سيؤدي ذلك إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات مما يؤدي أيضا إلى حدوث اختلال في الميزان، لذلك هذه الاختلالات غالبا ما ينتج عنها ضغوط تضخمية والتي تساهم في استمرارية الاختلال في الميزان<sup>2</sup>.

➤ **تغيرات الأرصدة النقدية:** قد تتعرض الأرصدة النقدية للنقصان أمام اشتداد حركات المضاربة في سوق الصرف الأجنبي على تخفيض قيمة العملة الوطنية في مواجهة قيم العملات الأجنبية، وفي هذه الحالة يضطر البنك المركزي إلى الدخول - بهدف حماية قيمة العملة الوطنية - لبيع العملات الأجنبية، وبالتالي سحب جانب من عرض النقود الوطنية المتداولة في الأسواق العالمية، هذا ما يؤدي إلى حدوث خلل في ميزان المدفوعات، والعكس صحيح، أي في حالة اضطراب الدولة لسحب جانب من عرض العملات الأجنبية، إضافة إلى ذلك ما قد تتعرض له رؤوس الأموال الوطنية من تحركات قصيرة الأجل هربا من عدم الاستقرار السياسي أو الخوف من انتشار الحروب، فتواجه الدولة تيارا من التدفقات الرأسمالية إلى الخارج، وبالتالي نقصان ما لديها من أرصدة نقدية وهي ما تعرف بـ: "رؤوس الأموال الساخنة"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> عمر مؤذن، "تغير سعر صرف الدينار الجزائري وأثره على ميزان المدفوعات في الفترة ما بين (1990-2010)". رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد ومالية دولية، جامعة المدية، 2011-2012، ص: 82.

<sup>2</sup> السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص: 139.

<sup>3</sup> خليفة عزي، "سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات (1985-2008) دراسة مقارنة". رسالة ماجستير في مالية البنوك والتأمينات، جامعة المسيلة، 2011-2012، ص: 13.

ت. نتائج اختلال ميزان المدفوعات: تختلف نتائج اختلال ميزان المدفوعات في حالة العجز عنها في حالة الفائض كما يلي<sup>1</sup>:

➤ **نتائج العجز:** يؤدي العجز في ميزان المدفوعات إلى تدهور مركز الاحتياطيات الدولية للبلد الناجم عن خروج الذهب النقدي، خروج الأصول الأجنبية التي يمتلكها المواطنين أو زيادة الالتزامات تجاه البلدان الأجنبية، حيث أن استمرار هذا العجز يعد خطراً على اقتصاد الدولة صاحبة العجز المستمر، فالتدهور المستمر في احتياطيات البلد الدولية من المنتظر أن توصله إلى وضع تكون فيه التزاماته تجاه الأجانب قد بلغت حد أقصى لا يمكن زيادته، في هذه الظروف تضطر هذه الدولة إلى اتخاذ إجراءات استثنائية تقيد وارداتها من الخارج، أو تنفيذ بعض الإجراءات التي تملى عليها من قبل الدول الدائنة.

➤ **نتائج الفائض:** يؤدي الفائض في ميزان المدفوعات إلى تحسين مركز الاحتياطيات الدولية لدى البلد لكن استمراره ليس بالظاهرة الصحية، لأنه يعني استمرار دخول الذهب النقدي واستمرار زيادة الأصول الأجنبية المملوكة للمواطنين واستمرار زيادة التزامات الدول الأجنبية، فتراكم الاحتياطيات الدولية باستمرار بعد الوصول إلى المستوى المرغوب فيه يعني:

- تجميد جزء من الدخل القومي في أصول عاطلة والذهب النقدي يصبح لا يذر دخلاً؛
- تقل قدرة البلدان الأجنبية على التعامل مع البلد صاحب الفائض، إذ تلجأ إلى تقييد العلاقات التجارية معه مما يضطره إلى منح الإعانات والقروض لهذه البلدان الأجنبية حتى تستمر في التعامل معه؛
- قد يضطر البلد إلى رفع قيمة عملته المحلية لزيادة أسعار الصادرات وتخفيض أسعار الواردات فتقل صادرات البلد وتزيد وارداته.

يتضح مما سبق أن الاختلال سواء بالفائض أو العجز في ميزان المدفوعات ليس في صالح الدولة، حيث يثير العديد من المشاكل التي تتطلب حلاً حاسماً لاستعادة التوازن فيه.

<sup>1</sup> السيد محمد أحمد السريتي، "اقتصاديات التجارة الخارجية"، مرجع سبق ذكره، ص: 240.

## خلاصة الفصل

نستنتج مما سبق أن مفهوم التوازن الاقتصادي قد تطور بين الفكر التقليدي والفكر المعاصر، حيث ينقسم إلى توازن داخلي الذي يتحقق عند مستوى التشغيل الكامل وعدم ارتفاع المستوى العام للأسعار أين تسعى السياسات الاقتصادية إلى تخفيض معدلي البطالة والتضخم ومنه زيادة النمو الاقتصادي، والتوازن الخارجي الذي ينجم عن التوازن في ميزان المدفوعات.

إن التوازن الاقتصادي الكلي يتحقق عند توازن الأسواق الأربعة: سوق الإنتاج، سوق العمل، سوق النقود وسوق الأوراق المالية، إلا أن التوازن في هذا الأخير يتحقق بمجرد تحقق التوازن في الأسواق الثلاثة الأولى، حيث تم التركيز في هذا الفصل على التوازن في سوق السلع والخدمات والسوق النقدي وذلك بتقاطع كل من منحنى (IS) الذي يمثل التوازن في السوق الأول، ومنحنى (LM) الذي يمثل التوازن في السوق الثاني، والتوازن في ميزان المدفوعات المعبر عنه بمنحنى (BP)، فتقاطع كل من هذه المنحنيات الثلاثة (IS-LM-BP) يمثل نقطة التوازن الداخلي والخارجي والتي تحدد كل من الدخل و سعر الفائدة التوازنيين.

إن السياسات الاقتصادية لأي بلد تسعى إلى إحداث التوازن الاقتصادي بشقيه الداخلي والخارجي، حيث يعتبر من أهم الأهداف التي تسعى إليها تماشياً مع مبدأ حرية التجارة، إذ لهذا الهدف علاقة بتغير سعر الصرف الذي يؤثر على حجم صادرات و واردات الدولة، الأمر الذي يؤثر على ميزان المدفوعات الذي ينعكس اختلاله على كل من النمو الاقتصادي ومعدلي البطالة والتضخم بما لا يخدم الاقتصاد المحلي، فالتوفيق بين التوازن الداخلي المتمثل في تحقيق مستوى معين من النمو الاقتصادي مع تدني معدل البطالة وانخفاض معدل التضخم، والتوازن الخارجي المعبر عنه بتوازن ميزان المدفوعات يمكن من تحقيق سياسة الدولة لأهدافها ومحافظة على توازنها الاقتصادي الكلي.

بما أن تخفيض قيمة العملة يعبر عن التغير في سعر الصرف، سنعرض في الفصل الموالي كيفية تأثيره على كل من التوازن الداخلي والخارجي.

# الفصل الثالث

## تمهيد

إن التوازن الخارجي لأي دولة يؤثر على توازنها الداخلي من هنا تبرز أهمية ميزان المدفوعات في كونه يعكس هيكل وتركيبه الاقتصادي القومي، كذلك يمثل الجسر الذي من خلاله يتم تبادل التأثيرات الخارجية مع العالم، كما يكشف المركز الخارجي للدولة من حيث القوة والضعف ومن ثم أداة رئيسية لتحليل الجوانب النقدية من التجارة الدولية لأي بلد، فالمعاملات الاقتصادية المسجلة في الميزان تعكس درجة تلاحم الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، كما أن محتوى هذه المعاملات الاقتصادية تعكس هيكل الإنتاج وقوى الاقتصاد الوطني وقدرته التنافسية ومدى استجابته لتطور قوى الإنتاج دولياً، إلا أن ميزان المدفوعات قد يعاني من التشوهات أو الاختلالات التي تعتبر بأنها هيكلية ومزمنة وطويلة الأجل خاصة في اقتصاديات الدول النامية والتي تؤثر على كل من معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي على مستويات التشغيل والأسعار المحلية، إذ يتطلب علاج هذه الاختلالات ضرورة إزالة مسبباتها التي يرجع معظمها إلى انخفاض رشادة الدور الذي تقوم به الدولة في النشاط الاقتصادي داخل الدول المتخلفة، هنا يبرز دور آليات تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات كمتغيرات تلقائية أو كمتغيرات تستجيب لتوجهات السياسة الاقتصادية في توجيه حركة المتغيرات الاقتصادية الداخلية ومتغير سعر الصرف بملائمة الوضعية السائدة في الميزان.

فبعد التطرق في الفصل الأول بداية إلى تحديد المفاهيم العامة حول سياسة تخفيض قيمة العملة تلاها الحديث عن التوازن الاقتصادي، تنصب الدراسة في هذا الفصل إلى تقييم الأثر الذي يخلفه تطبيق سياسة تخفيض قيمة العملة الذي أولت برامج صندوق النقد الدولي أهمية بالغة ومكانة معتبرة لها باعتبارها تمثل حوالي 79% من مجمل الإجراءات المختلفة المتضمنة في برامج الصندوق الموجهة إلى بلدان العالم الثالث التي تواجه اختلالات في موازين مدفوعاتها وذلك من خلال تقسيم الفصل إلى مبحثين:

**المبحث الأول:** المقاربات النظرية لدور التخفيض في معالجة الاختلال الداخلي والخارجي؛

**المبحث الثاني:** فعالية تخفيض القيمة الخارجية للعملة على التوازنين الداخلي والخارجي.

## المبحث الأول: المقاربات النظرية لدور التخفيض في معالجة الاختلال الداخلي والخارجي

يعتبر استخدام العملات الأجنبية أحد أهم السمات التي تميز التجارة الدولية، إذ يتحدد سعر صرفها كأبي سلعة من السلع في سوق الصرف تبعاً للتغيرات الحاصلة في العرض والطلب على العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية، حيث يعد معدل الصرف من أهم الأسعار في اقتصاد قومي مفتوح وذلك لما يمارسه من تأثير على مستوى النشاط الاقتصادي، كما تتعدد مناهج تحديد معدل الصرف التي هي عبارة عن مناهج نظرية لتحليل التوازن في ميزان المدفوعات أو تحقيق التوازن الخارجي، حيث تندرج في ثلاث اتجاهات رئيسية هي: منهج المرونات، منهج الاستيعاب والمنهج النقدي.

## المطلب الأول: نظرية أسلوب المرونات

ترتكز صياغة المؤسسات النقدية الدولية التي تدعوا بموجبها الدول الطالبة لبرامج التعديل الهيكلي في اقتصادياتها إلى تخفيض قيمة العملة لإحداث التوازن في موازين مدفوعاتها على عدة مرتكزات من بينها أسلوب المرونات، الذي يعتبر أحد سياسات تسوية الاختلال الخارجي باعتباره يركز على أهمية تغير قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية في إحداث التغيير في ميزان المدفوعات، ظهر هذا الأسلوب خلال فترة ثلاثينات القرن العشرين وينسب إلى روبنسون<sup>1</sup>.

يتميز أسلوب المرونات بما يلي<sup>2</sup>:

- أنه يعتمد على طريقة تحويل الإنفاق عن طريق تغيرات سعر الصرف، وجوهر هذه الفكرة هو تحويل الإنفاق إما من السلع المحلية إلى الإنفاق على السلع الأجنبية من طرف المقيمين وبالتالي زيادة الواردات، أو من الإنفاق على السلع الأجنبية إلى الإنفاق على السلع المحلية من طرف غير المقيمين وبالتالي زيادة الصادرات؛
- لا يهتم هذا الأسلوب بجميع عناصر ميزان المدفوعات، إذ أنه يركز فقط على صادرات وواردات السلع والخدمات.

<sup>1</sup> محمد راتول، "تحويلات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق أسلوب المرونات". ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية - الواقع والتحديات، جامعة الشلف، 14-15 ديسمبر 2004، ص: 336.

<sup>2</sup> محمد راتول، "الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقييم"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، جوان 2006، ص: 235.

1. افتراضات منهج المرونات

اعتمد أصحاب هذا المنهج على الفرضيات التالية<sup>1</sup>:

- يفترض منهج المرونات توازنا مبدئيا في الميزان التجاري، أي أن رصيده مساو للصفر؛
- لا نهائية مروونات عرض الصادرات والواردات، وبالتالي تكون أسعار السلع القابلة للتجار دوليا (صادرات، واردات) ثابتة، كذلك أسعار السلع المنافسة؛
- ثبات الدخل، باعتبار أن هناك تشغيل تام لجميع الموارد وبالتالي فإن مستوى الدخل الحقيقي هو أقصى مستوى يمكن الوصول إليه؛
- مرونة الجهاز الإنتاجي بدرجة لا متناهية؛
- الاعتماد على المرونة السعرية كمتغير حاسم في تفسير آثار التخفيض على الميزان التجاري، والتي تعبر عن العلاقة بين حجم التغير النسبي لتدفق ما وسعره؛
- استقرار سوق الصرف الأجنبي نظرا لوجود قوى ذاتية تعمل على تصحيح الاختلالات الممكنة؛
- افتراض عدم لجوء الدول الأجنبية إلى ممارسة إجراءات تعمل على الحد من تخفيض قيمة العملة الوطنية، وبالتالي الحيلولة دون الوصول إلى الأهداف المرجوة من التخفيض.

أ. شرط مارشال - ليرنر لنجاح سياسة تخفيض قيمة العملة

كان يعتقد ولفترة طويلة أن العجز في ميزان المدفوعات يتطلب اللجوء إلى تخفيض قيمة العملة، إلى أن أثبت مارشال و ليرنر أن هذه الأخيرة قد ينجر عنها آثارا غير مرغوب فيها تؤثر سلبا على توازن ميزان المدفوعات وذلك في حالة ما إذا كانت مرونة الطلب الكلية للبلدين (البلد المصدر والبلد المستورد) أصغر من الواحد، ومنه فإن عملية التخفيض لن تكون مجدية إلا إذا تحقق شرط مارشال- ليرنر<sup>2</sup>، الذي ينص على<sup>3</sup>:

- تخفيض قيمة العملة سيحسن الميزان التجاري إذا كانت مرونة طلب الدولة صاحبة التخفيض على وارداتها مضاف إليها مرونة الطلب الخارجي على صادراتها تتجاوز الواحد؛
- إذا كان مجموع مروونات الطلب أقل من الواحد فإن وضع الميزان سيتدهور؛
- الميزان التجاري لا يتحسن ولا يتدهور إذا كان مجموع مروونات الطلب يساوي الواحد.

<sup>1</sup> نعمان سعدي، مرجع سبق ذكره، ص: 183-184.

<sup>2</sup> محمد راتول، " تحولات الدينار الجزائري و إشكالية التخفيضات المتتالية وفق أسلوب المرونات"، مرجع سبق ذكره، ص: 336.

<sup>3</sup> هجير عدنان زكي أمين، " الاقتصاد الدولي". إثناء للنشر و التوزيع، الطبعة 1، الأردن، 2010، ص: 246.

2. صياغة النظرية

يفترض مارشال - ليرنر لتحقيق هذه الحالة عدد من الفرضيات، هي<sup>1</sup>:

- يفترض دولتان هما الاقتصاد المحلي والعالم الخارجي، على أن يقتصر التعامل فيما بينهما على سلعتين تجميعيتين هما الصادرات والواردات، وأن عرضهما تام المرونة؛
- عدم وجود سلع أخرى سواء بدائل للواردات أو سلع وسيطة تمثل مكوناً أجنبياً في السلع المصدرة والتي أيضاً لا يتم استهلاك أي جزء منها محلياً؛
- غياب التدفقات الرأسمالية سواء طويلة أو قصيرة الأجل، وكذلك المعاملات من طرف واحد في ميزان المدفوعات.

يمكن التعبير رياضياً عن علاقة مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات ومرونة الطلب المحلي على الواردات وأثرها في إحداث التحسن في الميزان التجاري كما يلي<sup>2</sup>:

**X**: قيمة الصادرات بالعملة الوطنية.

**M**: قيمة الواردات بالعملة الأجنبية.

**P**: سعر الصرف.

**BC**: الميزان التجاري وهو عبارة عن الفرق بين الصادرات والواردات مقومة بالعملة الوطنية.

**e<sub>x</sub>**: مرونة الصادرات بالنسبة لسعر الصرف.

$$e_x = \frac{\Delta X}{X} \times \frac{P}{\Delta P} \dots \dots \dots (1)$$

حيث:

$\Delta X$ : التغير في الصادرات

$\Delta P$ : التغير في سعر الصرف

و تعني قيمة **e<sub>x</sub>**: التغير في قيمة الصادرات عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة، وكلما كانت هذه القيمة كبيرة كلما دل على أن الصادرات على درجة عالية من المرونة بالنسبة لسعر الصرف.

<sup>1</sup> خليفة عززي، مرجع سبق ذكره، ص: 22.

<sup>2</sup> محمد راتول، " الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات و إعادة التقييم"، مرجع سبق ذكره، ص: 235-238.

وإذا ما اعتبرنا الصادرات في شكل دالة تكتب مرونتها بالنسبة لسعر الصرف بالشكل التالي:

$$ex = \frac{dX}{dP} \times \frac{P}{X} \dots \dots \dots (2)$$

$e_m$ : مرونة الواردات بالنسبة لسعر الصرف وتعطى كما يلي:

$$em = \frac{\Delta M}{M} \times \frac{P}{\Delta P} = \frac{\Delta M}{\Delta P} \times \frac{P}{M} \dots \dots \dots (3)$$

حيث:

$\Delta M$ : التغير في الواردات

$\Delta P$ : التغير في سعر الصرف.

وتعني قيمة  $e_m$ : التغير في قيمة الواردات عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة، وكلما كانت هذه القيمة كبيرة، كلما دل على أن الواردات على درجة عالية من المرونة بالنسبة لسعر الصرف.

وإذا ما اعتبرنا الواردات في شكل دالة تكتب مرونتها بالنسبة لسعر الصرف كما يلي:

$$em = \frac{dM}{dP} \times \frac{P}{M} \dots \dots \dots (4)$$

بما أننا افترضنا أن (M) مقيّمة بالعملة الأجنبية، فإنه لتحويلها إلى العملة الوطنية يجب ضربها في سعر

الصرف (P) لتصبح القيمة بالعملة الوطنية، وبالتالي فالميزان التجاري بالعملة الوطنية يكتب كما يلي:

$$BC = X - MP \dots \dots \dots (5)$$

إن هذه الأخيرة تسمى معادلة رصيد الميزان التجاري، ولمعرفة أثر التغير في سعر الصرف (p) على الميزان

التجاري (BC) نجري التغيير رياضياً (الاشتقاق بالنسبة لسعر الصرف) على النحو التالي:

$$\frac{dBC}{dP} = \frac{dX}{dP} - \left( \frac{dM}{dP} P + M \right)$$

بإخراج (M) عامل مشترك:

$$\frac{dBC}{dP} = M \left( \frac{dX}{dP} \frac{1}{M} - \left( 1 + \frac{dM}{dP} \frac{P}{M} \right) \right)$$

أو:

$$\frac{dBC}{dP} = M \left( \frac{dX}{dP} \frac{1}{M} \frac{P}{P} - \left( 1 + \frac{dM}{d} \frac{P}{M} \right) \right) \dots \dots \dots (6)$$

حيث أنه تم الانطلاق من ميزان متوازن أي:  $X - PM = 0$  أو:  $X = PM$

فإنه يمكن كتابة المعادلة (6) كما يلي:

$$\frac{dBC}{dP} = M \left( \frac{dX}{dP} \frac{P}{X} - \left( 1 + \frac{dM}{d} \frac{P}{M} \right) \right) \dots \dots \dots (7)$$

بتعويض (2) و(4) في المعادلة (7) مع مراعات أن مرونة الواردات سالبة نجد:

$$\frac{dBC}{dP} = M(ex - (1 - em)) = M(ex + em - 1) \dots \dots \dots (8)$$

وتعني المعادلة (8) أنه عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة يتغير الميزان التجاري بمقدار:

$$M(ex + em - 1) \dots \dots \dots (9)$$

ويعني أنه لكي تحصل زيادة في الميزان التجاري ينبغي أن يكون:

$$(ex + em > 1) \text{ وهو شرط مارشال - ليرنر}$$

فعند حدوث عجز على الدولة أن تتبع سياسة تخفيض قيمة عملتها، والأثر الصافي لتخفيض قيمة العملة على الميزان يعتمد على مرونة الطلب العالمي وصادرات الدولة ومرونة الطلب الوطني على الواردات، فإذا كان مجموع المرونتين أكبر من الواحد فإن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى تلاشي العجز في الميزان.

بإحداث تخفيض في قيمة العملة الوطنية فإن ذلك يؤدي إلى إحداث تغيرات أسعار كل من الصادرات والواردات، بحيث أن أسعار الصادرات تبدو منخفضة من وجهة نظر غير المقيمين فيزداد الطلب عليها وتزداد الصادرات نتيجة لذلك، في حين أن أسعار الواردات تبدو مرتفعة من وجهة نظر المقيمين فينخفض طلبهم عليها وبالتالي فأسعار الواردات تبدو مرتفعة من وجهة نظر المقيمين فينخفض طلبهم عليها، وبالتالي فإن تخفيض سعر العملة يؤدي إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات وهو ما ينجر عنه تلاشي العجز في الميزان<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> نشأت نبيل محمد الوكيل، " التوازن النقدي ومعدل الصرف: دراسة تحليلية مقارنة ". شركة ناس للطباعة، الطبعة 1، القاهرة، 2006، ص: 14.

- أما إذا كان:  $(ex + em = 1)$  فإن التغيير الذي يحدث في الميزان نتيجة تغير سعر الصرف يكون معدوماً.
  - أما إذا كان  $(ex + em < 1)$  فإن التغيير في سعر الصرف يحدث تدهور في الميزان.
- مرونات عرض وطلب السلع الداخلة في التجارة الخارجية ينبغي أن تقدر بدقة قبل تقرير تخفيض سعر الصرف كوسيلة لتصحيح العجز في ميزان المدفوعات<sup>1</sup>.

1.2. المرونات التي يتوقف عليها نجاح عملية التخفيض: لقد بينت روبنسون أن نجاح عملية التخفيض يتوقف على المرونات الأربعة التالية<sup>2</sup>:

#### أ. مرونة الطلب الخارجي على الصادرات

إن تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية، من شأنه أن يعمل على خفض أسعار السلع الموجهة للتصدير (مقومة بالعملة الأجنبية) ومنه زيادة الطلب الخارجي على الصادرات، فترتفع حصيللة الصادرات بالعملة المحلية، إلا أن ذلك يتوقف على درجة مرونة الطلب الخارجي على الصادرات:

➤ **الحالة الأولى:** إذا كانت هذه المرونة منعدمة (مساوية للصفر) فهذا يعني أن أثر التخفيض على قيمة الصادرات يكون أقل مما يمكن، بحيث أن المتحصلات من العملات الأجنبية لن تزيد حتى ولو بلغت مرونة العرض الداخلي للصادرات ما لا نهاية.

➤ **الحالة الثانية:** إذا كانت مرونة الطلب الخارجي على الصادرات غير منعدمة، ففي هذه الحالة فإن نجاح عملية التخفيض مرهون بنسبة تغير الأسعار مقارنة بنسبة التخفيض.

➤ **الحالة الثالثة:** إذا كانت مرونة الطلب الخارجي على الصادرات مساوية للواحد، يعني أن الطلب متكافئ المرونة (أي يزداد الطلب الخارجي على الصادرات بنفس نسبة تخفيض قيمة العملة)، ومنه فإن حصيللة العملات الأجنبية من عمليات التصدير تبقى ثابتة.

➤ **الحالة الرابعة:** إن كانت مرونة الطلب الخارجي تؤول إلى ما لا نهاية، فإن الأثر الذي يحدثه التخفيض على حصيللة الصادرات وبالتالي علاج ميزان المدفوعات يكون أكبر مما يمكن.

<sup>1</sup> كامل بكري، "الاقتصاد الدولي التجارة والتمويل"، مرجع سبق ذكره، ص: 408.

<sup>2</sup> نعمان سعدي، مرجع سبق ذكره، ص: 184-186.

ب. مرونة العرض الداخلي للصادرات: في حالة انعدام مرونة العرض الداخلي للصادرات، لن يتغير حجم الصادرات ولا سعرها بدلالة العملة الأجنبية حتى وإن تميزت مرونة الطلب الخارجي على الصادرات بمرونة لا نهائية، أما إذا كانت المرونة مساوية لما لا نهاية، ينخفض في هذه الحالة السعر بالنسبة للمستوردين بنفس المعدل الذي تنخفض به قيمة العملة المحلية، في حين أن السعر المحلي للصادرات يبقى ثابتا والسبب في ذلك كون أن مرونة العرض الكبيرة تعني استجابة جانب العرض عند السعر الأجنبي المنخفض.

على العموم فإن السعر المحلي يتجه نحو الارتفاع باتجاه المرونة نحو الصفر وينخفض باتجاهها نحو ما لا نهاية، ويلاحظ أن أثر التخفيض على زيادة الصادرات يكون فعالا عندما تؤول كل من مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات ومرونة العرض الداخلي للصادرات إلى ما لا نهاية.

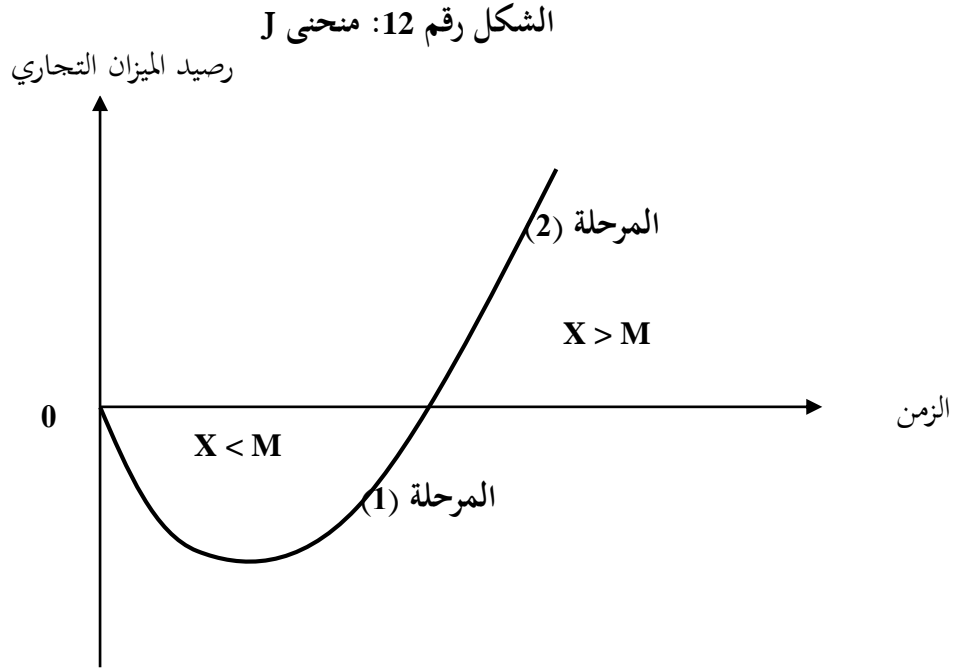
ت. مرونة الطلب الداخلي على الواردات: في حالة انعدام مرونة الطلب الداخلي على الواردات يؤدي تخفيض قيمة العملة المحلية إلى زيادة في قيمة الواردات باعتبار أن سعرها الخارجي يبقى ثابتا وحجمها لن يتغير، بينما يزيد سعرها المحلي وبالتالي قيمتها الإجمالية بالمقدار الذي انخفضت به قيمة العملة المحلية.

إذا كانت مرونة الطلب الداخلي على الواردات تؤول إلى ما لا نهاية، وهي الحالة المثلى بحيث أن قيمة الواردات تتجه إلى الصفر بفعل أن الكمية المطلوبة من الواردات تتناقص بنسبة أكبر من نسبة الارتفاع في أسعار الواردات، مما يؤدي إلى انخفاض محسوس في القيمة الإجمالية للواردات بدلالة العملة الأجنبية.

ث. مرونة العرض الأجنبي للواردات: إن تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية في ظل عرض أجنبي عدم المرونة، فإن انخفاض الطلب الداخلي يؤدي إلى انخفاض السعر الخارجي للواردات بالمقدار الذي انخفضت به القيمة الخارجية للعملة المحلية، أما إذا كانت مرونة العرض الأجنبي للواردات تؤول إلى ما لا نهاية يبقى سعر الواردات مقوما بدلالة العملة الأجنبية دون تغيير، من هنا يتضح جليا أن فعالية التخفيض بالنظر إلى التأثير الذي تمارسه في الضغط على الواردات نلتمسها في حالة ما إذا كانت مرونة الطلب الداخلي للواردات ومرونة العرض الخارجي لها مساويا لما لا نهاية.

2.2. أثر المنحنى J

نتيجة عملية التخفيض يتجه الميزان التجاري نحو التدهور لفترة معينة، هذا ما يفترضه المنحنى في المدى القصير، ثم يتحسن بعدها ليأخذ المنحنى شكل حرف J في المدى الطويل حسب ما يبينه الشكل الموالي:



Source : Jean-Louis Mucchielle Thierry Mayer, « économie internationale ». DALLOZ, paris, 2006, p : 82.

يظهر المنحنى السابق شكل الميزان التجاري للدولة التي قامت بعملية تخفيض قيمة عملتها، إذ يتدهور وضعه في البداية حيث يستمر هذا التدهور في المدى القصير لفترة بعد القيام بعملية التخفيض، وهذا ما تشهده المرحلة الأولى من المنحنى نتيجة انخفاض الطلب على السلع الأجنبية (الواردات)، حيث يصبح البلد المخفض لقيمة عملته يستورد السلع الأجنبية التي أصبح سعرها مرتفعا بكميات أقل هذا من جهة، ومن جهة ثانية ترتفع صادراته كون أن أسعارها بالعملة الأجنبية أصبحت منخفضة، يعقبه اتجاه الميزان التجاري نحو التحسن التدريجي بسبب التأثيرات السعوية للتخفيض هذا ما تبينه المرحلة الثانية في المنحنى فيأخذ شكل الحرف اللاتيني J .

### 3. الانتقادات الموجهة لمنهج المرونات

- تتركز أهم انتقادات منهج المرونات في الفروض التي يقوم عليها، ويمكن إيجاز أهم الانتقادات فيما يلي<sup>1</sup>:
- يفترض منهج المرونات ثبات الدخل وثبات منحنيات الطلب على الصادرات والواردات، وهو ما يجافي الواقع، فقد يفوق الأثر السلبي لتغيرات الدخل الأثر لرفع معدل الصرف؛
  - افتراض المنهج بأن مروونات عرض الصادرات والواردات لا نهائية، وهذا ما يصعب بل قد يستحيل في الواقع، لا سيما في الدول المتخلفة التي تتسم أساسا بجمود الجهاز الإنتاجي، فضلا عن جمود هيكل وارداتها، ومن ثم لن تظل أسعار الصادرات وأسعار السلع المنافسة لها ثابتة؛
  - يفترض عدم وجود ردود أفعال من جانب الدول الأخرى على سياسة رفع معدل الصرف، وهو ما يتناقى مع الواقع، فمعظم الحروب التجارية لم تكن في البداية سوى إجراءات اتخذتها دول معينة لتحديد آثار قيام إحدى الدول الأخرى برفع معدل صرف عملتها، ومن ثم لن تظل أسعار الواردات وأسعار السلع المنافسة لها ثابتة؛
  - يهمل منهج المرونات الآثار التضخمية الناتجة عن سياسة رفع معدل الصرف، وما تمارسه من تأثير على طلب الأفراد للنقود، ومن ثم التأثير على ميزان التجارة.

#### المطلب الثاني: منهج الامتصاص (الاستيعاب)

جاءت المقاربة عن طريق الاستيعاب لتجاوز النقص الذي تعاني منه طريقة المرونات الحرجة في إعطاء سياسة فعالة في مجال تعديل ميزان المدفوعات<sup>2</sup>.

ظهر هذا المنهج مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين، حيث يرجع الفضل في إرساء الدعائم الأولى له لكتابات "ميد" سنة 1951، بينما ينسب فضل استخدام مصطلح الاستيعاب إلى البروفيسور "ألكسندر سيدني" من معهد ماساشوستس للتكنولوجيا سنة 1952، إذ قدم فيه نموذجا جديدا لتحليل آثار تخفيض القيمة الخارجية للعملة على ميزان المدفوعات يتبنى على النموذج الكينزي المؤلف بعد توسيعه ليشتمل الصادرات والواردات<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> نشات نبيل محمد الوكيل، مرجع سبق ذكره، ص: 14.

<sup>2</sup> الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص: 256.

<sup>3</sup> كامل بكري، "الاقتصاد الدولي". المكتب العربي الحديث، مصر، 2012، ص: 222.

يؤكد مدخل الاستيعاب على جانب العرض ويفترض ضمناً وجود طلب كافي على صادرات الدولة وبدائل وارداتها<sup>1</sup>.

### 1. فرضيات منهج الاستيعاب

يستند منهج الاستيعاب (يطلق عليه أيضاً: منهج الامتصاص) على مجموعة من الفروض الأساسية التي يمكن إيجازها فيما يلي<sup>2</sup>:

- افتراض سيادة حالة التوظيف غير الكاملة (البطالة) على نطاق واسع، لتشمل جميع الدول تقريباً؛
- خضوع الإنتاج في دولتي العجز والفائض لظروف النفقة الإنتاجية بمعدلات واحدة نتيجة لزيادة الإنتاج الكلي؛
- ثبات عدد كبير من المتغيرات النقدية وفي مقدمتها أسعار السلع والأجور النقدية وأسعار الفائدة؛
- تعتمد الصادرات على الإنتاج الجاري وليس على المخزون؛
- وجود كميات مناسبة من الاحتياطات النقدية الدولية المكونة من الذهب والصرف الأجنبي وحقوق السحب الخاصة؛
- الاكتفاء بالميزان التجاري كأحد مكونات ميزان المدفوعات، وهو ما يعني استبعاد جميع بنود ميزان رأس المال بمعناه الواسع.

في إطار هذه الفروض بدأ ألكسندر تحليله لمنهج الاستيعاب باستخدام مبادئ التحليل الكينزي.

<sup>1</sup> كامل بكري، "الاقتصاد الدولي: التجارة الدولية والتمويل"، مرجع سبق ذكره، ص: 414.

<sup>2</sup> خليفة عزي، مرجع سبق ذكره، ص: 28.

2. تحليل الأسلوب

وفقا لهذا المنهج، يمثل ميزان السلع والخدمات علاقة بين إجمالي الناتج الداخلي وطاقة الاستيعاب لهذا الاقتصاد<sup>1</sup>، ومنه تكون المعادلة كالتالي:

$$Y = C + I + G + (X - M) \dots \dots \dots (10)$$

حيث أن:

**Y**: الدخل المحلي.

**C**: الاستهلاك الخاص.

**I**: الاستثمار الصافي.

**G**: الإنفاق الحكومي.

**X**: الصادرات.

**M**: الواردات.

إن المعادلة تتشكل من شقين أساسيين هما:

➤ **الشق الأول:  $A = C + I + G$**  ويمثل ذلك الامتصاص الذي يحتاجه الاقتصاد الوطني الداخلي من

أجل نفقاته الداخلية، أي الإنفاق على السلع المنتجة محليا.

➤ **الشق الثاني:  $B = X - M$**  و يجسد حالة الميزان التجاري، وعليه فإن  $Y = A + B$  يستلزم أن:

$$B = Y - A$$

ومنه يمكن تعريف رصيد ميزان التجارة على أنه الفرق بين الدخل القومي والاستيعاب المحلي حيث إذا

كان<sup>2</sup>:

- الدخل القومي أكبر من الاستيعاب المحلي ( $Y > A$ )، فإن رصيد ميزان التجارة سيكون موجبا (فائض)؛

<sup>1</sup> الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، مرجع سبق ذكره، ص: 258.

<sup>2</sup> نشأت نبيل محمد الوكيل، مرجع سبق ذكره، ص: 19.

- الدخل القومي أقل من الاستيعاب المحلي ( $Y < A$ )، أي عندما يستوعب البلد من السلع والخدمات في الاستهلاك والاستثمار والنشاط الحكومي أكثر من إنتاجه أو دخله الحقيقي، فإن رصيد ميزان التجارة سيكون سالبا (وجود عجز)؛
- الدخل القومي يساوي الاستيعاب المحلي ( $Y = A$ )، فإن رصيد الميزان التجاري يساوي الصفر (حالة التوازن).
- ومنه نستنتج أنه لكي يتحسن رصيد الحساب الجاري كنتيجة لتخفيض قيمة العملة، فإن الدخل يجب أن يرتفع و/أو الاستيعاب يجب أن ينخفض.
- إن تخفيض قيمة العملة ينشط الصادرات وينقص الواردات ومن ثم يشجع الإنتاج المحلي لبدائل الواردات، فالزيادة الناتجة في الإنتاج وفي الدخل الحقيقي لدولة العجز يحفز الزيادة في الصادرات مما يؤدي إلى تحسن في الحساب الجاري للدولة المخفضة لقيمة عملتها.
- إذا كانت الدولة صاحبة العجز في ميزان مدفوعاتها في حالة توظيف كامل، فإن الإنتاج لا يمكن أن يرتفع فقط إذا خفض الاستيعاب (الإنفاق) المحلي الحقيقي، ومنه سيؤدي تخفيض قيمة العملة إلى إزالة أو خفض العجز في ميزان المدفوعات، أما في حالة لم يخفض الاستيعاب المحلي الحقيقي (تلقائيا أو عن طريق سياسات مالية ونقدية انكماشية)، فإن التخفيض سيؤدي إلى ارتفاع في الأسعار المحلية الذي سوف يجيد بالكامل الميزة التنافسية التي جاء بها تخفيض قيمة العملة بدون أي انخفاض في حجم العجز.
- تخفيض قيمة العملة يجعل السلع المحلية أرخص نسبة إلى السلع الأجنبية، إذ سيجري تشجيع المقيمين المحليين على تحويل مشترياتهم من الواردات التي ارتفع سعرها إلى السلع المنتجة محليا، بينما يجد الأجانب من المستحسن تحويل مشترياتهم من السلع المحلية إلى الواردات من بلد التخفيض<sup>1</sup>.
- إن تخفيض قيمة العملة الوطنية يؤدي إلى سلسلتين من الآثار: آثار على الدخل الوطني وآثار على الاستيعاب المحلي، وعليه فإن الدمج بين هذه الآثار يسمح بقياس الأثر الإجمالي.

<sup>1</sup> هجير عدنان زكي أمين، مرجع سبق ذكره، ص: 250.

1.2. آثار التخفيض على الدخل: ميز ألكسندر بين أثرين متميزين هما<sup>1</sup>:

أ. **أثر الموارد المعطلة:** إن تخفيض القيمة الخارجية للعملة يؤدي إلى زيادة الطلب الخارجي على الصادرات، فإذا كان لدى الاقتصاد القومي موارد عاطلة وخاصة في قطاع التصدير، فإن هذا يؤدي إلى زيادة في الدخل والعمالة في الصناعات التصديرية، وتنتشر الزيادة المبدئية في الدخل في صناعات التصدير إلى الصناعات الأخرى المحلية ومن ثم تحدث زيادة أخرى في الدخل والعمالة، فعندما يقوم مستلمو الزيادة في الدخل في صناعات التصدير بإنفاقها على الاستهلاك، فإن هذا يخلق عمالة ودخول إضافية في صناعات السلع الاستهلاكية، وهذه العملية هي التشغيل المألوف لمضاعف التجارة الخارجية.

ب. **أثر شروط التجارة:** يشارك ألكسندر غالبية الاقتصاديين في الاعتقاد بأن تخفيض القيمة الخارجية للعملة سيسفر عادة عن انخفاض أسعار الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية بقيمة أكبر من الانخفاض في أسعار الواردات مقومة بالعملة الأجنبية، وبالتالي عن تدهور شروط التجارة بالنسبة للبلد المخفض وهو يبني اعتقاده هذا على أساس أن صادرات البلد عادة ما تكون أكثر تخصصاً من وارداته، حتى إن أسعار الصادرات ستكون أكثر خضوعاً لتأثير تخفيض القيمة الخارجية للعملة من أسعار الواردات.

## 2.2. آثار التخفيض على الاستيعاب: إلى جانب آثار الدخل، تتجلى آثار التخفيض على الاستيعاب

في الأوجه الثلاثة التالية<sup>2</sup>:

أ. **أثر الخداع النقدي (الضغط على الاستهلاك):** في حالة التخفيض، فإن الأعوان الاقتصاديون يولون أهمية للارتفاع في الأسعار أكثر من الارتفاع في مداخيلهم الإسمية، باعتبار أنهم يقللون من استهلاكهم أمام ارتفاع الأسعار حتى وإن ارتفعت دخولهم، بالتالي يحدث انخفاض في الاستيعاب ومنه تحسن وضع الميزان التجاري وبذلك يكون الخداع النقدي قد ساهم في الأثر الإيجابي للتخفيض.

<sup>1</sup> كامل بكري، مرجع سبق ذكره، ص: 227-229.

<sup>2</sup> نعمان سعدي، مرجع سبق ذكره، ص: 197.

ب. أثر إعادة توزيع الدخل: إن الارتفاع العام للأسعار الناتج عن عملية التخفيض يؤدي إلى عدم تحمل بعض الطبقات الاجتماعية لهذا الارتفاع، فيميلون نحو تقليل الإنفاق نتيجة إعادة توزيع الدخل من الطبقات ذات الميل الحدي المرتفع للإنفاق إلى الطبقات ذات الميل الحدي المنخفض للإنفاق، فإذا كانت الواردات تتكون أصلاً من سلع استهلاكية عادية فإن غلاء المعيشة تفقر أصحاب الدخل الثابتة الذين يعملون على تقليل مدخراتهم، بينما ارتفاع أسعار السلع الموجهة للتصدير، يعمل على الرفع من الأرباح والمدخرات أو حتى الاستثمارات، وإذا ارتفعت الاستثمارات يرتفع معها بالضرورة الاستيعاب، مع أنه يمكن لهذا الأخير أن ينخفض بارتفاع المدخرات، ومنه يتحسن وضع الميزان التجاري، إلا أنه في حالة التشغيل الكامل، من الصعب تخفيض الاستيعاب إذا كان الدخل ثابتاً، بل يستوجب تخفيض الاستهلاك أو الاستثمار.

ت. أثر الأرصدة النقدية: أثر الأرصدة النقدية يعمل بشكل مباشر على خفض الاستيعاب من دخل معين عن طريق التنازل عن الإنفاق نتيجة لارتفاع الأسعار المحلية (انخفاض القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية)، إذ يقوم الأفراد بتقليل شراء السلع والخدمات تنازلاً عن الاستهلاك والاستثمار، أو بشكل غير مباشر عن طريق ارتفاع أسعار الفائدة نتيجة بيع أصول مالية بأسعار منخفضة من أجل تركيب أرصدة نقدية إضافية<sup>1</sup>.

### 3. الانتقادات الموجهة لمنهج الاستيعاب

يمكن إيجاز أهم انتقادات منهج الاستيعاب فيما يلي<sup>2</sup>:

- عدم وضوح أثر رفع معدل الصرف على الدخل، حيث يرتبط هذا الأثر بمدى تحقق شرط مارشال- ليرنر من عدمه، وإذا تحقق هذا الشرط فإن الأثر السلبي لمعدل التبادل الدولي يؤدي إلى تخفيض الدخل، ولو افترضنا زيادة الدخل فإن تأثيره على ميزان التجارة يتسم بعدم الوضوح نظراً لاعتماده على الميل الحدي للاستيعاب، ويحتمل أن يكون هذا الأخير أكبر من الواحد في الأجل القصير، وبالتالي لا يمكن التعرف ما إذا كانت الزيادة في الدخل سوف تؤدي إلى تحسن أم إلى تدهور الميزان التجاري؛

<sup>1</sup> كامل بكري، "الاقتصاد الدولي"، مرجع سبق ذكره، ص: 234،

<sup>2</sup> نشات نبيل محمد الوكيل، مرجع سبق ذكره، ص: 20-21.

- عدم وضوح أثر رفع سعر الصرف على الاستيعاب، فإذا كان أثر الأرصدة النقدية يعمل على تخفيض الاستيعاب، فإن آثارا أخرى من شأنها تقليل أو زيادة الاستيعاب، وتزداد الأمور تعقيدا إذا ما أخذنا في الاعتبار حدوث هذه الآثار المختلفة في أوقات مختلفة، ناهيك عن تفاوت أهمية هذه الآثار بين الاقتصاديات المختلفة؛
- يركز هذا المنهج على رصيد الميزان التجاري دون باقي عناصر ميزان المدفوعات، كما يركز على سوق السلع ويتجاهل سوق النقود وسوق رأس المال، أي يركز على المتغيرات الكلية للاقتصاد مع إهمال دور المتغيرات الاقتصادية الجزئية.

### المطلب الثالث: المنهج النقدي

أخذ هذا المنهج من تحليل هيوم Hume (1752) وقام بإكماله الاقتصادي بولاك Polak (1957)، وبدأت تتضح معالمه منذ منتصف السبعينات على يد مجموعة من الاقتصاديين بصندوق النقد الدولي والمجموعة الثانية وتمثلها مدرسة شيكاغو وهي المدرسة التي وجدت زاداها في الأفكار النقدية بزعماء ميلتون فريدمان Milton Friedman<sup>1</sup>.

يرى أنصار هذا المدخل أن المشاكل في ميزان المدفوعات تعود إلى الاختلال بين العرض والطلب على النقد، إذ تؤكد الفكرة الأساسية في هذا المدخل على أن الاختلال في ميزان المدفوعات يعكس الاختلال في سوق النقود، أي الاختلال بين الطلب والعرض للفائض للنقود، والسبب النهائي لاختلال ميزان المدفوعات هو الفرق بين كمية النقود الموجودة والكمية المثلى أو المرغوبة، بالتالي يجب أن يركز تحليل ميزان المدفوعات على كل من العرض والطلب على النقود<sup>2</sup>.

### 1. نظرية تعادل القوة الشرائية (PPP)

يستمد المنهج النقدي أساسه من نظرية تعادل القوة الشرائية<sup>3</sup>، إذ يعود فضل صياغة هذه النظرية إلى الاقتصادي السويدي جوستاف كاسل GUSTAV CASSEL الذي قام بصياغتها عام 1921 عندما أصدر كتابه "النقود وأسعار الصرف الأجنبي" بعد عام 1914<sup>4</sup>، حيث لخص فكرته في قوله: "إن استعدادنا في دفع

<sup>1</sup> عزازي فريدة، " المناهج المستخدمة لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات ". المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، العدد 01، الجزائر، مارس 2011، ص: 214.

<sup>2</sup> هجير عدنان ركي أمين، مرجع سبق ذكره، ص: 252.

<sup>3</sup> نشأت نبيل محمد الوكيل، مرجع سبق ذكره، ص: 21.

<sup>4</sup> محمود بونس، " اقتصاديات دولية ". الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص: 247.

مبلغ معين في مقابل عملة أجنبية يجب في النهاية وفي الجوهر أن يكون راجع لحقيقة أن هذه العملة تملك قوة شرائية على السلع والخدمات في البلد الأجنبي، ومن ناحية أخرى عندما نعرض كمية من عملتنا فنحن نعرض بالفعل قوة شرائية على السلع والخدمات في بلدنا<sup>1</sup>.

### 1.1. صيغ نظرية تعادل القوة الشرائية: تعتمد هذه النظرية على صيغتين هما:

أ. **الصيغة المطلقة:** تقرر نظرية تعادل القوة الشرائية طبقاً لهذه الصياغة أن معدل الصرف يتحدد بالكامل بالنسبة بين الأسعار المحلية والأسعار الأجنبية، حيث تنص هذه النظرية على أن سعر سلعة في بلد ما يكون مساوياً لسعرها في بلد آخر مع الأخذ بعين الاعتبار تحويل قيمة العملة في البلد الثاني، إذ يمكن من خلال هذه النظرية تحديد صرف عملة ما من خلال المعادلة التالية<sup>2</sup>:

$$P = e \cdot P^* \dots \dots \dots (11)$$

أو

$$e = P/P^* \dots \dots \dots (12)$$

حيث:

**e:** سعر الصرف.

**P:** مستوى الأسعار المحلية.

**P\*:** مستوى الأسعار الأجنبية.

تبين هذه الصيغة أن سعر الصرف التوازني لعملتين مختلفتين يساوي العلاقة بين مستويات الأسعار، أي أن القوة الشرائية لعملة ما هي مماثلة لقوتها الشرائية في بلد آخر، ومن ثم فإن مفهوم النظرية طبقاً للصياغة المطلقة يقتضي بأن تقييم العملات يتم على أساس ما يمكن أن تشتريه العملة في الداخل والخارج<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> مجدي محمود شهاب، سوري عدل ناشد، "أسس العلاقات الاقتصادية الدولية". منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة 1، لبنان، 2006، ص: 138.

<sup>2</sup> مشهور هذلول برور، "العوامل المؤثرة في انتقال أثر أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن (1985-2006)". أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، مصر، 2008، ص: 19.

<sup>3</sup> نشأت نبيل محمد الوكيل، مرجع سبق ذكره، ص: 23.

إذا كان مستوى الأسعار المحلية (فرنسا) يساوي ضعف مستوى الأسعار الأجنبية (الو.م.أ) فهذا يعني أن وحدة واحدة من العملة الأجنبية طبقاً للمعادلة (11) تستبدل بوحدين من العملة الوطنية، لأن القوة الشرائية للأورو تساوي ضعف القوة الشرائية للدولار الأمريكي.

طبقاً لهذا المثال يمكن القول إن تكلفة شراء سلعة أو خدمة في فرنسا لا بد أن تساوي تكلفة شرائها في الو.م.أ، ومع افتراض أن تكلفة إنتاج سلعة معينة في الو.م.أ هي دولار فقط، وتكلفة إنتاج نفس السلعة هي 2 أورو، فإن معدل الصرف الذي يجب أن يعادل تكلفة شراء هذه السلعة يكون:

$$€/ \$ = PF / PUSA = 2€ / 1\$ = 2 \dots \dots \dots (13)$$

حيث:

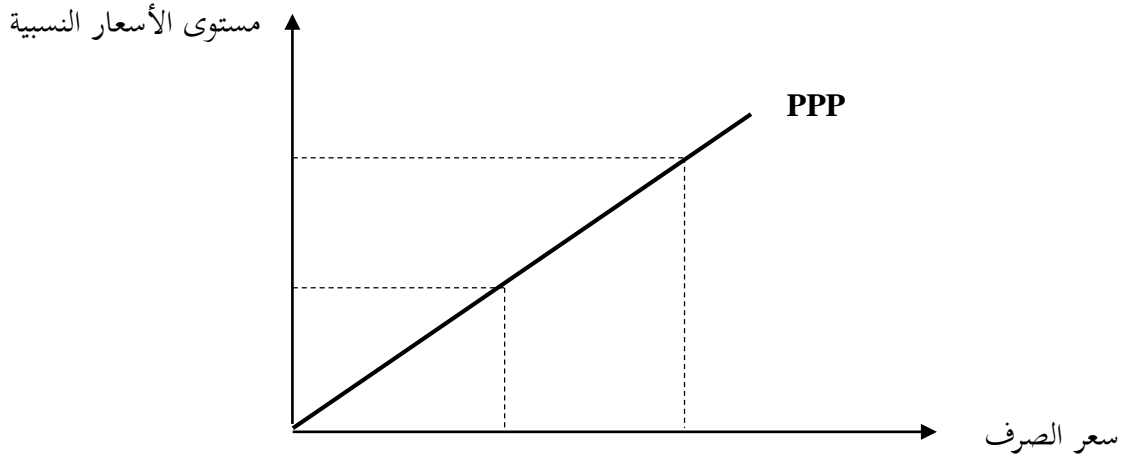
$€/ \$ =$  الأورو / الدولار: معدل الصرف.

$P=PUSA$  : مستوى الأسعار المحلية (الو.م.أ).

$P=PF$  : مستوى الأسعار المحلية (فرنسا).

يمكن التعبير عن العلاقة بين معدل الصرف ومستوى الأسعار النسبية وفق الشكل الموالي:

الشكل رقم 13: العلاقة بين معدل الصرف ومستوى الأسعار النسبية



المصدر: نشأت نبيل محمد الوكيل، مرجع سبق ذكره، ص: 24.

ب. الصيغة النسبية: نتيجة للعيوب التطبيقية في نظرية تعادل القوة الشرائية المطلقة ظهرت نظرية تعادل القوة الشرائية النسبية، حيث على عكس الصيغة المطلقة فالصيغة النسبية تقوم على الفرضيات التالية<sup>1</sup>:

- الأخذ بعين الاعتبار تكاليف النقل؛
- حرية الانتقال للعمولات بين الدول؛
- إزالة الحواجز التجارية التي تحد من تكافؤ الأسعار معبرا عنها بالعملتين.

تهتم الصيغة النسبية لنظرية تعادل القوة الشرائية بتحديد سعر الصرف التوازني، إذ توضح ما يحدث من تغيير في سعر الصرف التوازني من لحظة إلى أخرى، إذن سعر التوازن سوف يتحقق عندما يتساوى معدل تغيير في سعر الصرف مع معدل تغيير في النسبة بين الأسعار، وإذا وجدت معدلات مختلفة من التضخم فإن سعر الصرف يتحرك حتى تتساوى الفروق بين هذه المعدلات، بالتالي إن تقويمنا للعملة الأجنبية بعملتنا يتوقف أساسا على القوة الشرائية النسبية للعملتين في بلديهما<sup>2</sup>، ومنه تحسب الصيغة النسبية كما يلي<sup>3</sup>:

$$E_1 = \frac{P_1/P_0}{P_1^*/P_0^*} E_0 \dots \dots \dots (14)$$

E<sub>1</sub> : سعر الصرف التوازني الجديد.

E<sub>0</sub> : سعر الصرف التوازني في سنة الأساس.

P<sub>1</sub>\*, P<sub>1</sub> : المستوى العام للأسعار في سنة المقارنة (محليا ودوليا).

P<sub>0</sub>\*, P<sub>0</sub> : المستوى العام للأسعار في سنة الأساس (محليا ودوليا).

<sup>1</sup> عبد الرزاق بن الزاوي، إيمان نعمون، مرجع سبق ذكره، ص: 86.

<sup>2</sup> بن قدور علي، "دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010)". أطروحة دكتوراه، الجزائر 2012/2013، ص: 24.

<sup>3</sup> شأت نبيل محمد الوكيل، مرجع سبق ذكره، ص: 27.

1.2. انتقادات نظرية تعادل القوة الشرائية: أثارت هذه النظرية العديد من الانتقادات من أهمها<sup>1</sup>:

- صعوبة تركيب أرقام قياسية تعبر عن تغير القوة الشرائية تغيرا دقيقا، فمعظمها تحتوي على كثير من السلع التي لا تدخل في نطاق التجارة الدولية بالتالي لا يكون لأسعارها تأثيرا مباشرا على أسعار الصرف؛
- لا تخضع تقلبات سعر الصرف لتقلبات الميزان التجاري فقط كما تفترض النظرية، إذ أن النقود الأجنبية تطلب وتعرض بحسب الاستثمارات الدولية طويلة الأجل أو بسبب حركة رؤوس الأموال للدولة قصيرة الأجل، فهذا من شأنه التأثير على سعر الصرف؛
- لا يتحدد سعر الصرف على أساس مستويات الأسعار كما تدعي النظرية، بل هناك عوامل أخرى تؤثر في التجارة الدولية بالتالي سعر الصرف كتغير أذواق المستهلكين.
- إن المنهج النقدي لا ينكر أوجه القصور في الصيغة النسبية بل حاول علاجها، فأوضح أن سعر الصرف يتحدد من خلال مستوى الأسعار المحلية ومستوى الأسعار الأجنبية للسلع.

2. افتراضات وخصائص المنهج النقدي

يقوم المنهج النقدي على فروض أساسية والتي تجاز فيما يلي<sup>2</sup>:

- يفترض أن ميزان المدفوعات ظاهرة نقدية؛
- غياب تأثير الأسعار النسبية (تلعب دورا ثانويا)، حيث يتجه تأثير تغيرات الأسعار النسبية إلى الإنفاق الكلي بما فيه الإنفاق على السلع والخدمات والأصول المالية المحلية والأجنبية؛
- وجود تأثير للمتغيرات الحقيقية في الاقتصاد القومي مثل: الدخل، الاستهلاك والاستثمار على معدل الصرف، أي أنها تؤثر على الطلب والعرض النقدي بالتالي على معدل الصرف؛
- يفترض أن الأجل الطويل كفيلا بتحقيق التوازن النقدي وبالتالي التوازن الخارجي (سوق الصرف)؛
- المرونة الكاملة لتدفقات رؤوس الأموال الداخلة والخارجة وذلك بافتراض غياب كل أشكال القيود عليها، بالتالي يقارن المتعاملون في سوق الصرف بين معدلات الفائدة المحلية والأجنبية التي تحدد تدفقات رؤوس الأموال؛

<sup>1</sup> محمود يونس، مرجع سبق ذكره، ص: 249.

<sup>2</sup> شأت نبيل محمد الوكيل، مرجع سبق ذكره، ص: 34.

- يتحدد معدل الفائدة بتلاقي قوى العرض والطلب على الأرصدة النقدية وذلك بافتراض عدم تدخل السلطات النقدية في تحديد معدل الفائدة؛
  - العرض النقدي متغير خارجي تحديده يتم من قبل السلطات النقدية؛
  - السلع والأصول المالية المحلية بدائل كاملة للسلع والأصول المالية الأجنبية والعكس صحيح، بالتالي يفاضل المقيمون بين الأصول المحلية والأجنبية؛
  - يعتبر الطلب على النقود طلبا متجانسا ومن درجة واحدة عند كل الأسعار؛
  - الطلب على النقود هو طلب على الأرصدة النقدية وليس طلبا على تيار نقدي؛
  - إن المحددات الأساسية لميزان المدفوعات تنبع في الأصل من سوق النقود.
- كما يمكن إبراز الخصائص التالية للمنهج النقدي<sup>1</sup>:
- يشير المنهج النقدي إلى أن مشكلة اختلال ميزان المدفوعات ناتجة عن عدم التوازن بين عرض النقود والطلب عليها داخل الاقتصاد القومي؛
  - يعتبر ميزان المدفوعات ظاهرة نقدية وليست ظاهرة حقيقية؛
  - يجب النظر إلى المنهج النقدي لميزان المدفوعات على أنه نموذج للتحليل الاقتصادي الكلي الذي يركز على الاحتياطات النقدية الأجنبية؛
  - يركز المنهج النقدي على الآثار طويلة الأجل لتغيرات السياسة النقدية وانعكاساتها على مشكلة تكييف وتوازن ميزان المدفوعات.

### 3. تحليل المنهج النقدي

إن الأساس النظري للمنهج النقدي هو التأكيد على النظر إلى ميزان المدفوعات بكونه ظاهرة لا حقيقية بل نقدية وأن الاختلال فيه هو اختلال رصيد وليس تدفق<sup>2</sup>، حيث يرى أنصار المنهج أن المشاكل في ميزان المدفوعات تعود إلى الاختلال بين العرض والطلب على النقود، كما تؤكد الفكرة الأساسية في هذا المنهج على أن الاختلال في الميزان يعكس الاختلال في سوق النقود الذي يرجع سببه إلى الفرق بين كمية النقود الموجودة والكمية المرغوبة، لأن فائض الطلب على النقود يعني وجود رغبة متزايدة لدى الأفراد في الاحتفاظ بالنقود مما يؤدي إلى تقليل الإنفاق بالتالي انخفاض مستوى الطلب على السلع التجارية فيتولد فائض في عرض هذه السلع،

<sup>1</sup> عزازي فريدة، مرجع سبق ذكره، ص: 214.

<sup>2</sup> نشأت نبيل محمد الوكيل، مرجع سبق ذكره، ص: 34.

في حين الفائض في عرض النقود يعني تناقص الرغبة لدى الجمهور في الاحتفاظ بها بالتالي زيادة الإنفاق فيتولد زيادة الضغط في الطلب على السلع التجارية، أي تنفق بالخارج على شراء السلع والخدمات والأصول الأجنبية، لذلك أقروا بوجود علاقة مباشرة بين تغير السياسة النقدية ونتائج ميزان المدفوعات<sup>1</sup>، إذ يعبر عن دالة النقود وعرض النقود كما يلي<sup>2</sup>:

$$M_d = KPYi \dots \dots (15)$$

$$M_s = m(R + D) \dots \dots (16)$$

مضمون المعادلة (15) أن الطلب على النقود دالة في كل من الدخل القومي (Y)، سعر الفائدة (i) والمستوى العام للأسعار (P)، أما المعادلة (16) فتشير إلى عرض النقود وهو مساوي لمضاعف النقود في القاعدة النقدية (صافي الأصول الأجنبية + الائتمان المحلي)، وينبغي في حالة التوازن في سوق النقود أن يتساوى كل من العرض والطلب عليها كما يلي:

$$M_d = M_s$$

يلاحظ من المعادلتين (15) و(16) أن كلا من سعر الفائدة، الاحتياطات الدولية والائتمان المحلي تشكل عوامل مستقلة هامة تؤثر على طلب وعرض النقود، كما أن السلطات النقدية (البنوك المركزية) تقوم بالدور الأساسي في توجيه هذه العوامل وتوجيه ميزان المدفوعات للحالة المرغوبة<sup>3</sup>، حيث أثبت المنهج النقدي أن حالة رصيد ميزان المدفوعات تتوقف على طبيعة السياسة النقدية (الإقراضية) المتبعة داخليا، بالتالي فإن تصحيح وضعيته ينبغي أن ترتكز على قرارات تتعلق بضبط إنشاء القرض الداخلي بشكل يتماشى مع تطور حاجيات الاقتصاد على النقود<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> الطاهر لطرش، "الاقتصاد النقدي والبنكي"، مرجع سبق ذكره، ص: 264.

<sup>2</sup> عزازي فريدة، مرجع سبق ذكره، ص: 215.

<sup>3</sup> عزازي فريدة، مرجع سبق ذكره، ص: 215.

<sup>4</sup> الطاهر لطرش، "الاقتصاد النقدي والبنكي"، مرجع سبق ذكره، ص: 264.

تؤكد رؤية هذا المدخل أن الاختلالات النقدية تولد آثاراً معينة على الإنفاق الكلي على السلع والخدمات (الاستيعاب) بمعنى<sup>1</sup>:

- إن فائض عرض النقود يجعل الاستيعاب أكبر من الدخل وبالتالي يفضي إلى حدوث عجز في الميزان؛
- إن فائض الطلب على النقود يجعل الاستيعاب أصغر من الدخل وبالتالي يفضي إلى حدوث فائض في الميزان، فالجمهور يتخلص من فائض عرض النقود من خلال زيادة الاستيعاب وذلك عن طريق توجيه الأرصدة النقدية الفائضة إلى الدول الأجنبية مما يولد عجزاً في الميزان.

<sup>1</sup> هجير عدنان زكي أمين، مرجع سبق ذكره، ص: 252.

## المبحث الثاني: فعالية تخفيض القيمة الخارجية للعملة على التوازنين الداخلي والخارجي

يعد تخفيض قيمة العملة المحلية من أهم عناصر برنامج التثبيت الاقتصادي، خاصة عندما تسفر المشاورات بين صندوق النقد الدولي والبلدان التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها، تفاقم في معدلات التضخم وتدني معدلات النمو الاقتصادي بالإضافة إلى الارتفاع المتزايد في معدلات البطالة على ضرورة إحداث تخفيض في أسعار صرف عملاتها، إذ سنتطرق في هذا المبحث إلى تحديد كيفية تأثير هذه السياسة على كل من التوازنين الداخلي وخاصة الخارجي.

## المطلب الأول: أثر تخفيض قيمة العملة على التوازن الكلي

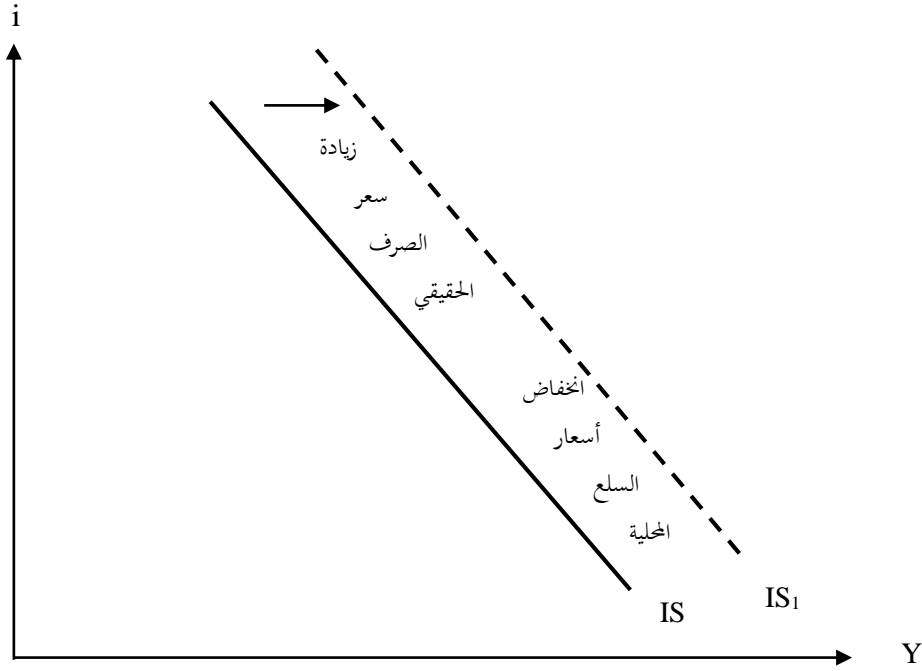
إن لسياسة تخفيض قيمة العملة آثاراً على منحنيات التوازن الكلي للاقتصاد على الصعيدين الداخلي والخارجي، إذ سنتناول في هذا المطلب أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على كل من منحنى سوق السلع والخدمات الممثل بـ (IS)، على منحنى السوق النقدي الممثل بـ (LM) يليه الأثر على منحنى ميزان المدفوعات المتمثل في (BP).

## 1. أثر التخفيض على منحنى (IS)

إن تخفيض قيمة العملة يترجم بزيادة سعر الصرف الإسمي الذي تؤدي زيادته إلى زيادة سعر الصرف الحقيقي، بالتالي سوف يشجع على زيادة الصادرات وتخفيض الواردات، معنى ذلك أن تخفيض قيمة العملة سوف يؤدي إلى زيادة الطلب على الإنتاج المحلي من خلال زيادة الطلب على الصادرات، لذلك سينتقل منحنى (IS) إلى جهة اليمين والعكس صحيح<sup>1</sup>، حيث يتضح ذلك من خلال الرسم البياني التالي:

<sup>1</sup> أحمد رمضان نعمت الله، وآخرون، " النظرية الاقتصادية الكلية". الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003 مرجع سبق ذكره، ص: 249.

الشكل رقم 14: أثر تخفيض قيمة العملة على منحنى (IS)



المصدر: أحمد رمضان نعمت الله، مرجع سبق ذكره، ص: 249.

## 2. أثر التخفيض على منحنى (LM)

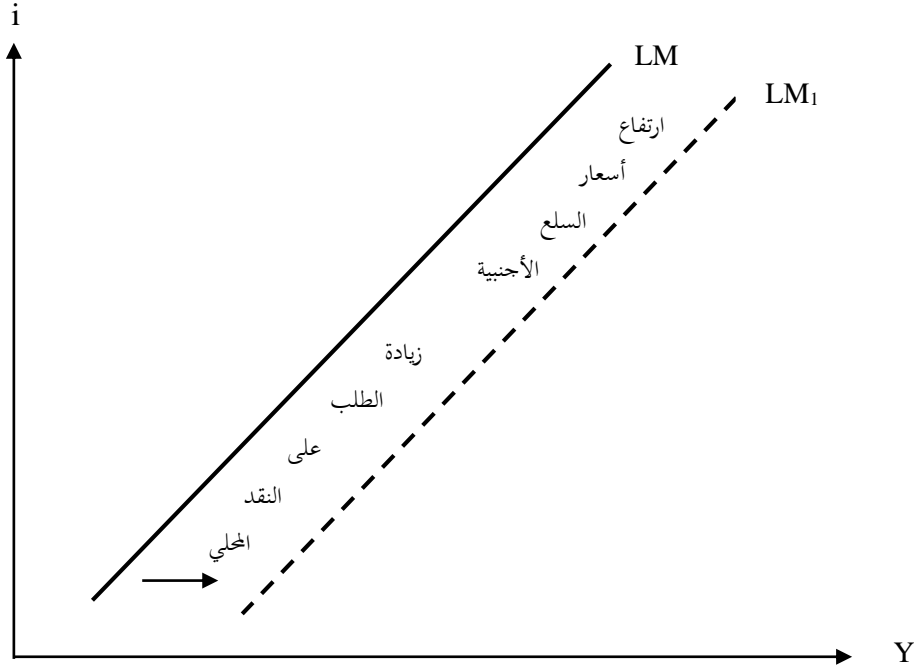
عندما يفوق عرض النقود الطلب عليها يؤدي ذلك إلى تدفق النقد نحو الخارج، حيث يلجأ بعض المتعاملين إلى التخلص من فائض أرصدهم النقدية عن طريق زيادة مشترياتهم من السلع المحلية والأجنبية، الأمر الذي سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار من جهة وزيادة الواردات من جهة أخرى التي سينجر عنها زيادة المطلوب من النقد الأجنبي الذي ينعكس على مخزون الدولة من احتياطات الصرف الأجنبي بالانخفاض<sup>1</sup>، من هنا تلجأ الدولة إلى تخفيض القيمة الخارجية لعملتها بالتالي تتوجه أسعار السلع المستوردة إلى الارتفاع الذي ينجم عنه انخفاض في الكميات المطلوبة من هذه السلع الذي يصاحبه انخفاض المطلوب من النقد الأجنبي لذلك سينتقل منحنى (LM) إلى جهة اليمين والعكس صحيح، حيث يتضح ذلك من خلال الشكل رقم (03)، هذا يتوقف على قدرة المنتجين على زيادة عرضهم للسلع المنافسة للواردات عند كل ارتفاع في أسعار السلع المستوردة فهذا ما يؤدي إلى إنعاش السوق الداخلي للمنتجات المحلية التي تتنافس معها<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> هجر عدنان زكي أمين، مرجع سبق ذكره، ص: 252.

<sup>2</sup> إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص: 385.

إن جهاز الإنتاج الوطني إن لم يتمكن من زيادة عرض بدائل الواردات، فإن الطلب على السلع المستوردة التي ارتفعت أسعارها بسبب تخفيض قيمة العملة يصبح أقل مرونة ما يؤدي إلى عدم انخفاض المطلوب من العملات الأجنبية وبالتالي فشل سياسة التخفيض<sup>1</sup>.

الشكل رقم 15: أثر تخفيض قيمة العملة على منحنى (LM)



المصدر: سمير فخري نعمة، "العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات". اليازوري، الأردن، 2011، ص: 103.

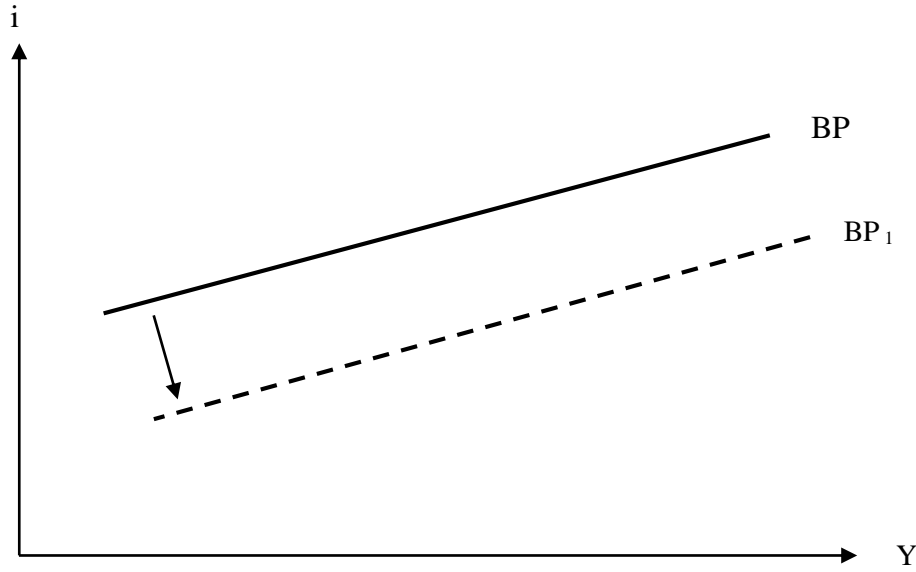
3. أثر التخفيض على منحنى (BP)

عند تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية بهدف زيادة الناتج المحلي الإجمالي، فإن منحنى ميزان المدفوعات المعبر عنه بـ (BP) سينتقل إلى الأسفل حسب ما يوضحه الشكل أسفله، لأن التوازن في ميزان المدفوعات يمكن تحقيقه من خلال مستوى منخفض من سعر الفائدة ومن ثم مقدار أقل في حساب رأس المال طالما أن التخفيض سيحسن الميزان التجاري إذ تزيد الصادرات وتقل الواردات، في نفس الوقت سيؤدي تحويل الإنفاق من السلع الأجنبية إلى الإنفاق على السلع المحلية إلى زيادة الصادرات وتخفيض الاستيراد<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> إيمان عطية ناصف، "الاقتصاد الدولي"، مرجع سبق ذكره، ص: 386.

<sup>2</sup> سمير فخري نعمة، مرجع سبق ذكره، ص: 102.

الشكل رقم 16: أثر تخفيض قيمة العملة على منحنى (BP)



المصدر: سمير فخري نعمة، مرجع سبق ذكره، ص: 103.

#### 4. أثر التخفيض على منحنى (IS-LM-BP)

يجب التأكيد على أنه ليس هناك ما يضمن أن يحدث تقاطع بين المنحنيات الثلاثة في نقطة واحدة<sup>1</sup>، بفرض أن وضع التوازن في الأجل القصير يتحدد بتقاطع كل من منحنى (IS) و (LM) و (BP) عند النقطة التوازنية E كما يبينه الشكل أدناه، فتخفيض قيمة العملة سيؤدي إلى رفع الصادرات ويقلص من الواردات بالتالي يتحرك منحنى (IS) إلى (IS') ونفس الشيء بالنسبة لمنحنى (BP) اتجاه اليمين إلى (BP') نظرا لارتفاع الصادرات عن الواردات<sup>2</sup>.

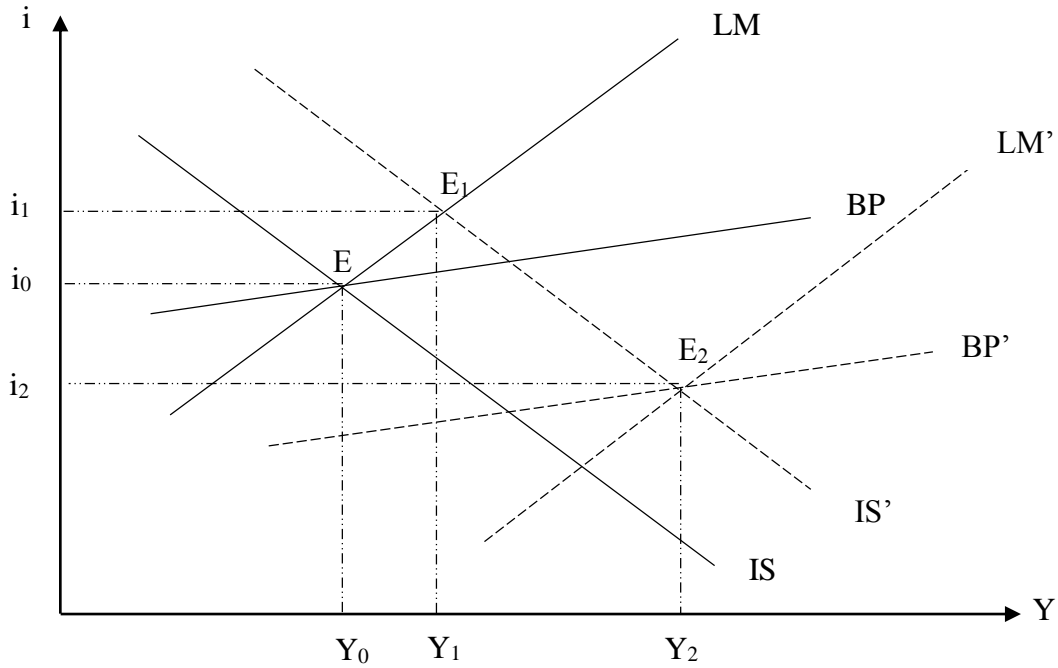
إن أول أثر للتخفيض سوف ينقل الاقتصاد إلى نقطة جديدة هي E<sub>1</sub> بدخل أعلى هو Y<sub>1</sub> وسعر فائدة محلي i<sub>1</sub>، لكن هذا التوازن (الأجل القصير) يحدث فائض في ميزان المدفوعات والذي يدفع بمخزن النقود (في ظل سعر الصرف الثابت) للارتفاع فيتحرك منحنى سوق النقود (LM) إلى (LM') ويستمر هذا التحرك إلى أن يتقاطع مع منحنىي (IS') و (BP') في نقطة جديدة أخرى هي E<sub>2</sub> وهي النقطة التوازنية الجديدة التي تنتهي

<sup>1</sup> أحمد رمضان نعمت الله، مرجع سبق ذكره، ص: 249.

<sup>2</sup> تومي صالح، " مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي ". دار أسامة، الطبعة 3، الأردن، 2009، ص: 317.

في الأجل الطويل، بسعر فائدة  $i_2$  أقل من مستواه الأصلي  $i_0$  وبدخل توازني  $Y_2$  أعلى بكثير من سابقه، ومنه فإن التخفيض في قيمة العملة يرفع من الدخل ويقلص من أسعار الفائدة، فميزان المدفوعات ينتقل إلى وضعية الفائض خلال مسار التعديل (في الأجل القصير) لكنه يعود في النهاية إلى وضعية التوازن (الأجل الطويل)<sup>1</sup>.

الشكل رقم 17: أثر التخفيض على منحنى (IS-LM-BP)



المصدر: تومي صالح، مرجع سبق ذكره، ص: 317.

### المطلب الثاني: الأثر على التوازن الداخلي

سنتطرق في هذا المطلب إلى تحديد الأثر الذي تحدثه سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية على مؤشرات التوازن الداخلي للاقتصاد والمتمثلة في: النمو الاقتصادي، مستوى التشغيل ومستوى الأسعار ومؤشر التوازن الخارجي المتمثل في ميزان المدفوعات.

#### 1. أثر التخفيض على النمو الاقتصادي

إن الغرض من تخفيض قيمة العملة هو زيادة الناتج المحلي الإجمالي، الذي يعتبر مؤشرا للنمو الاقتصادي في أي دولة خاصة النامية منها مع إمكان تحقيق زيادة في مستوى دخل الفرد، هذه الزيادة في الناتج تحدث عن طريق الرفع من إنتاج كميات مختلفة من السلع والخدمات باستخدام الموارد الاقتصادية المتاحة، فارتفاع حجم

<sup>1</sup> تومي صالح، مرجع سبق ذكره، ص: 317.

الناتج بوحدة واحدة يعني زيادة ما قام الاقتصاد المحلي بإنتاجه من السلع والخدمات، إذ يقابل هذا الارتفاع زيادة في الدخل الذي سيؤدي إلى المزيد من استهلاك السلع والخدمات وإلى ارتفاع معدلات استهلاك الأفراد والمزيد من الاستثمار، إذ أن تخفيض القيمة الخارجية للعملة سيؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة مقومة بالعملة الوطنية، بالتالي انخفاض في الكميات المطلوبة من هذه السلع في السوق الداخلي، الأمر الذي يحفز المنتجين على زيادة قدرتهم الإنتاجية في خلق السلع بديلة الواردات لتحقيق الإشباع المحلي من جهة ولزيادة تنافسيتها في الأسواق الخارجية من جهة أخرى<sup>1</sup>.

عند تخفيض قيمة العملة تصبح أسعار السلع المحلية الموجهة للتصدير منخفضة مقارنة مع ما هو معروض في السوق الأجنبي، إذ تصبح أكثر تنافسية نظراً لأسعارها المنخفضة بالنسبة لأسعار السلع الأجنبية ومنه زيادة الطلب عليها، هذا يعني زيادة طلب عملة الدولة المتبعة لسياسة التخفيض حيث ينجر عنه ارتفاع في حصيللة الصادرات وانخفاض حصيللة الواردات الذي يزيد من الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي الرفع من معدل النمو الاقتصادي الذي يعتبر مفتاح لتحقيق التنمية الاقتصادية.

## 2. أثر التخفيض على المستوى العام للأسعار

عادة ما يرافق تخفيض قيمة العملة ارتفاعاً في معدلات التضخم لأنه يؤدي إلى زيادة التكاليف (مثل: الأجور)، التي بدورها تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وبذلك تتفاقم معدلات التضخم، حيث أن ارتفاع الأسعار المترتب عن عملية التخفيض تتحمل عبئه الفئات الاجتماعية الضعيفة وذلك بانخفاض القدرة الشرائية لهم بالتالي النقص في الطلب الفعال، كما يؤثر ارتفاع الأسعار في ميزان المدفوعات بطريقة معاكسة، فانتشار التضخم يمكن أن يؤدي إلى إزالة جميع المكاسب الناجمة عن التخفيض، فعند النظر إلى أوضاع البلدان النامية نجدها تتسم بعدم مرونة الجهاز الإنتاجي وتطبيقها واتباعها لسياسة التخفيض تجعلها تحت وطأة التضخم<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> إيمان عطية ناصف، "الاقتصاد الدولي"، مرجع سبق ذكره، ص: 386.

<sup>2</sup> د. عبد الله حنجر عبطان السبعوي، "أثر تخفيض قيمة العملة في ميزان المدفوعات-إيران نموذجاً 1990-2011". مجلة دراسات إقليمية، العدد 33، جامعة الموصل، العراق، 2014، ص: 244.

إن الواقع العملي خاصة في الدول النامية يؤدي بسياسة تخفيض قيمة العملة إلى انتشار ضغوط تضخمية يكمن مصدرها في<sup>1</sup>:

- اعتماد هذه الدول على الواردات من السلع الغذائية والاستهلاكية بشكل كبير، فالتخفيض يؤدي إلى رفع أسعار هذه السلع وترتفع معها نفقات المعيشة، فتلجأ الحكومات إلى تقديم دعم مالي ينعكس سلباً على الموارد المخصصة للاستثمار في القطاعات الإنتاجية، كما أن الواردات من السلع الرأسمالية المستعملة في الصناعات المحلية تؤدي إلى زيادة تكلفة إنتاج هذه الصناعات مما يؤثر على تنافسيتها في الأسواق العالمية؛
- تزايد الطلب الداخلي على السلع البديلة يؤدي في ظل محدودية الموارد الضرورية لتشغيل الطاقات وكذا عدم مرونة الجهاز الإنتاجي بالدرجة المطلوبة لإنتاج هذه السلع إلى حدوث ضغوط تضخمية والارتفاع في الأسعار.

### 3. أثر التخفيض على مستوى التشغيل

إن عملية تخفيض قيمة العملة هي أحسن طريقة من أجل تحقيق التشغيل الكامل، فعند قيام الدولة بتخفيض القيمة الخارجية لعملتها سيؤدي هذا إلى ارتفاع أسعار الواردات مقومة بالعملة الأجنبية مما يشجع المنتجين المحليين على إنتاج السلع بديلة الواردات، الأمر الذي يتطلب زيادة مناصب الشغل لإشباع الطلب المحلي ومنه تخفيض نسبة البطالة، كما يمكن تخفيض قيمة العملة الدولة من زيادة حجم صادراتها وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي، هذا الأخير انخفاضه يعني انخفاض إنتاج الاقتصاد المحلي من السلع والخدمات الذي سيؤدي إلى تقلص فرص العمل المتوفرة أو ما يسمى بمشكلة البطالة، فكلما انخفض الناتج المحلي الإجمالي تحت مستويات التوظيف الكامل للعمالة ارتفعت نسبة البطالة، هذه الأخيرة بشكل عام تنتج عن تراجع النشاط الاقتصادي وانخفاضه تحت مستوياته الكامنة، فالعديد من الدراسات تؤكد على وجود علاقة ترابطية بين معدلات النمو الاقتصادي وتغير معدلات البطالة السائدة في الاقتصاد، حيث إذا كان تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي فهذا يعني انخفاض نسبة البطالة نظراً لزيادة التشغيل.

<sup>1</sup> نعمان سعدي، مرجع سبق ذكره، ص: 206.

إن زيادة الدخل القومي والتوظيف من النتائج المهمة لزيادة الصادرات ونقص الواردات، وذلك لأن زيادة الصادرات تعتبر بمثابة عنصر إضافي للدخل القومي مما يؤدي إلى زيادته وفقا لنظرية مضاعف التجارة الخارجية، فزيادة الدخل القومي عادة ما يصاحبها زيادة في الإنفاق على الاستهلاك والتي تكون مصحوبة بزيادة في الاستيراد طبقا للميل الحدي للاستيراد، أما بالنسبة للبلدان التي لم تقم بعملية التخفيض في قيمة عملتها المحلية فالمتوقع حصول زيادة في وارداتها من البلد الذي أجرى التخفيض وكذلك يحدث انخفاض في صادراتها، مما يترتب على ذلك انخفاض في الدخل والتوظيف<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: أثر تخفيض قيمة العملة على التوازن الخارجي

إن عملية التخفيض في البلد الذي يعاني من عجز في ميزان المدفوعات يؤدي إلى انتقال الطلب فيها من السلع الدولية إلى السلع المحلية، فتنخفض الواردات وينتقل العرض من السلع المحلية إلى السلع الدولية نسبيا، وبالعكس في البلد ذو الفائض فيؤدي التخفيض إلى انتقال الطلب فيها من السلع المحلية إلى السلع الدولية (زيادة الواردات)، وانتقال العرض من السلع الدولية إلى السلع المحلية (انخفاض الصادرات)، وهكذا يؤدي تغيير سعر الصرف إلى تحسين ميزان المدفوعات بشرط أن تتوفر قدرة على الإحلال في الاستهلاك والإنتاج بين السلع الدولية والمحلية<sup>2</sup>.

#### 1. أثر تخفيض قيمة العملة على الصادرات

إن تخفيض الدولة لقيمة عملتها يؤدي إلى زيادة الطلب على صادرات هذه الدولة، بالتالي تزداد مقادير وأسعار السلع المصدرة من هذه الدولة إلى دول العالم الخارجي<sup>3</sup>، إذ يجب الحفاظ على الأسعار الداخلية للصادرات وأن لا تفوق نسبة الزيادة فيها نسبة التخفيض حتى تتمكن الدولة من تحسين المركز التنافسي لصادراتها، بحيث يجب أن يكون الإنتاج الداخلي للصادرات قادرا على الاستجابة للطلب العالمي على هذه السلع وهذا ما تعاني منه معظم الدول النامية نظرا لتلقيها صعوبات في استخدامها للطاقات العاطلة أو في زيادة الإمكانيات المتاحة لقطاع التصدير<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> د. صبحي حسون الساعدي، مرجع سبق ذكره، ص: 93.

<sup>2</sup> عبد الله خضر عبطان السعادي، مرجع سبق ذكره، ص: 243.

<sup>3</sup> عادل يوسف عوض، " في الأصول النظرية للتجارة الخارجية " مؤسسة رؤية، الطبعة 1، الإسكندرية، 2013، ص: 153.

<sup>4</sup> نعمان السعيد، مرجع سبق ذكره، ص: 204.

كما أن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى زيادة الدخل التصديري للدولة، إلا أن مقدار الزيادة في الدخل يتوقف على مرونة كل من طلب وعرض السلع التصديرية لهذه الدولة<sup>1</sup>، فإذا كان الطلب والعرض غير مرنين فستكون زيادة الدخل التصديري راجعة إلى زيادة السعر بدرجة كبيرة من زيادة الكمية والعكس في حالة مرونة العرض والطلب<sup>2</sup>.

كذلك تزيد متحصلات الدولة من العملات الأجنبية وهذا يتوقف على مرونة الطلب الخارجي على صادرات الدولة، ففي حالة الدول النامية لا يؤدي التخفيض بالضرورة إلى زيادة الصادرات نظرا لتخصص معظمها في الإنتاج الزراعي والتعديني والمواد الأولية التي تتسم بتقلبات أسعارها في الأسواق العالمية واتجاه الطلب العالمي على أكثرها إلى الانخفاض في المدى المتوسط والطويل<sup>3</sup>.

## 2. أثر تخفيض قيمة العملة على الواردات

إن تخفيض الدولة لقيمة عملتها يؤدي إلى تخفيض عرض واردات هذه الدولة مما يؤدي إلى تخفيض المقادير المستوردة وارتفاع أسعارها، ولهذا فإن الإنفاق الاستيرادي قد ينخفض أو يزداد وفقا لنسبة الزيادة في سعر السلعة المستوردة، فإن انخفاض أو زيادة الإنفاق على الواردات يتوقف على مرونة عرض وطلب السلع الاستيرادية لهذه الدولة، فإذا كان الطلب والعرض غير مرنين فستكون زيادة نفقات الدولة راجعة إلى أن نسبة انخفاض الكمية من هذه السلعة أقل كثيرا من نسبة ارتفاع السعر على هذه السلعة بعد تخفيض الدولة لقيمة عملتها<sup>4</sup>.

فعند قيام الدولة بتخفيض قيمة عملتها يحدث ارتفاع في قيمة الواردات بدلالة العملة المحلية مع ثباتها بالعملة الأجنبية هذا ما ينجر عنه الحد من الطلب على الواردات، فارتفاع الأسعار المحلية للسلع المستوردة يؤدي إلى تناقص طلب المستهلكين عليها مما يدفعهم إلى الحد من استيرادها، هذا ما لا يتحقق في الدول النامية بسبب ضعف جهازها الإنتاجي للسلع بديلة الواردات وبأقل سعر، فالجزء الأكبر من وارداتها الذي يوفره العالم الخارجي تمثل سلعا ضرورية لا تنتج محليا ولا يمكن الاستغناء عنها مثل: الأدوية والسلع الغذائية، من هنا لا يتوقع من سياسة التخفيض أن تؤدي إلى انخفاض الطلب المحلي على الواردات وإن ارتفعت أسعارها نتيجة التخفيض<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> عادل يوسف عوض، مرجع سبق ذكره، ص: 153.

<sup>2</sup> مرجع سبق ذكره، ص: 157.

<sup>3</sup> نعمان السعيد، مرجع سبق ذكره، ص: 203.

<sup>4</sup> عادل يوسف عوض، مرجع سبق ذكره، ص: 154.

<sup>5</sup> نعمان السعيد، مرجع سبق ذكره، ص: 205.

## 3. أثر تخفيض قيمة العملة على العملة الأجنبية

يؤثر تخفيض قيمة العملة على المقبوضات والمدفوعات من العملة الأجنبية كما يلي:

أ. **أثر التخفيض على المدفوعات من العملة الأجنبية:** إن تخفيض قيمة العملة يجعل سعر الواردات أعلى مقومة بالعملة المحلية مع بقاء سعرها بالعملة الأجنبية دون تغيير، وبما أن المستهلكين المحليين يستعملون العملة المحلية فإن حجم الواردات سوف يتقلص بالنظر إلى ارتفاع أسعارها، ومن ثم تتقلص المدفوعات بالعملة الأجنبية، إذ يعتمد تخفيض الواردات بالعملة الأجنبية على درجة حساسية المستهلكين المحليين للتغير في أسعار الواردات أو مرونة الطلب السعرية للواردات، كما يعتمد تخفيض الواردات على مدى وجود البدائل للواردات والمنتجة محلياً ويكون هذا في الدول ذات الاقتصاد الكبير والمتنوع.

ب. **أثر تخفيض قيمة العملة على المقبوضات من العملة الأجنبية:** إن المدفوعات بالعملة الأجنبية سوف تنخفض بانخفاض قيمة العملة لكن الأثر في المقبوضات من العملة الأجنبية غير مؤكد ويعتمد على استجابة المستهلكين الأجانب للانخفاض في الأسعار ودمج المقبوضات مع المدفوعات من العملة الأجنبية نحصل على الأثر الصافي لانخفاض قيمة العملة المحلية، والهدف النهائي هو تخفيض حاصل الواردات وزيادة حاصل الصادرات حتى لو انخفضت المقبوضات، فإن الحساب الجاري يمكن أن يتحسن إذا ما انخفضت الواردات بمقدار أكبر وقد بين هذا شرط مارشال-ليرنر.

4. أثر تخفيض قيمة العملة على انتقال رؤوس الأموال<sup>1</sup>

تتأثر حركة انسياب رؤوس الأموال من وإلى الدولة بسياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية، حيث تتم من خلال ما يتوقعه الأفراد من تغيير في الأسعار الحقيقية لأصولهم العينية (مقدرة بالعملة الأجنبية) عقب حدوث التخفيض، فعملية التخفيض تحدث في فترة زمنية يسود فيها شعور عام في الأوساط المالية والتجارية بحدوث التخفيض، إذ يدفع هذا الشعور المستثمرين وأصحاب المشاريع إلى تصفية مشاريعهم ونقل أصولهم إلى الخارج (في ظل ثبات سعر الصرف) حتى يتجنبوا التخفيض الذي سيطراً على أصولهم الحقيقية من جراء تخفيض قيمة العملة، إذا ما قدرت هذه الأصول بالعملة الأجنبية أو بالذهب.

<sup>1</sup> صبحي حسون الساعدي، أباد حماد عبد، " أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة ". مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 7، العراق، 2011، ص: 96.

في هذه الحالة سيحول المستثمرون أصولهم العينية إلى عملات أجنبية ليصدروها إلى الخارج، بذلك يحصلون على كمية أكبر من العملات الأجنبية قياساً بالتي يحصلون عليها عند حدوث التخفيض، فحين يبدو أن التخفيض على وشك الحدوث تنخفض عمليات المضاربة، وتختفي مقدار رأس المال الأجنبي الداخل إلى البلد الذي يزعم التخفيض يكون من الأفضل للمستثمرين الأجانب الانتظار حتى يحدث التخفيض حتى تزيد القيمة الحقيقية لرؤوس أموالهم مقدرة بالعملة المحلية، كما قد يؤجل المستوردون الأجانب خطط الشراء من البلد الذي سيقوم بعملية التخفيض بغية الحصول على أسعار منخفضة للمنتجات التي يرغبون في شرائها، كما يمكن أن تعود رؤوس الأموال

المهارة من البلد لتستفيد من ارتفاع القيمة الحقيقية بعد حدوث التخفيض، هذا يمكن أصحاب هذه الأموال من الحصول على كميات أكبر من العملة الوطنية مما يزيد سيولتهم النقدية بالعملة المحلية المنخفضة، حيث إذا كان عليهم التزامات داخل الدولة سيسددونها بقدر أقل من العملات الأجنبية بذلك يحققون أرباح ضخمة.

## خاتمة الفصل

من خلال ما تقدم يتضح أن لسياسة تخفيض قيمة العملة آثارا على كل من مؤشرات التوازن الداخلي المتمثلة في النمو الاقتصادي المترجم بزيادة الناتج المحلي الإجمالي الذي يزيد نتيجة زيادة الصادرات عن الواردات، كما تساهم هذه العملية في التخفيف من حدة البطالة نتيجة زيادة التشغيل وارتفاع مستوى الأسعار بسبب زيادة التكاليف.

كما أن لهذه السياسة آثارا على مؤشرات التوازن الخارجي المتمثلة بمجموع أرصدة ميزان المدفوعات والمعبّر عنها برصيد الميزان التجاري ورصيد العمليات الرأسمالية، فهذه السياسة فعاليتها في تحقيق التوازن الخارجي عن طريق القضاء على العجز في ميزان المدفوعات وذلك بزيادة حصة صادرات الدولة إلى العالم الخارجي وتقليص حجم الواردات من الدول الأجنبية، فتخفيض قيمة العملة التي جاء بها صندوق النقد الدولي فسرتها العديد من المناهج الاقتصادية في مقدمتها منهج المرونات الذي يفترض نجاحها في معالجة الاختلالات الحادثة في ميزان المدفوعات وفعاليتها في القضاء على العجز فيه بعد أن يكون مجموع مرونتي الصادرات والواردات أكبر من الواحد الصحيح، يليه منهج الاستيعاب الذي لا تحقق فيه هذه السياسة غايتها إلا بتساوي الدخل والاستيعاب، إضافة إلى المنهج النقدي الذي يؤدي إلى نجاح هذه الآلية التي تعالج العديد من المشاكل الاقتصادية التي تعترض اقتصاديات البلدان النامية من أهمها مشكلة التوازن الاقتصادي التي تعنى بالاقتصاديات المتقدمة كذلك، مما يعطي الانطباع بإمكانية فعالية سياسة التخفيض وفق هذا المنهج كأداة لمعالجة العجز في ميزان المدفوعات الذي يعد النافذة التي يطل منها الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي.

فللوصول إلى نتائج مرغوبة داخليا وخارجيا وذلك بتحقيق هدف توازن ميزان المدفوعات، استقرار الأسعار، التوظيف الكامل ومعدل نمو ملائم يستلزم الأمر توفير شروط لإنجاح سياسة التخفيض، وباعتبار الجزائر من الدول التي انتهجت هذه السياسة في إطار الإصلاح الذي نادى به صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، سنتطرق من خلال الفصل الموالي إلى دراسة الأثر الذي أحدثته سياسة تخفيض قيمة العملة على توازن الاقتصاد الجزائري بشقيه الداخلي والخارجي.

# الفصل الرابع

## تمهيد

بعد انتهاء الجزائر لبرامج الاصلاح الاقتصادي منذ مطلع ثمانينات القرن الماضي، تخلت عن نظام التخطيط المركزي وأعلنت عن نظام اقتصاد السوق كبديل للنهج الاشتراكي.

فتبني الجزائر لبرامج الاصلاح الاقتصادي المبنية على استراتيجية جديدة تساعد على الانتقال إلى اقتصاد السوق، دفعها إلى الاعتماد على مخطط تعديل هيكل نص عليه صندوق النقد الدولي يرمي إلى تصحيح الاختلالات وتحقيق الاستقرار، خاصة بعد أن واجهت الجزائر عدة مشاكل كون اقتصادها ريعي يقوم على استراتيجية استخراجية للثروة البترولية والغازية، وهذا على حساب استراتيجية التصنيع الأمر الذي يجعل الاقتصاد الجزائري رهينة الإيرادات الريعية المحققة في الأسواق الدولية خاصة بعد انهيار أسعار البترول سنة 1986، فالمحروقات تساهم بنسبة 35% من الناتج الداخلي و64% من الإيرادات العامة للدولة وأكثر من 96% من إجمالي الصادرات.

من بين الاجراءات التي ركزت عليها الجزائر إعادة النظر في سعر الصرف من خلال تطبيق جملة من التخفيضات قصد العودة بالدينار الجزائري إلى قيمته الحقيقية، نظرا لما سعر الصرف من أثر على توازن الاقتصاد الكلي من خلال علاقته المباشرة أو غير المباشرة بالمؤشرات الاقتصادية الكلية المتمثلة أساسا في معدل النمو الاقتصادي، معدل البطالة، معدل التضخم ورصيد ميزان المدفوعات.

فالهدف من هذا الفصل هو تحليل واختبار أثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري على المؤشرات الكلية السابقة للاقتصاد الجزائري التي يؤدي وجود سعر صرف مغالى فيه إلى ارتفاع معدلات التضخم ومعدلات البطالة إلى جانب ارتفاع الأسعار النسبية للصادرات مما يؤدي إلى تقليل القدرة التنافسية بالتالي تدهور الموقف الخارجي واستنزاف النقد الأجنبي مما يؤثر سلبا على وضع ميزان المدفوعات، إذ قسم هذا الفصل إلى مبحثين:

**المبحث الأول:** تحليل أثر تخفيض قيمة الدينار على مؤشرات التوازن الاقتصادي

**المبحث الثاني:** قياس أثر تخفيض قيمة الدينار على مؤشرات التوازن الاقتصادي الجزائري (1990-2014)

## المبحث الأول: تحليل أثر تخفيض قيمة الدينار على مؤشرات التوازن الاقتصادي

تمثل هدف الجزائر إثر تبني سياسة الإصلاح الاقتصادي تحقيق التوازن الخارجي من جهة وتحسين استخدام الموارد المتاحة لرفع معدل النمو الاقتصادي بالتالي النهوض بالتنمية الاقتصادية من جهة أخرى، إذ استدعاها الأمر تخفيض قيمة الدينار الجزائري.

### المطلب الأول: مراحل تسعير الدينار الجزائري

لقد شهد الدينار الجزائري نشأته منذ سنة 1964 إلى غاية يومنا هذا تحولات عديدة كانت تتماشى بحسب الأوضاع الاقتصادية السائدة في الجزائر، حيث عرف خطوات تدريجية في انتقاله من نظام صرف ثابت إلى نظام صرف عائِم.

#### 1. نظام الربط بعملة واحدة (1964-1973)

كان نظام النقد الدولي في هذه المرحلة مسيرا من طرف اتفاقيات بروتن وودز حتى سنة 1971، حيث حددت الجزائر آنذاك سعر صرف الدينار بما يعادل 0,18 غرام من الذهب أي بنفس تكافؤ الفرنك الفرنسي سنة 1964، كما تم إصدار الدينار الجزائري كعملة وطنية في 10 أفريل من نفس السنة<sup>1</sup> وظل على حاله إلى غاية 1969، إذ يمكن حصر الأسباب الرئيسية التي ساعدت على استقرار سعر الصرف عند هذا المستوى فيما يلي<sup>2</sup>:

- تطبيق الرقابة الصارمة على الصرف الأجنبي؛
- تطبيق نظام الحصص الذي يخص كل العمليات المسددة بالعملة الأجنبية وإخضاع هذه العمليات لتراخيص مسبقة؛
- احتكار التجارة الخارجية من طرف الدولة؛
- إبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية مع الخارج لتوسيع المبادلات التجارية الرسمية.

كما تزامنت سنة 1969 بانخفاض العملة الفرنسية بسبب ضعفها.

<sup>1</sup> شعب بونوة، خياط رحيمة، " سياسة سعر الصرف بالجزائر - نمذجة قياسية للدينار الجزائري ". مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 5، الجزائر، 2011، ص: 122.

<sup>2</sup> بوعتوس عبد الحق، قارة ملاك، " آثار تغير سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي على الاقتصاد الجزائري ". مجلة العلوم الإنسانية، العدد 27، الجزائر، 2007، ص:

إذا كان 1 دج = 1,25 فرنكا فرنسيا أو 1 فرنكا فرنسيا = 0,888 دج بين أوت 1969 وديسمبر 1973، حيث أدى ضعف العملة الفرنسية خلال هذه الفترة إلى الانخفاض المستمر للدينار الجزائري مقابل مختلف عملات تسديد الواردات الجزائرية، هذا ما ترتب عنه إعادة تقييم تكاليف مشاريع الاستثمار في إطار المخطط الرباعي الأول (1970-1973)<sup>1</sup>.

## 2. نظام الربط بسلة من العملات (1974-1986)

عقب انهيار نظام بروتن وودز في 1971 وإقرار مبدأ تقويم أسعار صرف العملات وعدم ربطها بالذهب، أخذت الجزائر بنظام تسعير جديد، حيث لجأت السلطات النقدية إلى استعمال نظام صرف يربط الدينار بسلة من العملات<sup>2</sup>، تتكون من (الدولار الأمريكي، الدولار الكندي، المارك الألماني، الشيلينغ النمساوي، الفرنك البلجيكي، الفرنك الفرنسي، الكورون الدانماركي، الجنيه الأسترليني، الكورون النرويجي، الليرة الإيطالية، الفلورين الهولندي، الكورون السويدي، الفرنك السويسري، البيطاس الإسبانية)<sup>3</sup>، إذ تم اتخاذ قرار تغيير نظام تسعير الدينار الجزائري عشية انطلاق المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)، حيث سعى هذا النظام الجديد للتسعير إلى تحقيق هدفين أساسيين<sup>4</sup>:

- السماح للمؤسسات الوطنية بالقيام بتنبؤاتها في المدى الطويل دون أن تتعرض لتغيرات عنيفة (تنازلية) لسعر الصرف، وهذا عن طريق استقرار القيمة الخارجية لدينار الجزائري؛
- توفير دعم مقنع للمؤسسات الجزائرية بواسطة قيمة للدينار تفوق قيمته الحقيقية، وهذا بغرض تخفيف عبء تكلفة التجهيزات والمواد الأولية ومختلف المدخلات المستوردة من قبل هذه المؤسسات خاصة وأنها مؤسسات ناشئة.

يتم حساب سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة إلى الـ 14 عملة المسعرة من قبل البنك المركزي الجزائري بالطريقة التالية:

أ. حساب التغيرات النسبية للعملات المكونة لسلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي، حيث يحسب التغير النسبي لكل عملة بالنسبة للدولار الأمريكي:

<sup>1</sup> محمود حميدات، مرجع سبق ذكره، ص: 156.

<sup>2</sup> بربار محمد أمين، مرجع سبق ذكره، ص: 222.

<sup>3</sup> عمر مؤذن، مرجع سبق ذكره، ص: 147.

<sup>4</sup> محمود حميدات، مرجع سبق ذكره، ص: 156.

$$\frac{(\$ / jio) - (\$ / jin)}{(\$ / jin)} \text{ أو } \frac{(\$ / jio) - (\$ / jin)}{(\$ / jio)}$$

حيث: \$: دولار أمريكي.

ji: كل عملة من العملات الصعبة الـ 13 التي تكون سلة الدينار الجزائري.

\$/jio: سعر الدولار بالنسبة لكل عملة من العملات الصعبة الأخرى المكونة للسلة في سنة الأساس (1974).

\$/jin: سعر الدولار بالنسبة لكل عملة من العملات الأخرى التي تتكون منها سلة الدينار الجزائري السائد يوم

التسعير.

o: سنة الأساس (1974).

n: يوم التسعير.

ب. حساب المتوسط المرجح بالتغيرات النسبية للعملات التي تتكون منها سلة الدينار الجزائري بالنسبة

للدولار الأمريكي، أي مجموع التغيرات النسبية \$/ji مرحلة مرجحة بالعامل ai، حيث يمثل هذا العامل

وزن كل عملة في السلة.

ت. حساب سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري، حيث يتم وفق الطريقة التالية:

$$(\$ / DA)_n = (\$ / DA)_o + 1 \text{ مجموع التغيرات النسبية } \$ / ji \text{ مرجحة بالعامل } ai \text{ حيث أن:}$$

$$(\$ / DA)_n = \text{سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالدينار الجزائري.}$$

$$(\$ / DA)_o = \text{سعر صرف الدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري في 1974 (سنة الأساس).}$$

ث. حساب أسعار صرف الدينار الجزائري بالنسبة للعملات الأخرى المسعرة من طرف البنك المركزي، إذ

$$\text{تحسب بطريقة أسعار الصرف المتقاطعة مثل: المارك الألماني } \frac{\$ / DA}{\$ / DM} = DM / DA \text{، و منه نحصل}$$

على قيم الدينار الجزائري بالنسبة لجميع العملات التي تتضمنها السلة.

### 3. المرحلة الثالثة (1987-1995)

نتيجة لانخفاض السيولة النقدية بفعل انخفاض أسعار المحروقات سنة 1986 وتدهور قيمة الدولار الأمريكي

باعتماره الأداة الأساسية للمعاملات مع الخارج<sup>1</sup>، دخل الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة تميزت بعجز مزدوج في

ميزانية الدولة وخاصة في ميزان المدفوعات، حيث نتج عن هذا العجز تباطؤ خطير في النشاط الاقتصادي إثر

تدني الواردات في مختلف المدخلات التي يحتاج إليها الجهاز الإنتاجي الذي ظل تابعا في هذا المجال للسوق

<sup>1</sup> محمد راتول، "الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقييم"، مرجع سبق ذكره، ص: 245

العالمية<sup>1</sup>، هذا الوضع يبين أنه لا يمكن اعتباره مشكل ظرفي وإنما هيكلية وهذا لعدم تمكن الاقتصاد الجزائري من التصحيح والتعديل وفق الوضعية الجديدة، وعليه استوجب الوضع إدخال إصلاحات جذرية على مختلف الاقتصاد الوطني من حيث المضمون والتسيير والتنظيم، إذ تمثلت هذه الإصلاحات في الانتقال من اقتصاد مخطط ومسير من المركز إلى اقتصاد توجه آليات السوق الحرة، حيث يأخذ الجانب النقدي والمالي من هذه الإصلاحات مكانة معتبرة<sup>2</sup>.

يتمثل الهدف الأساسي للإصلاح النقدي والمالي في إعادة الاعتبار لوظيفة تخصيص الموارد، وذلك على الصعيدين الداخلي والخارجي، إذ لا يتحقق ذلك إلا باستعادة الدينار الجزائري لقيمته الحقيقية الداخلية والخارجية على السواء<sup>3</sup>، لذلك كان لا بد أن تتسع دائرة الإجراءات المتخذة لتحقيق الاستقرار في الداخل والخارج مع بقاء الهدف النهائي وهو قابلية تحويل الدينار الجزائري، ولقد تم تعديل معدل صرف الدينار وفق:

✓ **الانزلاق التدريجي:** الذي يعتبر الطريقة الأولى في إجراء عملية تعديل صرف الدينار الجزائري، حيث يكون هذا الانزلاق مراقبا من طرف السلطات النقدية، إذ طبقت خلال فترة امتدت من نهاية سنة 1987 إلى بداية سنة 1991<sup>4</sup>، ويعود سبب تبني الانزلاق إلى<sup>5</sup>:

- ضعف احتياطات الصرف المتاحة؛
- زيادة ثقل الدين الخارجي.

حيث انتقل معدل صرف الدينار الجزائري من 4,7 دينار لكل دولار أمريكي واحد في نهاية 1987 إلى 7,6 دينار جزائريا مقابل دولار أمريكي واحد نهاية 1989 وانطلاقا من نوفمبر 1990، استمر هذا الانزلاق في بداية 1991 للوصول به إلى المستوى الذي يسمح باستقراره وبالتالي إمكانية تحرير التجارة الخارجية على العموم والواردات على الخصوص، وعليه انخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار بين 31 ديسمبر 1987 و 31 ديسمبر 1990 بنحو 103%، وتنازلت بعد ذلك تخفيضات الدينار للتوجه به إلى سعر الصرف التوازني<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> محمود حميدات، مرجع سبق ذكره، ص: 159.

<sup>2</sup> مرجع سبق ذكره، ص: 160.

<sup>3</sup> بن عيني رحيمة، مرجع سبق ذكره، ص: 162.

<sup>4</sup> محمود حميدات، مرجع سبق ذكره، ص: 160.

<sup>5</sup> عبد الرزاق بن الزاوي، مرجع سبق ذكره، ص: 124.

<sup>6</sup> محمد راتول، "الدينار الجزائري يسن نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم"، مرجع سبق ذكره، ص: 245.

على هذا الأساس تم تعديل معدل صرف الدينار ليصل إلى 15,8889 ديناراً للدولار الأمريكي الواحد في نهاية جانفي سنة 1991، ثم 16,5946 في نهاية فيفري 1991 ليصل إلى 17,76 ديناراً للدولار الأمريكي الواحد في نهاية مارس 1991، إذ استقر سعر صرف الدينار عند حدود هذا المستوى طيلة الـ 6 أشهر الموالية ليتم اتخاذ قرار بالتخفيض بنسبة 22% بتاريخ 30 سبتمبر 1991 وفقاً لما تم الاتفاق عليه مع صندوق النقد الدولي، بهذا التخفيض بلغ معدل صرف الدينار 22,5 للدولار الأمريكي الواحد واستقر إلى غاية 1994<sup>1</sup>.

#### 4. المرحلة الرابعة (بعد 1994 إلى 2014)<sup>2</sup>

لقد لجأت الجزائر في العديد من المرات إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية منذ اتفاق إعادة جدولة المديونية الخارجية واتفاق التمويل الموسع مع FMI، حيث خفضت قيمة الدينار بنسبة 40,17% وكان قبل ذلك قد فقد 50% من قيمته عام 1990 وما بين 25% و30% ما بين 1991 و1993.

وفي عام 1994 قامت السلطات بتخفيض الدينار وذلك ما بين شهر أبريل وشهر سبتمبر، وخلال هذه السنة حدد نظام سعر الصرف بنظام التعويم المدار، وبين 1995 و1998 ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار بأكثر من 20% وتبعه انخفاض بحوالي 13% بين 1998-2001.

وفي جانفي 2003 قام البنك المركزي بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح بين 2% و5% بهدف الحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية، خاصة بعد اتساع الفارق بين القيمة الاسمية وقيمة العملة الوطنية في السوق السوداء مقابل أبرز العملات.

كما خسر الدينار الجزائري 25% من قيمته عام 2013 عبر آلية تخفيض سعر الصرف التي اتبعتها البنك المركزي في إطار سياسته النقدية، وذلك راجع إلى 3 دوافع هي<sup>3</sup>:

- دافع إدارة الموازنة بالشق المتعلق بإيرادات الحماية النفطية: إن الدينار الضعيف يسمح بتحصيل جباية نفطية أكبر عند التحويل من الدولار، هذا ناجم عن حالة تراجع صادرات النفط، بالتالي تقلص إيرادات النفط في الموازنة؛

- إدارة الميزان التجاري: إذ يتم وضع سقف لقيمة الواردات والتخفيض من حجمها؛

- التوازن الكلي للاقتصاد.

<sup>1</sup> محمود حميدات، مرجع سبق ذكره، ص: 161.

<sup>2</sup> شعيب بونوة، خياط رحيمة، مرجع سبق ذكره، ص: 124.

<sup>3</sup> ياسين بودهان، "قلق بالجزائر من تراجع قيمة الدينار". الجزيرة نت، روجع يوم: 2016/06/14.

## المطلب الثاني: أسس تخفيض قيمة الدينار الجزائري

هناك مجموعة من الأسباب التي أدت بالجزائر إلى تخفيض قيمة عملتها التي جاءت في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي نادت بها الهيئات الدولية، حيث سعت من خلالها إلى تحقيق جملة من الأهداف.

### 1. أسباب تخفيض قيمة الدينار الجزائري

شهد الدينار الجزائري العديد من الأزمات والمواقف منذ صدوره في الفاتح من أبريل سنة 1964، بعد ما قرر بنك الجزائر توقيف المعاملات بالفرنك الفرنسي وهي العملة التي كانت سائرة منذ سنة 1848.

هناك مجموعة من الأسباب أدت بالجزائر إلى تخفيض قيمة الدينار الجزائري تمثلت في<sup>1</sup>:

أ. **المغالاة في تقييم الدينار:** نقول عن عملة بأنها مقدره بأكبر من قيمتها الحقيقية عندما يكون سعرها الرسمي يفوق سعرها في السوق الحر، ما ينجر عنه عملية المضاربة وهروب رؤوس الأموال، فلا يمكن القول عن العملة أنها تجاوزت قيمتها الحقيقية إلا إذا كان السعر الرسمي لا يعكس السعر التوازني الذي يبعد ميزان المدفوعات عن العجز لمدة طويلة، حيث يعود سبب رفع قيمة الدينار الجزائري عن قيمته الحقيقية إلى:

- اعتماد الجزائر على استراتيجية تصنيع تهدف إلى إبقاء قيمة الدينار الجزائري مرتفعة بغية السماح للإيرادات الأساسية لقطاع التصنيع بأن تكون أقل تكلفة؛
- تحديد السلطات لسعر الصرف وعدم خضوعه لعوامل العرض والطلب بسبب طبيعة الاقتصاد الوطني الذي كان عبارة عن اقتصاد مخطط.

ب. **ارتفاع الديون الخارجية:** عرفت المديونية في الجزائر انخفاضا خلال الفترة 1980-1986، إلا أنها عادت للزيادة بسبب الانخفاض الكبير الذي أصاب أسعار النفط في السوق العالمي سنة 1986، حيث انخفضت إلى 14,80 دولار للبرميل ما ترتب عنه تراجع حصيلة الصادرات من العملة الصعبة، حيث انخفضت من 13,65 مليار دولار في 1985 إلى 8,10 مليار دولار في 1987 أي بنسبة 30 %، واستمرت المديونية الخارجية في الارتفاع إلى أن بلغت 26,40 مليار دولار سنة 1993 بعد ما قدرت بحوالي 21 مليار دولار سنة 1986.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> صحراوي سعيد، "محددات سعر الصرف: دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر". مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، 2009-2010، ص: 136.

<sup>2</sup> بن الطاهر حسين، مرجع سبق ذكره، ص: 273.

ت. عجز ميزان المدفوعات: عانت الجزائر من عجز في ميزان مدفوعاتها خلال الثمانينات خاصة بعد أزمة البترول 1986 بسبب اقتصادها الريعي، حيث كانت بحاجة إلى زيادة مداخيل صادراتها وإلى رؤوس أموال أجنبية.

ث. الاحتياطات الدولية: إن احتياطي الجزائر من العملات الأجنبية قبل التسعينات شكل لديها صعوبة في تدعيم الدينار الجزائري مما أدى إلى تخفيض قيمته.

ج. العجز المالي (عجز الموازنة): لقد كان ميزة الاقتصاد الجزائري بحيث وصل سنة 1993 إلى 190 مليار دج وهو رقم قياسي، رغم انخفاضه سنة 1994 بحوالي 50 مليار دج إلا أن زيادة الإنفاق الجاري والرأسمال وانحرافه عن الإيرادات العامة بشكل خرج عن الرقابة، دعا إلى ضرورة القيام بإجراءات لتقليص هذا العجز، كما أن أصحاب رؤوس الأموال أصبحوا يتخوفون من المديونية العامة التي تؤدي إلى التضخم، مما دفعهم إلى تصدير رؤوس أموالهم إلى الخارج بالتالي زيادة العجز في الموازنة<sup>1</sup>.

ح. التوسع التضخمي: أصبح المستهلك يمتلك عملة أكثر مما أنتج من سلع وخدمات، هذا راجع إلى عملية السحب المصرفي على المكشوف لصالح المؤسسات من خلال التطهير المالي المتكرر ودفع أجور بدون مقابل إنتاجي، فضلا عن قيام الحكومة نتيجة الزيادة الكبيرة لنفقاتها بالرجوع إلى بنك الجزائر من أجل سد الفارق من خلال إصدار نقدي من دون مقابل<sup>2</sup>.

## 2. أهداف تخفيض قيمة الدينار الجزائري

لجأت الجزائر إلى تخفيض قيمة عملتها الوطنية لتحقيق مجموعة من الأهداف تمثلت في<sup>3</sup>:

- أ. تأسيس التوازن المالي الخارجي للدولة بجعل الصادرات أكثر تنافسية والتقليل من عملية الاستيراد، إذ يجب أن يتوفر البلد على مواد قابلة للتصدير خارج قطاع المحروقات وتحقيق الاكتفاء الذاتي منها داخل الوطن، وأنه تكون ذات جودة عالية تمكنه من تصديرها؛
- ب. توجيه المستهلك المحلي نحو منتج بلاده، حيث بعد القيام بعملية التخفيض تصبح المواد المستوردة غالية الثمن مقارنة مع المصنعة محليا؛

<sup>1</sup> حنان لعروق، مرجع سبق ذكره، ص: 162.

<sup>2</sup> مرجع سبق ذكره.

<sup>3</sup> بن عيني رحيمة، مرجع سبق ذكره، ص: 170.

ت. إعادة التوازن للميزان التجاري بعد نقص عمليات الاستيراد وزيادة عمليات التصدير؛  
ث. الاستمرار بعملية التخفيض إلى غاية تحقيق التوازن المالي الخارجي للدولة دون رؤية خطر انهيار الاقتصاد الوطني.

### 3. الإصلاحات الاقتصادية وتخفيض قيمة الدينار الجزائري

عمدت السلطة إلى تخفيض قيمة الدينار ككل لإنقاذ ميزان المدفوعات، وقد اتخذت قرار التخفيض من طرف مجلس النقد والقرض وتم تبليغه للجمهور عن طريق إعلان أصدره البنك بتاريخ 19/09/1991 وحدد نسبته بـ 20% من قيمة العملة الوطنية، إذ برر البنك هذا التخفيض على أنه ضرورة نقدية أملت لها متطلبات الانتقال من التسعير الإداري للعملة إلى التسعير الاقتصادي بما يتلاءم وقيمتها الحقيقية، إلا أن طريقة التخفيض تتعارض ونص المادة الثانية من قانون النقد والقرض<sup>1</sup> والتي تقتضي بوجوب اللجوء إلى السلطة التشريعية لإصدار نص قانوني يعدل قيمة الدينار، كما أن نسبة التخفيض تحكمية وليست عملية، حيث أنها لم تراعى الوضعية الحقيقية للأعوان الاقتصاديين<sup>2</sup>.

### المطلب الثالث: تطور مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي في الجزائر (1970-2014)

تميز كل من معدل النمو الاقتصادي، معدل البطالة، معدل التضخم ورصيد ميزان المدفوعات بمجموعة من التغيرات طرأت عليها خاصة في فترة الإصلاحات التي تبنتها الجزائر عام 1990.

#### 1. تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر<sup>3</sup>

تعد الجزائر من الدول المصدرة للطاقة، لذا ارتبط نمو اقتصادها بالطلب العالمي ووضعية أسعار النفط، فقد شهد الاقتصاد نمو متسارع خلال العقد الأول من هذا القرن الحالي وفي وقت مبكر خلال السبعينات والثمانينات، ثم شهد الاقتصاد الجزائري بعد ذلك أشد فتراته تأزماً نتيجة تراجع أسعار النفط، تدهور احتياطات النقد الأجنبي، ارتفاع الدين العام، تدهور الوضع الأمني وغيرها.

<sup>1</sup> قانون رقم (90-10) المؤرخ في 14/04/1990 القاضي بتحويل السلطة النقدية إلى مجلس النقد والقرض.

<sup>2</sup> عجة الجيلالي، "الإصلاحات المصرفية في القانون الجزائري في إطار التسيير الصارم لشؤون النقد والمال". مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4، الجزائر، 2006، ص: 301.

<sup>3</sup> علي يوسفات، "عبء التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر"، مجلة الباحث، العدد 11، الجزائر، 2012، ص: 69.

شهدت الجزائر منذ السبعينات تذبذبات حادة في معدل النمو الاقتصادي الحقيقي يمكن تفسيرها بالتقلبات الحادة في أسعار النفط والأزمات المالية العالمية العديدة التي بدورها تؤثر على الطلب العالمي للطاقة، حيث ارتفع معدل النمو الحقيقي في عام 1974 (65%) يمكن تفسيره بتداعيات الحرب العربية الإسرائيلية 1973 وما صاحبها من ارتفاعات حادة في أسعار النفط، وفي عام 1980 (16%) والتي تسمى الصدمة النفطية الثانية نتيجة الحرب العراقية الإيرانية وأسعار النفط التي بلغت مستويات قياسية ولكن هذه الأسعار سرعان ما انهارت خلال أزمة 1986 المالية مما انعكس على معدل النمو بالانحدار الشديد إلى مستويات وصلت إلى حوالي -9%، ولكن هذه المعدلات عاودت نموها مع انتعاش أسعار النفط خلال حرب الخليج الثانية إذ وصلت معدلاته عام 1990 (12%) و1991 (23%) تقريبا، وشهدت التسعينات أزمة حقيقية للاقتصاد الوطني نتيجة انهيار أسعار النفط وتفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في الجزائر، مما انعكس بالسلب على معدلات النمو خلال 1992-1994، ومعدلات نمو متواضعة بين 1994-1999 .

مع تحسن أسعار النفط ابتداء من عام 2000 عاودت معدلات النمو الارتفاع بمستويات بسيطة نسبياً حيث وصلت أقصى معدل لها عام 2008 بحوالي 28% برغم الأزمة المالية العالمية الراهنة، لم تتأثر أسعار النفط بشكل حاد جدا نتيجة الطلب العالمي الكبير والمتزايد، وبرز الصين كزبون كبير ومهم في السوق النفطية.

## 2. واقع البطالة في الجزائر

تعد البطالة من الظواهر السلبية التي تهدد السلم والاستقرار الاجتماعي، باعتبار أن دخل الفرد من عمله يمثل صمام الأمان والاستقرار له ولجتمعه، في حين أن البطالة والحرمان من الدخل يولدان الاستبعاد والتهميش الاجتماعي علاوة على سائر العلل الاجتماعية الأخرى<sup>1</sup>، ولقد تطورت معدلات البطالة في الجزائر بتطور الاقتصاد الوطني وتغير سياسات الحكومة كما يلي<sup>2</sup>:

### 1.2. البطالة في مرحلة المخططات التنموية: تميزت هذه الفترة بإقرار نظام الاقتصاد المخطط وباستثمار

المركبات الصناعية الكبرى، حيث احتل التشغيل اهتمام هذه المخططات التي كانت تحمل في طياتها مشاريع واسعة النطاق وراء الطلب على اليد العاملة، إذ استحوذت المشروعات الصناعية على 51,95% من إجمالي الاستثمارات التي انعكس حجمها على معطيات الشغل، حيث انتقل عدد مناصب الشغل من 1.748.000 في 1967 إلى 2.336.000 منصب شغل سنة 1977 (بمتوسط

<sup>1</sup> سمير العابد، زهية عبا، "ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات". مجلة الباحث، العدد 11، الجزائر، 2012، ص: 76.

<sup>2</sup> دادن عبد الغني، بن طحين محمد عبد الرحمن، "دراسة فiasية لمعدلات البطالة في الجزائر 1970-2008". مجلة الباحث، العدد 10، الجزائر، 2010، ص: 179.

53.000 منصب خلال الفترة 1967-1977)، ليصل العدد إلى 3.840.000 منصب شغل سنة 1985 (بمتوسط 12.200 منصب خلال الفترة 1978-1985)، هذا ما أدى إلى انخفاض معدلات البطالة من 33% سنة 1967 إلى 22,3% سنة 1977 لينتقل إلى 13,5% سنة 1985.

**2.2. تطور البطالة في ظل أزمة النفط:** بعدما سجل انخفاض عالمي في أسعار النفط سنة 1985، حيث تواصلت نزعة الانخفاض حتى بلغت ذروتها سنة 1986 الأمر الذي أدى إلى انخفاض الصادرات من السلع والخدمات بنسبة 35% من جهة والاستدانة من جهة أخرى، مما أثر سلبا على أحوال العمالة وظروف التشغيل حيث وصل معدل خلق مناصب الشغل إلى 74.000 منصب شغل سنة 1986، ثم انخفض إلى حوالي 64.000 منصب شغل سنة 1987 ليبلغ 59.000 منصب شغل سنة 1989، حيث أثرت المعطيات الاقتصادية في هذه المرحلة بانتقال البطالين من 435.000 بطال سنة 1985 إلى 1.010.900 سنة 1987 ليبلغ 1.150.000 بطال سنة 1989، حيث وصلت النسبة إلى أضعف من 13,5% سنة 1985 إلى 17% سنة 1989.

**3.2. أزمة البطالة في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية:** منذ تطبيق برنامج التعديل الهيكلي لم يعرف معدل البطالة تراجعاً، حيث كان 19,8% سنة 1990 لينتقل إلى 29% سنة 1999 حيث صرحت وزارة العمل في 11 ماي 1998 أن عدد مناصب الشغل المفقودة قدر بحوالي 637.188 منصب شغل وأن الاقتصاد الوطني لم يعد قادراً على خلق ربع الطلب الإضافي المتزايد، حيث استقر معدل مناصب الشغل عند 40.000 منصب شغل خلال 1994 و1997، إذ استمر التدهور ليصل إلى 27.000 منصب شغل جديد فقط سنوياً.

**4.2. معدل البطالة بعد الإصلاحات الاقتصادية:** عرفت معدلات البطالة انخفاضا ملحوظا في الفترة ما بعد الإصلاحات، حيث بلغت 29% سنة 2000 وهي أعلى نسبة عرفتها الجزائر، ثم بدأت في الانخفاض إلى غاية سنة 2014 لتحقق أدنى نسبة لها في سنة 2013 بمعدل 9,3% السبب في ذلك يعود إلى الإصلاحات التي تبنتها الجزائر عام 1994.

### 3. تطور معدل التضخم في الجزائر

لقد تطلب تطبيق استراتيجية التنمية في الجزائر تمويلا نقديا كبيرا وأمام عجز الادخار الوطني على تلبية الاحتياجات الضرورية لتمويل الاستثمارات، لجأت السلطات العمومية إلى الاقتراض إضافة إلى الإصدار النقدي بدون مقابل من المنتجات<sup>1</sup>، الأمر الذي أدى إلى تفاقم معدلات التضخم، لذا تم تقسيم فترات تطور معدل التضخم في الجزائر إلى ثلاث فترات أساسية:

#### 1.3. الفترة (1970-1989): انطلاقا من سنة 1970 بداية تطبيق السياسة الانتقائية للأسعار عوضا عن

سياسة تثبيت الأسعار، عرفت معدلات التضخم زيادات معتبرة تفاقمت أكثر خلال السبعينات وبداية الثمانينات<sup>2</sup>، حيث بلغ معدل التضخم 15,7% سنة 1978 و14,7% سنة 1981، إذ عرف تراجعاً خلال الفترة 1982-1984 ولم يلبث أن ارتفع من جديد ليصل إلى حدود 10,5% و12,4% خلال سنتي 1985 و1986 على الترتيب، يرجع ذلك إلى الاختلالات التي أحدثها جهاز التنظيم المركزي للأسعار وتأثير انخفاض أسعار البترول على عملية التنمية.

#### 2.3. الفترة (1989-1996): هي مرحلة تحرير الأسعار، حيث أن معدل التضخم بلغ ذروته خلال هذه

الفترة بنسبة 31,7% سنة 1992، في حين بلغ 20,5%، 29% و29,8% خلال السنوات 1993، 1994، 1995 على الترتيب، هذه الزيادات يمكن أن تفسر بعاملين<sup>3</sup>:

أ. التعجيل أو الإسراع في سيرورة تحرير الأسعار بداية 1989 انتقال 85% من الأسعار إلى النظام الحر؛  
ب. الانخفاض القوي للدينار الجزائري للتصدي للإتلاف الحادث في التبادل الذي أدى إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة.

#### 3.3. الفترة (1997-2014): تميزت هذه الفترة باستقرار معدلات التضخم بسبب تطبيق برامج التعديل

الهيكلي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، الذي كان يهدف إلى استقرار الأسعار، حيث تراجعت بشكل محسوس مع بداية 1997 واستمرت في التراجع حتى اقتربت من الصفر سنة 2000 (0,3%)، ثم عادت لترتفع من جديد لتبلغ أعلى قيمة لها في 2012، الأمر الذي يفسر بالسياسة المالية التوسعية التي انتهجت من طرف الدولة والتي خصص لها مبلغ إجمالي قدره 62 مليار \$ سنة 2009.

<sup>1</sup> بن بريكة الزهرة، "دراسة قياسية لتأثير سياسة الصرف على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2011". مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 3، الجزائر، 2013، ص: 209.

<sup>2</sup> عبد الله قوري يحي، "محددات التضخم في الجزائر: دراسة قياسية باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية 1970-2012". مجلة الباحث، العدد 14، الجزائر، 2014، ص: 84.

<sup>3</sup> بن بريكة الزهرة، مرجع سبق ذكره، ص: 210.

#### 4. رصيد ميزان المدفوعات

إن ميزان المدفوعات الجزائري لا يختلف في هيكله عن غيره من موازين المدفوعات لباقي دول العالم إلا من حيث ما يعكسه من وضع اقتصادي خاص بالجزائر.

**1.4. الفترة (1970-1989):** سجل ميزان المدفوعات عجزا خلال معظم سنوات هذه الفترة نتيجة ارتفاع حصيللة الديون الخارجية الناجمة عن السياسة التنموية المتبعة في الجزائر منذ سنة 1967، التي تطلبت أموالا ضخمة عجز الاقتصاد الوطني عن توفيرها، فاختلال ميزان المدفوعات هو اختلال هيكلي لأن الاقتصاد الجزائري أولى أهمية بالغة لقطاع المحروقات إلى جانب اعتماده على القروض الخارجية لتمويل الواردات.

**2.4. الفترة (1990-1999):** تميز ميزان المدفوعات الجزائري خلال هذه الفترة بوضعية غير مستقرة انتقل فيها من الفائض إلى العجز، حيث سجل عجزا كبيرا خاصة في سنتي 1994 و1995 إذ بلغ 4,38 و6,32 مليار دولار على التوالي، وهي السنوات التي انخفض فيها سعر برميل النفط حيث انتقل من 22,26 دولار للبرميل سنة 1990 إلى 15,53 دولار للبرميل سنة 1994.

**3.4. الفترة (2000-2014):** تميزت هذه الفترة بتمكن الجزائر من التسديدات المسبقة الكبيرة للدين الخارجي التي رافقت باستمرار تراكم احتياطات الصرف، مما جعل الاقتصاد الوطني يتخلص من هشاشته أمام الصدمات الخارجية، كما شهد ميزان المدفوعات تحسنا مستمرا لوضعيته منذ سنة 2000، ذلك يعود إلى التحسن في أسعار البترول الذي انجر عنه ارتفاع حصيللة الصادرات البترولية من 21,06 مليار دولار سنة 2000 إلى 77,19 مليار دولار سنة 2008، وفي سنة 2009 تقهقر رصيد ميزان المدفوعات إلى 3,86 مليار دولار مقارنة بـ36,99 مليار دولار سنة 2008 بسبب انخفاض سعر البترول بنسبة 37,73% مقارنة بـ2008 بصفته يمثل القناة الرئيسية لانتقال الأزمة المالية العالمية إلى الجزائر<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> مجلة الجوزي، " ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة". مجلة الباحث، العدد 11، الجزائر، 2012، ص: 232.

كما عرف حساب رأس المال عجزا مستمرا وصل إلى 11,22 مليار دولار في 2006 إثر التسديدات المسبقة للدين الخارجي التي بلغت 10,93 مليار دولار في تلك السنة، رغم ذلك فإن ميزان المدفوعات واصل تحقيق فائض إجمالي قدره 17,73 مليار دولار، وانتقل من 29,55 مليار دولار في 2007 إلى 36,99 مليار دولار في 2008، كما تزايدت الاحتياطات الرسمية للصرف حيث انتقلت من 11,90 مليار دولار سنة 2000، إلى 186,35 مليار دولار سنة 2014 بفعل فائض الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> مرجع سبق ذكره، ص: 232-233.

المبحث الثاني: قياس أثر تخفيض قيمة الدينار على مؤشرات التوازن الاقتصادي الجزائري (1990-2014)

إن الدول النامية في أشد الحاجة من الدول المتقدمة إلى وسائل ضبط مخططات التنمية بما في ذلك الاقتصاد القياسي، وذلك للتناقض الشديد بين تخلفها الواسع من جهة وضرورة تسريع وتيرة التنمية من جهة أخرى، فهي تواجه عقبات معقدة في سبيل تقليص الفجوة بينها وبين الدول الصناعية المتطورة، كذلك نجد أن الأقطار النامية تفتقر إلى الموارد الفنية وتقاليد التخطيط لذلك بدأت بأساليب التجربة والخطأ مما فوت عليها فرصا تنموية هي بأشد الحاجة إليها، كما أننا نجد عددا من هذه الأقطار النامية من ضمنها بعض الأقطار العربية قد بدأت ببعض الممارسات في استخدام الاقتصاد القياسي بسبب تزايد الحاجة إلى التطور الاقتصادي وضرورة التطوير على أساس برامج دقيقة التخطيط نسبيا<sup>1</sup>.

### المطلب الأول: قياس الأثر على معدل النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي أهم مواضيع العصر التي ينبغي الوقوف عندها، فبعد تحليل أثر تخفيض قيمة العملة على معدل النمو الاقتصادي نظريا لا بد من معرفة أثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري عليه قياسيا.

#### 1. تحديد المتغيرات المؤثرة على معدل النمو الاقتصادي

إن عملية الاختيار تعتمد على النظرية الاقتصادية، حيث يستخلص مما سبق أن معدل النمو الاقتصادي الممثل بالناتج المحلي الإجمالي يتأثر بمجموعة من المتغيرات منها: الصادرات، الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد وسعر الصرف والتي رأينا أنها تؤثر عليه بشكل كبير بالإضافة إلى سعر البترول نظرا للطبيعة الربعية للاقتصاد الجزائري:

- يتوقع وجود علاقة طردية بين الصادرات والناتج المحلي الإجمالي، حيث كلما كان نمو الصادرات أسرع كلما زاد نمو الناتج.
- يتوقع وجود علاقة طردية بين صافي الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد والناتج المحلي الإجمالي، حيث كلما زاد تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الداخل زاد الإنتاج ومنه الناتج.
- يتوقع وجود علاقة طردية بين سعر البترول والناتج المحلي الإجمالي، نظرا لأن عوائد الصادرات من المحروقات تساهم في تمويل المشاريع الإنتاجية.

<sup>1</sup> عصام عزيز شريف، "مقدمة في الاقتصاد القياسي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 2، الجزائر، 1981، ص: 17.

- يتوقع وجود علاقة طردية بين سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي، حيث أن تخفيض قيمة العملة (ارتفاع سعر الصرف الإسمي) يؤدي إلى زيادة الطلب على سلع الدولة صاحبة التخفيض بالتالي زيادة الإنتاج.

## 2. صياغة النموذج القياسي الخاص بمعدل النمو الاقتصادي وتقديره

### 1.2. صياغة النموذج القياسي: بداية نشير إلى رموز مختلف المتغيرات:

- أ. المتغير التابع: يتمثل في مؤشر النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي) ويرمز له بـ: PIB.  
 ب. المتغيرات المفسرة: تتمثل في: الصادرات (EX)، الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد (IDEI)، سعر برمبل البترول بالدولار (PP)، سعر صرف الدينار الجزائري (\$/DZD) ويرمز له بـ: Tx.  
 بناء على المتغيرات السابقة يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج بالدالة الموالية:

$$PIB = f(EX; IDEI; PP; Tx)$$

سيتم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد في تقدير النموذج القياسي الخاص بالنمو الاقتصادي وفق الصيغة الخطية والصيغة غير الخطية (الأسية).

### النموذج الأول: النموذج الخطي وصياغته كما يلي:

$$PIB_i = \beta_0 + \beta_1 EX_i + \beta_2 IDEI_i + \beta_3 PP_i + \beta_4 Tx_i + u_i$$

حيث:

(i): تعبر عن قيمة المتغير في السنة i؛

$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$ : تمثل معاملات النموذج؛

$\beta_0$ : تمثل الحد الثابت؛

$u_i$ : يعبر عن المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي لكن يصعب قياسها.

### النموذج الثاني: النموذج غير الخطي وصياغته كما يلي:

$$PIB_i = \beta_0 \cdot EX_i^{\beta_1} \cdot IDEI_i^{\beta_2} \cdot PP_i^{\beta_3} \cdot Tx_i^{\beta_4} \cdot U_i$$

بإدخال اللوغاريتم<sup>1</sup> الطبيعي على الطرفين يتم تحويلها إلى صيغة خطية كالتالي:

$$\ln PIB_i = \ln \beta_0 + \beta_1 \ln EX_i + \beta_2 \ln IDEI_i + \beta_3 \ln PP_i + \beta_4 \ln Tx_i + \ln U_i$$

<sup>1</sup> لا يمكن إدخال اللوغاريتم على المتغيرات المستقلة للناتج المحلي الإجمالي بسبب انعدام إحصائيات الاستثمار الأجنبي الوافد للسنوات: 1993-1994-1995، وذلك لعدم وجود قيمة للوغاريتم العدد صفر.

$\ln\beta_1$ : هو الحد الثابت؛

$\beta_1 \beta_2 \beta_3 \beta_4$  هي معاملات النموذج.

2.2. تقدير النموذج القياسي: يتم التقدير باستعمال طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)، والتي

تعتبر أحسن الطرق لتقدير النماذج الخطية لما تمتاز به من خصائص، إذ يتم ذلك بالاستعانة ببرنامج

(Eviews8)، وبعد ادخال البيانات فيه تظهر نتائج تقدير النموذج الخطي من خلال الملحق رقم

(03).

أ. نتائج تقدير النموذج الخطي: وفقا للملحق رقم (03) كانت نتائج تقدير النموذج الخطي للنتائج

المحلي الإجمالي على النحو التالي:

$PIB_i = 17.638 - 0.353 EX_i + 9.137 EDEI_i + 1.836 PP_i - 0.001 Tx_i$
$t_c$ (2.882) (-0.865) (1.815) (8.023) (-0.011)
$\delta\beta_i$ (6.119) (0.408) (5.033) (0.229) (0.117)
$\sum e_i^2 = 1808.587$ ; $R^2 = 0.980$ ; $\bar{R}^2 = 0.976$
$F_c = 251.453$ ; $N = 25$ ; $Dw = 1.915$

$t_c$ : هي قيم احصاءة ستيودنت Student؛

$\sum e_i^2$ : مجموع مربعات الأخطاء؛

$R^2$ : معامل التحديد؛

$\bar{R}^2$ : معامل التحديد المصحح؛

$Dw$ : Durbin Watson إحصائية ديرين واتسون؛

$F_c$ : إحصائية فيشر؛

$N$ : عدد المشاهدات.

3.2. الدراسة الاقتصادية والإحصائية والقياسية للنماذج المقدر: لدراسة مدى صلاحية النموذج

القياسي المقدر والخاص بالنتائج المحلي الإجمالي في الجزائر، لابد من إجراء مجموعة من الاختبارات

لمعرفة مدى صلاحية النموذج من منظور منطق النظرية الاقتصادية ومدى صلاحيته من الناحية

الإحصائية.

أ. الدراسة الاقتصادية للنموذج: من الملحق رقم (03) نلاحظ:

- بالنسبة لمعامل الصادرات ( $\beta_1$ )، نلاحظ أن إشارته سالبة أي علاقته بالناتج المحلي الإجمالي علاقة عكسية، إذ لا تتفق هذه النتيجة مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغيرت الصادرات بوحدة واحدة فإن الناتج المحلي الإجمالي سيتغير ب 0.353 وحدة، ومنه المعلمة ( $\beta_1$ ) ليس لها معنوية اقتصادية.

- بالنسبة لمعامل الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد ( $\beta_2$ ) نلاحظ أن إشارته موجبة أي أن علاقته طردية مع الناتج المحلي الإجمالي، هذه النتيجة تتفق مع التوقعات سابقة الذكر، حيث إذا تغير الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد بوحدة واحدة فإن الناتج المحلي الإجمالي سيتغير ب 9.137 وحدة ومنه المعلمة ( $\beta_2$ ) لها معنوية اقتصادية.

- بالنسبة لمعامل سعر البترول ( $\beta_3$ ) نلاحظ أن إشارته موجبة ما يدل على وجود علاقة طردية بينه وبين المتغير التابع خلال طول فترة الدراسة وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية، حيث إذا تغير سعر البترول بوحدة واحدة سيتغير الناتج المحلي الإجمالي ب 1.836 وحدة، إذن المعلمة ( $\beta_3$ ) لها معنوية اقتصادية.

- بالنسبة لمعامل الصرف ( $\beta_4$ ) نلاحظ أن إشارته سالبة ما يدل على وجود علاقة عكسية بينه وبين الناتج المحلي الإجمالي، إذ لا تتفق هذه النتيجة مع التوقعات السابقة ومنطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغير سعر صرف الدينار الجزائري بوحدة واحدة فإن الناتج المحلي الإجمالي سيتغير ب 0.001 وحدة، إذن المعامل ( $\beta_4$ ) ليس له معنوية اقتصادية.

ب. الدراسة الإحصائية للنموذج: سيتم اختبار النموذج المقدر باستعمال إحصائية ستودنت t واختبار المعنوية الإجمالية للنموذج باستعمال إحصائية فيشر F، ومعامل التحديد  $\bar{R}^2$ .

➤ اختبار المعنوية الكلية للنموذج: نستعمل معامل التحديد المصحح  $\bar{R}^2$  وإحصائية فيشر F في هذا الاختبار والمتحصل عليهما من الملحق رقم (03).

✓ معامل التحديد المصحح  $\bar{R}^2$ : إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد المصحح تقدر ب: 0.976 وهي قريبة من الواحد حيث أن المتغيرات المفسرة تتحكم ب 97.6% في التغيرات التي تحدث على الناتج المحلي الإجمالي، أما 2.4% تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج تعتبر متغيرات عشوائية.

✓ اختبار فيشر F: نستعمل هذا الاختبار لاختبار المعنوية الإجمالية للنموذج من خلال اختبار الفرضيتين التاليتين:

❖ فرضية العدم: تنص على انعدام العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

❖ الفرضية البديلة: تنص على وجود على الأقل متغير مستقل واحد له أثر على المتغير التابع.

$$H_0: \beta_0 = \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = 0$$

$$H_1: \exists \beta_i / \beta_i \neq 0 \quad i = (0,1,2,3,4)$$

حسب الملحق رقم (03) لدينا إحصائية F المحسوبة تأخذ القيمة التالية:

$$F_{cal} = 251.453 \text{ أما الجدولة عند مستوى الخطر } 5\% \text{ فتأخذ القيمة التالية:}$$

$$F_{tab} = F_{n-k-1}^k = F_{25-4-1}^4 = F_{20}^4 = 2.87$$

بما أن  $F_{tab} < F_{cal}$  و  $0.05 > Prob$  فإننا نقبل  $H_1$  ونرفض  $H_0$  أي يوجد على الأقل متغير مستقل واحد له تأثير على المتغير التابع.

➤ اختبار معنوية المعالم: لاختبار معنوية المعالم للنموذج نستخدم إحصائية ستيودنت t وفقا للفرضيتين التاليتين:

$$\begin{cases} H_0 : \beta_i = 0 \\ H_1 : \beta_i \neq 0 \end{cases}$$

$H_0$ : المعلمة ليس لها معنوية.

$H_1$ : المعلمة لها معنوية.

يتم مقارنة القيمة المحسوبة  $t_{cal}$  مع القيمة الجدولة  $t_{tab}$  التي يتم استخراجها من جدول ستيودنت t عند مستوى معنوية 5% ودرجة حرية (n-k) كما تبينه العلاقة:

$$t_{n-k}^{\alpha} = t_{25-4}^{0,05} = T_{21}^{0,05} = 2,079$$

الجدول رقم 02: نتائج اختبار ستيودنت للنموذج المقدر للنتائج المحلي الاجمالي

المقدرات	المعاملات	$t_{cal}$	$t_{tab}$	Prob
الثابت	$\beta_0$	2.882	2.079	0.0092
EX	$\beta_1$	-0.865	2.079	0.3977
IDEI	$\beta_2$	1.815	2.079	0.0845
PP	$\beta_3$	8.023	2.079	0.0000
Tx	$\beta_4$	-0.011	2.079	0.9916

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الملحق رقم (03).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ:

- بالنسبة لمعامل المتغير الثابت ( $\beta_0$ ) نلاحظ أن:  $t_{tab} < t_{cal}$  بهذا سنرفض فرضية العدم  $H_0$  أي  $\beta_0$  له معنوية حيث أن  $Prob=0.0092$  ما يدل على قبول الثابت في النموذج عند مستوى معنوية 5%.
- بالنسبة لمعامل الصادرات ( $\beta_1$ ) نلاحظ أن:  $t_{tab} > t_{cal}$  وعليه نقبل فرضية العدم  $H_0$  أي ( $\beta_1$ ) ليس له معنوية، كما أن  $Prob=0.3977$  ومنه يمكن القول أن الصادرات ليس لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% في تفسير الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المدروسة وبالتالي ليس لها تأثير عليه.
- بالنسبة لمعامل الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد ( $\beta_2$ ) نلاحظ أن:  $t_{tab} > t_{cal}$ ، ومنه نقبل فرضية العدم  $H_0$  أي ( $\beta_2$ ) ليس له معنوية كما أن  $Prob=0.0845$  أكبر من 5% من هنا يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد ليس له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بالتالي لا يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي.
- بالنسبة لمعامل سعر البترول ( $\beta_3$ ) نلاحظ أن:  $t_{tab} < t_{cal}$  ومنه نرفض فرضية العدم و نقبل  $H_1$  كما أن  $Prob=0.0000$ ، أي سعر البترول له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%، أي أن له تأثير على الناتج المحلي الإجمالي.
- بالنسبة لمعامل سعر الصرف ( $\beta_4$ ) نلاحظ أن:  $t_{tab} > t_{cal}$  أي نقبل فرضية العدم  $H_0$  و  $Prob=0.9916$  أكبر من 5% ومنه يمكن القول أن سعر الصرف لا يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي. من خلال الدراسة الاقتصادية والإحصائية للنموذج الخطي المقدّر نلاحظ أن كل من الصادرات وسعر الصرف ليس لهما معنوية اقتصادية وإحصائية لذلك سيحذفان من النموذج، كما نجد سعر البترول فقط من له معنوية إحصائية واقتصادية مع وجود ارتباط قوي بين هذه المتغيرات كما تبينه مصفوفة الارتباط التالية:

	EX	IDEI	PP	Tx
EX	1	0.88	0.96	0.59
IDEI	0.88	1	0.79	0.64
PP	0.96	0.79	1	0.51
Tx	0.59	0.64	0.51	1

هذا يدل على وجود تعدد خطي بين المتغيرات ومنه سيحذف كل من متغير الصادرات وسعر الصرف ويعاد تقدير النموذج من جديد.

○ تقدير النموذج الخطي بعد إزالة EX وTx: وفقا للملحق رقم (04) حصلنا على النتائج التالية:

$$\begin{aligned} \text{PIB}_i &= 16.869 + 1.654 \text{PP}_i + 6.111 \text{IEDI}_i \\ t_c & (5.431) \quad (18.438) \quad (1.824) \\ \delta_{\beta_i} & (3.106) \quad (0.089) \quad (3.350) \\ \sum e_i^2 &= 1877.753 \quad ; R^2 = 0.980 \quad ; \bar{R}^2 = 0.978 \\ F_c &= 532.415 \quad ; N = 25 \quad ; Dw = 1.806 \end{aligned}$$

يلاحظ من خلال الملحق رقم (04) أن معلمات النموذج لها معنوية اقتصادية وهذا من خلال إشارة المعلمات المقدرة حيث يرتبط كل من سعر البترول والاستثمار الأجنبي المباشر الوافد طرديا مع الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، إلا أن معلمة الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد ليس لها معنوية إحصائية، لذلك ستحذف من النموذج لتصبح النتائج وفقا للملحق رقم (05) كما يلي:

$$\begin{aligned} \text{PIB}_i &= 17.096 + 1.784 \text{PP}_i \\ t_c & (5.249) \quad (31.047) \\ \delta_{\beta_i} & (3.256) \quad (0.057) \\ \sum e_i^2 &= 2161.855 \quad ; R^2 = 0.977 \quad ; \bar{R}^2 = 0.975 \\ F_c &= 963.914 \quad ; N = 25 \quad ; Dw = 1.809 \end{aligned}$$

يلاحظ من خلال الملحق رقم (05):

- إن معلمة سعر البترول لها معنوية اقتصادية وهذا من خلال إشارة المعلمة المقدرة حيث ترتبط طرديا مع الناتج المحلي الإجمالي وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، كما لها معنوية إحصائية من خلال إحصائية ستودنت، حيث أن  $t_{tab} < t_{cal}$  عند مستوى معنوية 5% حيث:  $t_{tab} = t_{n-k}^{\alpha} = t_{24}^{0.05} = 2.064$
- كما نلاحظ من خلال إحصائية فيشر أن  $F_{tab} < F_{cal}$ ، حيث:  $F_{tab} = F_{n-k-1}^k = F_{25-1-1}^1 = F_{23}^1 = 4.28$  وعليه سنرفض فرضية العدم.
- إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد  $R^2$  تقدر بـ 0.977 وهي قريبة من الواحد، أي أن سعر البترول يتحكم بـ 97.7% من التغيرات التي تطرأ على الناتج المحلي الإجمالي، مما يدل على أن هناك ارتباط قوي بينهما.

### ت. اختبار النموذج من الناحية القياسية

بعد التأكد من صلاحية النموذج من الناحيتين الاقتصادية والاحصائية، سنقوم باختباره من الناحية القياسية لمعرفة مدى تطابقه مع الفرضيات الخاصة به.

➤ اختبار عدم تجانس التباين: نقوم بحساب إحصائية White عند مستوى معنوية 5% ودرجة حرية

$k=2$ ، حيث تعطى بالعلاقة:  $x_{k,0.05}^2 = x_{2,0.05}^2 = 5.991$ ، ومن خلال الملحق رقم (06) نلاحظ

أن:  $nR^2 = 5.133 < x_{2,0.05}^2 = 5.991$  ومنه نرفض فرضية العدم ما يعني ثبات التباين.

➤ اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء: من خلال الملحق رقم (05) نلاحظ:  $DW = 1.81$ ، أما القيمة

المجدولة ل  $dU$  و  $dL$  ( $n=25, k=1$ ) تساوي 1.29، 1.45 على التوالي، حيث يلاحظ من خلال

الملحق رقم (07) أن قيمة  $DW$  المحسوبة تقع ضمن منطقة عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء،

بالتالي النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

### المطلب الثاني: قياس الأثر على معدل البطالة

تعتبر البطالة ظاهرة اقتصادية تبين وجود خلل في النشاط الاقتصادي وذات أبعاد مختلفة، وبعد تحليل أثر

تخفيض قيمة العملة على معدل البطالة نظريا لا بد من معرفة أثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري عليه قياسيا.

#### 1. تحديد المتغيرات المؤثرة على معدل البطالة

يستخلص مما سبق أن معدل البطالة يتأثر بمجموعة من المتغيرات منها: الناتج المحلي الإجمالي، معدل

التضخم وسعر الصرف بالإضافة إلى سعر البترول نظرا للطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري حيث:

- يتوقع وجود علاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة، حيث كلما زاد الإنتاج زادت

الحاجة إلى توفير مناصب الشغل.

- يتوقع وجود علاقة عكسية بين سعر البترول ومعدل البطالة، حيث كلما ارتفعت أسعار البترول

زادت عوائد المحروقات ومنه زيادة الإنتاج بالتالي زيادة نسبة التشغيل.

- يتوقع وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة حسب منحني فيليبس؛

- يتوقع وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف ومعدل البطالة، حيث لتلبية الطلب الخارجي المرتفع

على السلع الداخلية الناجم عن تخفيض قيمة العملة (ارتفاع سعر الصرف الإسمي) لا بد من زيادة

الإنتاج المحلي الذي يتطلب زيادة في عدد مناصب الشغل.

## 2. صياغة النموذج القياسي الخاص بالمعدل البطالة وتقديره

بعد حصر عدد من المتغيرات الاقتصادية التي رأينا أنها تؤثر في معدل البطالة من خلال الدراسة النظرية وبعض الدراسات السابقة يتم صياغة النموذج القياسي بالظاهرة المدروسة.

### 1.2. صياغة النموذج القياسي: بداية نشير إلى رموز مختلف المتغيرات:

أ. المتغير التابع: يتمثل في معدل البطالة ويرمز له ب: Tch.

ب. المتغيرات المفسرة: تتمثل في: حجم الناتج المحلي الاجمالي (PIB)، سعر برمبل البترول بالدولار

(PP)، معدل التضخم (Inf) وسعر صرف الدينار الجزائري (\$/DZD) ويرمز له ب: Tx.

بناء على المتغيرات السابقة يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج بالدالة الموالية:

$$Tch = f(PIB; PP; Inf; Tx)$$

سيتم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد في تقدير النموذج القياسي الخاص بمعدل البطالة وفق الصيغة الخطية والصيغة غير الخطية (الأسية).

📌 النموذج الأول: النموذج الخطي وصياغته كما يلي:

$$Tch_i = \beta_0 + \beta_1 PIB_i + \beta_2 PP_i + \beta_3 Inf_i + \beta_4 Tx_i + u_i$$

حيث:

(i): تعبر عن قيمة المتغير في السنة i؛

$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$ : تمثل معاملات النموذج؛

$\beta_0$ : تمثل الحد الثابت؛

$u_i$ : يعبر عن المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على معدل البطالة لكن يصعب قياسها.

📌 النموذج الثاني: النموذج غير الخطي وصياغته كما يلي:

$$Tch_i = \beta_0 \cdot PIB_i^{\beta_1} \cdot PP_i^{\beta_2} \cdot Inf_i^{\beta_3} \cdot Tx_i^{\beta_4} \cdot U_i$$

بإدخال اللوغاريتم الطبيعي على الطرفين يتم تحويلها إلى صيغة خطية كالتالي:

$$\ln Tch_i = \ln \beta_0 + \beta_1 \ln PIB_i + \beta_2 \ln PP_i + \beta_3 \ln Inf_i + \beta_4 \ln Tx_i + \ln U_i$$

$\ln \beta_0$ : هو الحد الثابت؛

$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$ : هي معاملات النموذج.

2.2. تقدير النموذج القياسي: بعد استعمال طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) وذلك بالاستعانة

ببرنامج (Eviews8)، وبعد ادخال البيانات فيه تظهر نتائج تقدير كل من النموذجين الخطي وغير

الخطي من خلال الملحقين رقم (08) و(09) على التوالي.

أ. نتائج تقدير النموذج الخطي: وفقا للملحق رقم (08) كانت نتائج تقدير النموذج الخطي لمعدل

البطالة على النحو التالي:

$Tch_i = 25.963 - 0.203 PIB_i + 0.145 PP_i + 0.069 Inf_i + 0.101 Tx_i$
$t_c$ (6.303) (-3.197) (1.275) (0.655) (1.969)
$\delta_{\beta_i}$ (4.119) (0.063) (0.113) (0.106) (0.051)
$\sum e_i^2 = 166.884$ ; $R^2 = 0.877$ ; $\bar{R}^2 = 0.852$
$F_c = 35.604$ ; $N = 25$ ; $Dw = 0.684$

ب. نتائج تقدير النموذج اللوغاريتمي: وفقا للملحق رقم (09) كانت نتائج تقدير النموذج اللوغاريتمي

لمعدل البطالة على النحو التالي:

$LnTch_i = 6.034 - 0.794 LnPIB_i + 0.025 LnPP_i - 0.046 LnInf_i + 0.083 LnTx_i$
$t_c$ (18.525) (-4.598) (0.179) (-1.995) (1.706)
$\delta_{\beta_i}$ (0.326) (0.173) (0.142) (0.023) (0.049)
$\sum e_i^2 = 0.174$ ; $R^2 = 0.962$ ; $\bar{R}^2 = 0.954$
$F_c = 125.861$ ; $N = 25$ ; $Dw = 2.080$

3.2. الدراسة الاقتصادية والإحصائية والقياسية للنماذج المقدر: لدراسة مدى صلاحية النموذج

القياسي المقدر والخاص بمعدل البطالة في الجزائر، لابد من إجراء مجموعة من الاختبارات لمعرفة مدى

صلاحية النموذج من منظور منطق النظرية الاقتصادية ومدى صلاحيته من الناحية الإحصائية.

أ. النموذج الخطي

➤ الدراسة الاقتصادية للنموذج الخطي: من الملحق رقم (08) نلاحظ:

- بالنسبة لمعامل الناتج المحلي الإجمالي ( $\beta_1$ )، نلاحظ أن إشارته سالبة أي علاقته بمعدل البطالة علاقة

عكسية، إذ تتفق هذه النتيجة مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغير الناتج المحلي الإجمالي

بوحدة واحدة فإن معدل البطالة سيتغير بـ 0.203 وحدة، ومنه المعلمة ( $\beta_1$ ) لها معنوية اقتصادية.

- بالنسبة لمعامل البترول ( $\beta_2$ ) نلاحظ أن إشارته موجبة أي أن علاقته طردية مع معدل البطالة، هذه النتيجة لا تتفق مع التوقعات سابقة الذكر، حيث إذا تغير سعر برميل البترول بوحدة واحدة فإن معدل البطالة سيتغير بـ 0.145 وحدة إذن المعلمة ( $\beta_2$ ) ليس لها معنوية اقتصادية.
- بالنسبة لمعامل التضخم ( $\beta_3$ ) نلاحظ أن إشارته موجبة ما يدل على وجود علاقة طردية بينه وبين المتغير التابع خلال طول فترة الدراسة وهذا مخالف للنظرية الاقتصادية حيث إذا تغير بوحدة واحدة سيتغير معدل البطالة بـ 0.069 وحدة، بالتالي ليس له معنوية اقتصادية.
- بالنسبة لمعامل سعر الصرف ( $\beta_4$ ) نلاحظ أن إشارته موجبة ما يدل على وجود علاقة طردية بينه وبين معامل البطالة، إذ لا تتفق هذه النتيجة مع التوقعات السابقة ومنطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغير سعر صرف الدينار الجزائري بوحدة واحدة فإن معدل البطالة سيتغير بـ 0.101 وحدة، إذن المعامل ( $\beta_4$ ) ليس له معنوية اقتصادية.

➤ الدراسة الإحصائية للنموذج الخطي: سيتم اختبار النموذج المقدر باستعمال إحصائية ستودنت

t واختبار المعنوية الإجمالية للنموذج باستعمال إحصائية فيشر F، ومعامل التحديد  $\bar{R}^2$ .

✓ اختبار المعنوية الكلية للنموذج: نستعمل معامل التحديد المصحح  $\bar{R}^2$  وإحصائية فيشر F في هذا الاختبار والمتحصل عليهما في الملحق رقم (08).

- معامل التحديد المصحح  $\bar{R}^2$ : إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد المصحح تقدر بـ: 0.852 وهي قريبة من الواحد حيث أن المتغيرات المفسرة تتحكم بـ 85.2% في التغيرات التي تحدث على معدل البطالة، أما الباقي تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج تعتبر متغيرات عشوائية.

- اختبار فيشر F: حسب الملحق رقم (08) لدينا إحصائية F المحسوبة تأخذ القيمة التالية:

$F_c = 35.604$  أما الجدولة عند مستوى الخطر 5% فتأخذ القيمة التالية:

$$F_t = F_{n-k-1}^k = F_{25-4-1}^4 = F_{20}^4 = 2.87$$

بما أن  $t_{tab} < t_{cal}$  و  $0.05 > Prob$  فإننا نقبل  $H_1$  ونرفض  $H_0$  أي يوجد على الأقل متغير مستقل واحد له تأثير على المتغير التابع (معدل البطالة).

✓ اختبار معنوية المعامل: لاختبار معنوية المعامل للنموذج نستخدم إحصائية ستودنت t عند مستوى

معنوية 5%، ودرجة حرية (n-k) وتساوي:  $t_{n-k}^{\alpha} = t_{21}^{0.05}$  حيث: (n-k= 25-4=21)

الجدول رقم 03: نتائج اختبار ستيودنت للنموذج المقدر لمعدل البطالة

المقدرات	المعاملات	$t_{cal}$	$t_{tab}$	Prob
الثابت	$\beta_0$	6.303	2.079	0.0000
PIB	$\beta_1$	-3.197	2.079	0.0045
PP	$\beta_2$	1.275	2.079	0.2169
Inf	$\beta_3$	0.655	2.079	0.5200
Tx	$\beta_4$	1.969	2.079	0.0630

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الملحق رقم (08).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ:

- بالنسبة لمعامل المتغير الثابت ( $\beta_0$ ) نلاحظ أن:  $t_{tab} < t_{cal}$  بهذا سنرفض فرضية العدم  $H_0$  أي ( $\beta_0$ ) له معنوية حيث أن Prob=0.000 ما يدل على القبول التام للثابت في النموذج عند مستوى معنوية 5%.
- بالنسبة لمعامل الناتج المحلي الإجمالي ( $\beta_1$ ) نلاحظ أن:  $t_{tab} < t_{cal}$  وعليه نرفض فرضية العدم  $H_0$  أي ( $\beta_1$ ) له معنوية، كما أن Prob=0.0045 ومنه يمكن القول أن الناتج المحلي الإجمالي له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% في تفسير معدل البطالة خلال الفترة المدروسة وبالتالي له تأثير عليه.
- بالنسبة لمعامل سعر البترول ( $\beta_2$ ) نلاحظ أن:  $t_{tab} > t_{cal}$ ، ومنه نقبل فرضية العدم  $H_0$  أي ( $\beta_2$ ) ليس له معنوية كما أن Prob=0.2169 أكبر من 5% من هنا يمكن القول أن سعر البترول ليس له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 و بالتالي فسعر البترول لا يؤثر على معدل البطالة.
- بالنسبة لمعامل التضخم ( $\beta_3$ ) نلاحظ أن:  $t_{tab} > t_{cal}$  وأن عند مستوى المعنوية 5% Prob=0.5200، ومنه نقبل فرضية العدم و نرفض  $H_1$  أي معدل التضخم ليس له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%، أي أن التضخم ليس له تأثير على معدل البطالة.
- بالنسبة لمعامل سعر الصرف ( $\beta_4$ ) نلاحظ أن:  $t_{tab} > t_{cal}$  أي نقبل فرضية العدم  $H_0$  و Prob=0.0630 أكبر من 5% ومنه يمكن القول أن سعر الصرف لا يؤثر على معدل البطالة.

من خلال الدراسة الاقتصادية والإحصائية للنموذج الخطي المقدر نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي فقط من له معنوية اقتصادية وإحصائية أما باقي المتغيرات فليس لها معنوية اقتصادية وإحصائية مع وجود ارتباط قوي بين المتغيرات المفسرة كما تبينه مصفوفة الارتباط التالية:

	PIB	PP	Inf	Tx
PIB	1	0.99	-0.45	0.53
PP	0.99	1	-0.44	0.53
Inf	-0.45	-0.44	1	-0.83
Tx	0.53	0.53	-0.83	1

هذا يدل على وجود تعدد خطي بين المتغيرات، وبما أن معدل التضخم، سعر البترول وسعر الصرف ليس لها معنوية اقتصادية وإحصائية ستحذف من النموذج.

○ تقدير النموذج الخطي بعد حذف PP، Tx و Inf: وفقا للملحق رقم (10) حصلنا على النتائج التالية:

$$Tch_i = 30.199 - 0.110 PIB_i$$

$$t_c \quad (25.129) \quad (-10.599)$$

$$\delta_{\beta_i} \quad (1.201) \quad (0.010)$$

$$\sum e_i^2 = 230.292 \quad ; R^2 = 0.830 \quad ; \bar{R}^2 = 0.829$$

$$F_c = 68.846 \quad ; N = 25 \quad ; Dw = 0.760$$

يلاحظ من خلال الملحق رقم (10):

- إن معلمة الناتج المحلي الإجمالي لها معنوية اقتصادية وهذا من خلال إشارة المعلمة المقدرة حيث يرتبط الناتج المحلي الإجمالي عكسيا مع معدل البطالة خلال فترة الدراسة وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، كما نلاحظ أن هذه المعلمة لها معنوية إحصائية من خلال إحصائية ستودنت، حيث أن  $t_{tab} < t_{cal}$  عند مستوى معنوية 5% حيث:  $t_{tab} = t_{n-k}^{\alpha} = t_{23}^{0.05} = 2.068$  إذن سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.

- كما نلاحظ من خلال إحصائية فيشر أن  $F_{tab} < F_{cal}$  حيث:  $F_{tab} = F_{n-k-1}^k = F_{25-2-1}^2 = F_{22}^2 = 3.44$  وعليه سنرفض فرضية العدم التي تنص على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، إذن النموذج ككل له معنوية.

- إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد  $R^2$  تقدر بـ 0.830 وهي قريبة من الواحد، حيث أن الناتج المحلي الإجمالي يتحكم بـ 83% من التغيرات التي تحدث على معدل البطالة، مما يدل على أن هناك ارتباط قوي بين معدل البطالة والمتغير المفسر.

### ب. النموذج اللوغاريتمي

➤ الدراسة الاقتصادية: من الملحق رقم (09) نلاحظ:

- بالنسبة لمعامل الناتج المحلي الإجمالي ( $\beta_1$ )، نلاحظ أن إشارته سالبة أي علاقته بمعدل البطالة علاقة عكسية، وهذه النتيجة تتفق مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغير الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة فإن معدل البطالة سيتغير بـ 0.794 وحدة، ومنه المعلمة ( $\beta_1$ ) لها معنوية اقتصادية.
- بالنسبة لمعامل أسعار البترول ( $\beta_2$ ) نلاحظ أن إشارته موجبة أي أن علاقته طردية مع معدل البطالة، هذه النتيجة لا تتفق مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغير سعر برميل البترول بوحدة واحدة فإن معدل البطالة سيتغير بـ 0.025 وحدة إذن المعلمة ( $\beta_2$ ) ليس لها معنوية اقتصادية.
- بالنسبة لمعامل التضخم ( $\beta_3$ ) نلاحظ أن إشارته سالبة ما يدل على وجود علاقة عكسية بينه وبين المتغير التابع وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية المبنية على أساس منحنى فيليبس حيث إذا تغير معدل التضخم بوحدة واحدة فإن معدل البطالة سيتغير بـ 0.046 وحدة، إذن المعلمة ( $\beta_3$ ) لها معنوية اقتصادية.
- بالنسبة لمعامل سعر الصرف ( $\beta_4$ ) نلاحظ أن إشارته موجبة ما يدل على وجود علاقة طردية بينه وبين معامل البطالة، إذ لا تتفق هذه النتيجة مع التوقعات السابقة، حيث إذا تغير سعر صرف الدينار الجزائري بوحدة واحدة فإن معدل البطالة سيتغير بـ: 0.083 وحدة، إذن المعامل ( $\beta_4$ ) ليس له معنوية اقتصادية.

➤ الدراسة الإحصائية: سيتم اختبار النموذج المقدر باستعمال إحصائية ستودنت t واختبار المعنوية

الإجمالية للنموذج باستعمال إحصائية فيشر F، ومعامل التحديد  $\bar{R}^2$

✓ اختبار المعنوية الكلية للنموذج: نستعمل معامل التحديد المصحح  $\bar{R}^2$  وإحصائية فيشر F في هذا

الاختبار والمتحصل عليهما في الملحق رقم (09).

- معامل التحديد المصحح  $\bar{R}^2$ : إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد المصحح تقدر بـ: 0.954 وهي تعني أن المتغيرات المفسرة تتحكم بـ 95.4% من التغيرات التي تحدث على معدل البطالة أما الباقي تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج تعتبر متغيرات عشوائية.
- اختبار فيشر F: يتم مقارنة القيمة المحسوبة  $F_{cal}$  والمقدرة بـ 125.86 مع القيمة الجدولية  $F_{tab}$  التي تم استخراجها من جدول فيشر عند مستوى معنوية 5% ودرجة الحرية للبسط والمقام وتساوي: 2.87، بما أن  $F_{tab} < F_{cal}$  و  $Prob > 0.05$  فإننا نقبل  $H_1$  ونرفض  $H_0$  أي يوجد على الأقل متغير مستقل واحد له تأثير على المتغير التابع (معدل البطالة).
- ✓ اختبار معنوية المعامل: يتم مقارنة القيمة المحسوبة  $t_{cal}$  مع القيمة الجدولية  $t_{tab}$  التي تم استخراجها من جدول ستودنت عند مستوى معنوية 5% وتساوي: 2.079، ومن خلال الملحق رقم (09) نلاحظ:
  - بالنسبة لمعامل المتغير الثابت ( $\beta_0$ ) نلاحظ أن:  $t_{tab} < t_{cal}$  بهذا سنرفض فرضية العدم  $H_0$  و  $Prob=0.0000$  ما يدل على القبول التام للثابت في النموذج عند مستوى معنوية 5%.
  - بالنسبة لمعامل الناتج المحلي الإجمالي ( $\beta_1$ ) نلاحظ أن:  $t_{tab} < t_{cal}$  وعليه نقبل فرضية العدم  $H_0$  أي ( $\beta_1$ ) له معنوية، كما أن  $Prob=0.0002$  أقل من 0.05 ومنه يمكن القول أن الناتج المحلي الإجمالي له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% في تفسير معدل البطالة خلال الفترة المدروسة بالتالي له تأثير على معدل البطالة.
  - بالنسبة لسعر البترول ( $\beta_2$ ) نلاحظ أن:  $t_{tab} > t_{cal}$ ، ومنه نقبل فرضية العدم  $H_0$  أي ( $\beta_2$ ) ليس له معنوية كما أن  $Prob=0.8597$  أكبر من 5% من هنا يمكن القول أن أسعار البترول ليس لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بالتالي سعر البترول لا يؤثر على معدل البطالة.
  - بالنسبة لمعامل التضخم ( $\beta_3$ ) نلاحظ أن:  $t_{tab} > t_{cal}$  وعند مستوى المعنوية 5%  $Prob=0.0598$ ، ومنه نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة أي معدل التضخم ليس له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%، أي أن معدل التضخم ليس له تأثير على معدل البطالة.

- بالنسبة لمعامل سعر الصرف ( $\beta_4$ ) نلاحظ أن:  $t_{tab} > t_{cal}$  أي نرفض فرضية العدم  $H_0$  و  $Prob=0.1035$  أي أكبر من 0.05 ومنه يمكن القول أن سعر الصرف لا يؤثر على معدل البطالة. من خلال الدراسة الاقتصادية والإحصائية للنموذج اللوغاريتمي المقدر نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم من لهما معنوية اقتصادية والناتج المحلي الإجمالي فقط من له معنوية إحصائية عكس باقي المتغيرات مع وجود ارتباط قوي بين المتغيرات المفسرة كما تبينه مصفوفة الارتباط التالية:

	LnPIB	LnPP	LnInf	LnTx
LnPIB	1	0.98	-0.33	0.47
LnPP	0.98	1	-0.35	0.47
LnInf	-0.33	-0.35	1	-0.68
LnTx	0.47	0.47	-0.68	1

بأن متغير سعر البنترول وسعر الصرف ليس لهما معنوية اقتصادية وإحصائية سيحدثان من النموذج ويعاد تقديره.

○ تقدير النموذج الأسّي بعد حذف PP وTx: وفقا للملحق رقم (11) حصلنا على النموذج التالي:

$$LnTch_i = 6.273 - 0.742 LnPIB_i - 0.071 LnInf_i$$

$t_c$	(37.883)	(-21.623)	(-3.886)
$\delta_{\beta_i}$	(0.165)	(0.034)	(0.018)
$\sum e_i^2 = 0.199$	$R^2 = 0.956$	$\bar{R}^2 = 0.952$	
$F_c = 240.102$	$N = 25$	$Dw = 1.842$	

يلاحظ من خلال الملحق رقم (11):

- إن معلمي الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم لهما معنوية اقتصادية وهذا من خلال إشارة المعلمات المقدرة حيث يرتبط الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم عكسيا مع معدل البطالة خلال فترة الدراسة وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، كما نلاحظ أن هذين المعلمتين لهما معنوية إحصائية من خلال إحصائية ستودنت لكل معلمة، حيث أن  $t_{tab} < t_{cal}$  عند مستوى معنوية 5% حيث:  $t_{tab} = t_{n-k}^\alpha = t_{23}^{0.05} = 2.068$  إذن سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.

- كما نلاحظ من خلال إحصائية فيشر أن  $F_{tab} < F_{cal}$ ، حيث:
- $$F_{tab} = F_{n-k-1}^k = F_{25-2-1}^2 = F_{22}^2 = 3.44$$
- وعليه سنرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، إذن النموذج ككل له معنوية.
- إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد  $R^2$  تقدر بـ 0.956 وهي قريبة من الواحد، حيث أن الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم يتحركان بـ 95.6% من التغيرات التي تحدث على معدل البطالة، مما يدل على أن هناك ارتباط قوي بين معدل البطالة والمتغيرات المفسرة.
- بعد تقدير النموذجين الخطي واللوغاريتمي تتم المقارنة بينهما على أساس عدة معايير كمعيار معامل التحديد المصحح  $\overline{R^2}$ ، معيار Akaike ومعيار Schwarz، حيث يتم اختيار النموذج الذي له أعلى معدل تحديد مصحح وأقل قيمة لمعيار Akaike و Schwarz وأعلى قيمة لإحصائية فيشر.

الجدول رقم 04: المفاضلة بين نموذجي معدل البطالة

النماذج	معيار Akaike	معيار Schwarz	معيار $\overline{R^2}$	فيشر F
النموذج الخطي	5.218	5.315	%82.2	112.352
النموذج اللوغاريتمي	-1.755	-1.608	%95.2	240.102

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحقين رقم (10) و (11).

من خلال ما سبق النموذج الذي سيأخذ بعين الاعتبار في باقي الدراسة هو النموذج اللوغاريتمي.

➤ اختبار النموذج من الناحية القياسية

بعد التأكد من صلاحية النموذج من الناحيتين الاقتصادية والإحصائية، سنقوم باختباره من الناحية القياسية لمعرفة مدى تطابقه مع الفرضيات الخاصة به.

✓ اختبار عدم تجانس التباين: سيتم اعتماد اختبار وايت White للكشف ما إذا كان هناك عدم

التجانس بين الأخطاء أم لا، حيث نقوم بحساب إحصائية White عند مستوى معنوية 5% ودرجة

حرية  $k=5$ ، حيث تعطى بالعلاقة:  $x_{5,0.05}^2 = x_{k,0.05}^2 = 11.070$ ، ومن خلال الملحق رقم (12)

نلاحظ أن:  $nR^2 = 3.910 < x_{5,0.05}^2 = 11.070$ ، ومنه نقبل فرضية العدم ما يعني ثبات التباين.

✓ اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء: من خلال الملحق رقم (11) نلاحظ:  $DW = 1.84$ ، أما القيمة المحدولة ل  $dL$  و  $dU$  ( $n=25, k=2$ ) تساوي 1.21، 1.55 على التوالي، حيث يلاحظ من خلال الملحق رقم (13) أن قيمة  $DW$  المحسوبة تقع ضمن منطقة عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، بالتالي النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

### المطلب الثالث: قياس الأثر على معدل التضخم

يعتبر التضخم مشكلة اقتصادية حتمية لا غنى لأي اقتصاد عنه، كونه ظاهرة تشكل عبئا على الاقتصاد وعائقا أمام استحداث التنمية، فبعد تحليل أثر تخفيض قيمة العملة على معدل التضخم نظريا لا بد من معرفة أثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري عليه قياسيا.

#### 1. تحديد المتغيرات المؤثرة على معدل التضخم

يستخلص مما سبق أن معدل التضخم يتأثر بمجموعة من المتغيرات منها: الكتلة النقدية، الواردات وسعر الصرف حيث:

- يتوقع وجود علاقة طردية بين الكتلة النقدية ومعدل التضخم، حيث زيادة عرض النقود دون أن يصاحبها زيادة في الإنتاجية تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار الذي ينتج عنه زيادة أسعار السلع.
- يتوقع وجود علاقة طردية بين الواردات ومعدل التضخم، حيث ترتفع أسعار السلع بديلة الواردات نتيجة تحويل الطلب عليها بسبب تقليص نسبة الواردات التي تصبح قيمتها مرتفعة مقابل العملة المحلية.
- يتوقع وجود علاقة طردية بين سعر الصرف ومعدل التضخم، حيث كلما ارتفع سعر الصرف الإسمي (تخفيض قيمة العملة) كلما قل حجم السلع المستوردة نتيجة ارتفاع قيمتها، بالتالي يتحول الطلب نحو السلع بديلة الواردات ومنه ترتفع قيمتها بسبب زيادة الطلب عليها، ما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.

## 2. صياغة النموذج القياسي الخاص بمعدل التضخم وتقديره

1.2. صياغة النموذج القياسي: بداية نشير إلى رموز مختلف المتغيرات:

أ. المتغير التابع: يتمثل في معدل التضخم ويرمز له ب: Inf.

ب. المتغيرات المفسرة: تتمثل في: الكتلة النقدية (M2)، الواردات (IM) وسعر صرف الدينار الجزائري (\$/DZD) ويرمز له ب: Tx.

بناء على المتغيرات السابقة يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج بالدالة الموالية:

$$Inf = f(M2; IM; Tx)$$

سيتم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد في تقدير النموذج القياسي الخاص بمعدل التضخم وفق الصيغة الخطية والصيغة غير الخطية (الأسية).

🚩 النموذج الأول: النموذج الخطي وصياغته كما يلي:

$$Inf_i = \beta_0 + \beta_1 M2_i + \beta_2 IM_i + \beta_3 Tx_i + u_i$$

حيث:

(i): تعبر عن قيمة المتغير في السنة i؛

$\beta_1, \beta_2, \beta_3$ : تمثل معاملات النموذج؛

$\beta_0$ : تمثل الحد الثابت؛

$u_i$ : يعبر عن المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على معدل التضخم لكن يصعب قياسها.

🚩 النموذج الثاني: النموذج غير الخطي وصياغته كما يلي:

$$Inf_i = \beta_0 \cdot M2_i^{\beta_1} \cdot IM_i^{\beta_2} \cdot Tx_i^{\beta_3} \cdot U_i$$

إدخال اللوغاريتم الطبيعي على الطرفين يتم تحويلها إلى صيغة خطية كالتالي:

$$\ln Inf_i = \ln \beta_0 + \beta_1 \ln M2_i + \beta_2 \ln IM_i + \beta_3 \ln Tx_i + \ln U_i$$

$\ln \beta_1$ : هو الحد الثابت؛

$\beta_1, \beta_2, \beta_3$ : هي معاملات النموذج.

2.2. تقدير النموذج القياسي: بعد استعمال طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) وذلك بالاستعانة

ببرنامج (Eviews8)، وبعد ادخال البيانات فيه تظهر نتائج تقدير كل من النموذجين الخطي وغير

الخطي من خلال الملحقين رقم (14) و(15) على التوالي.

أ. نتائج تقدير النموذج الخطي: وفقا للملحق رقم (14) كانت نتائج تقدير النموذج الخطي لمعدل التضخم على النحو التالي:

$$\begin{aligned} \text{Inf}_i &= 28.050 - 0.002 M2_i + 0.509 IM_i - 0.318 Tx_i \\ t_c & (4.271) \quad (-0.899) \quad (0.931) \quad (-2.993) \\ \delta_{\beta_i} & (6.567) \quad (0.003) \quad (0.547) \quad (0.106) \\ \sum e_i^2 &= 730.163 \quad ; R^2 = 0.702 \quad ; \bar{R}^2 = 0.660 \\ F_c &= 16.530 \quad ; N = 25 \quad ; Dw = 1.226 \end{aligned}$$

ب. نتائج تقدير النموذج اللوغاريتمي: وفقا للملحق رقم (15) كانت نتائج تقدير النموذج اللوغاريتمي لمعدل التضخم على النحو التالي:

$$\begin{aligned} \text{LnInf}_i &= 10.695 - 2.867 \text{Ln}M2_i + 3.108 \text{Ln}IM_i + 1.165 \text{Ln}Tx_i \\ t_c & (7.885) \quad (-3.855) \quad (3.867) \quad (1.597) \\ \delta_{\beta_i} & (1.356) \quad (0.744) \quad (0.804) \quad (0.730) \\ \sum e_i^2 &= 9.561 \quad ; R^2 = 0.686 \quad ; \bar{R}^2 = 0.642 \\ F_c &= 15.341 \quad ; N = 25 \quad ; Dw = 2.345 \end{aligned}$$

3.2. الدراسة الاقتصادية والإحصائية والقياسية للنماذج المقدر: لدراسة مدى صلاحية النموذج القياسي المقدر والخاص بمعدل التضخم في الجزائر، لابد من إجراء مجموعة من الاختبارات لمعرفة مدى صلاحية النموذج من منظور منطق النظرية الاقتصادية ومدى صلاحيته من الناحية الإحصائية.

#### أ. النموذج الخطي

➤ الدراسة الاقتصادية للنموذج الخطي: من الملحق رقم (14) نلاحظ:

- بالنسبة لمعامل الكتلة النقدية ( $\beta_1$ )، نلاحظ أن إشارته سالبة أي علاقته بمعدل التضخم علاقة عكسية، إذ لا تتفق هذه النتيجة مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغيرت الكتلة النقدية بوحدة واحدة فإن معدل التضخم سيتغير بـ 0.002 وحدة، ومنه المعلمة ( $\beta_1$ ) ليس لها معنوية اقتصادية.

- بالنسبة لمعامل الواردات ( $\beta_2$ ) نلاحظ أن إشارته موجبة أي أن علاقته طردية مع معدل التضخم، هذه النتيجة تتفق مع التوقعات سابقة الذكر، حيث إذا تغيرت الواردات بوحدة واحدة فإن معدل التضخم سيتغير بـ 0.509 وحدة إذن المعلمة ( $\beta_2$ ) لها معنوية اقتصادية.

- بالنسبة لمعامل الصرف ( $\beta_3$ ) نلاحظ أن إشارته سالبة ما يدل على وجود علاقة عكسية بينه وبين معدل التضخم، إذ لا تتفق هذه النتيجة مع التوقعات السابقة ومنطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغير سعر صرف الدينار الجزائري بوحدة واحدة فإن معدل التضخم سيتغير بـ 0.318 وحدة، إذن المعامل ( $\beta_3$ ) ليس له معنوية اقتصادية.

➤ الدراسة الإحصائية للنموذج الخطي: سيتم اختبار النموذج المقدر باستعمال إحصائية ستودنت t واختبار المعنوية الإجمالية للنموذج باستعمال إحصائية فيشر F، ومعامل التحديد  $\bar{R}^2$ .

✓ اختبار المعنوية الكلية للنموذج: نستعمل معامل التحديد المصحح  $\bar{R}^2$  وإحصائية فيشر F في هذا الاختبار والمتحصل عليهما في الملحق رقم (14).

- معامل التحديد المصحح  $\bar{R}^2$ : إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد المصحح تقدر بـ: 0.660 وهي قريبة من الواحد حيث أن المتغيرات المفسرة تتحكم بـ 66% في التغيرات التي تحدث على معدل التضخم، أما 34% تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج تعتبر متغيرات عشوائية.

- اختبار فيشر F: حسب الملحق رقم (14) لدينا إحصائية F المحسوبة تأخذ القيمة التالية:

$F_c = 16.530$  أما الجدولة عند مستوى الخطر 5% فتأخذ القيمة التالية:

$$F_t = F_{n-k-1}^k = F_{25-3-1}^3 = F_{21}^3 = 3.07$$

بما أن  $F_{cal} < F_{tab}$  و  $Prob > 0.05$  فإننا نقبل  $H_1$  ونرفض  $H_0$  أي يوجد على الأقل متغير مستقل واحد له تأثير على المتغير التابع.

✓ اختبار معنوية المعامل: لاختبار معنوية المعامل للنموذج نستخدم إحصائية ستودنت t عند مستوى

$$معنوية 5\%, ودرجة حرية (n-k) وتساوي:  $T_{n-k}^\alpha = T_{22}^{0.05} = 2.074$$$

الجدول رقم 05: نتائج اختبار ستودنت للنموذج المقدر لمعدل التضخم

المقدرات	المعاملات	$t_{cal}$	$t_{tab}$	Prob
الثابت	$\beta_0$	4.271	2.074	0.0003
M2	$\beta_1$	-0.899	2.074	0.3788
IM	$\beta_2$	0.931	2.074	0.3622
Tx	$\beta_3$	-2.993	2.074	0.0069

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الملحق رقم (14).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ:

- بالنسبة لمعامل المتغير الثابت ( $\beta_0$ ) نلاحظ أن:  $t_{tab} < t_{cal}$  بهذا سنرفض فرضية العدم  $H_0$  أي ( $\beta_0$ ) له معنوية، حيث أن  $Prob=0.0003$  ما يدل على قبول الثابت في النموذج عند مستوى معنوية 5%.
  - بالنسبة لمعامل الكتلة النقدية ( $\beta_1$ ) نلاحظ أن:  $t_{tab} > t_{cal}$  وعليه نقبل فرضية العدم  $H_0$  أي ( $\beta_1$ ) ليس له معنوية، كما أن  $Prob=0.3788$  ومنه يمكن القول أن الكتلة النقدية ليس لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% في تفسير معدل التضخم خلال الفترة المدروسة وبالتالي ليس لها تأثير عليه.
  - بالنسبة لمعامل الواردات ( $\beta_2$ ) نلاحظ أن:  $t_{tab} > t_{cal}$  وأن عند مستوى المعنوية 5%  $Prob=0.3622$ ، ومنه نقبل فرضية العدم و نرفض  $H_1$  أي الواردات ليس لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%، أي ليس لها تأثير على معدل التضخم.
  - بالنسبة لمعامل سعر الصرف ( $\beta_3$ ) نلاحظ أن:  $t_{tab} < t_{cal}$  أي نرفض فرضية العدم  $H_0$  و  $Prob=0.0069$  أقل من 5% ومنه يمكن القول أن سعر الصرف يؤثر على معدل التضخم.
- من خلال الدراسة الاقتصادية والإحصائية للنموذج الخطي المقدر نلاحظ أن الكتلة النقدية ليس لها معنوية اقتصادية وإحصائية لذلك ستحذف من النموذج، أما الواردات لها معنوية اقتصادية وليس لها معنوية إحصائية على عكس سعر الصرف، مع وجود ارتباط قوي بين المتغيرات المفسرة كما تبينه مصفوفة الارتباط التالية:

	M2	IM	Tx
M2	1	0.98	0.63
IM	0.98	1	0.52
Tx	0.63	0.52	1

هذا يدل على وجود تعدد خطي بين المتغيرات، لذلك سنقوم بحذف الكتلة النقدية وإعادة تقدير النموذج

من جديد.

○ تقدير النموذج الخطي بعد إزالة M2: وفقا للملحق رقم (16) حصلنا على النتائج التالية:

$$\begin{aligned} \text{Inf}_i &= 33.017 + 0.022 IM_i - 0.395 Tx_i \\ t_c & (9.341) \quad (0.296) \quad (-6.151) \\ \delta_{\beta_i} & (3.534) \quad (0.076) \quad (0.064) \\ \sum e_i^2 &= 263.738 \quad ; R^2 = 0.691 \quad ; \bar{R}^2 = 0.663 \\ F_c &= 24.605 \quad ; N = 25 \quad ; Dw = 1.145 \end{aligned}$$

يلاحظ من خلال الملحق رقم (16) أن معامل الواردات له معنوية اقتصادية وليس له معنوية إحصائية حيث أن  $t_{tab} > t_{cal}$ ، بهذا سنقبل فرضية العدم وعليه يتم حذف متغير الواردات فنجد النتائج المتحصل عليها في الملحق رقم (17) كما يلي:

$$\begin{aligned} \text{Inf}_i &= 32.934 - 0.385 Tx_i \\ t_c & (9.538) \quad (-7.152) \\ \delta_{\beta_i} & (3.453) \quad (0.054) \\ \sum e_i^2 &= 761.297 \quad ; R^2 = 0.670 \quad ; \bar{R}^2 = 0.676 \\ F_c &= 51.151 \quad ; N = 25 \quad ; Dw = 1.130 \end{aligned}$$

- إن معلمة سعر الصرف ليس لها معنوية اقتصادية وهذا من خلال إشارة المعلمة المقدرة حيث ترتبط عكسيا مع معدل التضخم خلال فترة الدراسة وهذا لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، لكن لها معنوية إحصائية من خلال إحصائية ستودنت، حيث أن  $t_{tab} < t_{cal}$  عند مستوى معنوية 5% حيث:  $t_{tab} = t_{n-k}^{\alpha} = t_{24}^{0.05} = 2.064$
- كما نلاحظ من خلال إحصائية فيشر أن  $F_{tab} < F_{cal}$ ، حيث:  $F_{tab} = F_{n-k-1}^k = F_{25-1-1}^1 = F_{23}^1 = 4.28$ ، وعليه سنرفض فرضية العدم.
- إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد  $R^2$  تقدر بـ 0.676 وهي قريبة من الواحد، أي أن سعر الصرف يتحكم بـ 67.6% من التغيرات التي تطرأ على معدل التضخم، مما يدل على أن هناك ارتباط قوي بين معدل التضخم وسعر الصرف.

ب. النموذج اللوغاريتمي لمعدل التضخم

➤ الدراسة الاقتصادية: من الملحق رقم (15) نلاحظ:

- بالنسبة لمعامل الكتلة النقدية ( $\beta_1$ )، نلاحظ أن إشارته سالبة أي علاقته بمعدل التضخم علاقة عكسية، إذ لا تتفق هذه النتيجة مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغيرت الكتلة النقدية بوحدة واحدة فإن معدل التضخم سيتغير بـ 2.867 وحدة، ومنه المعلمة ( $\beta_1$ ) ليس لها معنوية اقتصادية.

- بالنسبة لمعامل الواردات ( $\beta_2$ ) نلاحظ أن إشارته موجبة أي أن علاقته طردية مع معدل التضخم، هذه النتيجة تتفق مع التوقعات سابقة الذكر، حيث إذا تغيرت الواردات بوحدة واحدة فإن معدل التضخم سيتغير بـ 3.108 وحدة إذن المعلمة ( $\beta_2$ ) لها معنوية اقتصادية.

- بالنسبة لمعامل سعر الصرف ( $\beta_3$ ) نلاحظ أن إشارته موجبة ما يدل على وجود علاقة طردية بينه وبين معدل التضخم، إذ تتفق هذه النتيجة مع التوقعات السابقة ومنطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغير سعر صرف الدينار الجزائري بوحدة واحدة فإن معدل التضخم سيتغير بـ 1.165 وحدة، إذن المعامل ( $\beta_3$ ) له معنوية اقتصادية.

➤ الدراسة الإحصائية: سيتم اختبار النموذج المقدر باستعمال إحصائية ستودنت t واختبار المعنوية

الإجمالية للنموذج باستعمال إحصائية فيشر F، ومعامل التحديد  $\bar{R}^2$

✓ اختبار المعنوية الكلية للنموذج: نستعمل معامل التحديد المصحح  $\bar{R}^2$  وإحصائية فيشر F في هذا الاختبار والمتحصل عليهما في الملحق رقم (15).

- معامل التحديد المصحح  $\bar{R}^2$ : إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد المصحح تقدر بـ: 0.642 وهي تعني أن المتغيرات المفسرة تتحكم بـ 64.2% في التغيرات التي تحدث على معدل التضخم أما 35.8% تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج تعتبر متغيرات عشوائية.

- اختبار فيشر F: يتم مقارنة القيمة المحسوبة  $F_{cal}$  والمقدرة بـ 15.341 مع القيمة الجدولية  $F_{tab}$  التي تم استخراجها من جدول فيشر عند مستوى معنوية 5% ودرجة الحرية للبسط والمقام وتساوي: 4.28، بما أن  $F_{tab} < F_{cal}$  و  $Prob > 0.05$  فإننا نقبل  $H_1$  و نرفض  $H_0$  أي يوجد على الأقل متغير مستقل واحد له تأثير على المتغير التابع.

✓ اختبار معنوية المعامل: يتم مقارنة القيمة المحسوبة  $t_{cal}$  مع القيمة المجدولة  $t_{tab}$  التي تم استخراجها من جدول ستيودنت عند مستوى معنوية 5% وتساوي: 2.074، ومن خلال الملحق رقم (15) نلاحظ:

- بالنسبة لمعامل المتغير الثابت ( $\beta_0$ ) نلاحظ أن:  $t_{tab} < t_{cal}$  بهذا نرفض فرضية العدم  $H_0$  أي ( $\beta_0$ ) له معنوية حيث أن  $Prob=0.0000$  ما يدل على القبول التام للثابت في النموذج عند مستوى معنوية 5%.

- بالنسبة لمعامل الكتلة النقدية ( $\beta_1$ ) نلاحظ أن:  $t_{tab} < t_{cal}$  وعليه نرفض فرضية العدم  $H_0$  أي ( $\beta_1$ ) له معنوية، كما أن  $Prob=0.0009$  ومنه يمكن القول أن الكتلة النقدية لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% في تفسير معدل التضخم خلال الفترة المدروسة وبالتالي لها تأثير عليه.

- بالنسبة لمعامل الواردات ( $\beta_2$ ) نلاحظ أن:  $t_{tab} < t_{cal}$  وأن عند مستوى المعنوية 5%  $Prob=0.0009$ ، ومنه نرفض فرضية العدم و نقبل  $H_1$  أي الواردات لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%، أي أن لها تأثير على معدل التضخم.

- بالنسبة لمعامل سعر الصرف ( $\beta_3$ ) نلاحظ أن:  $t_{tab} > t_{cal}$  أي نقبل فرضية العدم  $H_0$  و  $Prob=0.125$  أكبر من 5% ومنه يمكن القول أن سعر الصرف لا يؤثر على معدل التضخم.

من خلال الدراسة الاقتصادية والإحصائية للنموذج الخطي المقدر نلاحظ أن الواردات لها معنوية اقتصادية وإحصائية، أما الكتلة النقدية ليس لها معنوية اقتصادية ولها معنوية إحصائية على عكس سعر الصرف، مع وجود ارتباط قوي بين المتغيرات المفسرة كما تبينه مصفوفة الارتباط التالية:

	LnM2	LnIM	LnTx
LnM2	1	0.91	0.80
LnIM	0.91	1	0.52
LnTx	0.80	0.52	1

هذا يدل على وجود تعدد خطي بين كل من الواردات والكتلة النقدية وبين هذه الأخيرة وسعر الصرف، لذلك سنقوم بحذف كل من الكتلة النقدية والواردات وإعادة تقدير النموذج من جديد.

- تقدير النموذج غير الخطي بعد حذف LnM2 و LnIM: من خلال الملحق رقم (18) حصلنا على النتائج التالية:

$$\begin{aligned} \text{LnInf}_i &= 7.086 - 1.344 \text{ LnTx}_i \\ t_c & (5.792) \quad (-4.426) \\ \delta\beta_i & (1.223) \quad (0.303) \\ \sum e_i^2 &= 16.481 \quad ; R^2 = 0.460 \quad ; \bar{R}^2 = 0.436 \\ F_c &= 19.558 \quad ; N = 25 \quad ; Dw = 1.312 \end{aligned}$$

- إن معلمة سعر الصرف لها معنوية اقتصادية وهذا من خلال إشارة المعلمة المقدرة حيث ترتبط عكسيا مع معدل التضخم خلال فترة الدراسة وهذا لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، كما لها معنوية إحصائية من خلال إحصائية ستودنت، حيث أن  $t_{tab} < t_{cal}$  عند مستوى معنوية 5% حيث:
- $$t_{tab} = t_{n-k}^{\alpha} = t_{24}^{0.05} = 2.074$$
- إذن سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.
- كما نلاحظ من خلال إحصائية فيشر أن  $F_{tab} < F_{cal}$ ، حيث:
- $$F_{tab} = F_{n-k-1}^k = F_{25-1-1}^1 = F_{23}^1 = 4.28$$
- وعليه سنرفض فرضية العدم.
- إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد  $R^2$  تقدر بـ 0.460 أي أن سعر الصرف يتحكم بـ 46% من التغيرات التي تطرأ على معدل التضخم، مما يدل على أن هناك ارتباط ضعيف بين معدل التضخم وسعر الصرف.
- يلاحظ أن معامل التحديد المصحح في النموذج الخطي يقدر بـ: 67.6% أكبر من معامل التحديد المصحح في النموذج اللوغاريتمي المقدر بـ: 43.6%، وعليه النموذج الذي سيأخذ بعين الاعتبار في باقي الدراسة هو النموذج الخطي.

### ➤ اختبار النموذج من الناحية القياسية

بعد التأكد من صلاحية النموذج من الناحيتين الاقتصادية والاحصائية، سنقوم باختباره من الناحية القياسية لمعرفة مدى تطابقه مع الفرضيات الخاصة به.

✓ اختبار عدم تجانس التباين: نقوم بحساب إحصائية White عند مستوى معنوية 5% ودرجة حرية

$k=2$ ، حيث تعطى بالعلاقة:  $x_{k,0.05}^2 = x_{5,0.05}^2 = 5.991$ ، ومن خلال الملحق رقم (19) نلاحظ

أن:  $nR^2 = 7.524 > x_{5,0.05}^2$ ، ومنه نرفض فرضية العدم ما يعني وجود عدم تجانس

التباين.

✓ اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء: من خلال الملحق رقم (17) نلاحظ:  $DW = 1.13$ ، أما القيمة

المجدولة ل  $dU$  و  $dL$  ( $n=25, k=1$ ) تساوي 1.29، 1.45 على التوالي، حيث يلاحظ من خلال

الملحق رقم (20) أن قيمة  $DW$  المحسوبة تقع ضمن منطقة وجود ارتباط ذاتي موجب بين الأخطاء،

بالتالي النموذج يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

### المطلب الرابع: قياس الأثر على رصيد ميزان المدفوعات

حسب النظرية الاقتصادية يتأثر رصيد ميزان المدفوعات بكل من الصادرات والواردات شرط أن تكونا مرتبتين مع سعر الصرف، هذا ما نص عليه شرط مارشال-ليرنر وما نادى به الهيئات الدولية.

#### 1. قياس الأثر على الصادرات

تعد الصادرات عنصرا هاما لما تقدمه من فوائد في حقل التجارة الدولية، وبعد تحليل أثر تخفيض قيمة العملة على الصادرات نظريا لا بد من معرفة أثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري عليها قياسيا.

#### 1.1 تحديد المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على الصادرات

يستخلص مما سبق أن الصادرات تتأثر بسعر الصرف حيث:

- يتوقع وجود علاقة طردية بين سعر الصرف والصادرات، حيث كلما ارتفع سعر الصرف الإسمي

(تخفيض قيمة العملة مقابل العملات الأخرى) كلما زادت حصيلة الصادرات نتيجة زيادة الطلب

الخارجي عليها بسبب انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية.

- يتوقع وجود علاقة طردية بين سعر البترول والصادرات في الدول النفطية، حيث كلما ارتفعت أسعار البترول زادت عوائد المحروقات ومنه تزيد القدرة على تمويل المشاريع الإنتاجية مما يحفز الصادرات.

## 2.1. صياغة النموذج القياسي الخاص بالصادرات وتقديره

أ. صياغة النموذج القياسي: بداية نشير إلى رموز مختلف المتغيرات:

➤ المتغير التابع: يتمثل في الصادرات ويرمز لها ب: EX.

➤ المتغيرات المفسرة: تتمثل في: سعر برميل البترول بالدولار (PP) وسعر صرف الدينار الجزائري

(\$/DZD) ويرمز له ب: Tx.

لتكن دالة الصادرات كما يلي:

$$EX = f(PP; Tx)$$

يمكن تمثيل النموذج القياسي للصادرات وفق الصيغة غير الخطية التي تكون معادلتها من الشكل:

$$EX_i = \beta_0 \cdot PP_i^{\beta_1} \cdot Tx_i^{\beta_2} \cdot U_i$$

بعد إدخال اللوغاريتم<sup>1</sup> الطبيعي تصبح المعادلة:

$$\ln EX_i = \ln \beta_0 + \beta_1 \ln PP_i + \beta_2 \ln Tx_i + \ln U_i$$

$\beta_0$ : هو الحد الثابت؛

$\beta_1, \beta_2$ : هي معاملات النموذج.

ب. تقدير النموذج القياسي: بعد الاستعانة ببرنامج (Eviews8)، وبعد ادخال البيانات فيه تظهر

نتائج تقدير النموذج من خلال الملحق رقم (21) والتي تظهر كما يلي:

$\ln EX_i = -1.234 + 0.957 \ln PP_i + 0.267 \ln Tx_i$
$t_c \quad (-6.045) \quad (22.033) \quad (4.777)$
$\delta_{\beta_i} \quad (0.204) \quad (0.043) \quad (0.056)$
$\sum e_i^2 = 0.414 \quad ; R^2 = 0.972 \quad ; \bar{R}^2 = 0.970$
$F_c = 391.997 \quad ; N = 25 \quad ; Dw = 0.451$

<sup>1</sup> تم استخدام لوغاريتم المتغيرات في النموذج لأنها تعبر عن المرونات.

ت. الدراسة الاقتصادية والإحصائية والقياسية للنموذج المقدر: لدراسة مدى صلاحية النموذج القياسي المقدر والخاص بالصادرات في الجزائر، لا بد من إجراء مجموعة من الاختبارات لمعرفة مدى صلاحية النموذج من منظور منطق النظرية الاقتصادية ومدى صلاحيته من الناحية الإحصائية.

➤ الدراسة الاقتصادية: من الملحق رقم (21) نلاحظ ما يلي:

- بالنسبة لمعامل سعر البترول ( $\beta_1$ )، نلاحظ أن إشارته موجبة أي علاقة سعر البترول بالصادرات علاقة طردية والتي تتفق مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغير سعر البترول بوحدة واحدة فإن الصادرات ستتغير بـ 0.957 وحدة، ومنه المعلمة ( $\beta_1$ ) لها معنوية اقتصادية.
- بالنسبة لمعامل سعر الصرف ( $\beta_2$ ) نلاحظ أن إشارته موجبة ما يدل على وجود علاقة طردية بينه وبين الصادرات، إذ تتفق هذه النتيجة مع التوقعات السابقة ومنطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغير سعر صرف الدينار الجزائري بوحدة واحدة فإن الصادرات ستتغير بـ 0.267 وحدة، إذن المعامل ( $\beta_2$ ) له معنوية اقتصادية.

➤ الدراسة الإحصائية: سيتم اختبار النموذج المقدر باستعمال إحصائية ستودنت t واختبار المعنوية الإجمالية للنموذج باستعمال إحصائية فيشر F، ومعامل التحديد  $\bar{R}^2$ .

✓ اختبار المعنوية الكلية للنموذج: نستعمل معامل التحديد المصحح  $\bar{R}^2$  وإحصائية فيشر F في هذا الاختبار والمتحصل عليهما في الملحق رقم (21).

- معامل التحديد المصحح  $\bar{R}^2$ : إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد المصحح تقدر بـ: 0.970 وهي قريبة من الواحد حيث أن المتغيرات المفسرة تتحكم بـ 97% في التغيرات التي تحدث على الصادرات، أما 3% تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج تعتبر متغيرات عشوائية.

- اختبار فيشر F: نستعمل هذا الاختبار لاختبار المعنوية الإجمالية للنموذج، حسب الملحق رقم (21) لدينا إحصائية F المحسوبة تأخذ القيمة التالية:  $F_c = 391.997$  أما الجدولة عند مستوى الخطر 5% فتأخذ القيمة التالية:

$$F_{tab} = F_{n-k-1}^k = F_{25-2-1}^2 = F_{22}^2 = 3.44$$

بما أن  $F_{tab} < F_{cal}$  و  $0.05 > Prob$  فإننا نقبل  $H_1$  ونرفض  $H_0$  أي يوجد على الأقل متغير مستقل واحد له تأثير على المتغير التابع.

✓ اختبار معنوية المعالم: لاختبار معنوية المعالم للنموذج نستخدم إحصائية ستودنت  $t$  عند مستوى

$$t_{n-k}^{\alpha} = t_{23}^{0.05} = 2.068 \text{ ودرجة حرية } (n-k) \text{ وتساوي:}$$

الجدول رقم 06: نتائج اختبار ستودنت للنموذج المقدر للصادرات

المقدرات	المعاملات	$t_{cal}$	$t_{tab}$	Prob
الثابت	$\beta_0$	-6.045	2.068	0.0000
PP	$\beta_1$	22.033	2.068	0.0000
Tx	$\beta_2$	4.777	2.068	0.0001

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الملحق رقم (21).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ:

- بالنسبة لمعامل المتغير الثابت ( $\beta_0$ ) نلاحظ أن:  $t_{tab} < t_{cal}$  بهذا سنرفض فرضية العدم  $H_0$  أي ( $\beta_0$ ) له معنوية حيث أن  $Prob=0.0000$  أكبر من 5%.
- بالنسبة لمعامل سعر البترول ( $\beta_1$ ) نلاحظ أن:  $t_{tab} < t_{cal}$  وعليه نرفض فرضية العدم  $H_0$  أي ( $\beta_1$ ) له معنوية، كما أن  $Prob=0.0000$  ومنه يمكن القول أن سعر البترول له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% في تفسير الصادرات خلال الفترة المدروسة وبالتالي له تأثير عليها.
- بالنسبة لمعامل سعر الصرف ( $\beta_2$ ) نلاحظ أن:  $t_{tab} < t_{cal}$ ، ومنه نرفض فرضية العدم  $H_0$  أي ( $\beta_2$ ) لها معنوية كما أن  $Prob=0.0001$  أقل من 5% من هنا يمكن القول أن سعر الصرف له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 وبالتالي له تأثير على الصادرات.

من خلال الدراسة الاقتصادية والإحصائية للنموذج اللوغاريتمي المقدر نلاحظ أن كل المتغيرات لها معنوية

اقتصادية وإحصائية، ومنه نقبل النموذج ككل.

#### ➤ اختبار النموذج من الناحية القياسية

بعد التأكد من صلاحية النموذج من الناحيتين الاقتصادية والإحصائية، سنقوم باختباره من الناحية القياسية

لمعرفة مدى تطابقه مع الفرضيات الخاصة به.

✓ اختبار عدم تجانس التباين: نقوم بحساب إحصائية White عند مستوى معنوية 5% ودرجة حرية

$k=5$ ، حيث تعطى بالعلاقة:  $x_{k,0.05}^5 = x_{5,0.05}^5 = 11.070$ ، ومن خلال الملحق رقم (22) نلاحظ

أن:  $nR^2 = 7.750 < x_{5,0.05}^2 = 7.750$  ومنه نرفض فرضية العدم ما يعني تجانس التباين.

✓ اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء: من خلال الملحق رقم (21) نلاحظ:  $DW = 0.451$ ، أما القيمة المحدولة ل  $dL$  و  $dU$  ( $n=25, k=2$ ) تساوي 1.21، 1.55 على التوالي، حيث يلاحظ من خلال الملحق رقم (23) أن قيمة  $DW$  المحسوبة تقع ضمن منطقة وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، بالتالي النموذج يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

## 2. قياس الأثر على الواردات

تعد الجزائر من أكبر الدول المستوردة للسلع الأجنبية مما يستدعيها طلب المزيد من النقد الأجنبي، فبعد تحليل أثر تخفيض قيمة العملة على الواردات نظريا لا بد من معرفة أثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري عليها قياسيا.

### 1.2. تحديد المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على الواردات

- يستخلص مما سبق أن الواردات تتأثر بالدخل المحلي (الناتج المحلي الإجمالي) وسعر الصرف حيث:
- يتوقع وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي والواردات، حيث كلما ارتفع الدخل زاد الطلب على السلع الأجنبية.
  - يتوقع وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف والواردات، حيث كلما ارتفع سعر الصرف الإسمي (تخفيض قيمة العملة مقابل العملات الأخرى) كلما انخفض الطلب على السلع الأجنبية نتيجة ارتفاع أسعارها.

### 2.2. صياغة النموذج القياسي الخاص بالواردات وتقديره

أ. صياغة النموذج القياسي: بداية نشير إلى رموز مختلف المتغيرات:

➤ المتغير التابع: يتمثل في الواردات ويرمز لها ب:  $IM$ .

➤ المتغيرات المفسرة: تتمثل في: الناتج المحلي الإجمالي ( $PIB$ ) وسعر صرف الدينار الجزائري ( $\$/DZD$ )

ويرمز له ب:  $Tx$ .

لتكن دالة الواردات كما يلي:

$$IM = f(PIB; Tx)$$

يمكن تمثيل النموذج القياسي للواردات وفق الصيغة غير الخطية التي تكون معادلتها من الشكل:

$$IM_i = \beta_0 \cdot PIB_i^{\beta_1} \cdot Tx_i^{\beta_2} \cdot U_i$$

بعد إدخال اللوغاريتم<sup>1</sup> الطبيعي تصبح المعادلة:

$$\ln IM_i = \ln \beta_0 + \beta_1 \ln PIB_i + \beta_2 \ln Tx_i + \ln U_i$$

$\beta_0$ : هو الحد الثابت؛

$\beta_1, \beta_2$ : هي معاملات النموذج.

ب. تقدير النموذج القياسي: بعد الاستعانة ببرنامج (Eviews8)، وبعد ادخال البيانات فيه تظهر نتائج

تقدير النموذج من خلال الملحق رقم (24) والتي تظهر كما يلي:

$\ln IM_i = -2.639 + 0.163 \ln PIB_i + 0.089 \ln Tx_i$
$t_c$ (-11.079) (21.780) (1.575)
$\delta \beta_i$ (0.238) (0.053) (0.056)
$\sum e_i^2 = 0.422$ ; $R^2 = 0.967$ ; $\bar{R}^2 = 0.964$
$F_c = 327.811$ ; $N = 25$ ; $Dw = 1.052$

ت. الدراسة الاقتصادية والإحصائية والقياسية للنموذج المقدر: لدراسة مدى صلاحية النموذج

القياسي المقدر والخاص بالواردات في الجزائر، لابد من إجراء مجموعة من الاختبارات لمعرفة مدى

صلاحية النموذج من منظور منطق النظرية الاقتصادية ومدى صلاحيته من الناحية الإحصائية.

➤ الدراسة الاقتصادية: من الملحق رقم (24) نلاحظ ما يلي:

- بالنسبة لمعامل الناتج المحلي الإجمالي ( $\beta_1$ )، نلاحظ أن إشارته موجبة أي علاقته بالواردات علاقة

طرديّة والتي تتفق مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغير الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة

فإن الواردات ستتغير بـ 0.163 وحدة، ومنه المعلمة ( $\beta_1$ ) لها معنوية اقتصادية.

- بالنسبة لمعامل سعر الصرف ( $\beta_2$ ) نلاحظ أن إشارته موجبة ما يدل على وجود علاقة طردية بينه

وبين الواردات، إذ لا تتفق هذه النتيجة مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغير سعر صرف

الدينار الجزائري بوحدة واحدة فإن الواردات ستتغير بـ 0.089 وحدة، إذن المعامل ( $\beta_2$ ) ليس له

معنوية اقتصادية.

➤ الدراسة الإحصائية: سيتم اختبار النموذج المقدر باستعمال إحصائية ستودنت t واختبار المعنوية

الإجمالية للنموذج باستعمال إحصائية فيشر F، ومعامل التحديد  $\bar{R}^2$ .

<sup>1</sup> تم استخدام لوغاريتم المتغيرات في النموذج لأنها تعبر عن المرونات.

✓ اختبار المعنوية الكلية للنموذج: نستعمل معامل التحديد المصحح  $\bar{R}^2$  وإحصائية فيشر F في هذا الاختبار والمتحصل عليهما في الملحق رقم (24).

- معامل التحديد المصحح  $\bar{R}^2$ : إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد المصحح تقدر بـ: 0.964 وهي قريبة من الواحد حيث أن المتغيرات المفسرة تتحكم بـ 96.4% في التغيرات التي تحدث على الصادرات، أما 3.60% تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج تعتبر متغيرات عشوائية.

- اختبار فيشر F: نستعمل هذا الاختبار لاختبار المعنوية الإجمالية للنموذج، حسب الملحق رقم (24) لدينا إحصائية F المحسوبة تأخذ القيمة التالية:  $F_c = 327.811$  أما الجدولة عند مستوى الخطر 5% فتأخذ القيمة التالية:

$$F_t = F_{n-k-1}^k = F_{25-2-1}^2 = F_{22}^2 = 3.44$$

بما أن  $0.05 > \text{Prob}$  و  $F_{\text{tab}} < F_{\text{cal}}$  فإننا نقبل  $H_1$  ونرفض  $H_0$  أي يوجد على الأقل متغير مستقل واحد له تأثير على المتغير التابع.

✓ اختبار معنوية المعامل: لاختبار معنوية المعامل للنموذج نستخدم إحصائية ستودنت t عند مستوى

$$\text{معنوية } 5\%, \text{ ودرجة حرية } (n-k) \text{ وتساوي: } t_{n-k}^{\alpha} = t_{23}^{0.05} = 2.068$$

الجدول رقم 07: نتائج اختبار ستودنت للنموذج المقدر للواردات

المقدرات	المعاملات	$t_{\text{cal}}$	$t_{\text{tab}}$	Prob
الثابت	$\beta_0$	-11.079	2.068	0.0000
PIB	$\beta_1$	21.780	2.068	0.0000
Tx	$\beta_2$	1.575	2.068	0.1294

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الملحق رقم (24).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ:

- بالنسبة لمعامل المتغير الثابت ( $\beta_0$ ) نلاحظ أن:  $t_{\text{tab}} < t_{\text{cal}}$  بهذا سنرفض فرضية العدم  $H_0$  أي ( $\beta_0$ ) له معنوية حيث أن  $\text{Prob} = 0.0000$  أكبر من 5%.

- بالنسبة لمعامل الناتج المحلي الإجمالي ( $\beta_1$ ) نلاحظ أن:  $t_{\text{tab}} < t_{\text{cal}}$  وعليه نرفض فرضية العدم  $H_0$  أي ( $\beta_1$ ) له معنوية، كما أن  $\text{Prob} = 0.0000$  ومنه يمكن القول أن الناتج المحلي الإجمالي له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% في تفسير الواردات خلال الفترة المدروسة وبالتالي له تأثير عليها.

- بالنسبة لمعامل سعر الصرف ( $\beta_2$ ) نلاحظ أن:  $t_{cal} > t_{tab}$ ، و منه نقبل فرضية العدم  $H_0$  أي ( $\beta_2$ ) ليس لها معنوية كما أن  $Prob=0.1294$  أقل من 5% من هنا يمكن القول أن سعر الصرف ليس له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بالتالي ليس له تأثير على الواردات.
- من خلال الدراسة الاقتصادية والإحصائية للنموذج اللوغاريتمي المقدر نلاحظ أن متغيرة سعر الصرف ليس لها معنوية اقتصادية وإحصائية، ومنه تحذف من النموذج ويعاد تقديره من جديد ليعطي النتائج حسب الملحق رقم (25) كما يلي:

$$\begin{aligned} \text{LnIM}_i &= -2.460 + 1.203 \text{ LnPIB}_i \\ t_c & \quad (-11.390) \quad (24.770) \\ \delta_{\beta_i} & \quad (0.216) \quad (0.048) \\ \sum e_i^2 &= 0.469 \quad ; R^2 = 0.964 \quad ; \bar{R}^2 = 0.962 \\ F_c &= 613.590 \quad ; N = 25 \quad ; Dw = 1.055 \end{aligned}$$

- إن معلمة الناتج المحلي الإجمالي لها معنوية اقتصادية وهذا من خلال إشارة المعلمة المقدرة حيث ترتبط طرديا مع الواردات خلال فترة الدراسة وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، كما لها معنوية إحصائية من خلال إحصائية ستودنت، حيث أن  $t_{tab} < t_{cal}$  عند مستوى معنوية 5% حيث:
- $$t_{tab} = t_{n-k}^{\alpha} = t_{24}^{0.05} = 2.074$$
- إذن سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.
- كما نلاحظ من خلال إحصائية فيشر أن  $F_{tab} < F_{cal}$ ، حيث:
- $$F_{tab} = F_{n-k-1}^k = F_{25-1-1}^1 = F_{23}^1 = 4.28$$
- وعلية سنرفض فرضية العدم.
- إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد  $R^2$  تقدر بـ 0.964 أي أن الناتج المحلي الإجمالي يتحكم بـ 96.4% من التغيرات التي تطرأ على الواردات، مما يدل على أن هناك ارتباط قوي بينهما.

#### ➤ اختبار النموذج من الناحية القياسية

بعد التأكد من صلاحية النموذج من الناحيتين الاقتصادية والإحصائية، سنقوم باختباره من الناحية القياسية لمعرفة مدى تطابقه مع الفرضيات الخاصة به.

- ✓ اختبار عدم تجانس التباين: نقوم بحساب إحصائية White عند مستوى معنوية 5% ودرجة حرية  $k=2$ ، حيث تعطى بالعلاقة:  $x_{k,0.05}^2 = x_{5,0.05}^2 = 5.991$ ، ومن خلال الملحق رقم (26) نلاحظ أن:  $nR^2 = 0.963 < x_{5,0.05}^2$ ، ومنه نرفض فرضية العدم ما يعني تجانس التباين.

✓ اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء: من خلال الملحق رقم (25) نلاحظ:  $DW = 0.451$ ، أما القيمة المحدولة ل  $dL$  و  $dU$  (n=25, k=1) تساوي 1.29، 1.45 على التوالي، حيث يلاحظ من خلال الملحق رقم (27) أن قيمة  $DW$  المحسوبة تقع ضمن منطقة وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، بالتالي النموذج يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

## خلاصة الفصل

في هذا الفصل تم تحليل تخفيض قيمة الدينار الجزائري على كل من النمو الاقتصادي الممثل بالنتائج المحلي الاجمالي، معدل البطالة، معدل التضخم ورصيد ميزان المدفوعات والتي تعد مؤشرات توازن الاقتصاد الجزائري، حيث تم استعراض مراحل تسعير الدينار الجزائري مع ذكر أسباب وأهداف تخفيض قيمته المنتهجة من طرف السلطات النقدية في إطار تبني برامج الإصلاح الاقتصادي، تلاها الحديث عن تطور كل مؤشر على حدا وواقعه في الجزائر هذا في المبحث الأول، ثم استهللنا المبحث الثاني بتقديم دراسة قياسية لأثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على هذه المؤشرات الكلية، وذلك بعد تحديد المتغيرات التي تؤثر في كل مؤشر اقتصادي والتي تم جمعها من مصادر مختلفة من بينها سعر الصرف، بعد ذلك تم بناء النماذج القياسية بصيغتين الخطية وغير الخطية وتم المفاضلة بينهما للتعرف على طبيعة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة له، إذ تم معالجة هذه النماذج بالاستعانة بمعايير اقتصادية وإحصائية وانتقاء أفضل نموذج الذي يعبر عن أكثر متغير يؤثر في الدراسة، وفي ختام هذا الفصل يمكن أن نخلص إلى النتائج التالية:

- إن النمو الاقتصادي في الجزائر يتأثر بتطور أسعار البترول بنسبة 97% وهذه النتيجة تنسجم مع الواقع الاقتصادي للجزائر نظرا لطبيعته الريعية؛
- إن معدل البطالة في الجزائر ذو علاقة غير خطية بكل من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم، حيث يؤثران عليه بنسبة 74% و7% على التوالي؛
- بالنسبة لدالة التضخم تميزت بالمرونة بالنسبة لسعر الصرف الإسمي، حيث قدرت ب: 1.344 ونشير إلى أن سياسة تخفيض قيمة العملة يكون لها أثر سلبي على معدل التضخم وهي لا تتوافق مع النظرية الاقتصادية؛
- بالنسبة لدالة الصادرات تميزت بعدم المرونة بالنسبة لسعر الصرف الإسمي، قدرت ب: 0.267 ما يدل على أن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى زيادة الصادرات بنسبة تقل عن الواحد؛
- بالنسبة لدالة الواردات تميزت بعدم المرونة بالنسبة لسعر الصرف الإسمي، حيث ليس لها معنوية اقتصادية أو إحصائية، ما يدل على عدم تأثيره عليها.

الخاتمة العامة

نظرا للدور الذي يلعبه سعر الصرف في التأثير على مختلف نواحي البنية الاقتصادية يعد المرآة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي، فالجزائر كغيرها من الدول النامية تبنت خطوات تدريجية تتجلى في إصلاح نظام سعر صرف عملتها بعدما كانت تعاني من اختلالات هيكلية تحت وصاية صندوق النقد الدولي في بداية التسعينات، خاصة بعد أزمة البترول سنة 1986 التي كانت بداية تبنيها لسياسة التخفيض المحسومة التي كان آخرها الدخول في تطبيق نظام التعويم المدار بداية من 1996، أين استطاعت السلطة النقدية أن تقرب سعر صرف الدينار من قيمته الحقيقية وتعزز من ثقة المتعاملين المحليين والأجانب اتجاه العملة الوطنية، حيث أثبتت النظريات الاقتصادية أن تطبيق سياسة تخفيض قيمة العملة من شأنها إعادة التوازن إلى الاقتصاد في حالة اختلاله، وبناء على الأهداف المتوخاة من هذه الدراسة والإشكالية التي تم صياغتها وبالاعتماد على الفرضيات الموضوعية لها، تم تناول الموضوع من خلال إدراج عدة عناصر فرعية طبقا لما نراه ملم أو يشمل الخطوط العريضة للظاهرة المدروسة وعلاقتها بالمؤشرات الكلية للتوازن الاقتصادي المتمثلة في: النمو الاقتصادي، معدل البطالة، معدل التضخم ورسيد ميزان المدفوعات الذي كان ضمن جملة الأسباب التي دفعت وعجلت بفكرة التخفيض.

### نتائج البحث:

بعد قياس وتحليل الأثر الذي أحدثه التخفيض من قيمة الدينار على هذه المؤشرات بتطبيق نموذج الانحدار المتعدد، حيث تم تكوين معادلة لكل مؤشر على حدا والتي تضم مجموعة من المتغيرات المؤثرة فيه حسب ما جاءت به النظريات الاقتصادية بالإضافة إلى سعر الصرف باعتباره محور الدراسة، تم الخروج بجملة من النتائج مع التذكير بمبدئ تحقق الفرضيات الموضوعية في مقدمة الدراسة وفق النقاط الموالية:

- إن سعر الصرف هو المرآة التي ينعكس عليها مركز الدولة مع العالم الخارجي، إذ يعتبر قوة الاقتصاد من خلال إعطاء تنافسية للدولة عالميا عن طريق اتباع سياسة التخفيض التي يعد توفر شروطها أهم مرحلة لإعادة التوازنات الاقتصادية والمالية، وذلك بتخفيض حصيللة الواردات التي تصبح أسعارها أعلى مقومة بالعملة الأجنبية ورفع حصيللة الصادرات التي تصبح أسعارها منخفضة في السوق الدولي مقارنة مع منافسيها من السلع الأجنبية، بالتالي يزول العجز في ميزان المدفوعات في المدى الطويل والذي يعتبر أهم هدف لبرامج التصحيح الهيكلي جراء الفائض المحقق في الميزان التجاري الذي يشكل رصيده أعلى نسبة من رصيد ميزان المدفوعات، هذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى؛

- يرتبط تخفيض قيمة العملة بعلاقة إيجابية مع معدلي النمو الاقتصادي والبطالة ورصيد ميزان المدفوعات وعلاقة سلبية مع معدل التضخم، حيث أن اتباع هذه السياسة سيدفع الدول الأجنبية إلى زيادة طلبها على سلع الدولة صاحبة التخفيض نتيجة انخفاض قيمتها مقابل النقد الأجنبي من جهة، ومن جهة أخرى سينخفض الطلب المحلي على السلع المستوردة بسبب ارتفاع قيمة النقد الأجنبي مقابل العملة المحلية، ما يدفع الدولة إلى انتهاج سياسة إحلال الواردات بزيادة إنتاجها، الأمر الذي يستدعي خلق مناصب شغل جديدة لمخازة وإشباع الطلب المحلي من السلع، هذا ما يساعد على امتصاص البطالة ومنه تدنئة معدلها، لكن هذا سيؤدي إلى زيادة أسعار هذه السلع ومنه يتفاقم معدل التضخم، كما تزيد حصيلة الصادرات وتقل الواردات مما يرفع من قيمة الناتج المحلي الإجمالي الذي يترجم ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، كذلك تحقيق فائض في الميزان التجاري الذي ينعكس على رصيد ميزان المدفوعات بالتحسن كونه يمثل أعلى نسبة منه، ولا يتحقق هذا إلا إذا كانت الدولة صاحبة التخفيض تتمتع بمرونة في جهازها الإنتاجي، هذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية؛
- سياسة تخفيض قيمة العملة غير ملائمة لكل اقتصاديات العالم وفرضها من طرف صندوق النقد الدولي كان من أجل مساعدة الدول التي تعاني من اختلالات في توازناها الداخلية والخارجية، إلا أنها يعاب عليها أنها سياسة تؤدي إلى زيادة التضخم الذي يتعارض والسياسة الحكومية المتعلقة بتخفيض هذه الظاهرة؛
- أوضحت نتائج الاختبار القياسي أن هناك علاقة طردية قوية بين أسعار البترول والناتج المحلي الإجمالي الذي يرتبط به بنسبة 97%، حيث كلما ارتفعت أسعار المحروقات ب 1% يزيد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.78%؛
- أثبتت الدراسة القياسية عدم وجود علاقة ارتباط بين الناتج المحلي الإجمالي وسعر صرف الدينار الجزائري، والسبب الرئيسي يتمثل في ضعف أداء الجهاز الإنتاجي باعتباره مصدر للتأثير على قوى سوق الصرف الأجنبي حيث تسبب في انخفاض الطلب على الدينار الجزائري مقارنة مع العرض؛
- تحسن معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر منذ سنة 2000 راجع إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية وحجم احتياطي الصرف الأجنبي اللذان ساهما في نجاح المخطط الخماسين (2000-2004 و2005-2009) للإنعاش الاقتصادي ودعم النمو وليس إلى تخفيض قيمة العملة، حيث أن مصير النمو الاقتصادي في الجزائر مازال مرهون بالإيرادات النفطية؛

- أثبتت الدراسة القياسية أن معدل البطالة يرتبط بعلاقة غير خطية ويتأثر بكل من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم خلال فترة الدراسة، حيث كانت مرونتهما أقل من الواحد بـ 0.74 و 0.07 على الترتيب؛
- إن الناتج المحلي الإجمالي يساهم بنسبة كبيرة في تخفيض معدل البطالة، حيث عرفت الجزائر ارتفاعا في الناتج المحلي الإجمالي خاصة بعد سنة 2000 ما رافقه ارتفاع في معدل النمو الاقتصادي، مما أدى إلى تقلص معدل البطالة بنسبة ملحوظة حوالي 9%؛
- بلغ معدل البطالة ذروته سنة 2000 بحوالي 29% وهذا ناجم عن انخفاض أسعار البترول عام 1986 ونتيجة لتطبيق برامج الاستقرار والتعديل الهيكلي في التسعينات المفروضة من قبل مؤسسات بروتن وودز المتمثلة في البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، الذي فرض عليها سياسة تقشفية تمثلت في الحد من الاستثمار وغلق بعض المؤسسات وخصوصت الأخرى منها مما زاد من تسريح العمال سنة 1999، لكن تراجع معدل البطالة ابتداء من سنة 2001 إلى 2014 بسبب ارتفاع عائدات صادرات المحروقات نتيجة ارتفاع أسعار البترول في السوق العالمية؛
- أثبتت الدراسة القياسية وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف ومعدل التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة، بمعنى إذا كان هناك زيادة في سعر الصرف الإسمي بـ 1% فإن معدل التضخم سينخفض بـ 1.34%، فالجزائر رغم استمرارها في التخفيض التدريجي من قيمة الدينار إلا أنها استطاعت التحكم في معدل التضخم؛
- يتأثر معدل التضخم بتخفيض قيمة العملة في الجزائر وهذا ما تم التوصل إليه وما تم إثباته في النموذج القياسي؛
- بالرغم من أن كل من الواردات والكتلة النقدية تؤثران وبالعلاقة طردية على معدل التضخم من الناحية الاقتصادية، إلا أن النموذج القياسي أثبت عدم معنويتهما من الناحية الإحصائية في الواقع الاقتصادي الجزائري؛
- تم دراسة أثر تخفيض قيمة العملة على ميزان المدفوعات حسب ما يلي:  
✓ أثر تخفيض قيمة العملة على دالة الصادرات:
- أوضحت نتائج الاختبار القياسي أن الصادرات الجزائرية على علاقة طردية بكل من سعر البترول وسعر الصرف خلال فترة الدراسة من الناحيتين الاقتصادية والإحصائية؛

- مرونة أسعار المحروقات تقل عن الواحد الصحيح أي غير مرنة، حيث أن ارتفاع سعر البترول بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة الصادرات بنسبة 0.95% ومنه تأثيرها واضح جدا؛
- مرونة سعر الصرف قريبة من الصفر أي أنها عديمة المرونة، حيث أنه كلما ارتفع سعر الصرف بنسبة 1% كلما زادت الصادرات بنسبة 0.26%؛  
✓ أثر تخفيض قيمة العملة على دالة الواردات:
- من النموذج القياسي النهائي يتضح أن الناتج المحلي الإجمالي على علاقة طردية مع الواردات وذو دلالة إحصائية؛
- أثبتت الدراسة القياسية مرونة الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للواردات في الجزائر وهي أكبر من الواحد، حيث أنه كلما زاد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1% كلما زادت الواردات بنسبة 1.2% في الجزائر؛
- إن سعر الصرف لا يؤثر على الواردات الجزائرية كما نص عليه شرط مارشال-ليرنر اقتصاديا وليس له معنوية إحصائية؛
- تخفيض قيمة الدينار لم يؤثر على كل من الصادرات والواردات الجزائرية لعدم مرونة كل منهما بالنسبة لسعر صرف الدينار الجزائري؛
- تحسن وضعية رصيد ميزان المدفوعات الجزائري عائد بالدرجة الأولى إلى ارتفاع أسعار المحروقات وليس إلى اتباع سياسة التخفيض؛
- إن التحسن الذي عرفته معظم المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر يعود إلى التحسن الذي شهدته أسعار البترول، هذه الأخيرة تعد المتغير الاقتصادي الوحيد الذي يؤثر على توازن الاقتصاد الجزائري، فارتفاع أسعار المحروقات ينجم عنه زيادة عائدات النفط التي تدفع بالقطاعات الاقتصادية إلى الأمام بالتالي تعتبر المحرك الوحيد والرئيسي للاقتصاد الوطني؛
- سياسة تخفيض قيمة العملة لها علاقة بمعالجة الاختلالات الداخلية والخارجية، إلا أنها غير فعالة نظرا لعدم توفر شروطها في اقتصاد نام كالاقتصاد الجزائري، الذي تحسن وضعية توازنه الداخلي والخارجي مرهون بأسعار النفط وليس بتخفيض قيمة الدينار نظرا للنتائج المتحصل عليها من خلال الدراسة القياسية، وهذا ما يثبت عدم صحة الفرضية الثالثة؛

- عرفت الجزائر نوعا من الراحة المالية التي تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي، من خلال سياسة مالية تنموية عبر عنها بارتفاع حجم الانفاق من خلال مخطط الانعاش الاقتصادي ومخطط دعم النمو، كل هذا بعد عودة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية بداية من 1999؛
- إن الاقتصاد الجزائري تتحكم فيه عوامل خارجية المتمثلة أساسا في أسعار النفط، حيث تركز صادرات الجزائر على المحروقات والمواد الأولية جعل من اقتصادها هشاً ورهان أسعار البترول التي تتأرجح في الأسواق العالمية، والتي أصبحت هاجسا يهدد توازن الاقتصاد الجزائري الداخلي والخارجي، وأكبر دليل على ذلك أزمة النفط عام 1986 التي جرائها دقت الجزائر ناقوس الخطر، حيث لم تعد قادرة على تحمل أعباء ديونها من جهة وضعف نموها من جهة أخرى؛
- إن الجزائر لم تقم بتخفيض قيمة الدينار وإنما التخفيض جاء كقرار يهدف إلى إعادة تقييم الدينار بعدما كان مغالى فيه ليعكس الواقع الاقتصادي، ولتشجيع الصادرات خارج المحروقات التي توجه عوائدها لتسديد فواتير الاستيراد من السلع الاستهلاكية على وجه التحديد.

### 🚩 الاقتراحات:

من خلال النتائج التي توصلنا إليها من دراسة أثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري على المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري، يمكن أن نقدم الاقتراحات التالية:

- التركيز على دعم البنية التحتية والهياكل القاعدية جراء انتعاش أسعار البترول في الأسواق العالمية ومنه ارتفاع حجم احتياطي الصرف العالمي؛
- زيادة الإنتاج المحلي وتحسين نوعيته لخلق وضع تنافسي لتحويل الطلب المحلي نحو المنتجات المحلية ولتقليل المستوردات من السلع الاستهلاكية خاصة، بالتالي تحسين وضعية الميزان التجاري ومنه رصيد ميزان المدفوعات؛
- البحث عن بديل للصادرات النفطية بتوسيع القاعدة الإنتاجية وتشجيع الصادرات المحلية؛
- تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر لاستقطاب المستثمرين الأجانب، بالتالي زيادة حجم احتياطي الصرف الأجنبي الذي يؤدي بدوره إلى زيادة رصيد ميزان المدفوعات؛
- ضرورة الخروج من حلقة الاقتصاد الربيعية عن طريق الارتقاء بأداء الجهاز الإنتاجي الجزائري في ظل ارتفاع الإيرادات البترولية وحجم احتياطي الصرف الأجنبي للتأثير على مؤشرات الاقتصاد الكلي وفي مقدمتها النمو الاقتصادي؛

- ضرورة توفير قاعدة بيانات حول كل المتغيرات الاقتصادية لتحفيز الباحثين على إجراء دراسات قياسية تساعد على دراسة الوضع الاقتصادي للجزائر.

#### آفاق البحث:

من خلال ما تم عرضه في الموضوع والنتائج التي توصلنا إليها ونظرا لأهمية سياسة التخفيض التي نادى بها الهيئات الدولية، يمكن أن يمتد هذا البحث ليشمل مجالات أخرى:

- أثر تخفيض قيمة الدينار على الشراكة الأورو جزائرية؛
- دور التخفيض في تقريب سعر الصرف الموازي من سعر الصرف الحقيقي التوازني؛
- أثر تخفيض قيمة الدينار على الصادرات خارج المحروقات في الجزائر؛
- أثر السياسات الاقتصادية على التوازن الاقتصادي في الجزائر؛
- فعالية أنظمة سعر الصرف في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر.

المراجع

## I. الكتب:

### باللغة العربية:

1. أحمد رمضان نعمت الله وآخرون، " النظرية الاقتصادية الكلية". الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003؛
2. أحمد فريد مصطفى، " الاقتصاد الدولي ". مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2007؛
3. أحمد فريد مصطفى، " التحليل الاقتصادي الكلي ". مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2008؛
4. أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، " النقود والتوازن الاقتصادي ". مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000؛
5. إيمان عطية ناصف، " مبادئ الاقتصاد الدولي ". المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2006؛
6. بربش السعيد، "الاقتصاد الكلي". دار العلوم، الجزائر، 2007؛
7. بلعزوز بن علي، " محاضرات تفي النظريات والسياسة النقدية ". ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004؛
8. تومي صالح، " مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي ". دار أسامة، الطبعة 3، الأردن، 2009؛
9. جمال جيرارد فونوني-فارد، " مقدمة في التحليل الاقتصادي: الاقتصاد للجميع ". المنظمة العربية للترجمة، الطبعة 1، ترجمة محمد هيثم أحمد العزاوي، بيروت، 2013؛
10. حسين خليف، " مبادئ الاقتصاد الجزئي ". دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة 1، الأردن، 2013؛
11. خبابة عبد الله، " أساسيات في الاقتصاد العام ". مؤسسة شباب الجامعة، الطبعة 01، الاسكندرية، 2010؛
12. خليل حسين، " السياسات العامة ". دار المنهل اللبناني، بيروت، 2006؛
13. داود سلمان، طاهر فاضل حسون، " التخطيط الاقتصادي ". بيت الحكمة، العراق، 1989؛
14. رانيا محمود عمارة، " العلاقات الاقتصادية الدولية ". مركز الدراسات العربية، الطبعة 1، مصر، 2016؛
15. رمضان محمد مقلد، أسامة أحمد الفيل، " النظرية الاقتصادية الكلية ". دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2012؛
16. زينب حسين عوض الله، " الاقتصاد الدولي ". جار الجامعة الجديدة، 2004؛
17. سلام سميسم، " التوازن الاقتصادي العام ". دار مجدلاوي، الطبعة 1، الأردن، 2011؛
18. سميح مسعود، " الموسوعة الاقتصادية ". الشروق، الجزء الأول، مصر، 2008؛
19. سمير فخري نعمة، "العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات ". دار اليازوري، الأردن، 2011؛
20. السيد متولي عبد القادر، "الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات". دار الفكر، الطبعة 1، عمان 2011؛
21. السيد محمد احمد السريتي، " اقتصاديات التجارة الخارجية ". مؤسسة رؤية، الطبعة 1، الاسكندرية، 2008؛

22. السيد محمد أحمد السريتي، محمد عزت محمد غزلان، " التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية ". دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2012؛
23. شقيري نوري موسى وآخرون، " التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية ". دار المسيرة، الطبعة 1، الأردن، 2012؛
24. ضياء مجيد الموسوي، " النظرية الاقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلي ". ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005؛
25. طاهر فاضل البياتي، خالد توفيق الشمري، " مدخل إلى علم الاقتصاد (التحليل الجزئي والكلي) ". دار وائل للنشر، الطبعة 02، الأردن، 2011؛
26. الطاهر لطرش، " الاقتصاد النقدي والبنكي ". ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013؛
27. الطاهر لطرش، " تقنيات البنوك ". ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010؛
28. طويل بهاء الدين، " دور السياسات المالية والنقدية ضمن نموذج مندل-فليمينغ ". أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 11، جوان، 2012؛
29. عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، " أساسيات الاقتصاد الدولي ". منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003؛
30. عادل يوسف عوض، " في الأصول النظرية للتجارة الخارجية ". مؤسسة رؤية، الطبعة 1، الإسكندرية، 2013؛
31. عبد المجيد قدي، " مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ". ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005؛
32. عبد المطلب عبد الحميد، " اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات) ". الدار الجامعية، الاسكندرية، 2013؛
33. عبد المطلب عبد الحميد، " السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي ". الدار الجامعية، الاسكندرية، 2013؛
34. عبد المطلب عبد الحميد، " السياسات الاقتصادية ". مجموعة النيل العربية، الطبعة 1، القاهرة، 2003؛
35. العربي محمد ساكر، " محاضرات في الاقتصاد الكلي ". دار الفجر، الطبعة 1، الجزائر، 2006؛
36. علي عبد الوهاب نجا وآخرون، " اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية ". مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة 01، الاسكندرية، 2014؛
37. عمر صخري، " التحليل الاقتصادي الكلي ". ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 5، الجزائر، 2005؛
38. فليح حسن خلف، " الاقتصاد الكلي ". جدارا للكتاب العالمي، الطبعة 1، الأردن، 2007؛

39. فليح حسين خلف، " مبادئ الاقتصاد الكلي ". عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، الطبعة 01، عمان، 2007؛
40. كامل بكري، " الاقتصاد الدولي ". المكتب العربي الحديث، مصر، 2012؛
41. مجدي محمود شهاب، سوري عدل ناشد، " أسس العلاقات الاقتصادية الدولية ". منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة 1، لبنان، 2006؛
42. محمد الشريف إلمان، " محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية (نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن) ". ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ج 1؛
43. محمد صفوت قابل، " نظريات وسياسات التجارة الدولية ". مطبعة العشري، مصر، د ت؛
44. محمد طاقة وآخرون، " أساسيات الاقتصاد الجزئي والكلي ". إثر للنشر والتوزيع، الطبعة 2، الأردن، 2009؛
45. محمد عبد العزيز عجمية، " التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية ". الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006؛
46. محمد فرحي، " التحليل الاقتصادي الكلي ". دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004؛
47. محمود حميدات، " مدخل للتحليل النقدي ". ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000؛
48. محمود يونس، " اقتصاديات دولية ". الدار الجامعية، مصر، 2007؛
49. ناصر دادي عدون، عبد الرحمن العايب، " البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد ". ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010؛
50. نشأت نبيل محمد الوكيل، " التوازن النقدي ومعدل الصرف: دراسة تحليلية مقارنة ". شركة ناس للطباعة، الطبعة 1، القاهرة، 2006؛
51. نعمان سعدي، " البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي ". دار بلقيس، الطبعة 1، الجزائر، 2011؛
52. نعمت الله نجيب ابراهيم، " أسس علم الاقتصاد: التحليل الجمعي ". مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2010؛
53. نعمت الله نجيب ابراهيم، " تطبيقات في النظرية الاقتصادية ". مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، د.ت؛
54. هجير عدنان زكي أمين، " الاقتصاد الدولي ". إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة 1، الأردن، 2010؛
55. هوشيار معروف، " تحليل الاقتصاد الدولي ". دار جرير، الطبعة 1، الأردن، 2006؛
56. هيثم الزعبي، حسن أبو الزيت، " أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي ". دار الفكر، الطبعة 01، الأردن، 2000؛

57. وديع طوروس، " الاقتصاد الكلي ". المؤسسة الحديثة للكتاب، الطبعة 01، بيروت، 2010؛
58. وديع طوروس، " مبادئ اقتصادية ". المؤسسة الحديثة للكتاب، الطبعة 1، بيروت، 2010؛
59. وليد عبد الحميد عايب، " الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي ". مكتبة حسن العصرية، الطبعة 1، لبنان، 2010؛
60. يوحين.أ.ديوليو، " النظرية الاقتصادية الكلية ". ترجمة محمد رضا العدل وحمدي رضوان عبد العزيز، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 2، الجزائر، 1993؛

### باللغة الفرنسية: 🇫🇷

61. Bernard Jurion, « économie politique ». De Boeck, 2<sup>ème</sup> édition, Bruxelles, 2005 ;
62. Bernard Saby, Dominique Saby, « les grands théories économique ». DUNOD, 2<sup>ème</sup> édition, Paris, 2000 ;
63. Claire-Agnès Gueurtin, « l'essentiel de l'économie internationale ». Ellipses, paris, 2013 ;
64. Jean LONGATTE, Pascal VANHOVE, « économie générale ». DUNOD, 5<sup>ème</sup> édition, paris, 2007 ;
65. Jean-François GOUX, « Macroéconomie monétaire et financière ». ECONOMICA, 7<sup>ème</sup> édition, Paris, 2013 ;
66. Jean-Louis Mucchielle Thierry Mayer, « économie internationale ». DALLOZ, paris, 2006 ;
67. Joël Jalladeau, « introduction à la macroéconomie ». De Boeck, 2<sup>ème</sup> édition, Paris, 1998 ;
68. Joseph E.stiglitz et autres, « principes d' économie moderne ». De Boech, 3<sup>ème</sup> édition, Paris, 2007 ;
69. Luis A.V.Catão, « à quoi sert le taux de change réel ? ». Finance et développement, n° 03, Etats-Unis, septembre 2007 ;
70. Pierre Hubert Breton, Armand Denis Schor, « la dévaluation que sais-je? ». PUDF, 1<sup>ère</sup> édition, France, 1976 ;
71. Sophie Brana, Marie-Claude Bergouignan, « macroéconomie ». DUNOD, Paris, 2007.

## II. المقالات:

72. أحمد رمضان شنبيش، " دراسة العلاقة بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1992-2008) ". المجلة الجامعة، العدد 15، ليبيا، 2013؛
73. البشير عبد الكريم، " تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمخبطة منها خلال عقد التسعينات ". مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 1، 2004؛
74. بلقاسم العباس، " سياسات أسعار الصرف ". مجلة جسر التنمية، العدد 23، سلسلة دورية صادرة عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت، نوفمبر 2003؛

75. بن الطاهر حسين، " أزمة المديونية وبرامج التصحيح الاقتصادية ". مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31، الجزائر، جوان 2009؛
76. بن بريكّة الزهرة، "دراسة قياسية لتأثير سياسة الصرف على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2011". مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 3، الجزائر، 2013؛
77. بوعتروس عبد الحق، قارة ملاك، " آثار تغير سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي على الاقتصاد الجزائري ". مجلة العلوم الإنسانية، العدد 27، الجزائر، 2007؛
78. جمال داود سليمان الدليمي، " التنمية الاقتصادية: نظريات وتجارب ". منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2015؛
79. جميلة الجوزي، " ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ". مجلة الباحث، العدد 11، الجزائر، 2012؛
80. د. صبحي حسون الساعدي، " أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة ". مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 07، 2011؛
81. د. عبد الله خضر عبطان السبعوي، " أثر تخفيض قيمة العملة في ميزان المدفوعات - إيران نموذجاً 1990-2011 ". مجلة دراسات إقليمية، العدد 33، جامعة الموصل، العراق، 2014؛
82. دادن عبد الغني، بن طحين محمد عبد الرحمان، " دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008 ". مجلة الباحث، العدد 10، 2012؛
83. دادن عبد الغني، بن طحين محمد عبد الرحمن، " دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر 1970-2008 ". مجلة الباحث، العدد 10، الجزائر، 2010؛
84. زواوي الحبيب، " أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة على متغيرات المربع السحري للسياسة النقدية دراسة قياسية لحالة الجزائر ما بين 1970/2007 ". مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 8، الجزائر، 2010؛
85. سمير العابد، زهية عبا، " ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات ". مجلة الباحث، العدد 11، الجزائر، 2012؛
86. شعيب بونوة، خياط رحيمة، " سياسة سعر الصرف بالجزائر - نموذج قياسية للدينار الجزائري ". مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 5، الجزائر، 2011؛

87. صبحي حسون الساعدي، أياد حماد عبد، " أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة ". مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 7، العراق، 2011؛
88. طويل بهاء الدين، " دور السياسات المالية والنقدية ضمن نموذج مندل-فليمينغ ". أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 11، جوان، 2012؛
89. عابد بن عابد العبدلي، " تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية: دراسة تحليلية قياسية ". مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، العدد 27، جامعة الأزهر، مصر، 2005؛
90. عبد الرزاق بن الزاوي، " آثار انحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني حالة الجزائر ". مجلة العلوم الإنسانية، العدد 23، نوفمبر 2011؛
91. عبد الرزاق بن الزاوي، إيمان نعمون، " دراسة قياسية لانحراف سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر ". مجلة الباحث، العدد 10، الجزائر، 2012 ؛
92. عبد الله قوري يحيى، " محددات التضخم في الجزائر: دراسة قياسية باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي المتعددة الهيكلية ". مجلة الباحث، العدد 14، الجزائر، 2014؛
93. عبد الله قوري يحيى، " محددات التضخم في الجزائر: دراسة قياسية باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي المتعددة الهيكلية 1970-2012 ". مجلة الباحث، العدد 14، الجزائر، 2014؛
94. عجة الجيلالي، " الإصلاحات المصرفية في القانون الجزائري في إطار التسيير الصارم لشؤون النقد والمال ". مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4، الجزائر، 2006؛
95. عزازي فريدة، " المناهج المستخدمة لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات ". المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، العدد 01، الجزائر، مارس 2011؛
96. علي صاري، " سياسة عرض النقود في الجزائر (2000-2013) ". مجلة رؤى اقتصادية، العدد 7، الجزائر، ديسمبر 2014؛
97. علي مكيد، عماد معوشي، " قياس أثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على الناتج الوطني مع تحليل المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي في الجزائر ". مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، الجزائر، 2013؛
98. علي يوسفات، " عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر "، مجلة الباحث، العدد 11، الجزائر، 2012؛
99. مبارك بوعشة، " السياسة النقدية وأثر تخفيض قمة العملة ". جامعة منتوري قسنطينة، العدد 12، الجزائر، 1999؛

100. محمد راتول، " الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقييم"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، جوان 2006؛

101. محمد مراس، " قياس علاقة التكامل المتزامن بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر". المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 2، الجزائر، 2015؛

102. محمد نبيل الشيمي، " تخفيض قيمة العملة متى يكون مطلوباً". الحوار المتمدن، العدد 2556، 2009/02/13؛

103. معهد الدراسات المصرفية، " التضخم الاقتصادي". نشرة إضاءات، العدد 3، أكتوبر 2012؛

104. نشأة مجيد حسن الوندأوي، " قياس تأثير المستوى العام للأسعار وعرض النقود على سعر صرف الدينار العراقي للفترة (1980-2002) باستخدام نموذج التعديل الجزئي". مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 82، فلسطين، 2010؛

105. هاشمي بريقل، " البطالة وأثرها على الفرد والمجتمع". مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 03، الجزائر، أكتوبر 2014.

### III. المداخلات:

106. بوحيزر رقية، " أثر التمويل البنكي للاستثمار العام ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي على التوازنات التوازنات النقدية في الجزائر خلال الفترة: 2001-2011". المؤتمر الدولي تقييم آثار الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة: 2001-2014، 12/11 مارس 2013؛

107. لعرف فائزة، سعودي نجوى، " دراسة قياسية لمنحنى فيليبس في الجزائر خلال الفترة: 2003-2011". الملتقى العلمي الدولي: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 16/15 نوفمبر 2011؛

108. محمد راتول، " تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق أسلوب المرونات". ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية - الواقع والتحديات، جامعة الشلف، 14-15 ديسمبر 2004.

#### IV. البحوث العلمية:

##### الأطروحات:

109. بختة سعدي، أثر دور الدولة على برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر لفترة 1990-2009. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2012-2013؛
110. بربري محمد أمين، "الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر". أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2010-2011؛
111. بن عيني رحيمة، "سياسة سعر الصرف وتحديده - دراسة قياسية للدينار الجزائري". أطروحة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، 2013-2014؛
112. بن قدور علي، "دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010)". أطروحة دكتوراه، الجزائر 2012/2013؛
113. دراوسي مسعود، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر: 1990-2004". أطروحة دكتوراه، الجزائر، 2005-2006؛
114. كبداني سيد أحمد، "أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية". أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد، جامعة تلمسان، 2012-2013؛
115. مشهور هذلول بربور، "العوامل المؤثرة في انتقال أثر أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن (1985-2006)". أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، مصر، 2008.

##### المذكرات:

116. حنان بقاط، "نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ 1994". مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة بسكرة، 2006-2007؛
117. حنان لعروق، "سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي - دراسة حالة الجزائر". مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص بنوك وتأمينات، جامعة قسنطينة، 2004-2005؛
118. خليفة عزي، "سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات (1985-2008) دراسة مقارنة". مذكرة ماجستير في مالية البنوك والتأمينات، جامعة المسيلة، 2011-2012؛

119. دلامي نجية، " دراسة تحليلية للعلاقات التجارية الأمريكية الصينية في ظل حرب العملات ". مذكرة ماجستير في الاقتصاد الدولي، جامعة الشلف، الجزائر، 2012-2013؛
120. سندس حميد موسى، " البنك المركزي ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي مع إشارة خاصة إلى العراق ". مذكرة ماجستير، العراق، 2009؛
121. سهام رشاد منصور ابراهيم، "فعالية سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية في علاج العجز بميزان المدفوعات المصري خلال الفترة (1979-1992). مذكرة ماجستير في الاقتصاد، جامعة بنها، مصر، 2011؛
122. شريف محمد، " السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي ". مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2009-2010؛
123. عمر مؤذن، " تغير سعر صرف الدينار الجزائري وأثره على ميزان المدفوعات في الفترة ما بين (1990-2010) ". مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد ومالية دولية، جامعة المدية، 2011-2012؛
124. محمد مازن الأسطل، " العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين (1996-2012) ". مذكرة ماجستير، فلسطين، 2014؛
125. مهدي ميلود، " برامج التصحيح الهيكلي وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية -دراسة حالة الجزائر- ". مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص التحليل الاقتصادي والتنمية، جامعة وهران، 2002-2003؛
126. مولاي ولد أب، الإصلاحات الاقتصادية وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية في موريتانيا (1985-2004)، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2005-2006؛
127. يحيوي عبد الحفيظ، " السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الخارجي (الميزان التجاري) ". مذكرة ماجستير، الجزائر، 2010-2011.
128. صحراوي سعيد، " محددات سعر الصرف: دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر ". مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، 2009-2010؛

## V . المواقع الالكترونية:

129. انخفاض قيمة العملة، روجع يوم: 2016/03/15، <https://ar.wikipedia.org>؛
130. البنك الدولي: تجار لبنان استفادوا من الحرب في سوريا، روجع يوم: 2016/03/15،  
<http://www.al-akhbar.com/node/232156>؛
131. بين المطرقة والسندان: معضلة الاختيار بين أسعار الصرف الثابتة مقابل تعويم أسعار الصرف، روجع  
يوم 2016/03/14 <http://www.earnforex.com>؛
132. تأثير المتغيرات السياسية على الأوضاع الاقتصادية، روجع يوم: 2016/03/15،  
<http://www.iba.org.il/arabil/?entity=551285&type=5&topic=188>؛
133. سياسة سعر صرف العملة: التجربة اللبنانية والدور المطلوب من هذه السياسة"، روجع يوم:  
2015/09/28. [www.lebarmy.gov.lb](http://www.lebarmy.gov.lb)؛
134. صندوق النقد العربي: العراق يعتمد نظام التعويم المدار لصرف العملة، روجع يوم 2016/03/14،  
[http://www.dananernews.com/News\\_Print.php?ID=1816](http://www.dananernews.com/News_Print.php?ID=1816)

الملاحق

الملحق رقم 01: إحصائيات بعض المؤشرات الاقتصادية (1990-2014)

السنوات	Tch	Inf	Tc	EX	IM	BP	Tx	PP	PIB	M2	IDEI
1990	19,8	16,7	0,8	11,30	9,68	-0,24	8,96	23,19	62,04	343,01	0,00
1991	20,6	25,9	-1,2	12,10	7,68	0,53	18,47	20,2	45,72	415,27	0,01
1992	23	31,7	1,8	10,84	8,41	0,23	21,84	19,25	48,01	515,90	0,03
1993	23,2	20,5	-2,1	10,09	8,79	-0,01	23,35	16,75	49,95	627,43	0,00
1994	24,2	29	-0,9	8,34	9,37	-4,38	35,06	15,66	42,54	723,51	0,00
1995	27,9	29,8	3,8	10,24	10,76	-6,32	47,66	16,75	41,76	799,56	0,00
1996	27,99	18,7	4,1	13,38	9,10	-2,09	54,75	20,46	46,94	915,06	0,27
1997	25,43	5,7	1,1	13,89	8,69	-1,16	57,71	18,64	48,18	1 081,52	0,26
1998	28	5	5,1	10,21	9,40	-1,74	58,74	11,91	48,19	1 592,46	0,61
1999	29,3	2,6	3,2	12,52	9,16	-2,38	66,57	16,56	48,64	1 789,35	0,29
2000	29,77	0,3	2,2	22,03	9,17	7,57	75,26	27,39	54,79	2 022,50	0,28
2001	27,3	4,2	4,6	19,13	9,94	6,19	77,22	23	54,74	2 473,50	1,11
2002	25,2	1,4	5,6	18,83	12,01	3,65	79,68	22,81	56,76	2 901,50	1,06
2003	23,7	4,3	7,2	24,61	13,53	7,47	77,39	27,69	67,86	3 299,50	0,64
2004	17,7	4	4,3	32,08	18,31	9,25	72,06	37,66	85,32	3 644,30	0,88
2005	15,3	1,4	5,9	46,00	20,36	16,94	73,28	50,04	103,2	4 070,40	1,16
2006	12,27	2,3	1,7	54,61	21,46	17,73	72,65	58,3	117	4 933,70	1,84
2007	13,8	3,7	3,4	60,16	27,63	29,55	69,29	64,2	135	5 994,60	1,69
2008	11,3	4,9	2	79,30	39,48	36,99	64,58	91,48	171	6 955,90	2,64
2009	10,2	5,7	1,6	45,19	39,29	3,86	72,65	53,48	137,2	7 173,10	2,75
2010	10	3,9	3,6	57,05	40,47	15,33	74,39	71,21	161,2	8 280,70	2,30
2011	9,8	4,5	2,8	73,49	47,35	20,06	72,94	112,3	200	9 929,20	2,57
2012	9,7	8,9	3,3	71,87	50,38	12,06	77,54	111,2	209,1	11 076,60	1,50
2013	9,3	3,3	2,8	65,92	54,85	0,13	79,37	108,9	209,7	11 258,97	1,69
2014	9,5	2,9	3,8	65,18	71,25	0,52	80,58	99,19	213,5	13 663,91	1,50

Source : - la banque mondiale, la banque d'Alger, OPEC, ONS, IMF, صندوق النقد العربي.

- Tch: معدل البطالة (%)  
 Inf: معدل التضخم (%)  
 Tc: معدل النمو الاقتصادي (%)  
 EX: الصادرات (مليار دولار)  
 IM: الواردات (مليار دولار)  
 BP: رصيد ميزان المدفوعات (مليار دولار)  
 Tx: سعر الصرف (دج/ دولار)  
 PP: سعر برميل البترول (دولار)  
 PIB: الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)  
 M2: الكتلة النقدية (مليار دج)  
 IDEI: الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد (مليار دولار).

الملحق رقم 02: إحصائيات لوغاريتم بعض المؤشرات الاقتصادية (1990-2014)

LnM2	LnPIB	LnPP	LnTx	LnIM	LnEX	LnInf	LnTch	السنوات
5,84	4,13	3,14	2,19	2,27	2,43	2,28	2,99	1990
6,03	3,82	3,01	2,92	2,04	2,49	3,25	3,03	1991
6,25	3,87	2,96	3,08	2,13	2,38	3,46	3,14	1992
6,44	3,91	2,82	3,15	2,17	2,31	3,02	3,14	1993
6,58	3,75	2,75	3,56	2,24	2,12	3,37	3,19	1994
6,68	3,73	2,82	3,86	2,38	2,33	3,39	3,33	1995
6,82	3,85	3,02	4,00	2,21	2,59	2,93	3,33	1996
6,99	3,87	2,93	4,06	2,16	2,63	1,74	3,24	1997
7,37	3,88	2,48	4,07	2,24	2,32	1,61	3,33	1998
7,49	3,88	2,81	4,20	2,22	2,53	0,96	3,38	1999
7,61	4,00	3,31	4,32	2,22	3,09	-1,2	3,39	2000
7,81	4,00	3,14	4,35	2,30	2,95	1,44	3,31	2001
7,97	4,04	3,13	4,38	2,49	2,94	0,34	3,23	2002
8,10	4,22	3,32	4,35	2,60	3,20	1,46	3,17	2003
8,20	4,45	3,63	4,28	2,91	3,47	1,39	2,87	2004
8,31	4,64	3,91	4,29	3,01	3,83	0,34	2,73	2005
8,50	4,76	4,07	4,29	3,07	4,00	0,83	2,51	2006
8,70	4,91	4,16	4,24	3,32	4,10	1,31	2,62	2007
8,85	5,14	4,52	4,17	3,68	4,37	1,59	2,42	2008
8,88	4,92	3,98	4,29	3,67	3,81	1,74	2,32	2009
9,02	5,08	4,27	4,31	3,70	4,04	1,36	2,30	2010
9,20	5,3	4,72	4,29	3,86	4,30	1,5	2,28	2011
9,31	5,34	4,71	4,35	3,92	4,27	2,19	2,27	2012
9,33	5,35	4,69	4,37	4,00	4,19	1,19	2,23	2013
9,52	5,36	4,6	4,39	4,27	4,18	1,06	2,25	2014

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (01) وبرنامج EXCEL 2013.

الملحق رقم 03: نتائج تقدير النموذج الخطي للنتائج المحلي الاجمالي.

Dependent Variable: PIB  
Method: Least Squares  
Date: 06/28/16 Time: 06:36  
Sample: 1990 2014  
Included observations: 25

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	17.63790	6.118969	2.882495	0.0092
EX	-0.353284	0.408214	-0.865438	0.3971
IDEI	9.137533	5.032874	1.815570	0.0845
PP	1.836217	0.228876	8.022755	0.0000
TX	-0.001251	0.116786	-0.010710	0.9916
R-squared	0.980503	Mean dependent var		98.33400
Adjusted R-squared	0.976604	S.D. dependent var		62.17036
S.E. of regression	9.509434	Akaike info criterion		7.519302
Sum squared resid	1808.587	Schwarz criterion		7.763077
Log likelihood	-88.99128	Hannan-Quinn criter.		7.586915
F-statistic	251.4535	Durbin-Watson stat		1.914876
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (01) وبرنامج Eviews8.

الملحق رقم 04: نتائج تقدير النموذج الخطي للنتائج المحلي الاجمالي بعد إزالة EX و Tx

Dependent Variable: PIB  
Method: Least Squares  
Date: 07/04/16 Time: 21:34  
Sample: 1990 2014  
Included observations: 25

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	16.86971	3.105915	5.431478	0.0000
PP	1.654771	0.089747	18.43811	0.0000
IDEI	6.111729	3.349927	1.824437	0.0817
R-squared	0.979758	Mean dependent var		98.33400
Adjusted R-squared	0.977917	S.D. dependent var		62.17036
S.E. of regression	9.238637	Akaike info criterion		7.396832
Sum squared resid	1877.753	Schwarz criterion		7.543098
Log likelihood	-89.46041	Hannan-Quinn criter.		7.437400
F-statistic	532.4157	Durbin-Watson stat		1.806100
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (01) وبرنامج Eviews8.

الملحق رقم 05: نتائج تقدير النموذج الخطي للنتائج المحلي الإجمالي بعد إزالة EX، IDEI و TX

Dependent Variable: PIB  
Method: Least Squares  
Date: 07/01/16 Time: 10:43  
Sample: 1990 2014  
Included observations: 25

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	17.09655	3.256737	5.249593	0.0000
PP	1.784482	0.057477	31.04697	0.0000
R-squared	0.976695	Mean dependent var		98.33400
Adjusted R-squared	0.975682	S.D. dependent var		62.17036
S.E. of regression	9.695034	Akaike info criterion		7.457723
Sum squared resid	2161.855	Schwarz criterion		7.555233
Log likelihood	-91.22154	Hannan-Quinn criter.		7.484768
F-statistic	963.9141	Durbin-Watson stat		1.809644
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (01) وبرنامج Eviews8.

الملحق رقم 06: نتائج اختبار وايت White لنموذج النتائج المحلي الإجمالي.

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	2.841997	Prob. F(2,22)	0.0798
Obs*R-squared	5.132925	Prob. Chi-Square(2)	0.0768
Scaled explained SS	6.318237	Prob. Chi-Square(2)	0.0425

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2  
Method: Least Squares  
Date: 07/01/16 Time: 10:48  
Sample: 1990 2014  
Included observations: 25

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-82.64264	92.67653	-0.891732	0.3822
PP^2	-0.038772	0.034566	-1.121696	0.2741
PP	6.449233	4.272806	1.509367	0.1454
R-squared	0.205317	Mean dependent var		86.47418
Adjusted R-squared	0.133073	S.D. dependent var		150.5198
S.E. of regression	140.1473	Akaike info criterion		12.83543
Sum squared resid	432108.0	Schwarz criterion		12.98170
Log likelihood	-157.4429	Hannan-Quinn criter.		12.87600
F-statistic	2.841997	Durbin-Watson stat		1.587849
Prob(F-statistic)	0.079824			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (05) وبرنامج Eviews8.

المرجع رقم 07: تحليل نتائج DW لنموذج الناتج المحلي الإجمالي

0 dL=1.17 dU=1.54 DW=1.81 2.46 2.83 4

منطقة رفض الفرض $P > 0$ ارتباط ذاتي موجب	منطقة غير محددة	منطقة قبول الفرض $P = 0$ عدم وجود ارتباط ذاتي	منطقة غير محددة	منطقة رفض الفرض $P < 0$ ارتباط ذاتي سالب
--	-----------------------	---	-----------------------	--

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (05).

الملحق رقم 08: نتائج تقدير النموذج الخطي لمعدل البطالة

Dependent Variable: TCH  
Method: Least Squares  
Date: 07/05/16 Time: 05:59  
Sample: 1990 2014  
Included observations: 25

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	25.96383	4.119236	6.303070	0.0000
PIB	-0.203112	0.063519	-3.197651	0.0045
PP	0.144983	0.113694	1.275205	0.2169
INF	0.069442	0.106030	0.654924	0.5200
TX	0.101006	0.051300	1.968926	0.0630
R-squared	0.876860	Mean dependent var		19.37040
Adjusted R-squared	0.852232	S.D. dependent var		7.514544
S.E. of regression	2.888633	Akaike info criterion		5.136300
Sum squared resid	166.8840	Schwarz criterion		5.380075
Log likelihood	-59.20375	Hannan-Quinn criter.		5.203913
F-statistic	35.60428	Durbin-Watson stat		0.684275
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (01) وبرنامج Eviews8.

الملحق رقم 09: نتائج تقدير النموذج اللوغاريتمي لمعدل البطالة

Dependent Variable: LNTCH  
Method: Least Squares  
Date: 06/29/16 Time: 07:36  
Sample: 1990 2014  
Included observations: 25

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.037555	0.325912	18.52512	0.0000
LNPIB	-0.793949	0.172654	-4.598497	0.0002
LNPP	0.025401	0.141826	0.179097	0.8597
LNINF	-0.046079	0.023097	-1.995046	0.0598
LNTX	0.083017	0.048657	1.706151	0.1035
R-squared	0.961791	Mean dependent var		2.880000
Adjusted R-squared	0.954150	S.D. dependent var		0.435163
S.E. of regression	0.093180	Akaike info criterion		-1.731710
Sum squared resid	0.173650	Schwarz criterion		-1.487934
Log likelihood	26.64637	Hannan-Quinn criter.		-1.664097
F-statistic	125.8606	Durbin-Watson stat		2.080598
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (02) وبرنامج Eviews8.

الملحق رقم 10: نتائج تقدير النموذج الخطي لمعدل البطالة بعد حذف الـ PP، Tx و Inf.

Dependent Variable: TCH  
Method: Least Squares  
Date: 07/04/16 Time: 22:45  
Sample: 1990 2014  
Included observations: 25

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	30.19922	1.201756	25.12924	0.0000
PIB	-0.110123	0.010389	-10.59964	0.0000
R-squared	0.830073	Mean dependent var		19.37040
Adjusted R-squared	0.822685	S.D. dependent var		7.514544
S.E. of regression	3.164283	Akaike info criterion		5.218348
Sum squared resid	230.2918	Schwarz criterion		5.315859
Log likelihood	-63.22936	Hannan-Quinn criter.		5.245394
F-statistic	112.3524	Durbin-Watson stat		0.554534
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (01) وبرنامج Eviews8.

الملحق رقم 11: نتائج تقدير النموذج اللوغاريتمي لمعدل البطالة بعد إزالة ال PP و Tx.

Dependent Variable: LNTCH  
Method: Least Squares  
Date: 07/05/16 Time: 06:27  
Sample: 1990 2014  
Included observations: 25

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.273148	0.165593	37.88294	0.0000
LNPIB	-0.742005	0.034315	-21.62357	0.0000
LNINF	-0.071008	0.018274	-3.885807	0.0008
R-squared	0.956193	Mean dependent var		2.880000
Adjusted R-squared	0.952211	S.D. dependent var		0.435163
S.E. of regression	0.095130	Akaike info criterion		-1.754980
Sum squared resid	0.199093	Schwarz criterion		-1.608715
Log likelihood	24.93725	Hannan-Quinn criter.		-1.714412
F-statistic	240.1023	Durbin-Watson stat		1.841984
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (02) وبرنامج Eviews8.

الملحق رقم 12: نتائج اختبار وايت White لنموذج معدل البطالة.

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	0.704566	Prob. F(5,19)	0.6270
Obs*R-squared	3.910288	Prob. Chi-Square(5)	0.5624
Scaled explained SS	1.321674	Prob. Chi-Square(5)	0.9327

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2  
Method: Least Squares  
Date: 07/05/16 Time: 07:00  
Sample: 1990 2014  
Included observations: 25

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.274176	11.86447	-0.191679	0.8500
PIB^2	-0.001191	0.000771	-1.543970	0.1391
PIB*INF	0.001618	0.011505	0.140617	0.8897
PIB	0.286601	0.202405	1.415978	0.1730
INF^2	0.010834	0.030980	0.349725	0.7304
INF	-0.461155	1.337148	-0.344879	0.7340
R-squared	0.156412	Mean dependent var		8.691558
Adjusted R-squared	-0.065585	S.D. dependent var		8.288046
S.E. of regression	8.555518	Akaike info criterion		7.336593
Sum squared resid	1390.741	Schwarz criterion		7.629123
Log likelihood	-85.70741	Hannan-Quinn criter.		7.417729
F-statistic	0.704566	Durbin-Watson stat		2.050002
Prob(F-statistic)	0.627027			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (11) وبرنامج Eviews8.

المرجع رقم 13: تحليل نتائج DW لنموذج معدل البطالة

0                      dL=1.21    dU=1.55    **DW=1.84**    2.45    2.79                      4

منطقة رفض الفرض $P > 0$ ارتباط ذاتي موجب	منطقة غير محددة	منطقة قبول الفرض $P = 0$ عدم وجود ارتباط ذاتي	منطقة غير محددة	منطقة رفض الفرض $P < 0$ ارتباط ذاتي سالب
--	-----------------------	---	-----------------------	--

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (11).

الملحق رقم 14: نتائج تقدير النموذج الخطي لمعدل التضخم

Dependent Variable: INF  
Method: Least Squares  
Date: 06/29/16 Time: 08:37  
Sample: 1990 2014  
Included observations: 25

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	28.05048	6.567073	4.271381	0.0003
M2	-0.002505	0.002786	-0.899048	0.3788
IM	0.509287	0.546706	0.931556	0.3622
TX	-0.318641	0.106469	-2.992812	0.0069
R-squared	0.702506	Mean dependent var		9.652000
Adjusted R-squared	0.660007	S.D. dependent var		10.11266
S.E. of regression	5.896580	Akaike info criterion		6.532269
Sum squared resid	730.1628	Schwarz criterion		6.727289
Log likelihood	-77.65336	Hannan-Quinn criter.		6.586359
F-statistic	16.52993	Durbin-Watson stat		1.225841
Prob(F-statistic)	0.000010			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (01) وبرنامج Eviews8.

الملحق رقم 15: نتائج تقدير النموذج اللوغاريتمي لمعدل التضخم

Dependent Variable: LNINF  
Method: Least Squares  
Date: 06/29/16 Time: 08:38  
Sample: 1990 2014  
Included observations: 25

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	10.69560	1.356351	7.885571	0.0000
LN2	-2.867696	0.743827	-3.855324	0.0009
LNIM	3.108257	0.803817	3.866869	0.0009
LNTX	1.165397	0.729784	1.596906	0.1252
R-squared	0.686680	Mean dependent var		1.723600
Adjusted R-squared	0.641920	S.D. dependent var		1.127622
S.E. of regression	0.674767	Akaike info criterion		2.196748
Sum squared resid	9.561523	Schwarz criterion		2.391768
Log likelihood	-23.45935	Hannan-Quinn criter.		2.250839
F-statistic	15.34136	Durbin-Watson stat		2.344840
Prob(F-statistic)	0.000016			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (02) وبرنامج Eviews8.

الملحق رقم 16: نتائج تقدير النموذج الخطي لمعدل التضخم بعد إزالة M2

Dependent Variable: INF  
Method: Least Squares  
Date: 06/29/16 Time: 08:42  
Sample: 1990 2014  
Included observations: 25

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	33.01760	3.534452	9.341648	0.0000
IM	0.022625	0.076297	0.296541	0.7696
TX	-0.394816	0.064190	-6.150717	0.0000
R-squared	0.691056	Mean dependent var		9.652000
Adjusted R-squared	0.662970	S.D. dependent var		10.11266
S.E. of regression	5.870832	Akaike info criterion		6.490036
Sum squared resid	758.2667	Schwarz criterion		6.636301
Log likelihood	-78.12545	Hannan-Quinn criter.		6.530604
F-statistic	24.60516	Durbin-Watson stat		1.144988
Prob(F-statistic)	0.000002			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (01) وبرنامج Eviews8.

## الملحق رقم 17: نتائج تقدير النموذج الخطي لمعدل التضخم بعد إزالة IM و M2

Dependent Variable: INF  
Method: Least Squares  
Date: 06/29/16 Time: 08:43  
Sample: 1990 2014  
Included observations: 25

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	32.93455	3.452771	9.538584	0.0000
TX	-0.384965	0.053826	-7.151976	0.0000
R-squared	0.689821	Mean dependent var		9.652000
Adjusted R-squared	0.676335	S.D. dependent var		10.11266
S.E. of regression	5.753251	Akaike info criterion		6.414026
Sum squared resid	761.2975	Schwarz criterion		6.511536
Log likelihood	-78.17532	Hannan-Quinn criter.		6.441071
F-statistic	51.15077	Durbin-Watson stat		1.130469
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (01) وبرنامج Eviews8.

## الملحق رقم 18: نتائج تقدير النموذج اللوغاريتمي لمعدل التضخم بعد حذف LnIM و LnM2

Dependent Variable: LNINF  
Method: Least Squares  
Date: 06/29/16 Time: 08:44  
Sample: 1990 2014  
Included observations: 25

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7.086361	1.223447	5.792128	0.0000
LNTX	-1.343916	0.303648	-4.425901	0.0002
R-squared	0.459949	Mean dependent var		1.723600
Adjusted R-squared	0.436469	S.D. dependent var		1.127622
S.E. of regression	0.846492	Akaike info criterion		2.581185
Sum squared resid	16.48060	Schwarz criterion		2.678695
Log likelihood	-30.26482	Hannan-Quinn criter.		2.608230
F-statistic	19.58860	Durbin-Watson stat		1.312230
Prob(F-statistic)	0.000195			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (02) وبرنامج Eviews8.

الملحق رقم 19: نتائج اختبار وايت White لنموذج معدل التضخم

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	4.736092	Prob. F(2,22)	0.0195
Obs*R-squared	7.524251	Prob. Chi-Square(2)	0.0232
Scaled explained SS	10.16618	Prob. Chi-Square(2)	0.0062

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 06/29/16 Time: 22:37

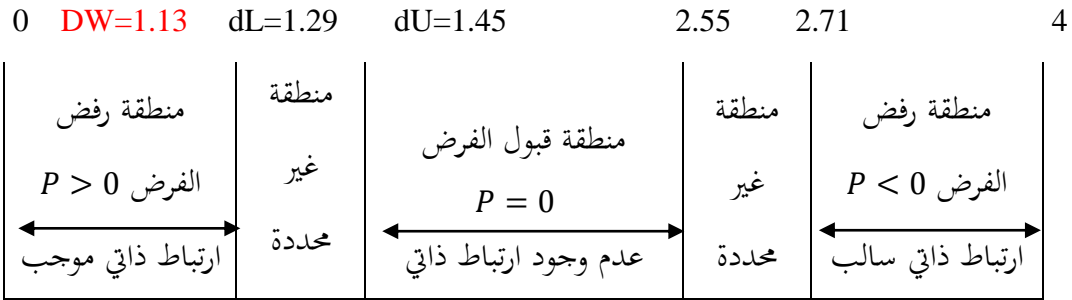
Sample: 1990 2014

Included observations: 25

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	67.63216	54.01107	1.252191	0.2236
TX^2	-0.025587	0.026973	-0.948603	0.3531
TX	1.126054	2.626912	0.428661	0.6723
R-squared	0.300970	Mean dependent var		30.45190
Adjusted R-squared	0.237422	S.D. dependent var		55.53328
S.E. of regression	48.49484	Akaike info criterion		10.71296
Sum squared resid	51738.48	Schwarz criterion		10.85922
Log likelihood	-130.9120	Hannan-Quinn criter.		10.75353
F-statistic	4.736092	Durbin-Watson stat		1.876273
Prob(F-statistic)	0.019474			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (17) وبرنامج Eviews8.

المرجع رقم 20: تحليل نتائج DW لنموذج معدل التضخم



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (17).

الملحق رقم 21: نتائج تقدير النموذج اللوغاريتمي للصادرات

Dependent Variable: LNEX  
Method: Least Squares  
Date: 07/11/16 Time: 06:40  
Sample: 1990 2014  
Included observations: 25

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.234793	0.204262	-6.045153	0.0000
LNPP	0.957253	0.043446	22.03329	0.0000
LNTX	0.267041	0.055898	4.777293	0.0001
R-squared	0.972705	Mean dependent var		3.234800
Adjusted R-squared	0.970223	S.D. dependent var		0.795268
S.E. of regression	0.137231	Akaike info criterion		-1.022132
Sum squared resid	0.414313	Schwarz criterion		-0.875866
Log likelihood	15.77664	Hannan-Quinn criter.		-0.981564
F-statistic	391.9971	Durbin-Watson stat		0.450974
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (02) وبرنامج Eviews8.

الملحق رقم 22: نتائج اختبار وايت White للصادرات

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	1.707344	Prob. F(5,19)	0.1813
Obs*R-squared	7.750305	Prob. Chi-Square(5)	0.1705
Scaled explained SS	3.186299	Prob. Chi-Square(5)	0.6713

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2  
Method: Least Squares  
Date: 07/11/16 Time: 08:28  
Sample: 1990 2014  
Included observations: 25

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.030236	0.635856	0.047551	0.9626
LNPP^2	0.004422	0.010201	0.433554	0.6695
LNPP*LNTX	0.011798	0.044650	0.264242	0.7944
LNPP	-0.068963	0.174830	-0.394458	0.6976
LNTX^2	-0.013470	0.013328	-1.010666	0.3249
LNTX	0.055732	0.196531	0.283576	0.7798
R-squared	0.310012	Mean dependent var		0.016573
Adjusted R-squared	0.128436	S.D. dependent var		0.017429
S.E. of regression	0.016271	Akaike info criterion		-5.193280
Sum squared resid	0.005030	Schwarz criterion		-4.900749
Log likelihood	70.91599	Hannan-Quinn criter.		-5.112144
F-statistic	1.707344	Durbin-Watson stat		1.433501
Prob(F-statistic)	0.181320			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (21) وبرنامج Eviews8.

المرجع رقم 23: تحليل نتائج DW لنموذج الصادرات

0 DW=0.451 dL=1.29 dU=1.45 2.55 2.71 4

منطقة رفض الفرض $P > 0$ ارتباط ذاتي موجب	منطقة غير محددة	منطقة قبول الفرض $P = 0$ عدم وجود ارتباط ذاتي	منطقة غير محددة	منطقة رفض الفرض $P < 0$ ارتباط ذاتي سالب
--	-----------------------	---	-----------------------	--

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (21).

الملحق رقم 24: نتائج تقدير النموذج اللوغاريتمي للصادرات

Dependent Variable: LNIM  
Method: Least Squares  
Date: 07/11/16 Time: 06:37  
Sample: 1990 2014  
Included observations: 25

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.639492	0.238238	-11.07920	0.0000
LNPIB	1.163405	0.053416	21.78000	0.0000
LNTX	0.088814	0.056368	1.575598	0.1294

R-squared	0.967534	Mean dependent var	2.843200
Adjusted R-squared	0.964582	S.D. dependent var	0.735911
S.E. of regression	0.138496	Akaike info criterion	-1.003787
Sum squared resid	0.421984	Schwarz criterion	-0.857522
Log likelihood	15.54734	Hannan-Quinn criter.	-0.963219
F-statistic	327.8115	Durbin-Watson stat	1.052488
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (02) وبرنامج Eviews8.

الملحق رقم 25: نتائج تقدير النموذج اللوغاريتمي للواردات بعد إزالة Tx

Dependent Variable: LNIM  
Method: Least Squares  
Date: 07/11/16 Time: 09:18  
Sample: 1990 2014  
Included observations: 25

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.460366	0.216005	-11.39033	0.0000
LNPIB	1.203168	0.048572	24.77075	0.0000
R-squared	0.963870	Mean dependent var		2.843200
Adjusted R-squared	0.962299	S.D. dependent var		0.735911
S.E. of regression	0.142890	Akaike info criterion		-0.976870
Sum squared resid	0.469601	Schwarz criterion		-0.879360
Log likelihood	14.21088	Hannan-Quinn criter.		-0.949825
F-statistic	613.5903	Durbin-Watson stat		1.054896
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (02) وبرنامج Eviews8.

الملحق رقم 26: نتائج اختبار وايت White للواردات

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	0.440904	Prob. F(2,22)	0.6490
Obs*R-squared	0.963437	Prob. Chi-Square(2)	0.6177
Scaled explained SS	1.009379	Prob. Chi-Square(2)	0.6037

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2  
Method: Least Squares  
Date: 07/11/16 Time: 09:29  
Sample: 1990 2014  
Included observations: 25

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.576152	0.597537	0.964212	0.3454
LNPIB^2	0.027096	0.029399	0.921663	0.3667
LNPIB	-0.248012	0.267249	-0.928018	0.3635
R-squared	0.038537	Mean dependent var		0.018784
Adjusted R-squared	-0.048868	S.D. dependent var		0.030165
S.E. of regression	0.030893	Akaike info criterion		-4.004424
Sum squared resid	0.020996	Schwarz criterion		-3.858158
Log likelihood	53.05529	Hannan-Quinn criter.		-3.963856
F-statistic	0.440904	Durbin-Watson stat		1.838687
Prob(F-statistic)	0.649017			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (25) وبرنامج Eviews8.

المرجع رقم 27: تحليل نتائج DW لنموذج الواردات

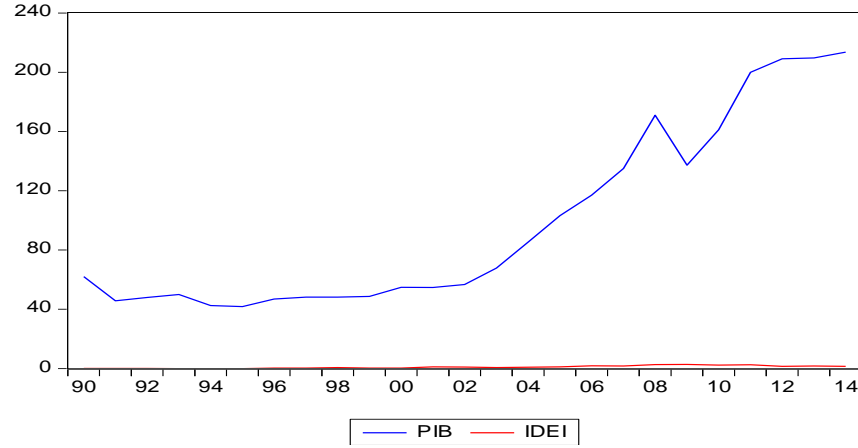
0 **DW=1.055** dL=1.29 dU=1.45 2.55 2.71 4

منطقة رفض الفرض $P > 0$ ارتباط ذاتي موجب	منطقة غير محددة	منطقة قبول الفرض $P = 0$ عدم وجود ارتباط ذاتي	منطقة غير محددة	منطقة رفض الفرض $P < 0$ ارتباط ذاتي سالب
--	-----------------------	---	-----------------------	--

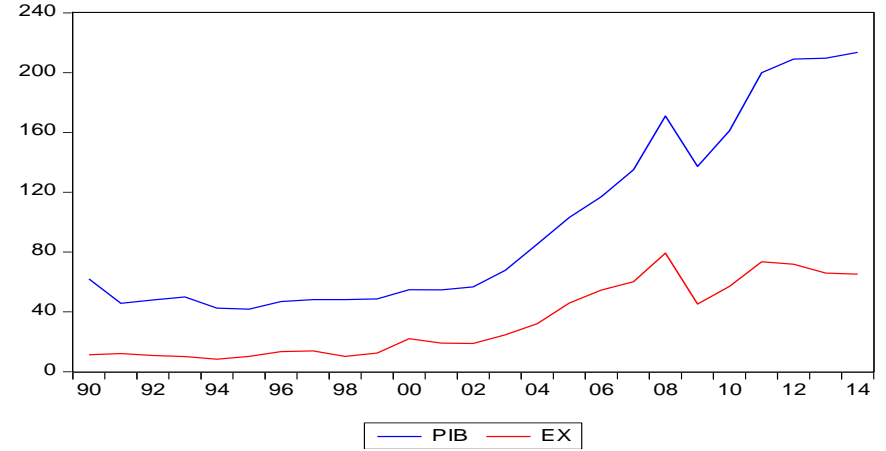
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (25).

الملحق رقم 28: المتغيرات التي تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي في النموذج الخطي

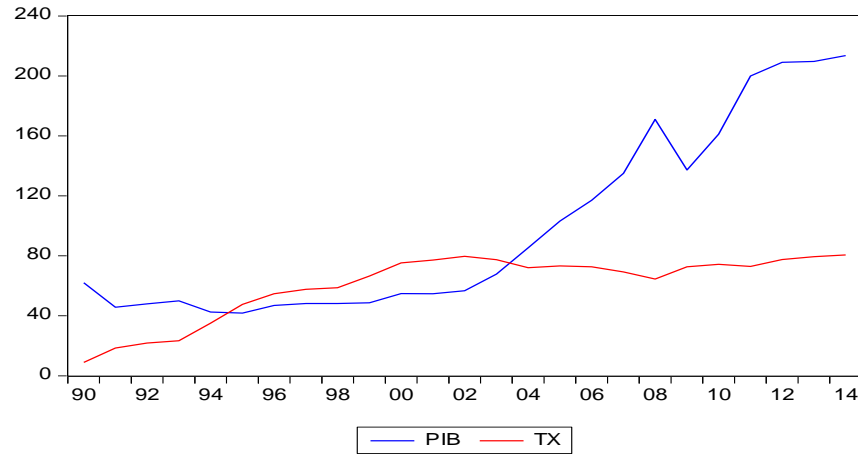
الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد



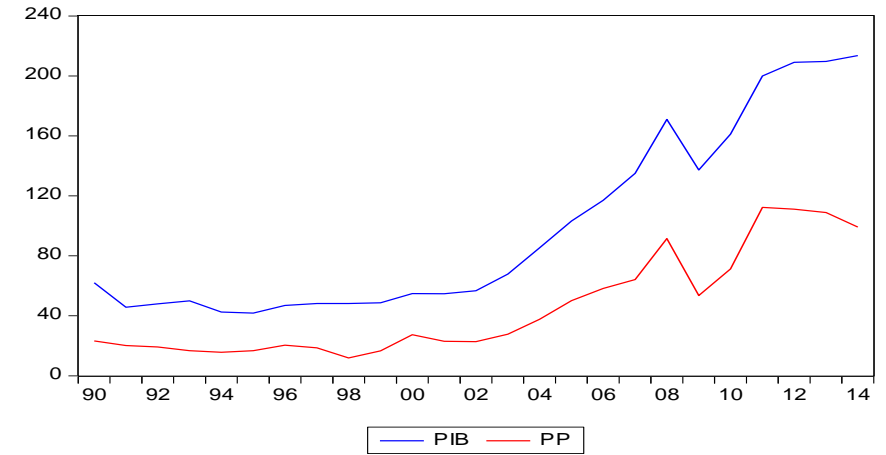
الصادرات



سعر الصرف



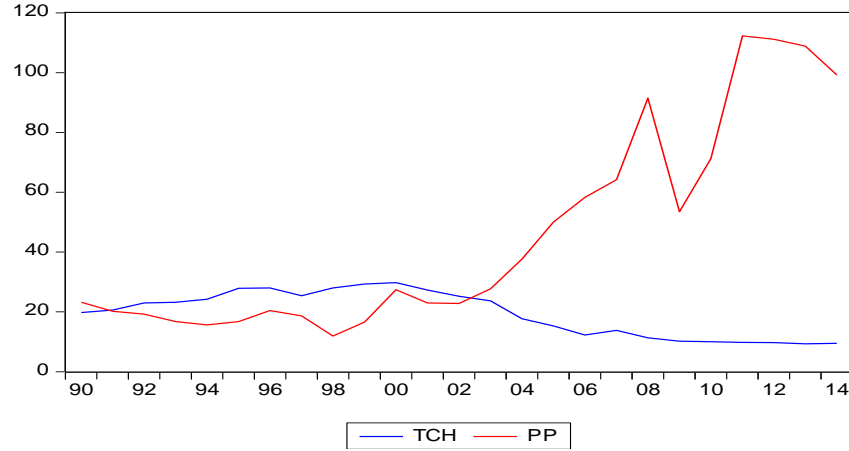
سعر البترول



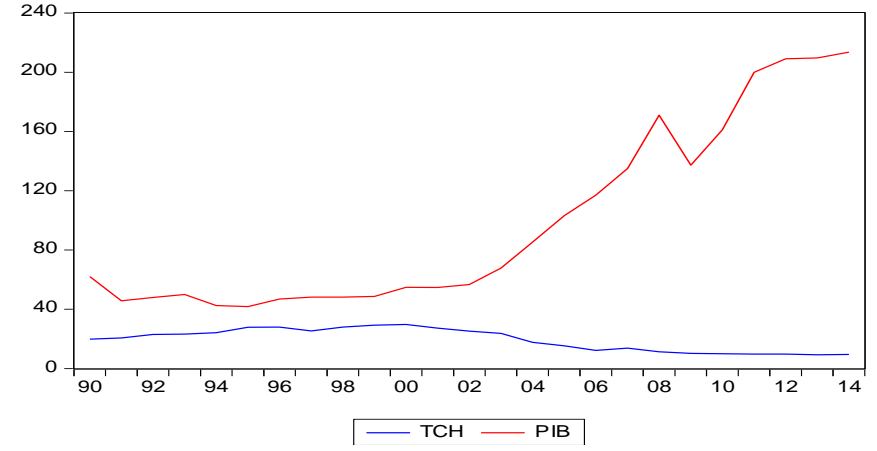
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (01) وبرنامج EViews 8.

الملحق رقم 29: المتغيرات التي تؤثر على معدل البطالة في النموذج الخطي

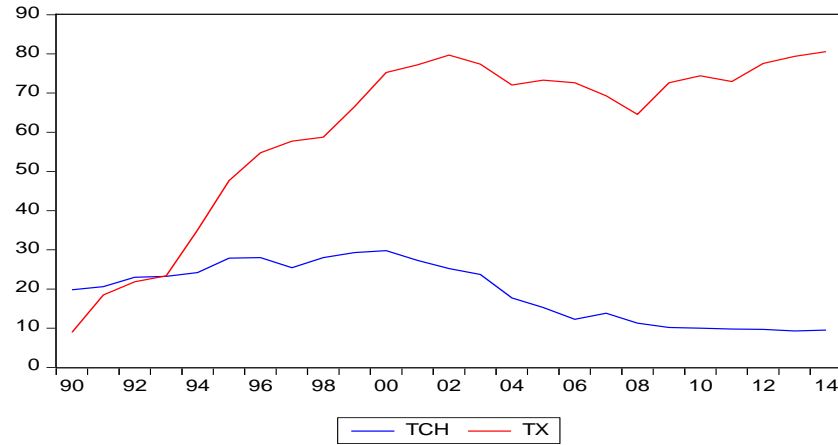
سعر البترول



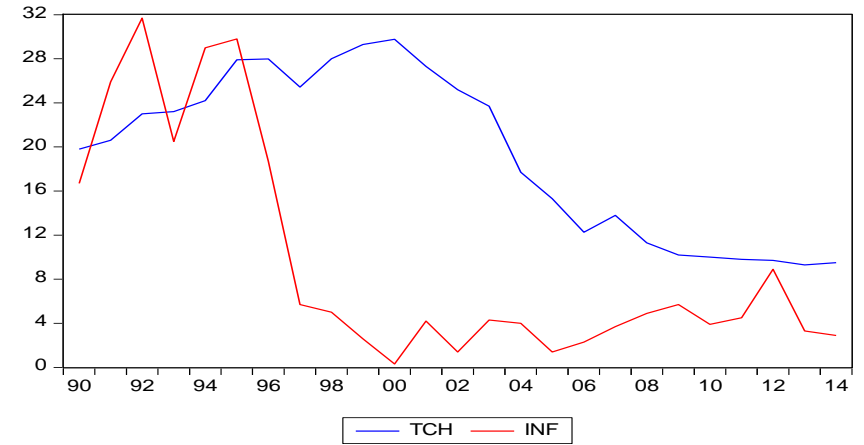
الناتج المحلي الإجمالي



سعر الصرف



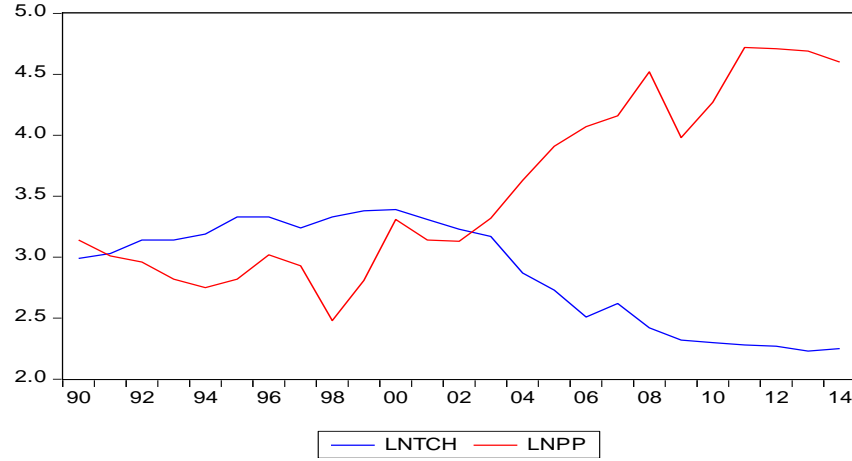
معدل التضخم



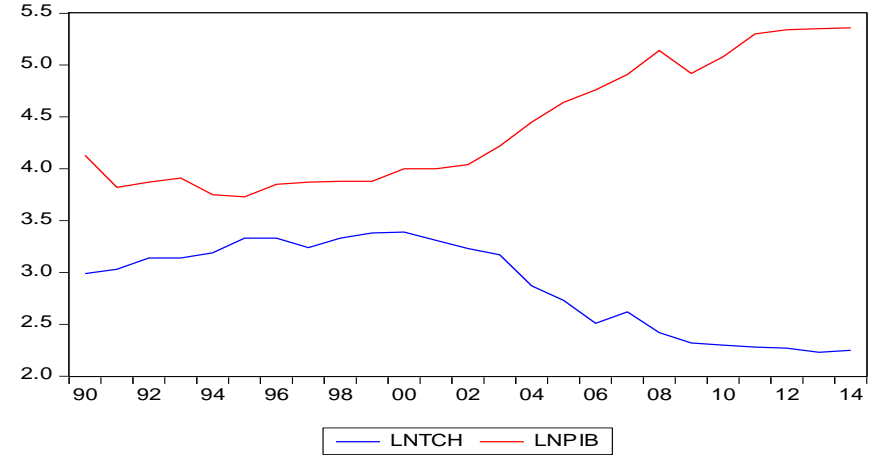
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (01) وبرنامج EViews 8.

الملحق رقم 30: المتغيرات التي تؤثر على معدل البطالة في النموذج اللوغاريتمي

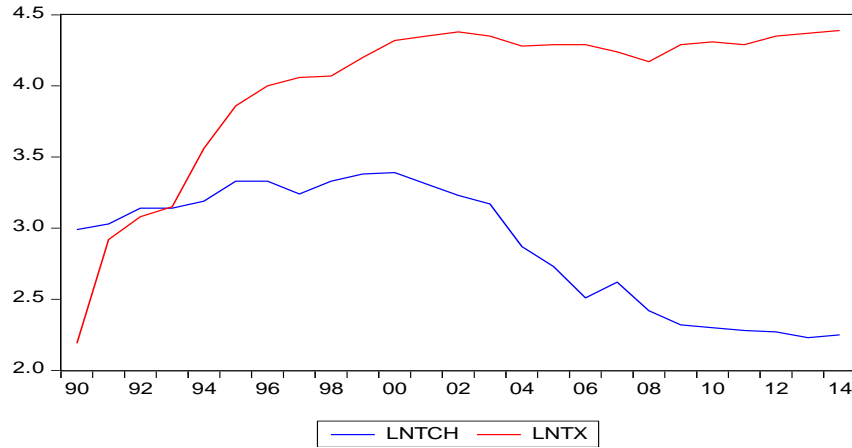
سعر البنترول



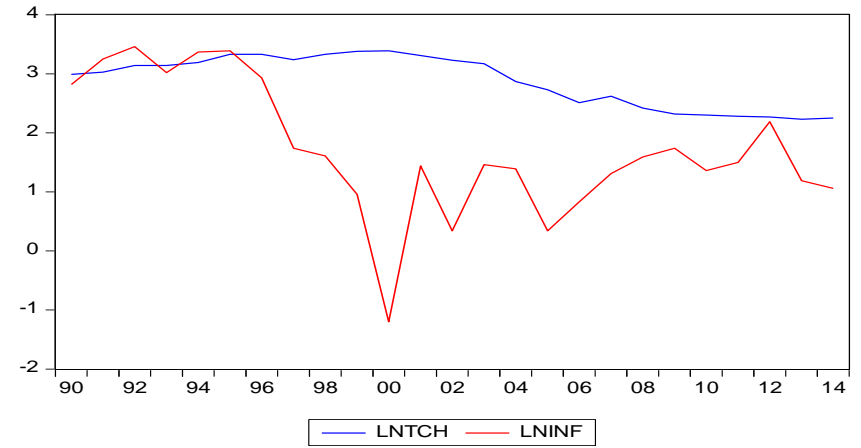
الناتج المحلي الإجمالي



سعر الصرف



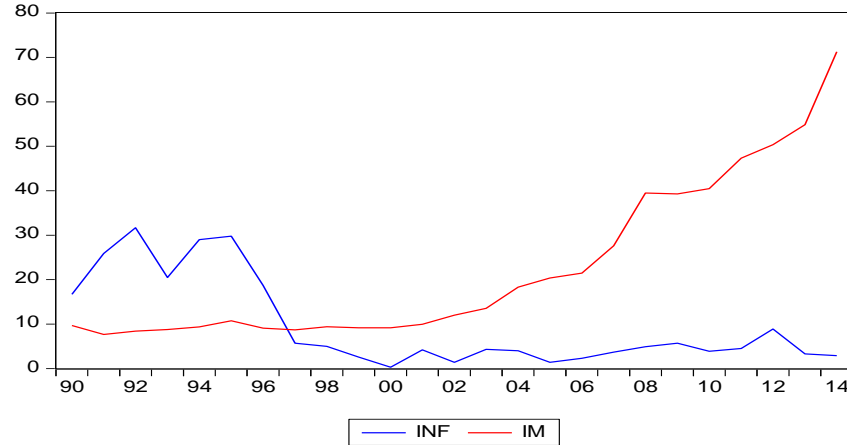
معدل التضخم



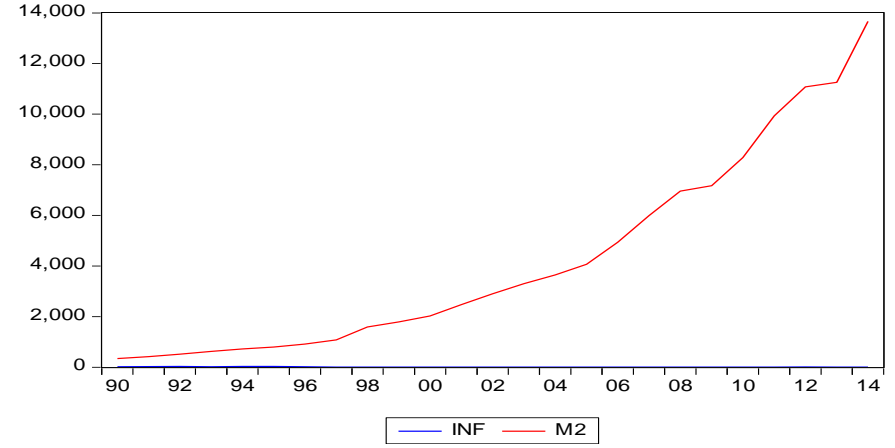
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (02) وبرنامج EViews 8.

الملحق رقم 31: المتغيرات التي تؤثر على معدل التضخم في النموذج الخطي

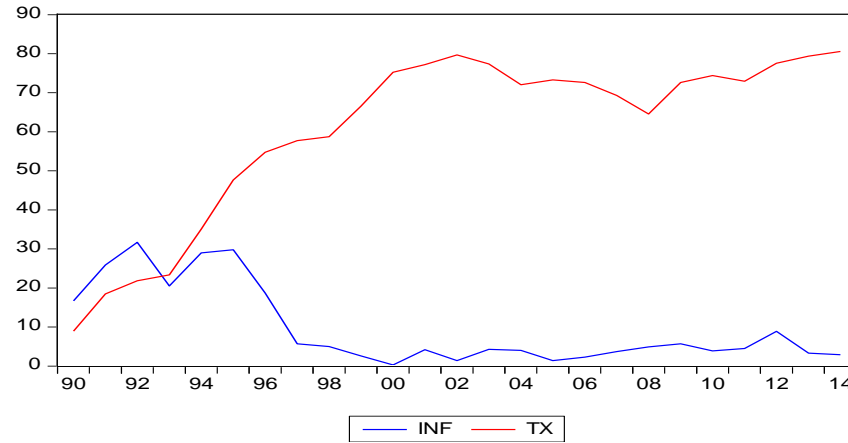
الواردات



الكتلة النقدية



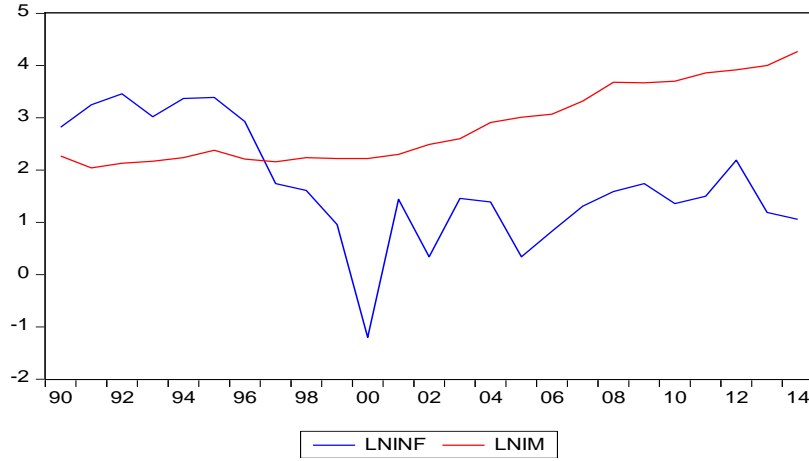
سعر الصرف



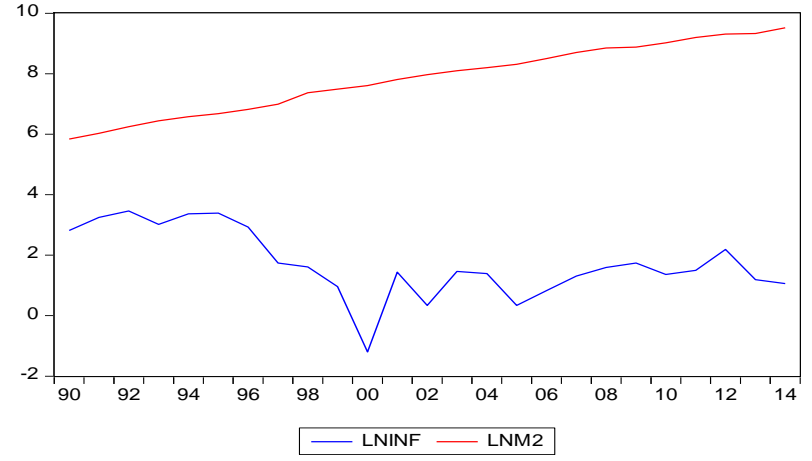
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (01) وبرنامج EViews 8.

الملحق رقم 32: المتغيرات التي تؤثر على معدل التضخم في النموذج اللوغاريتمي

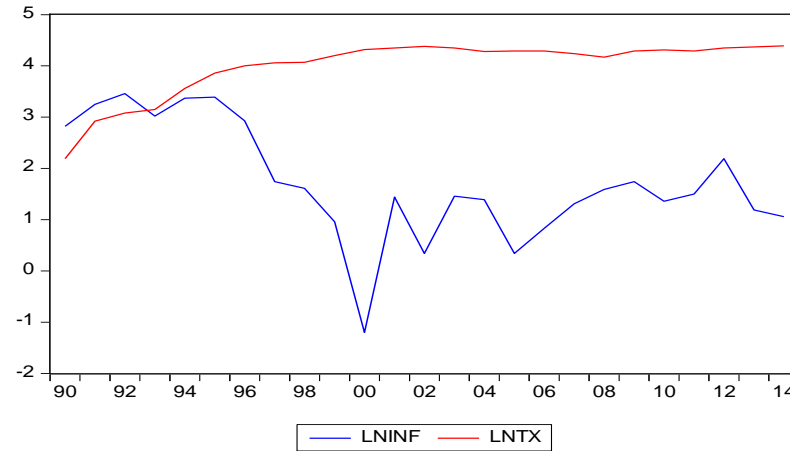
الواردات



الكتلة النقدية



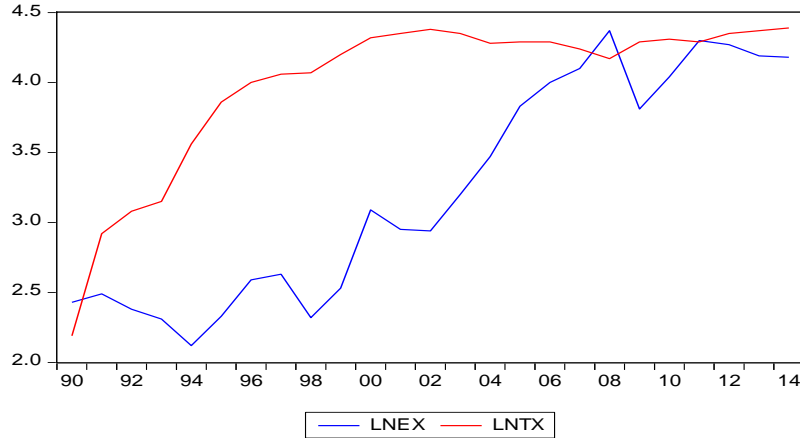
سعر الصرف



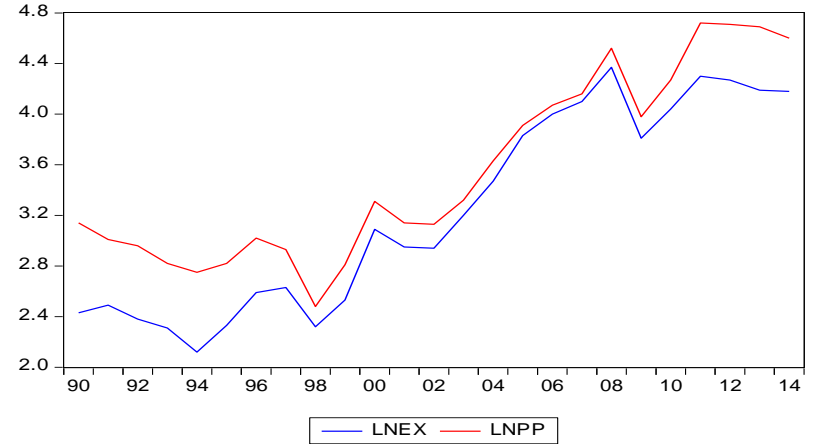
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (02) وبرنامج EViews 8.

الملحق رقم 33: المتغيرات التي تؤثر على الصادرات في النموذج اللوغاريتمي

سعر الصرف

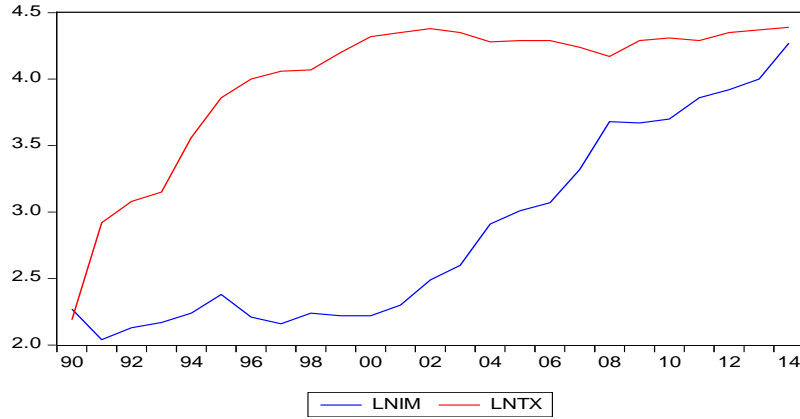


سعر البترول

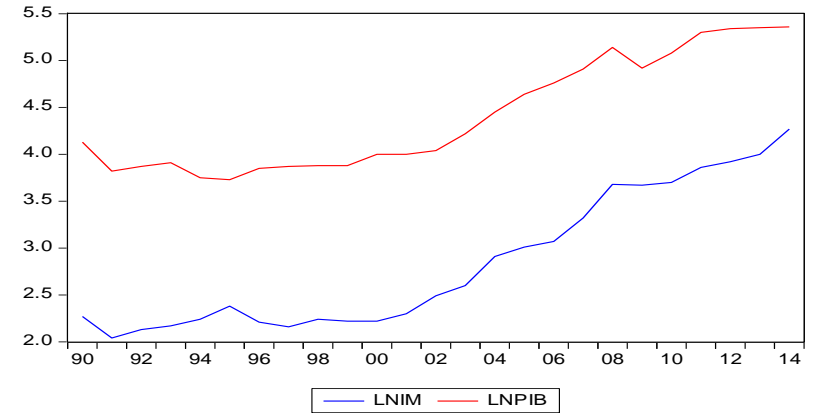


الملحق رقم 34: المتغيرات التي تؤثر على الواردات في النموذج اللوغاريتمي

سعر الصرف



الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (02) وبرنامج EViews 8.

## الملخص

يعد موضوع تخفيض قيمة العملة من المواضيع الأكثر شيوعاً من خلال الأهمية التي أولتها له الهيئات الدولية، حيث ترى أن تطبيقها كسياسة إصلاحية كفيل بتحقيق التوازن الخارجي كونها تزيد من تنافسية الدول عن طريق تنشيط الصادرات والتقليل من الواردات ومنه زيادة رصيد ميزان المدفوعات، الأمر الذي ينعكس على التوازن الداخلي للدولة وذلك بزيادة مستوى التشغيل ومنه التأثير على معدلات البطالة فالنمو الاقتصادي، إذ تبنت الجزائر هذه السياسة مع بداية التسعينات بسبب عجز ميزان مدفوعاتها وتراكم ديونها الخارجية، فقد أشارت الدراسة إلى عدم نجاعة انتهاج هذه السياسة إلا في ظل توفر شروطها لتحقيق التوازن الداخلي والخارجي، وباستعمال نموذج الانحدار المتعدد تم التوصل إلى وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف ومعدل التضخم في الجزائر على غرار باقي المتغيرات التي لا تتأثر إلا بأسعار المحروقات نظراً للطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري.

**الكلمات المفتاحية:** تخفيض قيمة العملة، النمو الاقتصادي، معدل البطالة، معدل التضخم، ميزان المدفوعات.

## Résumé

La question de la dévaluation est considérée comme l'un des sujets les plus répandus grâce à l'importance que lui accordent les institutions internationales. Ces institutions voient son application comme une politique de réforme visant à réaliser l'équilibre externe afin d'accroître la concurrence entre les pays en encourageant les exportations et en réduisant les importations et en augmentant le solde de la balance des paiements, ce qui a un impact négatif sur l'équilibre interne d'un pays en augmentant le niveau d'emploi qui influe sur le taux de chômage et donc la croissance économique. L'Algérie a suivi cette politique au cours des années 1990 en raison du déficit de la balance des paiements et de l'augmentation de sa dette extérieure, cette étude a montré que cette politique n'a réussi qu'à un certain nombre de conditions pour réaliser l'équilibre intérieur et extérieur, et en utilisant Le modèle de régression multiple, il a été constaté qu'il existait une relation contradictoire entre le taux de change et le taux d'inflation en Algérie, indépendamment des autres indicateurs qui ne sont affectés que par le prix du pétrole, compte tenu du caractère rentier de l'économie algérienne.

**Les mots clés :** la dévaluation, la croissance économique, taux de chômage, taux d'inflation, balance des paiements.

## Abstract

The issue of devaluation is considered as one of the most important topics, considering the interest that international institutions give it. These institutions see its application as a reforming policy to realize external balance to increase competition among countries through encouraging exports and reduce imports, and as a result to increase the Balance of payments, an issue that impacts negatively on the internal balance of a country by raising the level of employment which impacts on the unemployment rate, and therefore the economic development. Algeria followed this policy during the 1990s owing to the Balance of payments deficit and the increase of its foreign debt, this study showed that this policy did not succeed unless, a number of conditions were met to realize the internal and external balance, and by using the multiple regression model, it has been found that there was a contradictory relationship between the exchange rate and the inflation rate in Algeria, regardless of the other indicators which are only affected by the price of oil, considering the rentier nature of the Algerian economy

**The key words:** devaluation, economic growth, unemployment rate, inflation rate, balance of payments.